

دقيق الكلام

الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعة

الدكتور محمد باسل الطائي
أستاذ الفيزياء الكونية بجامعة اليرموك، الأردن

عالم الكتب الحديث
اربد، الأردن
2010

المقدمة

سأعرض في هذا الكتاب للمفاهيم الأساسية التي تداولها المتكلمون المسلمين في عهدهم الأول وللمبادئ التي اتفقا عليها اتفاقاً عاماً في الاجمال دون التفاصيل، وللمسائل التي عالجوها، مبيناً موافقهم منها، ومبرزاً ما أجده منها بذي شأن أو يتحصل على فائدة معاصرة مباشرة أو غير مباشرة. ثم أصوغ ذلك صياغة معاصرة في إطار تصور كلامي جديد لفهم العالم. وفي هذا العمل أتبني الأصول المنهجية الأساسية في توخي استبطاط الرؤية من مصدرها الصحيح وهو الوحي، وعبر أداتها الصحيحة وهي العقل. وليس الغاية من هذا الكتاب تقديم مذهب جديد في علم الكلام يضاف إلى المذاهب الموجودة الحية منها والميتة. وليس الهدف منه الدخول إلى مقارعة الفلسفه وتکفيرهم أو تبديعهم بمثل النهج الذي اتبعه أبو حامد الغزالى في (تهاافت الفلسفه)، فلا تکفير عندي ولا تنبیه. ولم يعد الزمان مناسباً لمثل هذه المواقف ولا تلك المخاطبات، بل الغاية تيسير عرض جملة مفاهيم وتصورات تقوم على منهجية معينة كان اتبعها الأولون من أسلافنا يوم عنت لهم ضرورة إعمال العقل في النقل. ولست بهذا أريد إحياء صراع الأشاعرة والمعترضة ذلك زمن قد ولی بعد أن ترك بعضًا من آثار بصماته السود على لوائح من تاريخ أمتنا الإسلامية. لكنني أريد من هذا الكتاب أمراً كريماً في سعيه شريفاً في وسليته سامياً في غايتها. وهو ما تبدى لي إذ نظرت في حال الأمة الإسلامية خاصة وحال العالم عامة.

الحال الخاصة للMuslimين في العالم اليوم لا يحسدهم عليها أحد، فقد انكسرت شوكتهم وذهب ريحهم وهانت مكانتهم وضاع علمهم وساد سفهاؤهم وفسد علماؤهم، فإنهم اليوم أمة تحضر. ولربما يبدو هذا الحكم متشارقاً لكن المتفحص العاقل حين يرى ما نحن فيه يدرك هذه الحقيقة المرة.

أما الحال العامة التي عليها الثقافة والفكر اليوم في العالم فهي بحاجة ملحة إلى استبطاط تصور فكري يناسب تطور المعرفة العلمية ويستفيد من آليات

الفحص المنهجي للأفكار والفرضيات النظرية وفق منهجية البحث العلمي الحديثة التي تقوم على جملة أصول أهمها: وجوب اتساق نتائج النظرية مع فرضها وضرورة احتوائها على تنبؤات أو توقعات، وضرورة رد تكهنات النظرية إلى التجريب والأرصاد وضرورة تكامل النظرية مع غيرها من النظريات التي تعالج مسائل مكملة، أي أن تكون النظرية ذات أوالية تصلها بالنظريات الأخرى من الصنف نفسه. وهذه الضرورة التي أتكلم عنها هنا إنما تغطي مساحة واسعة من الاهتمام الإنساني وتتخطى الاهتمام الفكري العام والفلسفى العميق إلى مساحة النشاط الإنساني العملي الذي يتصل بالموقف من الدين والأخلاق. وهذه المسألة الأخيرة قد صارت اليوم أكثر إلحاحاً بعدها شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً تكنولوجياً هائلاً ابتدعت خلاله وسائل وأساليب إنتاج جديدة انتقل العالم بها إلى مستويات جديدة من العلاقات الاقتصادية. والحق أن العالم لم يحل بعد في مستوى التقنيات الجديدة تماماً بل هو على اعتابها. فإن التطورات الكبيرة التي تحافت في علوم الحياة (البايولوجيا) وبالخصوص في مجال دراسة الجينوم البشري وفي ما تحصل من تقنيات الهندسة الجينية وتقنيات الخلايا الجذعية لجدية بأن تحدث تحولاً هائلاً وخطيراً في العالم. ولربما هي مهيئة لتحدث تحولاً منفلتاً يعصف بجملة البنية الاجتماعية بل يهدد الأمن العالمي على نطاق واسع إذا ما تمت ممارسته دون ضوابط وروادع حاسمة.

ولقد أدى التسارع في نمو اقتصاديات العالم إلى مزيد من الانغماس في الحياة العملية وانحسار مساحة الحرية الفردية والوقت المتوفر للإبداع الإنساني. وأصبح التطور الاقتصادي وتصاعد القيمة المالية عبئاً على القيمة الإنسانية والمتع الإنسانية حتى غدا الناس عبيداً لوظائفهم وانشغالاتهم اليومية بأعمالهم. وتقلصت مساحة العلائق الإنسانية وتحولت المدن الكبرى إلى أفقاص دجاج يعيش فيها الناس وقتهم بين العمل والنوم مع مساحة بائسة للمتع توفرها برامج التلفزيون المستعبدة هي الأخرى من قبل رأس المال. لقد أصبح الإنسان كائناً

بائساً تسلطت عليه الآلة وال الحاجة وبرمجه غيلان الطمع فسر بلته بالجهل بعد أن كان من المفروض أن تنتقل به التكنولوجيا إلى عالم أرحب.

ولرب سؤال يطرح نفسه بشدة في هذا الموضوع وبعد هذا الوصف ليقول: لماذا انحدر الإنسان إلى هذا المستوى المتدني من الحال الاجتماعي والقيمي في الوقت الذي حقق فيه هذا الإنسان نفسه جميع تلك الإنجازات التكنولوجية العملاقة؟ والجواب يمكن في كلمة واحدة: الغاية. فإن كثيراً من الناس لا يؤمنون بوجود غاية لهذا العالم. فهذا ستيفن واينبرغ أعظم أساطين الفيزياء في عصرنا هذا يقول: كلما أمعنت في التأمل في هذا العالم أجده عديم الغاية. وهذا ستيفن هو كنجز الفيزيائي المعاق جسدياً والذي يتربع على كرسي إسحاق نيوتن في جامعة كمبردج يقول: وما يكون الله من دور في العالم بعد أن اكتشفنا أن العالم لا يحتاج إلى بداية؟ وذلك ريتشارد دوكنز عالم الأحياء يقول إن التطور البايولوجي للકائنات ليس له غاية وأن صانع الساعة الكونية صانع أعمى، على الرغم من أن دوكنز لا يذكر أن التطور البايولوجي الذي حصل لهذه الكائنات الحية عبر التاريخ يتوجه بإتجاه الترقى والسمو وليس النكوص والتحلل. أليس هذا مؤشراً إلى غاية؟ أم أن البصائر تعمى عن أن ترى ما تحت الأقدام؟

إذن فهي الغاية. عدم استبصر الغاية من وجود العالم وجود الإنسان في هذا العالم جعل غالبية البشر تتکفأ على الوجود المادي الصرف فتحولت الأدوات المنطقية والعملية بذاتها إلى غايات، تحولت التصورات النظرية والرياضية إلى كينونات، إلى آلهة تفعل ذاتها في العالم. ناقض الإنسان نفسه عاقبها قرّمها حتى صار هو لا شيء وصار العالم إلهه، صار المال إلهه، وغابت مُتعة الحقيقة ل تستبدل بمتع كاذبة وهمية. إن عدم الایمان بغاية لوجود الإنسان والعالم، أدى إلى قيام فلسفة ومنهجية بحث علمي مستقل عن القيم الإنسانية. وهذا الخل الخطير أدى إلى نمو المعرف العلمية نمواً ناقصاً ولم يمكننا من تحقيق النصح اللازم لكي تكون منتجات العلوم في خدمة الإنسان بل

صارت هذه المنتجات في الغالب نعمة على الإنسان وعذاباً له. فقد شهد القرن الماضي حربين عالميتين ذهب ضحيتها ملايين البشر الذين كان بالإمكان استثمار طاقاتهم لخدمة الناس. كما أعقبت هذه حروب ونزاعات أخرى وكان العلم على الأغلب في خدمة الجشع والسلط والقهر. كان العلم ولازال خادماً ذليلاً لغراائز شيطانية لا علاقة لها بالقيم الإنسانية. وعلى الجانب الآخر يقف عدد من السُّدُّاج ي يكون المصير الذي آل إليه العالم. إن عقولاً كبيرة تحولت وللأسف إلى العمى والضلال ولم تستقد من علومها وما أبدعه العقل. بل عممتْ وصمتْ وأصرت على ظلامية تفكيرها بفرضها العنيد لحقيقة وجود غاية لهذا العالم، لهذا الخلق. فقد فات هذه العقول حقائق أساسية بسيطة تتصل بمعنى هذا الكون وغايته.

ما هذا التطرف في الرؤية الفلسفية وما هذا الضياع في بحر المعرفة؟ ولكن ما ذلك الاصرار على تجاهل الاستقراء والتتصر في العالم أليس جديراً بنا بعد هذا التقدم الذي أحرزه العلم خلال المئتي سنة الماضية أن نرى ما وراء العالم وندرك ما لا تراه الأ بصار المباشرة. لماذا لا ننتقل من الإبصار إلى الإستبصر وقد علمنا اكتشاف الذرات أن معرفتها لم تكن ممكنة لولا الإستبصر؟ ربما يرد عالم الفيزياء ستيفن واينبرغ ومن يتفق معه في نفي الغائية أمثال عالم الأحياء الملحد ريتشارد دوكنر على هذا التساؤل بالقول: نحن نصر على عدم استبصر ما وراء العالم لأن الفيزياء لا تخربنا عن موجودات فيما وراء العالم. وأقول لهم: فكيف لكم أن تتحدثوا عن العوالم المتعددة دون أن يكون لها وجود فيزيائي محسوس؟ لأن الرياضيات التي تعاملون بها قد استخرجتها؟ هل يخبرنا تاريخ العلم الحديث عن أشياء مماثلة؟ ألم تكن رياضيات نيوتن الأولى لتقدم لنا نماذج تقريبية عن العالم ظن الناس إنها حقيقة ونهائية؟ ثم ألم يكتشف ألبرت آينشتاين بعد ذلك بمائتي سنة أن ميكانيك نيوتن هو حالة تقريبية لما هو عليه الأمر بالفعل؟ ألم يتصور الرياضياتي الفرنسي بيير لا بلاس أن العالم ليس بحاجة إلى إله لأن القوانين التي

تحكمه حتمية وإن معرفة الشروط الابتدائية لحركات العالم وخواصه كفيلة بتمكيننا من التنبؤ القطعي بكل مستقبله؟ ثم وألم نكتشف أن حتمية قوانين الطبيعة إنما هي خدعة فرضتها صياغات ورياضيات الميكانيك الكلاسيكي؟ ثم ألم نكتشف أن حقيقة الوجود هي اليوم ضائعة بين الموجة والجسيم؟ أيكم يستطيع أن يكفل هذا العالم ليجعله مفهوماً بكليته؟ وأيكم مقدر أن يتبصر فدراً من القيمة التي تختفي وراء جميع الصيغ الممكنة لهذا العالم؟

إن التردي الحالي في الوضع العالمي العام على المستوى السياسي وإنفراد حق القوة بفرض إرادته بدليلاً عن قوة الحق إنما يعود في جانب من جوانبه إلى هذا الخلل القائم بين العقل والعالم هذا الخلل المتمثل بعدم تحقيق إفادة أخلاقية من نتائج العلم وتقدم المعرفة لذلك فليس غريباً أن تهيمن القوة بغلبها على الحق وتسود العالم شريعة الغاب.

لقد صار اليوم لزاماً على المفكرين والعلماء والمتقين في العالم من الذين يحترمون علمهم مراجعة أنفسهم ليجدوها قبل أن يضيع العالم كله بأيدي عصابات قوية تستولي على نظم جباره فتطيح بالعالم كله. لقد خسر العالم من قيمته الإنسانية الكثير حينما تعامل بتلك البراغماتية المسوخة الخالية من الروح، تلك المفاهيم والعقائد العمياء التي لا تنسح للعقل المتبرّر فسحة ولا للإنسانية متفس. فظهرت الحركات المتطرفة التي تقتل الإنسان دون جريمة شخصية ارتكبها لتزر الوازرة وزر الأخرى، كرد فعل همجي فتكّرر وتتفّرر. تلك القوى التي مسخت الإسلام وشوّهت صورة المسلم وعقله وانحرفت عن جادة الإسلام الحق إلى الغي والعمى. وعلى الطرف الآخر يقف غيلان القوة والباء الشديد والحد الأعمى يستعملون القوة المستمدّة من العلم والتكنولوجيا لسحق الإنسان ومحقه والهبوط به إلى مستوى هو أدنى كثيراً من مستوى الحيوان، وهو الذي كرمه الخالق بالعقل. إن هذا لأمر مخز بحق البشرية جماء وإنه لأكثر خزيًّا لأولئك الذين لا يستبصرون الحق ولا يرون الغاية في أن يكونوا موجودين على هذا القدر من العلم والذكاء في العالم. وهم إن لم يتمكنوا من

استبصار ما يعنيه وجودهم وما يقدمه لهم علمهم فإنهم إذن كالحمار يحملون أسفاراً. فماذا فعل ستيفن واينبرغ و ستيفن هوكنج و سيان كارول و رتشارد دوكنز و بول ديفز و جون بارو و جون ويلز و جورج ألس و كونتن سميث و أدolf جرمبوم و آلاف العلماء وال فلاسفة الغربيين المعاصرین من أجل الفقراء المسحوقين في البلدان المقهورة تحت بساطيل جنود حوكمة؟ أليست ديمقراطياتهم تسمح لهم بالاعتراض؟ أليسوا هم حكماء أمهم ورمز فخرهم أم أنهم لا يسمعون؟ أم أن السبب في صمتهما على الجرائم التي ترتكبها حوكمة؟ هو غياب القيم من منظوماتهم العلمية؟ أليس صحيحاً أن نقول إن خلو العلوم التي يتعاملون معها من منظومة القيم التي ينبغي أن تحف بالمحتوى العلمي هي التي يجعلهم لا يبالون كثيراً بمن تسحقهم أطماع شركات النفط وشركات انتاج الأسلحة طالما أن تلك الشركات تمول قدرًا كبيراً من النفقات المصروفة على أبحاثهم العلمية؟

تجري حالياً في الغرب على قدم وساق دراسات وأبحاث وتعقد مؤتمرات وندوات لمناقشة علاقة العلم بالدين. وتأتي هذه المحاولات بعد أن وجد الغربيون فراغاً كبيراً في المحتوى الروحي الشخصي والمجتمعي. هذا الفراغ الذي توشك الديانات الشرقية، الإسلام واليهودية بشكل خاص، أن تملأه. لذلك وجد حكماء الغرب أن من الضروري إعادة النظر إلى علاقة العلم بالدين والعمل على كشف الجوانب العلمية التي تؤيد وجود شيء من السمو آخر يحضر أصحاب هذا التوجه متخصصي اللاهوت والمتدينين على إعادة النظر في مفاهيمهم القديمة بما يجعلها قابلة للتجاوب مع التفكير العلمي. والحق أن ما رأيته في العديد من الندوات والمؤتمرات التي حضرتها خلال السنوات الأخيرة يؤكد أن حكماء الغرب محايدون بقدر كبير بين العلم والدين مع ميل أكثرية المهتمين بمثل هذه الدراسات إلى تغليب الإيمان على الإلحاد. من جانب آخر فإنهم يؤكدون عدم التزامهم بالنص الديني بالضرورة لاستبطاط الصورة

الغيبية السامية. وسبب ذلك أن الغربيين وجدوا أن نصوص الكتاب المقدس لا تتجاوب مع أي حقيقة من حقائق العلم المعاصر، لذلك تجدهم قد أطلقوا زمام العقل لتصميم صورة عن الغيب الذي يطمحون إليه. وتذكرني بعض الحوارات الجارية في الغرب اليوم بما كان يجري من حوارات بين المتكلمين المسلمين قبل ألف عام. فالمسائل هي نفسها وإن اختلف المحتوى العلمي للمحاججات فيها. إلا أن من ينظر في نتاج حوارات العلم والدين في الغرب يجدها أحياناً تجنب إلى تصميم إله على الهوى وما تمليه التأملات العقلية التي لا تخلو من الأماني إذ لا تتقيد بالنصوص الدينية. لذلك لا تستغرب أن يتوصل أحدهم إلى أن الله لا يعرف المستقبل أو نجد آخر يقول أن الله لا يتدخل في التصرف الطبيعي للأشياء ومثل هذه الأقوال إنما غرضها الأساس سليم وهو تنزيه الله عن الظلم علماً وعملاً وإثبات رحمته؛ إنما سبيل هذا الغرض وقصور الرؤية المقتصرة على العقل الصرف توصلهم إلى نتيجة قصيرة النظر. وهذا حفأ ليس بصواب لأن معرفة الله غير معرفتنا وليس من الصحيح قياس صفات الله وعلمه بصفاتها وعلمنا. لقد وقع المتكلمون المسلمين في الأخطاء نفسها التي يقع بها بعض الباحثين المعاصرين حينما يعرضون لمناقشة صفات الله.

لقد آن الأوان أن ندرك أن الصراع بين العقل والعالم لا يمكن حله إلا بالارتقاء إلى مستوى أعلى من مستويات المعرفة وذلك هو العرفان. وهذا العرفان لا يتحصل إلا بالوعي. والوعي قدر معرفي أرقى من العقل يتحصل بالاستقراء. والانسان مطالب اليوم أن يستفيد من تطوره التكنولوجي في توسيع آفاقه المعرفية وتبصراته العرفانية لكي يَعبُر على جسر الوعي من الاستباط إلى الالهام. مطلوب من الإنسان أن يدرك معنى الأخلاق والقيم الأخلاقية وأصول الأخلاق ومبرراتها العقلية والعلمية أيضاً فيما وراء معادلات الجسيمات الأولية وتفاصيل نظرية المجال الكمومي أو نظرية الأوتار الفائقة، بل فيما وراء هذا التكوين العضوي المعقد للإنسان سيد الكائنات.

أهداف هذا الكتاب

ليس الغرض من هذا الكتاب تقديم عرض لأقوال المتكلمين أو شرحاً لعلم الكلام على مذهب معين وليس القصد منه تقديم مجلد يؤرخ لعلم الكلام وطوائف المتكلمين. فمثلاً هذه الكتب متوفرة بقدر أو بأخر اليوم وإن كان بعضها لا يخلو من أخطاء في فهم المقاصد أو شرح المفاهيم. وإن ما نحن بصدده في هذا الكتاب تقديم جوانب من علم الكلام الإسلامي بكونه علمًا إسلامياً أصيلاً وهو أقرب ما تتمثل به العقيدة الإسلامية. سأركز الاهتمام في هذا الكتاب على المسائل الطبيعية التي تسمى دقيق الكلام وهي مسائل الزمان والمكان والحركة وخلق العالم والذرية والاحتمال ووتعدد الخلق، وما يتعلق بها من تفريعات وتطبيقات، لأخرج بالتالي برؤية إسلامية للعالم ومنهج للفلسفة العلم الطبيعي. وكما سنرى فإن لعلم الكلام منهجية إسلامية أصيلة تتمثل بالإنطلاق من الوحي إلى العالم عبر العقل وهذه ميزة أساسية للفكر الإسلامي الحق. وإذا كان كثير من المتكلمين اختلفوا في أحکامهم في المسائل التي عالجوها فإن مردhem جميعاً إلى هذه المنهجية. وهي عكس منهجية الفلسفة اليونان ومن شاعهم من فلاسفة المسلمين. لذلك فإني لن أدخل إلى تفاصيل الأراء وخصوصها بل سأخذ بمجملها وعمومها. ولأنني أهدف إلى تكوين صورة مجملة لأخرج إلى العالم بفكرة شاملة تعبر عن موقف إسلامي شامل ومعاصر من الله والعالم والانسان؛ فإني لن أعرض لآراء وأقوال عفا عليها الزمن فأبطلها وكشف عن تهافتها فتجاوزها. وللسبب ذاته فلن ألجأ إلى موازنة آراء المتكلمين بالآراء المناقضة التي قال بها الفلاسفة إلا ما تفرضه الضرورة في موقعه. لذلك سينحصر جُلّ اهتمامي بالرصين من الأفكار وال الصحيح من الآراء والصائب من الأقوال. المعيار في ذلك الثابت من العلم المعاصر. ولربما يعني هذا أن عملي سيعتمد انتقاء توجهات معينة وأفكار مخصصة في تراث الكلام

والمتكلمين. وهذا صحيح بالفعل وذلك أن غايتي كما أشرت هي تأسيس منهج فكري عصري يتصل بأصلة بالفكر الإسلامي منهجاً وعقيدة وطريقة.

كما أنتي سأسعى في هذا الكتاب إلى تصحيح أخطاء كثيرة، شاعت عن مفاهيم المتكلمين وساهم في إشاعتها قديماً نوعان من الناس: مناهضون لعلم الكلام شنعوا عليه أقوايل ليست من أصوله و تهم باطلة ليست في جعبته، أو جهالاً انساقوا إلى الكلام دون أن يدركون حقيقة معانيه ولا عرفوا مقاصده و مراميه ولا فهموا غاياته و مبنائه. وهذا ما كان أشار إليه أبو الحسن الأشعري في كتاب (مقالات المسلمين وإختلاف المسلمين) وهو أحد أهم المصادر التي أرّخت لآراء المتكلمين وأقوالهم على ما فيه من سوء ترتيب وخلط بين المسائل. كما كان أبو حامد الغزالى قد كشف لنا عن دخول العوام إلى ساحة الكلام في عهود متاخرة إذ استذكر الغزالى ذلك فكتب كتابه المعروف (إجماع العوام عن علم الكلام).

أما في العصر الحديث فنکاد نقطع بأننا قد تعرفنا على علم الكلام من خلال أعمال المستشرقين الذين حقووا ما وقعوا عليه من مخطوطات علم الكلام مثل كتاب الأشعري السالف ذكره الذي حققه ريتز. وكتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) لأبي بكر الباقلاني، الذي حققه الأب يوسف مكارثي بيروت، وكتاب (الشامل في أصول الدين) الذي حقق جزءاً منه المستشرق هلموت كلوبفر ثم قام بتحقيقه كاملاً علي سامي النشار و فيصل بدير عون و سهير مختار. وقد توالت كتب أخرى كثيرة ومهمة خاصة بعدما كشفت البعث المصرية مخطوطات اليمن في السنتينيات من القرن الماضي. وقد أجرى المستشرقون بعض الدراسات السريعة لمحتوى علم الكلام من الكتب التي وقعت أيديهم عليها، وكتبوا بعض مقالات ومباحث في الدوريات البحثية وألفوا بعض الكتب المهمة المختصرة مثل كتاب (مذهب الذرة عند المسلمين) الذي كتبه شلومو بينس Shlomo Pines. وأعدوا دراسات وأبحاث مركزة في أساسيات مسائل الكلام وآراء المتكلمين. وحديثاً كتب المستشرق الأمريكي اليهودي هاري

ولفسون Harry Wolffson مجلداً كبيراً غنياً بعنوان The Philosophy of the Kalam عرض فيه تحليلات لمسائل أساسية في علم الكلام يقع أكثرها في المسائل الطبيعية كمسألة حدوث العالم وقضية الجزء ومسألة السببية. وقد صارت هذه النتاجات بعد ذلك منطلقاً للدارسين العرب والمسلمين لفهم علم الكلام. ولم يعتن المسلمين في عصرنا هذا بدراسات معمقة في علم الكلام إلا قليل منهم وهؤلاء أغلبهم من تلامذة الغربيين من مستشرقين وغيرهم. وإذا أردنا أن نمحّص أعمال الغربيين ودراساتهم في علم الكلام فإن الإنفاق يقتضي أن نشكر لهم تحقيق أعمال المتكلمين التي وقعوا عليها، لكننا نأسف أن نرى دراساتهم لتلك الأعمال قد اتخذت توجهاً يستهدف في الغالب تسفيه أصلية علم الكلام أو تسفيه بعض مفاهيمه الأصلية كمفهوم السببية، فضلاً عن دأبهم المحموم لتأثيف آراء وتحكمات غير منصفة تسليط الأفكار الإسلامية أصلتها وتردها إلى غير أصولها الحقيقة، من أجل نفي الابداع عن العقل العربي والمسلم. فقد دأب كثير من الدارسين الغربيين الأوائل الذين ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر وبديايات القرن العشرين على محاولة استكشاف أصول غير عربية وغير إسلامية لعلم الكلام في محاولة لرد الأفكار الابداعية العظيمة التي جاء بها المتكلمون إلى اليونان أو الهند أو الفرس. ويتبين هذا النهج جلياً في كتاب شلومو بينس وكتاب هاري ولفسون آنفي الذكر. حتى أن ولفسون ليبدو مندهشاً من أن يكون أولئك الأعراب السذج قادرين على ابداع فكرة الجوهر الفرد! لذلك يلتجأ إلى البحث عن الفكرة في أعمال اليونان، فلا يجدوها عندهم خاصة وإن ذرّة المسلمين مختلفة عن ذرّة ديمقريطس و أبيقور اختلافاً أساسياً. ثم يولي ببحثه شطر الهند ليجد أن ذرة الهند مختلفة عن الذرّة الإسلامية اختلافاً كبيراً. وحين يجد أن الأعمال المكتوبة خذلته في العثور على أصول الذرّة الإسلامية، يلتقط إلى التراث الشعبي لشمال الجزيرة العربية وبالخصوص إلى حرّان ليدعّي أن هذا التراث ربما هو نتاج الفكر اليوناني غير المدون، وبالتالي يحاول القول أن العرب المسلمين إنما استلوا مفاهيم ذرّتهم العجيبة من

تلك الحكايات والمفاهيم الحرّانية ذات الأصل اليوناني!⁽¹⁾ إن هذا لمehlerة ثقافية وأكاديمية حقاً جديرة بأن تدين صاحبها أبداً.

أما ما يخص دراسات وكتابات العرب وال المسلمين في شأن الكلام فإن أغلبها ينحو نحو دراسات الغربيين ويقلدهم فيها ومن المؤسف أن نرى في بعض الأحيان الجيل الثاني من الباحثين ينشأ على ما خططه الغرب لنا من خطط وما وضع لنا من معايير وأوزان. فقد درج كثير من الباحثين (وإن كانوا بجملتهم قليل أساساً) على تصنيف مساهمات المتكلمين المسلمين بنفس منهجية الغرب وزرنا أعمالهم بنفس موازينهم وانتقدوهم بنفس نقوذهم. وليس أدل على ذلك من ما كتبه محمد عابد الجابري في كتاب (نقد العقل العربي) من نقد لاذع وما خطه من تسفيه جائر لمساهمات المتكلمين في دقيق الكلام على وجه الخصوص. على الرغم من أن ما أشار إليه من مفاهيم كلامية فيما أسماه (الفيزياء الكلامية) يتلوق في قيمته المفاهيمية المعاصرة على ما لدى أرسطو وجميع فلاسفة اليونان. فما أسماه الفيزياء الكلامية يقترب كثيراً من فيزياء القرن العشرين التي يجهل الجابري مضامينها على ما يبدو بعد تخصصه عن هذه المسائل. والحق أن كتاب الجابري هذا ومقالته في المتكلمين هي التي كانت استقررتني إلى البحث فيما عندهم ودراسة ما قالوه في أصل كتبهم بعدما قرأت ما نقل عنهم، أنا الفيزيائي النظري المعاصر، مما أكد لي أن للمتكلمين موقفاً ناضجاً ورؤياً عميقة وفهمأً قيّماً ثميناً سبق العلم المعاصر بزمن طويل.

على أننا نجد من الكتاب المعاصرين من يدعى بأن المعتزلة قد قالوا بقدم العالم لقولهم بشيء العدم وإنهم قالوا بالطبع والطبع (بمعنى الحتمية في تصرف العالم وحصول كيفياته) وبذلك يدعون أنهم يختلفون عن الأشاعرة إختلافاً جزرياً وهذه كلها إدعاءات باطلة كما سنبينه لاحقاً في هذا الكتاب.

(1) H. Wolfson, The Philosophy of the Kalām, p. 486-495.

لكننا بجانب ذلك التهافت نجد أعمالاً جليلة لباحثين عرب معاصرین أنصفووا الكلام والمتكلمين في جانب كبير من أعمالهم فقدموهم كما هم دون أن يتكلموا فيما ليس لهم به علم. ومن هذه الأعمال الجليلة المعاصرة مؤلفات الدكتور حسام الدين الآلوسي⁽¹⁾ ومؤلفات علي سامي النشار⁽²⁾ وتلامذته وما قدمته الدكتورة يمنى الخولي في كتبها التي عالجت فيها مسائل الكلام وبخاصة في الأمور الطبيعية كتاب (الطبيعيات في علم الكلام)⁽³⁾ وكذلك ما رأيناه مؤخراً من بحث مستفيض عميق ورصين للدكتورة مني أحمد أبو زيد⁽⁴⁾. إلى جانب هذا فقد بدأت تظهر في الدوريات العالمية الرصينة أبحاث غربية أصلية تسعى لإنصاف الكلام والمتكلمين في بعض المسائل ومنها مفهوم السببية عند الغزالى بخاصة⁽⁵⁾ والذي كان قد شنعوا عليه رفضه للسببية وأنهموه بالجمود والغباء والتلفيق.

كما أن من الملاحظ أن بعض مبادئ المتكلمين وحجتهم قد دخلت ساحة الفكر الفلسفى المعاصر من خلال أعمال وتنظيرات جديدة. فقد طرح الفيلسوف اللاهوتى المعاصر ولIAM كريغ William Craig ما أسماه "الحججة الكلامية الكونية" لإثبات وجود الله The Kalām Cosmological Argument وصارت هذه موضوعاً برأسه في الدراسات الفلسفية المعاصرة. وسنأتي على بيان هذه الحجة

(1) أعمال الدكتور الآلوسي حول الفلسفة والمتكلمين كثيرة ابتداءً من رسالته للدكتوراه التي تقدم بها إلى جامعة لندن عام 1967 في مسألة الخلق عند المسلمين.

(2) علي سامي النشار، دراسات في نشأة الفكر الإسلامي، القاهرة

(3) يمنى الخولي، الطبيعيات في علم الكلام، دار الثقافة، القاهرة 1997.

(4) مني أحمد أبو زيد، التصور الذري في الفكر الفلسفى الإسلامى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1994.

(5) انظر مثلاً البحث التالي والبحوث التي أشار إليها في مراجعه:

Carol L. Bargeron, Re-thinking Necessity (al-Darura) in al-Ghazali's Understanding of Physical Causation, Theology, and Science, Vol. 5, No. 1, 2007.

وبيان الأفكار التي اعتبرضتها لفلاسفة معاصرین. كما قام النور ضناني⁽¹⁾ الباحث الهندي المسلم في جامعة هارفرد بإجراء دراسة علمية رصينة لبعض أفكار المتكلمين في مسائل دقيق الكلام وضعها تحت عنوان (النظرية الفيزيائية لعلم الكلام) شرح فيها جانباً من أقوال المتكلمين ومذاهبهم في فهم العالم.

لست أدعى هنا أن للمتكلمين نظرية متكاملة بخصوص المادة والطاقة وعلى الرغم مما قد درج على الاستخدام اليوم من مصطلح (الفيزياء الكلامية) الذي لم يكن الجابري أول من استعمله، فإن من الصحيح القول أن المتكلمين أسسو لمفاهيم يمكن تطويرها لتعبر عن ما تعلمناه في درس الفيزياء الحديثة من سمات هذا العالم، سمات الذرية والتجدد والتجميز والنسبية. هذه المفاهيم بحاجة إلى الكشف والتحليل والتهذيب بما يجعلها تراثاً فكرياً قابلاً للتداول اليوم بمنظور حديث. فالعلم الحديث تراكمي ولكي نتمكن من ربط الحاضر بالماضي وتحقيق إنطلاقة نهضوية متينة فلا بد من التواصل مع الأصول، أصول عقلينا العربي وفكرينا الإسلامي النير. على أن هذا الذي نريد يتطلب بذل جهود كبيرة بل هو يخرج عن إمكانية شخص واحد مهما أوتي من صبر وجلد. إنما يحتاج إلى جهود عدد كبير من الباحثين الذين تتواصل أعمال بعضهم ببعض حتى يقوم البناء الجديد.

ولست أنكر أن شناعات علم الكلام التقليدي قد تسبيت في تكوين موقف سلبي عام من البحث في هذا التراث يجعل مثل هذه الدراسات غير مرغوب فيها في عصرنا هذا، وبالخصوص في عتمة هيمنة التوجهات السلفية على الفكر الإسلامي المعاصر التي تتخذ موقفاً أصماً من علم الكلام غثه وسمينه لعجزها عن تمحيص النظر فيه. ولست أنكر أن بعث هذا التراث الفكري وتجدیده بحاجة إلى عقول منصفة ذات ثقافة موسوعية توافرت على أفهم علمية بحث في الفيزياء والرياضيات المعاصرة، إلا أنني أرى أن بذل الجهد فيها أمر مجدي وذلك

(1) Alnoor Dhanani, *The Physical Theory of Kalām*, (New York: E.J. Brill 1994)

لأنه سيمكنا من تكوين بنية فكرية جديدة تقوم عليها رؤية إسلامية معاصرة شاملة تكون أساساً لتجديد فكر الأمة وعطائها في كافة مناحي الحياة.

إن مشروعنا لبعث دقيق الكلام إنما يستهدف على المدى البعيد إعادة بناء علم الكلام الجديد على أسس صحيحة تأخذ بعين الحكمة كل العطاء الفكري الإنساني المميز بقدر من الانفتاح الوعي على نتاج الشعوب وتمييز لمكامن القوة ومكامن الضعف في النهج العقلاني للإنسان. فليس المراد العودة إلى السجالات الكلامية الفارغة وليس المراد تجديد المماحكات اللفظية والخلافات الفكرية من جديد. بل الغرض من كل هذا التأسيس لبنية فكر علمي متقدم يأخذ بالعقل إلى سبيل الرشاد مستهدياً بالوحي في نفس الوقت الذي يتعامل فيه مع العالم وفق منطق الاكتشاف العقلي تاركاً المعجزة لرب المعجزات يأتي بها وقت يشاء دون إفحام للوحي فيما ليس له. إذن فنحن نرى أن جليل الكلام القديم لم يعد يصلح لدور معاصر بما هو عليه وما كان انتهجه من سبل. وبهذا يكون الجليل قد آل إلى تراث متحفي ولا نجد فيه ما يمكن الافادة منه إلا من هذه الزاوية. أما الدقيق فهو ما نجده قابلاً للتهذيب والتشذيب والترشيد حتى يكون أرضية صالة لزرع جديد ينمو متظولاً في رحاب العلم المعاصر ليكون مناراً إلى طريق جديد يدفع بالعلوم الطبيعية نفسها إلى مراق جديدة.

لحنة تاريخية عن ظهور علم الكلام

شهدت السنوات التي تلت مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) صراعات سياسية تتوعد فيها الوسائل واختلفت لها الغايات. لكنها جميعها تكشف عن حقيقة أساسية واحدة وهي عدم نضوج الأمة سياسياً وانفراط عقدها الاجتماعي الذي لم يكن قد تشكلَّ بوضوح ولم يتأسس بثبات بعد وقتما بويع الخليفة الأول أبو بكر الصديق أميراً للمؤمنين بعد وفاة رسول الله وانتقاله عن هذه الدنيا. وإذا كان أبو بكر الصديق قد تابع مسيرة النبي وأسس لدولة موحدة بعد مجهود كبير في ما سمي (حروب الردة) والتي قضى خلالها على جيوب

التمرد والعصيان التي ظهرت في نواحٍ مختلفة من جزيرة العرب عقب وفاة النبي (ص)، فإنه حين حضرته الوفاة وجد أن مصلحة المسلمين تقضي أن يولي رجلاً صلباً ذا عزم وشकيمة تكبح جماح الطغيان الفطري في نفوس العرب وتعقل انفلاتهم وتهذب من تعاليهم، فاختار أبو بكر لولاية الأمر من بعده عمر بن الخطاب، فكان عمر (رضي الله عنه) خليفة الخليفة رسول الله.

وإذا كان عمر قد أقام صرح الدولة ووجه الناس إلى الفتوح ونشر الإسلام شرقاً وغرباً، وإذا كان قد أقام الدواوين ورعى شؤون الناس بالعدل والاحسان وأخذهم بالشدة واللين، كلاً بحسب ما يستحق، وضرب مثلاً تاريخياً في ذلك، فإنه أتعب من جاء بعده، إذ حضرته المنية وهو لمّا يؤسس بعد لنظام حكم سياسي وإدارة مكينة لدولة الإسلام. فكان أن اختار عمر مجلساً مصغرًا من الصحابة فيهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص أوكل إليهم أمر اختيار من يخلفه في حكم الناس.

وإذا كان أبو بكر وعمر قد "أحسنا السيرة وعدلاً في الأمة" كما قال عنهم ولـي المؤمنين علي بن أبي طالب⁽¹⁾ فإن اختيار عثمان بن عفان لخلافة المسلمين قد حمله ما لا يطيق، خاصة وإنه جاء بعد العهد العمري المملوء جهاداً و عملاً في تأسيس البنيان الإسلامي الشامخ. فعثمان كبير السن لين العريكة رقيق القلب ما لبث أن نقادفته رياح المؤامرات وتتجاذبه الأطماء وأخذت به عواصف التمرد فكان ما كان من أمره مع الناس، فلم يكن حكمه مستقرًا على حال حتى انتهى بمقتله. وقد جاءت حادثة مقتل الخليفة عثمان بن عفان لترزل أركان الكيان السياسي الإسلامي في أعلى قمة هرم الحكم ولتهز قوائمه وأسسه. فكان أن تولى الأمر علي بن أبي طالب إثر بيعة من أغلبية المسلمين في جزيرة العرب.

(1) تاريخ الطبرى ج 5 ص 7

وفي وسط ذلك الغليان والاضطراب العنيف الذي عصف بأركان المجتمع الإسلامي وجد الإمام علي بن أبي طالب نفسه مطالبًا ليس بقيادة السفينة إلى شاطيء الأمان وحسب، بل مطالبًا بمواجهة انشقاقات عنيفة في صفوف طلائع المسلمين الأوائل ووجهائهم والذين صار بعضهم يطالبه بالتحقيق في مقتل عثمان ومعاقبة الجناة، والجميع يعلم أن ليس فرداً واحداً من قتل عثمان بل وقع الأمر في جماعة فيهم محمد بن أبي بكر الصديق. فضلاً عن أن مقتل عثمان وقع في خضم ثورة شعبية عارمة اختلف في تأييدها ومناهضتها كثير من الصحابة الأوائل. وإلا كيف نفسر مقتل عثمان بعد أيام عديدة من محاصرته في بيته وهو في المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية؟ فلو كان من قتل عثمان ثلاثة من المارقين وعصبة من الغوغاء فكيف تمكنوا من ذلك وجُل الصحابة الأكابر في المدينة؛ لو لا أن كان معظمهم ساكتاً عن ما يحدث راضياً به أو غير راض. من جانب آخر فإن القتل لم يقع غيلة كما حصل مع عمر بن الخطاب، بل جاء هذه المرة إثر ضوضاء وجلبة حملتها أفواج كثيرة من المسلمين جاءت من العراق ومن مصر وامتد الاضطراب زمانياً لعام أو يزيد. ولو لا أن كان بعضهم يرى في تزمر عثمان وتمسكه بالسلطة بأساً تحمل جريرته وتبعاته المُرة هو نفسه لما وقع على مرأى وسمع من أصحاب النبي ورفاق عثمان نفسه رحمة الله.

وما أن تولى علي بن أبي طالب الأمر حتى كثُرت كل الذئاب عن أنيابها وعم الوجع أطراف البيان الإسلامي كله حتى كادت دولة الإسلام تقتلع وشوكه الإسلام تُنتزع. فثارت الثورات ووقعت الفواجع في (حرب الجمل) إذ قابل معسكر الزبير بن العوام وطلحة بن عبد الله ومعهم أم المؤمنين عائشة معسكر علي بن أبي طالب. فكان ما كان. وما أن انتهى علي من أمر الجمل حتى شق عصا الطاعة عليه معاوية بن أبي سفيان والي الشام الذي لم يبايعه، بل وسانده في ذلك عمرو بن العاص والي مصر. فكان ما كان من (حروب صفين) وفواجع المسلمين فيها، وتمزق راية المسلمين وانشقاقهم شيئاً

وطوائف يقتل بعضهم بعضاً وينيق بعضهم بأس بعض. وخرجت الخوارج على علي ومعاوية معاً يكفرون بهم ساعين إلى حربهم في جبهة جديدة وهكذا زادت الانشطارات وكثرت الانقسامات. حتى آل الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان الذي تولى أمر المسلمين فيما عرف بـ(عام الجماعة) بعد أن انتقل ولـي المؤمنين على إلى ربه بيد بيضاء وجه أبيض. فصيّر معاوية الحكم ملكاً عوضاً شاهراً النار وباذلاً الدينار لحمل الناس على مبايعته والدخول في طاعته.

ظهور المعزلة

لقد سردنا هذه الحال المؤسفة والماسي المؤلمة لسبب ما كان بعدها. فقد أحدث الزلزال السياسي الذي حصل بمقتل عثمان بن عفان زلزالاً فكريياً في صفوف الطبقة المثقفة من أمّة الإسلام وطليعتها العالمة. وتولد عنها تأمل فكري وحوارات في مسائل أساسية عديدة وبعد أن قضى المسلمين أربعين سنة في الإسلام مسلمين تسللوا إلى الله ورسوله، عاد بعضهم لما كانوا نهوا عنه فوقعوا في الخلاف والاختلاف هذه المرة إذ حل العلم بغياناً بينهم. ولم يكن بدُّ من هذا الأمر بعد ما صار إليه السلطان وما آل إليه الصولجان بحكم ملكي عوض. فانقسم المسلمون إلى فرق فكرية ومدارس معرفية ومذاهب فقهية وكل حزب بما لديهم فرجون. وكان من هذه الفرق جماعة مميزة ظهرت مع بداية القرن الهجري الثاني سموا "المعزلة" الذين ارتبطت باسمهم نشأة علم الكلام. نشأوا تميزاً عن طائفتين أساسيتين من طوائف المسلمين التي إنما كان قطب منشأها الاختلاف بشأن الحكم. ولا نعرف على وجه التحديد أصل هذه التسمية ويقال أنها أطلقت على واصل بن عطاء وجماعة من أصحابه كانوا اعتزلوا مجلس

الحسن البصري⁽¹⁾ (ت 110 هـ) بعدهما اختلفوا معه بشأن تصنيف مرتكب الكبيرة أهو مؤمن أم كافر⁽²⁾. ويورد مؤرخوا الفرق روایات مختلفة لمنشأ التسمية وهنالك حادثة لها دلالة عميقة في هذا الشأن، وهي الحادثة التي تناقلتها كتب الفرق الإسلامية بأنها تمثل المنطلق الأول لنشأة فرقه المعتزلة. وإن كانا نعتبر أن الجذور الأساسية لنشأة هذه الفرقية تضرب بأسبابها إلى ما هو أعمق من هذه الحادثة، إلا أنه يمكن حسبانها النقطة الأخيرة التي لخصت تلك الأسباب التي سبقتها فأفرزت تياراً فكريًاً متميزاً هو التيار الاعتزالي الذي يمثل نشأة علم الكلام، وهي تعكس نشأته من حيث صلتها بالواقع. والحادثة كما رواها الشهريستاني هي أنه : "دخل واحد على الحسن البصري فقال له: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الله، وهم وعيديه الخوارج. وجماعة يرجون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان وهم مرجة الأمة. فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المتنزيتين، لا مؤمن ولا كافر. ثم قام واعتزل إلى اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة"⁽³⁾ .

وفي روایة أخرى لأبي الحسين المنطلي أن المعتزلة هم الذين سموا أنفسهم بهذا الاسم، وذلك "عندما باع الحسن بن علي (رض) معاوية وسلم إليه الأمر، إذ

(1) هو الحسن بن يسار البصري. أبو سعيد. من كبار التابعين. كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء النساك. سكن البصرة. كان عظيم الهيبة في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم ولا يخاف في الحق لومة لائم. توفي بالبصرة عن 79 عاما.

(2) الشهريستاني، "الملل والنحل". ج 1، ص 25.

(3) الشهريستاني - الملل والنحل : 47/1 - 48 (مطبعة صبيح ، القاهرة 1964).

اعزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس. وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي فلزموه منازلهم ومساجدهم قالوا: نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة⁽¹⁾. وقد سُمي المعتزلة أيضاً أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرة والعدلية.

في القرن الثالث الهجري تطور الكلام في هذه المسائل إلى محاولات لإيجاد صياغات نظرية أكثر عمقاً وتأسисاً من أجل الوصول إلى نظرية متكاملة في العقائد. وقد توجه المتكلمون إلى توظيف الطبيعة لخدمة الهدف الأسمى وهو إثبات العقائد الإسلامية الأساسية بسبيل منطقية وحجج عقلية وأولها وأهمها إثبات وجود الله سبحانه وإثبات صفاته القدرة والإرادة والعلم. وقد تفرغ لهذا نخبة من المفكرين المسلمين منهم أبو الهذيل العلاف⁽²⁾ (ت 227هـ/841م) أو إبراهيم بن سيار النظّام⁽³⁾ (ت 231هـ/845م) الذي كان تلميذاً لواصل بن عطاء⁽⁴⁾ (ت 131هـ/748م) شيخ المعتزلة وهشام بن عمر الفوطي⁽⁵⁾ (ت 217هـ/837م) وأبو يعقوب الشحام⁽¹⁾ (ت 232هـ/847م) وعبد

(1) أبوالحسين الملطي، التبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص 35.

(2) هو محمد بن الهذيل العلاف العبدي بالولاء، نسبة لبني عبد القيس. أبو الهذيل. شيخ المعتزلة في زمانه ومقرر طريقتهم والحافظ عليها والذاب عنها. ولد بالبصرة ونشأ فيها ورحل إلى بغداد ودرس على عثمان بن خالد الطويل، أحد تلاميذه واصل بن عطاء، واشتهر بحسن الجدل والمناظرة. توفي عن مائة عام. أنظر: موسوعة الأعلام للزركلي ص 131-132.

(3) هو إبراهيم بن سيار بن هانى المصري. أبو إسحاق، المعروف بالنظام من أئمة المعتزلة أخذ الاعتزال عن خاله أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة في زمانه. معدود من الأذكياء وذوي النباهة عند المعتزلة. قال الجاحظ (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فإن صح ذلك فأنبو اسحق من أولئك). أنظر الأعلام للزركلي، ج 1 ص 43.

(4) هو واصل بن عطاء المشهور بالغزال. ولد سنة 80هـ. من مواليبني ضبة أوبني مخزوم متكلم بصرى وهو أول الفائلين بالمنزلة بين المنزلتين وبها إنزل مجلس الحسن البصري. صنف واصل بن عطاء تصانيف منها: أصناف المرجنة والمنزلة بين المنزلتين ومعاني القرآن وطبقات أهل العلم والجهل والسبيل إلى معرفة الحق وغيرها. (سير أعلام النبلاء ج 5 ص 464 والأعلام للزركلي ج 8 ص 108).

(5) هو هشام بن عمر الفوطي. من زعماء المعتزلة. (سير أعلام النبلاء ج 10 ص 547).

بن سليمان (ت 249هـ / 864م) والجاحظ⁽²⁾ (ت 254هـ / 847م) الذي كان صديقاً وتلميذاً لإبراهيم النظام، وهؤلاء من معتزلة البصرة. ومعهم معتزلة بغداد الذين عاصروهم ومن مشاهيرهم شيخ المعتزلة ببغداد بشر بن المعتمر⁽³⁾ (ت 209هـ / 825م) وأبو موسى المردار⁽⁴⁾ (ت 226هـ / 841م) والإسکافي⁽⁵⁾ (ت 240هـ / 915م). ثم جاء من بعدهم من البصريين أبو علي الجبائي⁽⁶⁾ (ت 302هـ / 915م) وابنه أبو هاشم الجبائي⁽⁷⁾ (ت 321هـ / 933م). ومن معتزلة بغداد أبو الحسين الخياط⁽⁸⁾ (ت 289هـ / 902م) وأبو القاسم الكعبي⁽¹⁾

(1) هو يوسف بن عبد الله بن إسحاق الشحام، من أصحاب أبي الهذيل، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في زمانه. أخذ عنه أبو علي الجبائي. توفي بعد سنة 227هـ.

(2) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ. كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقاة الجاحظية من المعتزلة. مولده وفاته في البصرة. كان صاحب إبراهيم النظام ولد معه سجالات يذكرها في البيان والتبيين وكتاب الحيوان. (أنظر: الأعلام ج 5، ص 74).

(3) هو بشر بن المعتمر الهمالي البغدادي الكوفي. أبو سهل. فقيه معتزلة بغداد من أهل الكوفة كان من أفضل علماء المعتزلة انتقل إلى بغداد وكان جميع معتزلة بغداد من مستحببيه. تنسب إليه الطائفة البشرية. الأعلام ج 2 ص 28. الفرق بين الفرق ص 156. المل والتحل ج 1 ص 64.

(4) هو أبو موسى عيسى بن صبيح الملقب بالمردار، البصري، من كبار المعتزلة مات سنة ست وعشرين ومتين. الفهرست (206/1) وسير أعلام النبلاء (10 / 548).

(5) هو محمد بن عبد الله، أبو جعفر الإسکافي، من متكلمي المعتزلة، وأحد أئمتهم. تنسب إليه الطائفة (الإسکافية) منهم. وهو بغدادي أصله من سمرقند.

(6) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي. أبو علي. ينتهي نسبه إلى جده الأعلى أبان مولى عثمان بن عفان. شيخ المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، إليه تنسب الطائفة الجبائية. عليه درس أبو الحسن الأشعري قبل أن يرجع عن الاعتزاز. نسبته إلى (جبى) من قرى البصرة.

(7) هو عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي. توفي في بغداد عن 74 عاما. يعرف مذهبه بالجبائية أو (البهشمية) نسبة إلى كنيته (أبو هاشم).

(8) هو عبد الرحمن بن محمد بن عثمان. يُكَنِّي أبو الحسن، المعروف بابن الخياط. شيخ المعتزلة ببغداد. تنسب إليه فرقة منهم تدعى (الخياطية). له كتب منها: الانتصار في الرد على ابن الروendi. كتاب الاستدلال، وغير ذلك.

(ت 318هـ / 931م) وأبو رشيد النيسابوري⁽²⁾ (ت 415هـ / 1024م) وهو من تلامذة القاضي عبدالجبار وله كتاب مهم عنوانه (المسائل في الخلاف بين البصيين والبغداديين) طرح فيه أهم المسائل التي إختلف فيها معتزلة بغداد مع معتزلة البصرة.

وقد كان للقاضي عبدالجبار الهمداني⁽³⁾ (ت 415هـ / 1059م) دور تاريخي مهم في توثيق مفاهيم المعتزلة وعطائهم النظري الهائل في مسائل الكلام من خلال موسوعته الشهيرة (المُعْنَى في أبواب العدل والتَّوْحِيد)، ومن خلال كتبه الأخرى التي حررها بنفسه أو حررها تلامذته من أمثال أبي رشيد النيسابوري و الحسن بن متويه النجراني (ت) الذي حرر له كتاب (المحيط بالتكليف).

وتاريخياً يُعد هشام بن الحكم واحداً من المتكلمين المسلمين لكن ما وجدته من آرائه يؤكد بعده عن دائرة الفكر الإسلامي الرصين ولم أجد له شيءً يعتمد به في المسائل الطبيعية فأهملت ذكره.

(1) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب البلاخي الخراساني. يُكنى أبو القاسم. أحد أئمة المعتزلة. كان رئيس طائفة منهم تسمى (الكعبية) توفي سنة 315هـ.

(2) هو سعيد بن محمد بن حسن بن حاتم، أبو رشيد النيسابوري (ت نحو 440هـ = 1048م) من كبار المعتزلة من أهل نيسابور. أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وانتهت إليه الرياسة بعده. وكانت له حلقة في نيسابور. ثم انتقل إلى الري وتوفي بها. أنظر: الأعلام للزرکلی - (ج 3 ص 101)

(3) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي. ولد في أسد آباد وإليها نسبته. كان شيخ المعتزلة في عصره ولدي قضاء الري وتوفي فيها سنة 415هـ.

ظهور الأشاعرة

ومن المعروف أن فرقة أخرى من المتكلمين تأسست على يد أبي الحسن الأشعري⁽¹⁾ (324هـ/935م) الذي كان من المعتزلة فانشق عنهم وأسس المذهب الأشعري الذي اشتق له مفاهيمًا تختلف عن مفاهيم المعتزلة وخصوصاً في مسائل جليل الكلام وهي المسائل الإلهية. وتذكر بعض المصادر أن تحول الأشعري من الاعتزال إلى مذهبة الجديد حصل بعد أن رأى الأشعري رؤيا منامية ينهاه فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتباع المعتزلة فيما تذكر مصادر أخرى أن تحول الأشعري عن الاعتزال حصل بعد حوار جرى مع أستاذه الجبائي بشأن أفعال العباد وجزاؤهم عليها. ظهر بعد الأشعري القاضي أبو بكر الباقلاني⁽²⁾ (ت 402هـ/1013م) ومن بعده أبو المعالي الجويني⁽³⁾

(1) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم البصري. أبو الحسن. ولد بالبصرة سنة 260هـ. تخرج على المعتزلة في علم الكلام ودرس على شيخهم حتى صار إماماً للمعتزلة. ظل حتى بلغ الأربعين من عمره معتزلياً، وكان لفصاحته يتولى الجدل نائباً عن شيخه الجبائي. وبعد الأربعين من عمره تحول عن مذهب الاعتزال وخالف المعتزلة.

(2) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم بن الباقلاني البصري المالكي. قاض من كبار علماء الكلام، إليه انتهت رئاسة المذهب الأشعري، وكان من أعلام الأدب والبلاغة. ولد بالبصرة ونشأ ببغداد وتلقى العلم على أتباع أبي الحسن الأشعري. وجهه ضد الدولة سفيراً إلى الإمبراطور بيسيل الثاني (نحو سنة 371هـ) فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية في بلاط الملك، وكانت الغلبة له. من تصانيفه كتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) توفي عن 65 عاماً سنة 403هـ.

(3) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، ضياء الدين أبو المعالي وأبو محمد الجويني الشافعي، الملقب ببابام الحرمين. ولد في (جوين) من نواحي نيسابور عام 419هـ، ودرس الفقه والأصول والعلوم الشرعية على عدد من العلماء منهم: والده أبو محمد الجويني، وأبو إسحاق الإسکافي، والأسفرايني، وأخذ الحديث عن الشيخ أبي حسان، وأبي سعد بن عليك، ومنصور بن رامش وغيرهم حتى برع وذاع صيته. رحل إلى بغداد وأخذ عن علمائها، ثم إلى مكة المكرمة وأقام بها مجاوراً ومتعلماً أربع سنوات، ثم غادرها إلى المدينة المنورة، وأقام بها مدة يدرس في المسجد النبوي الشريف، ويقتني الناس، ولذا أطلق عليه لقب: إمام الحرمين. وفي عام 458هـ عاد إلى بلده نيسابور، فبني له الوزير نظام الملك (المدرسة النظامية) فكان يدرس فيها، ويحضر

(ت 478هـ / 1123م) اللذين أرسا وعمقاً كثيراً من مفاهيم دقيق الكلام. ومن الملاحظ أن المذهب الأشعري لاقى رواجاً واسعاً في أوساط الفقهاء والمفكرين المسلمين خاصة بعد تحريم الاعتراف. والسبب في ذلك أن المذهب الأشعري أقل حدة في التعامل مع بعض المسائل الأساسية من مذهب الاعتراف وبالأخص في مسائل الجليل حيث ينفي الأشاعرة أن يكون العبد خالقاً لأفعاله. ويررون أن رؤية الباري ممكنة في الآخرة. فضلاً عن قولهم بكثير من الآراء التي تتسمج مع ظاهر المنقول.

تعريف علم الكلام

يُعرف السيد الجرجاني (ت 816هـ) علم الكلام بأنه "علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام"⁽¹⁾. ويقصد به فيما يبدو الجانب الذي يبحث في الأمور الطبيعية وليس الإلهيات. وهذا القصر غريب لا أجد له مبرراً. لكن ابن خلدون يقول في تعريف علم الكلام بأنه "علم يتضمن الحاجاج عن العقائد الإمامية، بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة. وسر هذه العقائد الإمامية هو التوحيد"⁽²⁾. وهذا التعريف أعم وأشمل⁽³⁾.

دروسه كبار العلماء، ومجموعة من الطلبة الذين زاد عددهم على أربعين مائة متعلم. كان الجرجاني عالماً جليلاً، وعاماً مجتهداً، يصل الليل بالنهار في التحصيل والقراءة والمطالعة في مختلف أنواع العلوم والفنون توفي سنة 478هـ.

(1) الشريف الجرجاني، التعريفات مادة: (علم الكلام).

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 264.

(3) لمزيد من التعريف انظر: حسام الدين الألوسي، دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي، ص 52-63.

مباحث علم الكلام

خاض المتكلمون في أمرتين أساسين هما: الإلهيات والطبيعيات. ففي الإلهيات بحثوا في صفات الباري وأفعاله وقدرته وعلمه وإرادته، إلى جانب البحث في مسائل القضاء والقدر والبعث والمعد والنشر وأفعال الإنسان وقدرته ومسؤوليته عنها. وهذه المباحث سميت "جليل الكلام". وربما كان السبب الذي دفعهم إلى اللجوء إلى هذه المباحث أساساً ما حصل من تصورات مستجدة إثر تسلط الحكم الأموي واتخاذ الدولة الإسلامية منطقاً جديداً تمثل بالقول بالإرجاء. والقول بالارجاء كان أحد الأسباب المهمة لظهور المعتزلة الذين أردوا الرد عليهم أصلاً.

ومما يلفت النظر أن مباحث الكلام نشأت أولاً ضمن دائرة العقيدة الإسلامية الداخلية، وعلى هذا يتفق جمهور الباحثين القدماء والمعاصرين سواء كانت هذه النشأة قد تسببت عن الفتنة أيام عثمان بن عفان أو عن الاختلاف في حكم مرتكب الكبيرة أو في الاختلاف حول شرعية النزاع بين علي بن أبي طالب ومعاوية وظهور المرجئة وانشقاق الخوارج. لذلك فقد جرى البحث، وقام الخلاف، أولاً في مسائل جليل الكلام وهي المسائل المتصلة بالعقيدة والإلهيات. وكانت المشاكل كلها في هذا السجال الكلامي تحصر في دائرة التأويل، تأويل النص القرآني بوجه خاص بكونه (أي النص القرآني) المصدر الأساس الذي يتفق عليه المسلمون جميعاً. ولكن عندما توجه المسلمون بفكرهم وعقيدتهم إلى حاجاج الملل والأديان الأخرى كالمانوية والسمنية والنصارى صار عليهم أن يقارعوا الحجة العقلية بحجة عقلية مقابلة، فالغير لا يقبل الاستناد إلى آي القرآن ولا نصوص الحديث. لذلك كان لابد من البحث في أصول وفصول العقيدة بالمنطق العقلي الصرف. وتنذر المصادر أن أبو الهذيل العلaf كان أول المنافقين عن العقيدة الإسلامية في مواجهة العقائد المانوية وعقائد السمية التي

ظهرت بعد فتح المسلمين للهند. فقد بعث هذا الرجل البعث العديدة إلى خراسان وببلاد الهند كما بعث بعوشاً أخرى إلى بلاد المغرب. ما يهمنا هنا أن الضرورة العملية جعلت أبا الهذيل وأصحابه ومن جاء من بعدهم يؤسسون لنظرية "علم الكلام" بناءً على منطقات عقلية صرف. فصاروا يبحثون في أشياء العالم كلها: المادة وصفاتها وتحولاتها وتفاعلاتها، والحركة والسكن، والمكان والزمان، والتقل والممانعة، والوجود والعدم، وغير ذلك من الصفات الطبيعية والظاهرية، فخرجوا برواية شاملة قامت على جملة مبادئ وأسس عقلية. وقد سميـت هذه المباحث في الأمور الطبيعية "دقيق الكلام". لكننا ينبغي أن نشير هنا إلى أن هذا التصنيف لعلم الكلام إلى دقيق وجليل رغم ذكره من قبل الأشعري في كتابه (مقالات المسلمين واختلاف المسلمين) الذي أرّخ به لأقوال المتكلمين، إلا أنه على ما يبدو لم يكن ليأخذ به كافة المتكلمين، بهذه الصورة المميزة أي إنهم لم يفصلوا مباحث الدقيق عن مباحث الجليل فصلاً واضحاً بل إنهم على الحقيقة قد خلطوا البحث في مسائل الدقيق مع البحث في مسائل الجليل. وفي كثير الأحيان تظهر مقولاتهم في المسائل الطبيعية في ثابياً كلامهم في مسائل إلهية والعكس صحيح.

مصادر الكلام ومنهجه

أقصد بمصادر الكلام هنا منطقاته المرجعية وأقصد بالمنهجية الطريقة أو المسلك مبتدئه ومنتهاه. فمن المعروف أن مباحث الكلام نشأت في دائرة الحوارات العقائدية الإسلامية أساساً لذلك كانت المنطقات المرجعية لهذه الحوارات هي (القرآن) وهو المصدر الأول للعقيدة والشريعة. والعقيدة تشتمل على معرفة الخالق ومعرفة المخلوق وال العلاقة بينهما، فهما طرفي المعادلة التي تؤلف العقيدة الإسلامية. وما بينها يكون الحد الأوسط وهو العالم. ولما كان الله هو الخالق وهو العليم المطلق، ولما كان الوحي (القرآن) هو رسالته التي بلغها

للناس رسوله الكريم بلسان عربي مبين، فإن منطلق الفهم الإسلامي للعالم هو الرؤية القرآنية في إطارها العام، وللعقل بعد ذلك أن يجتهد ضمن هذا الإطار. يقول ريتشارد فالزر "إتبع المتكلمون منهجاً يميزهم عن الفلسفه وذلك بأنهم أخذوا الحقيقة الإسلامية ككتابه ونقطة بداية لدرسمهم"⁽¹⁾. وفي هذا الصدد أيضاً يقول ولIAM كرايج "إن الفرق الأساسي بين المتكلم والفيلسوف يمكن في اختلاف منهجية الدراسة عندهم. فعلى حين يأخذ المتكلم بالحقيقة التي يقرها الإسلام كنقطة بداية فإن الفيلسوف وعلى الرغم من سروره باكتشافه مبادئ القرآن لكنه لا يتخذها مبدئاً لتفكيره بل يتبع طريقة مستقلة عن العقيدة التي يحملها دون أن يرفض أو يهمل بالضرورة العقيدة الإسلامية في مصادرها الأولية"⁽²⁾.

لذلك اعتمد المتكلمون بعد أبي الهذيل العلاف للبحث في مسائل دقيق الكلام منهجاً ينطلق من الله ليفهم العالم ويفسره. ويمكننا تقريب عناصر ومسار المنهج الكلامي بالصورة المبينة أدناه والتي نقرؤها من خلال استعراض أعمال روادهم حيث يكون الله تعالى هو المعطى الأول ممثلاً بالنص (الوحي القرآني) الذي هو كلامه المنزل على رسوله ثم يأتي دور العقل الذي يفهم به النص، ليؤلف هذا النهج أساساً وأسلوباً معتمداً لفهم العالم. ثم يكون ذلك منطلاقاً أيضاً لإثبات وجود الله سبحانه من خلال العملية العكسية التي تتم بتوظيف الشاهد لإثبات الغائب. لكن هذا لا يعني أن المتكلمين جعلوا نصوص القرآن مرجعاً حرفياً مباشراً لهم، بل هو مرجع يقع في خلفية التحليل العقلي وبالتالي فهو مرجع عقيدي.

(1) Richard Walzer, 'Early Islamic Philosophers', in *The Cambridge History of Late Greek and Early Medieval Philosophy*, ed. A. H. Armstrong (Cambridge University Press, 1970), p. 648.

(2) W. L. Craig, *The Kalām Cosmological Argument*, p. 17 and references therein.

الله ← العقل ← العالم

وهذا المسلك مخالفٌ لمسلاك الفلسفه اليونانيين كأرسطو وأفلاطون ومن شايعهم من فلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا وأبي الوليد بن رشد، الذين انطلقوا من العالم ليفهموا الله ويعرفوه. فهو لا يبدؤن مع العالم يكتشفونه بالحس، ثم يحولون المكتشفات الحسية إلى المحاكمة العقلية من أجل أن يصلوا إلى أحكام عامة تشكل مقولات فلسفاتهم وتؤطر فكرهم. لذلك يمكننا القول أن منهجم بيتديء من العالم فيه يكتشفون خصائص الأشياء بطريق عقلي مباشر ليصلوا منه إلى الإله، فيكون الشاهد (العالم) عندهم دالاً على الغائب (الإله).

العالم ← العقل ← الله

إذن فعلى حين يكون الطرف الأول (الله) حقيقة عند المتكلمين يُفهم من خلال الوحي المنزل على الرسول، نجد الفلسفه يعتبرون العالم نفسه مصدراً أو لاً لهذه المعرفة ومنه يتم اشتقاق الحقائق واستنباط المعرف بالتأمل والنظر العقلي. وعلى حين نرى المتكلمين يؤولون الكلام المنزل بالعقل و يجعلونه منطقاً لفهم العالم وتحديد سماته عقلياً بهدي الله، نرى الفلسفه قد اعتمدوا العقل وسيلة وأداة وحيدة لفهم العالم دون هدي مسبق بل العقل نفسه حجة لهم وفق قواعد المنطق. ومن نتائج ذلك، أي فهمهم للعالم، ينطلقون إلى فهم الإله وتحديد سماته وصفاته. لذلك لم يكن غريباً أبداً أن تتوصل الفلسفات العقلية الصرف إلى القول بأن الله لا يعرف الجزيئات أو إنه لا يتدخل في العالم إلا على سبيل كونه محركاً أول. ولم يكن غريباً عندهم أن يقولوا بقدم العالم لأن اشتراك الله والعالم في القدم لا ينسف أي مرجعية عقائدية عندهم. إن الله لم يكشف وجوده للفلسفه جلياً كمظهر حسي لذلك لم يكن وجوده حقيقة عيانية بل ربما كانت الموجودات دالة على وجوده لذلك فإن صفات الله وعلاقته بالعالم تتحدد من خلال ما يكشفه الحس ويقرره العقل. هذه هي العقيدة الأساسية عند الفلسفه على اختلاف ملتهم ونحلهم. وعلى حين يبدو المسلك الفلسفه أكثر تحرراً من المسلك الكلامي من أية موافق مسبقة فإن الإستنباطات التي يتوصل بها عبر ذلك المسلك غالباً ما

تكون عرضة لمنتوجات الوهم العقلي المحدود الذي هو بالضرورة قاصر عن ادراك الحقائق الغيبية بحكم كونه منتميا إلى عالم المادة والحس. لذلك فإن اشتغال الطريق الأقوم بين هذين المسلكين يكون، فيما أرى، عبر الأخذ بالمسار الكلامي مع الانفتاح على المسار الفلسفى ففي كل الحالين يكون القرار العقلي هو الحكم النهائي دون أن يكون النقل بالضرورة فيداً ولا أن يكون العقل محدداً أوحداً.

أنواع الأدلة الكلامية والفلسفية

استعمل كثير من المتكلمين الأدلة الجدلية لتقديم حجتهم وإثبات ما يريدونه. وكان أبو الوليد ابن رشد قد صنف الأدلة إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

الأدلة الخطابية:

وهي التي تعتمد الحاجاج باللغة والإنشاء وسبل التعبير البصري وتقوم على سبك العبارة دون أن تحتوي أي إثبات منطقي حقيقي متسلسل أو منهج برهاني رصين. مثل ذلك الأدلة التي يسوقها عبد القاهر البغدادي في كتاب (الفرق بين الفرق)⁽²⁾ لإبطال عقائد الفرق الإسلامية المخالفة لأهل السنة والجماعة، حيث أنها لا تحتوي حججاً منطقية بل مواضع ومقررات عقائدية وشتائم أحياناً.

الأدلة الجدلية:

ووهذه تعتمد الحاجاج بالأساليب المنطقية وغالباً ما تستخدم المنطق الصوري في حالاتها المتقدمة. وهذا النوع من الأدلة يشتمل على مسار برهنة منطقي يتضمن مقدمات أولية معروفة بالبداية ثم فرضيات فبراين لذاك الفرضيات وفق قواعد

(1) انظر: ابن رشد، فصل المقال ص 38.

(2) البغدادي، الفرق بين الفرق . وبهذا الصدد تُعد الأدلة التي تؤخذ من الكتاب أو السنة بهذا الأسلوب من الأدلة الخطابية.

وأصول المنطق. وهذا ما يسمى النظر. وقد عرض أبو حامد الغزالى لهذا النوع من الأدلة بشيء من التفصيل في كتاب (معيار العلم في المنطق) وغيره⁽¹⁾. ومن الجدير بالاشارة هنا أن نتائج الأدلة الجدلية المنطقية تعتمد على المقدمات ومن معاييرها إحتواء المقدمات على النتائج أحياناً وهو ما يسمى (المصادر على المطلوب) فيكون الدليل المنطقي في هذه الحالة فاسداً. وقد كثر إيراد مثل هذه الأساليب في حجج بعض المتكلمين وخاصة في مسائل جليل الكلام. ومن المتكلمين الذين استخدمو الأدلة الجدلية على نطاق واسع أبو بكر الباقلاني في كتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) و الحسن بن متويه في كتاب (الذكرة في أحوال الجوهر والأعراض).

الأدلة البرهانية:

وهي الأدلة التي تقوم على أصول المنطق الصوري أو البرهان الهندسي أو البرهان الرياضي و تستعمل قواعدها و تتبع أصولها في الإثبات والنفي. ومسار البرهنة فيها يتضمن عادةً فروضاً يُطلب إثباتها باستعمال جملة معطيات للقضية (هي المقدمات) واستبطان النتائج وفق أصول البرهان بأنواعه الثلاثة المنطقي أو الهندسي أو الرياضي. ومن الجدير بالاشارة إليه هنا أن البرهان الرياضي لم يتتطور إلا في العصر الحديث، وإن ما كان قبلًا من براهين تسمى رياضية إنما هي في الأغلب براهين منطقية أو هندسية. و الحق أن المتكلمين لم يستعملوا البراهين الهندسية والرياضية إلا نادراً، فقد ساق الغزالى بعضاً من الأدلة الهندسية والفلكلية في كتاب (نهافت الفلسفه) عند حديثه عن الكرة وتماثلها وتساوق جهاتها واعتباره أن موقع القطب هو، على الحقيقة، موقع إصطلاحي. وقبل ذلك كان ابن حزم قد ساق أدلة من علم الفلك والهيئة في كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل). على أننا حين نحاكم

(1) الغزالى، معيار العلم في فن المنطق؛ الاقتصاد في الاعتقاد، محرك النظر.

الأدلة الفلسفية التي ساقها فلاسفة العرب والمسلمين مثل الفارابي وابن سينا نجدها في أغلبها جدلية أيضاً وفيها نسبة، وإن كانت قليلة مقارنة بما هو الحال عند المتكلمين، من الأدلة الخطابية. ومهمماً أشاد الوليد بن رشد بأهمية البرهان والأدلة البرهانية فإن الخطاب الرشدي نفسه يكاد يخلو من البرهان. ومن المؤسف أن الدارسي تاريخ الفكر الفلسفي المعاصرين من العرب لا يعرفون معنى الأدلة البرهانية ولا يميزونها، بل أحياناً لا يكادون يميزون الدليل العقلي من الدليل اللاعقلاني. وهم في غالب الأحيان يطلقون شعارات لا صحة لها في التبرير والتخييم للمنهج الرشدي ويكتلؤن الشتائم للغزالي متهمين إياه بالتأخر والردة دون إقامة الدليل على ما يذهبون إليه. بل تراهم منساقين بدعوى فضفاضة تدعى انتهاج العقل والعقلانية في اكتشاف العالم دون تحليل دقيق لمكونات هذه الرؤية وعناصرها⁽¹⁾.

والسبب في اندفاع الدارسين العرب المعاصرين نحو تمجيل التوجه العقلي يعود أساساً إلى هزال الطروحات المخالفة المقابلة وهوان طرائقها في المعالجة وظهور قوم من الجهلة اشتغلوا بالفقه وعلم الكلام وهم لا يفهمون شيئاً من هذه الصنعة. لذلك كتب أبو حامد الغزالي كتابه المعروف (إلحاد العوام عن علم الكلام) وفي عنوانه عبرة. لكننا حين ندقق النظر في البراهين الفلسفية نجد أنها منحازة إلى التسلیم بوجود حقيقي للصور الرياضية وكأن الرياضيات هي وجود حقيقي بالضرورة وليس هي منطق معين أملأه تكويننا وطريقة تألف الكون الذي أمامنا. وعلى ذلك يكون كل ما أدى إليه البرهان صحيحاً بالضرورة. لكن هذا غير صحيح حتى في الرياضيات نفسها. ولو أثنا عرضنا صفاً عن المغالطات الرياضية واكتفينا بالنظر إلى نتائج الرياضيات الرصينة

(1) بهذا الصدد يُنظر مقالات أستاذة تاريخ الفلسفة المصريين التي احتواها كتاب (حوار حول ابن رشد) وبالخصوص ما كتبه عاطف العراقي، تحرير مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995.

حين تتعامل مع الظاهرة الفيزيائية لوجدنا أن الحالة الرياضية لا تصح دوماً بل لا بد من قيود نسميها الشروط الحدوية وهي الشروط الفيزيائية للمسألة. والبرهان الأرسطي الذي افتتن به ابن رشد ليس صحيحاً. ولعل الوقت قد حان لكي ينتبه أولئك الدارسون الممجدون لإبن رشد وأرسطو إلى حقيقة أن أرسطو ومفاهيمه الطبيعية قد غدا متهافتاً بالفعل. ولعل من قائل يرد بسرعة علينا ليقول إن من الخطأ النظر إلى أرسطو أو ابن رشد من خلال مرآتنا العلمية المعاصرة الآن لكن مثل هذا الرد غير مقبول إذ نجد أن رجلاً مثل أبي حامد الغزالى كان كشف أصلاً، وعلى نحو صحيح بمنظار العلوم المعاصرة، عن أخطاء جوهريّة في التوصيات العقلية لأرسطو ومن شايعه من المسلمين وعلى رأسهم ابن رشد. بل إننا في هذا الكتاب سنشهد بوضوح تلك الأخطاء الجسيمة حين نعرض للمسائل التطبيقية بالتحليل العلمي الدقيق.

وللسبب نفسه نجد أدلة الفلسفه يغلب عليها المنطق العقلي وهي تسمى "برهانية" على حين أن أدلة المتكلمين يغلب عليها ما يسمى الأدلة "الخطابية" كما شخصها ابن رشد وهذا صحيح. لكن ما يسمى بالأدلة البرهانية ليس في واقع الأمر أفضل وأرقى من الأدلة الخطابية غير إنها أكثر انتظاماً وتسلسلاً وأوضح في المناظرة والاحتجاج. وأقول هذا لأن كثيراً من مقدمات المنطق نفسه مقدمات خطابية أو مسلمات حسية ظاهرية لا سبييل إلى البرهنة عليها.

هذا هو الأساس في الاختلاف المنهجي بين المتكلمين والفلسفه. والحق أن السبيل الثاني (أي الانطلاق من العالم إلى الله) ممكن ولربما يكون هو المرجح في بادئ الرأي. لكن النظر مرتين في المسألة يكشف لنا أن العقل وحده لن يستطيع التوصل إلى المعرفة الحق بالله كونه يعمل بالقياس. وقد كان هذا (أي اعتماد القياس العقلي في مباحث جليل الكلام فيما يختص بالصفات الإلهية) هو الخطأ القاتل الذي ارتكبه المتكلمون، مثثماً هو خطأ الفلسفه أيضاً عند بحثهم في الإلهيات فيما يسمونه "القياس البرهاني". ففي كلا الحالين قياس للغائب على الشاهد. الأول مستند إلى النص يتأنّه بالعقل قياساً، والثاني يبتدىء مع العالم

ليتعرف إليه ثم يرفعه بالقياس إلى الله جُز افأً. وأعني بها قياس صفات الله على صفات العالم، وهذا منهج غير صحيح وعند هذا يقع التعسف. لذلك لم يكن غريباً أن يتأنّل أرسطو ومن شاعره السماء أنها حيوان وأن لها نفساً ويتأول أجرامها على أنها كائنات من جنس آخر ويعتبر الجسم السماوي من طبيعة خامسة هي الأثير⁽¹⁾. ونحن نعلم اليوم أن هذا كله غير صحيح.

ومع إنه قد أصبح واضحاً أن الأدلة الخطابية هي الأضعف وأن الأدلة الجدلية هي حالة وسط وأن الأدلة البرهانية هي بالتأكيد أقوى الأدلة وأفضلها لكننا لا يمكن أن نسلم بالمطلق لما نستخرجه من الأدلة البرهانية مهما كان من قوة البرهان النظري. وعلى الرغم من صحة القول بأن العالم مركب تركيباً برهانياً إلا أننا لا نستطيع القطع بصحة نتائج البرهان النظري على نحو يقيني مطلق وهذه هي صفة العلوم الحديثة والمعاصرة. فالعلم في تغير مستمر وبراهينه تقريرية على الدوام تخضع للتبدل والتغيير. وكل ما نملكه من مسالك برهانية يقوم بالضرورة على مسلمات Postulate لا سبيل إلى إثباتها أحياناً. وقد تصح تلك المسلمات أو لا تصح. وهذا ما يثبته لنا تاريخ العلم البرهاني نفسه، تاريخ العلوم الفيزيائية والرياضية. هذا الإثبات الذي لم يكن متيسراً لإبن رشد ولا لمعاصريه لأن البرهان لم يكن وقتها قد استكمل أدواته الازمة لبحث الظاهرة الطبيعية على وجهها الصحيح، بل كان على الحقيقة في أغلبه جدياً لعدم توفر الأدوات الرياضية المقدمة فلم يكن أحد يعرف التفاضل والتكامل مثلاً.

وفي تمييزنا وتقديرنا الرفيع للعقل والبرهان يجب أن نعي الآن وبعد هذا التاريخ الطويل من تطور المعرفة الذي يمكننا من استبطاط الدروس وال عبر مما مضى أن التسرع في الأحكام والقطع بها غير مقبول في مناهج العلم والمعرفة

(1) أنظر: موسى بن ميمون، "دلالة الحائرين"، ص472

العلمية المعاصرة. ومن ذلك نستطيع القول بنقحة ببطلان عبارة ابن رشد الشهيرة التي جعلها فصلاً للمقال حين قال "ونحن قطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالقه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل...". فهذا لم يعد الآن صحيحاً أبداً إذ قد يؤدي البرهان إلى مخالفة ظاهر من الشرع مع صحة هذا الظاهر لخطأ دفين في البرهان، وهذا ممكן بالفعل كما بان لنا.

إن للعقل دوره المؤكد والرصين في فهم العالم واستيعاب ظواهره. وللعقل قيمته وامتيازه. لكن تعليم الأمر حتى يصبح العقل هو المبتدأ وهو الخبر أمر غاية في الإسراف والعنف، إذ ثبتت تجارب الإنسان على مدى آلاف السنين أن العقل لا يمكن أن يصل إلى الغاية بل هو وسيلة لها نطاقها ومداه. وقبل العقل وبعده يكون دور الوحي والإلهام ولا سبيل إلى تفرد العقل وحده بالدور المعرفي إلا أن يتكامل دوره مع الوحي. ولست أذهب هنا إلى ما ذهب إليه ابن رشد بالضرورة إذ لا أرى ضرورة لـ"الوحي بالتأويل العقلي" لكي يناسب استنتاجاته. كما لا أرى صحة في إخضاع الاستنتاج نفسه بالوحي المنزل. بل يمكن أن يهتمي العقل بثوابت الوحي الصريحة ويسترشد بتوجهاته حتى يكون الوحي دليلاً للعقل ويكون العقل سفينته النجاة وسييل الرشاد وصمام الأمان من الوقوع في الأوهام.

من الجدير بالذكر الاشارة إلى مسألة مهمة طبعت آثارها في علم الكلام وبالخصوص في دقيق الكلام، وذلك أن المتكلمين لم يلتزموا بقواعد المنطق الصوري الأرسطي، بل يمكن القول إنهم لم يلتزموا أحياناً حتى بالمنطق العقلي المتداول لدى الفلسفه. فلم يلتزموا بالعلاقة السببية لحصول حوادث والقول بالسبب والنتيجة بل قالوا باستقلال السبب عن النتيجة من جانب الفعل الحقيقي. وعلى الرغم من ذلك فإنهم أقرروا وجود العلة والمعلول والعلاقة بينهما. ولم يتبنوا أحياناً حتى البديهيات المنطقية الصورية فقالوا مثلاً بوجود الجوهر الفرد دون أن يكون له قدر على رأي أبي الهذيل العلاف وبعض المعتزلة. وهذا

تصویر غریب اذ انه يعني أن يكون الجوهر الفرد بذاته ماهية تجريدية كما سنرى. إن هذا النمط الذي ربما يبدو غریباً أحياناً إنما سببه ربما لأنهم التزموا بما يفهمونه من الوحي أكثر من التزامهم بما يمكن أن تقدمه التصورات العقلية الدارجة. ذلك أن تفسير الوحي ونقله إلى الواقع المنطقى والطبيعي يولد منطقاً جديداً. وهذا ما سيكشفه هذا الكتاب من خلال كشف مبادئ التفكير الكلامي ورؤيتهم للبنية الطبيعية للعالم.

إن إنطلاق المتكلمين من خلفية الفكر الديني واعتبارهم القرآن معطى أول له ما له وعليه ما عليه. ذلك أن القرآن حمال وجوه كما قال الإمام علي، وليس من الصعب بمكان أن يقع الاختلاف في تفسيره وفهم نصوصه. وهذا كان السبب الرئيس في اختلاف المتكلمين على بعضهم بعضاً خاصة في مسائل الجليل. فضلاً عن أن اتباع تفسير معين أو فهم معين يؤدي بالضرورة إلى الانحياز إلى ذلك الفهم مما يؤدي وبالتالي إلى الجنوح إلى تلقيق الأدلة لموافقة الغاية. لكننا أيضاً ينبغي أن نشير هنا إلى أن التلقيق ليس مقصوراً على الأدلة الخطابية والجدلية فحسب، بل قد يشمل الأدلة البرهانية. وليس التلقيق مقصوراً على النظريات الفلسفية بل قد يقع في النظريات العلمية. فها هو آينشتاين عبقرى القرن العشرين بلا منازع يحور معادلات الأصلية في المجال العام والتي أدى إليها البرهان فيضيف ما أسماه الثابت الكوني Cosmological Constant لكي يسكن الكون بعد أن وجد أن المعادلات الأصلية تفضي إلى تمدده. وإذا كان الاعتقاد السائد على عصره ثبات الكون واستقراره فقد لجأ إلى تلقيق معادلات جديدة للمجال ضمنها ثابت يسكن الكون. ذلك العمل الذي ندم عليه آينشتاين أشد الندم وأصفاً إياه بغلطة العمر.

من جانب آخر فإن الأدلة البرهانية على قوتها وصرامتها فهي لا تخلي من الحاجة إلى مسلمات أساسية وهذه المسلمات في العادة هي فروض أولية لا سبيل إلى البرهنة عليها كما ذكرنا، على الرغم من حصول أدلة استقرائية أو منطقية على جوازها. ومثال ذلك مسلمة استقلالية الزمان عن المكان وكونهما

مطlicين وهي مسلمة قامت منذ عهد أرسطو طاليس حتى جاء آينشتاين بتنقيبها⁽¹⁾. وعلى تلك المسلمة قامت نظرية نيوتن وقوانينه في الحركة والجاذبية. فلما جاء آينشتاين فرض تداخل الزمان والمكان وفرض ثبات سرعة الضوء بالنسبة إلى جميع المراجع الحركية المتحركة بسرع ثابتة بعضها إلى البعض الآخر، فتوصل إلى قوانين نظرية النسبية الخاصة المعروفة ومنها الاكتشاف العظيم لتكافؤ الطاقة والكتلة الذي نضحت عنه التكنولوجيا النووية.

وهكذا إذن نجد أن الانحياز إلى صحة هذا المسلك أو ذاك قضية قد إختلفت مقاييسها منذ عهد أرسطو ومن بعده الغزالى وابن رشد حتى الآن. إختلفت في المعايير والمناظير والقيمة. فإن ما كان يعتبر موقفا علميا عقلياً بمقاييس الزمن الغابر ربما يكون قد آل إلى أن يكون رجماً بالغيب ورأياً متخلفاً اليوم. وبالتالي فلا بد من إعادة النظر في الرؤى والأحكام ولا بد من تعديل المقاييس لكي نعطي الأمور حقها في زمننا الذي نعيش ولكن لا تكون مقاييسنا متخلفة إلى القدر الذي نعيش فيه صراعات قديمة في عصورنا الحديثة. وهذا كله يقتضي غربلة الماضي وتعریف مقاييس جديدة وتصفیة ما ورثناه عن الأسلاف لتوظیف ما يمكن توظیفه منه في ما يأتي من الزمان.

دور اللغة العربية في علم الكلام

للبيان العربي دور مهم في صياغة مفاهيم علم الكلام ليس من حيث الشكل بل من حيث المضمون أصلاً. ذلك أن جذر الفكر في مصدره اللواعي يمتد إلى اللغة. فاللغة ليست محض أداة للتواصل ونقل الأفكار بل هي وعاء لصياغة الأفكار أيضاً. وربما كان للعربية في هذا الصدد دور مميز على اللغات الأخرى. ويمكن التأكيد من هذا الذي نقوله بالعودة إلى الدراسات والأبحاث

(1) وسنبين لاحقاً في بحث الزمان والمكان أن المتكلمين قالوا بتأخرهما ونسبتهما خلافاً لفلاسفة اليونان.

الألسنية الحديثة فيها ما يبين امتياز اللغة العربية، إلى جانب لغات أصلية أخرى، في هذه الصفة.

في دراستنا لعلم الكلام ينبغي أن نميز بين نوعين من الدوافع التي تتدخل في صياغة الفكر الكلامي وتوسّس له، الأولى: دوافع لغوية تتصل بجذور التكوين النقافي للعقل العربي. والثانية: دوافع عقائدية تتصل بأسس الرؤية الإسلامية للعالم والانسان والله. وعلى حين أن الثانية تبدو لأول وهلة مستقلة عن الأولى فإنها في الحقيقة نتاج متفاعل لها. والحق أن بين كلا الدافعين علاقة جدلية عميقة تتبع بمجموعها من روح الأمة. ولقد لعبت دلالة المفردة العربية دوراً مهماً في تكوين المفاهيم والرؤى الكلامية، ولعبت بنية اللغة العربية دوراً مهماً أيضاً في نسج أصول التفكير الكلامي. فاللغة، أية لغة كانت، هي وسيلة للتفكير وليس وسيلة للإتصال حسب. ونظراً للنضج العالي الذي تتمتع به بنية اللغة العربية والمحتوى الغني الذي تكتتبه دلالات مفرداتها فقد أدت هذه اللغة دوراً مشرفاً في تأسيس المنطق العقلي الكلامي الذي يختلف جذرياً عن المنطق الأرسطي مثلاً.

إن تأويل الولي⁽¹⁾ هو واحد من أهم ركائز المنطقات الكلامية والإختلاف في ذلك التأويل كان مصدراً مهماً من مصادر الإختلاف بين المتكلمين أنفسهم. لذلك كان أهم مصادر الخطأ الممكنة عند المتكلمين هو خطأ التأويل خصوصاً عندما يتذمرون النظر في النصوص منطلاقين من نظرية جزئية أو مبتسرة لا تتضمن ما احتواه الولي من الشمول. ومثال ذلك الأخذ ببعض الآيات وترك غيرها مما يقع في نفس السياق. وقد يلجأون إلى ذلك بدوافع أيديولوجية، فضلاً عن أخطاء تقع في مسائل لم يكن الولي قد قرر فيها قولًا

(1) أعني بعبارة (تأويل الولي) هنا وحيثما وردت في هذا الكتاب (تفسير القرآن) حصرأ، وإن كانت دلالة مفردة (تأويل) تصرف إلى معنى أعمق من تفسير. لكن شيوخ استخدام مفردة تأويل في الكتابات القديمة والمعاصرة يجعل من المفضل استعمالها في السياق الدارج.

صريحاً. وقد يقع الخطأ ويقوم الخلاف بين طوائفهم بخاصة لسبب لفظي أحياناً وكثيراً ما أشارت كتب المتكلمين إلى وقوع خلاف لمثل هذا السبب. وذلك أن المصطلح اللغوي قد لا يكون واضحاً وضوحاً كافياً أحياناً أو يكون غير منتف علىه بعامة.

ويجد الباحث أن المتكلمين معتزلة وأشاعرة يتقدون على الأغلب في معظم مسائل دقيق الكلام فيما يختلفون في جليله. وأبرز اختلافهم في الجليل هو في مسألة خلق الأفعال ومسؤولية الإنسان عنها، فعلى حين قالت المعتزلة بأن الإنسان خالق لأفعاله، قال الأشاعرة بأن الله هو الذي يخلق الأفعال اعتماداً على قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مَا تَعْمَلُونَ). ولكن الأشاعرة حينما شعروها بأن الأفعال الباطلة والمخالفة للشرع يمكن عندئذٍ أن تعزى بهذا القول إلى الله، والله أساساً (لا يأمر بالفحشاء) وأن (الله لا يحب المفسدين)، فضلاً عن أن القول بأن الإنسان خالق لأفعاله يتعارض مع آيات قرآنية كثيرة، قالوا بنظرية "الكسب" التي تقول بأن للإنسان كسباً واكتساباً عملاً بالآية (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت). ولا نريد الدخول هنا في تفاصيل نظرية الكسب هذه لأنها مما يقع خارج إطار هذا الكتاب، فهي من مسائل الجليل.

ومن المعروف تاريخياً أن الاختلاف في مباحث جليل الكلام على وجه التحديد هو الذي تولد عنه الشقاق العقائدي بين المسلمين حتى صار بعضهم يكفر البعض الآخر. وهذه المباحث في صفات الله وعلمه وقرته وإرادته ومسألة امكانية رؤيته هي التي جاءت بكل الترهات التي شهدتها تاريخ الخلاف بين المعتزلة ومن خالفهم من الفرق وهي التي تبلورت في محنـة القول بخلق القرآن التي ألقـت بضلالها السقـيمة على العـقيدة والـفكـر الإـسلامـيين، وليس غيرها. فلم يكن هنـاك خـلاف كـبير بـين المـعتـزلـة وـالـأشـاعـرة فـي جـملـة المـبـادـئ الـأسـاسـية لـدقـيق الـكلـام. وـالـاخـتـلـاف فـي مـبـاحـثـه إـنـما كـان فـي التـفـاصـيلـ، تـفـاصـيلـ القـول بـشيـعـية الـعدـم مـثـلاً أو القـول فـي تـجـدد الـأـعـراضـ أو تـجـدد الـجوـاهـرـ وـالـأـعـراضـ مـعـاً. أو غـير ذـلـكـ من تـفـاصـيلـ الرـؤـيـةـ فـي الدـقـيقـ. وـدـعـماً لـهـذا الرـأـيـ

نقول أن نشوء الأشعرية أنفسهم قد جاء من رحم المعتزلة فأبو الحسن الأشعري كان معتزلياً درس على أبي علي الجبائي (ت 330هـ) وانشق عنهم.

على أننا لا ينبغي أن نقلل من ضرورة الخلاف والاختلاف في فهم الجانب العقائدي، ولا نعني أصلاً التقليل من أهمية الفهم الصحيح للعقيدة. خاصة وأن الأمر الإلهي جزء رئيسي من العقيدة، كما أن علاقة الله بالأنسان والعالم هي الأخرى جزء مهم من أركان العقيدة ينبغي تأسيسها على وجه من الوجوه. فإن الاختلاف إذن قد أملته ظروف تاريخية وقررته متطلبات واقعية إتصلت بفهم الناس للعقيدة. وإذا يقع الخطأ التاريخي من جانب المعتزلة في ذهابهم بعيداً في فرض اعتقادهم فهذا هو بحق ما كان من جنابتهم على المجتمع الإسلامي وعلى أنفسهم ومذهبهم. لم يكن خطأً أن يقول المعتزلة بمسؤولية الإنسان عن أفعاله ولم يكن من الخطأ قولهم بحدوث القرآن (خلق القرآن)، على الرغم مما قد يتบรร إلى الذهن من أن الكلام صفة المتكلم ومن أن القرآن كلام القديم فهو بالضرورة قديم كما يتบรร إلى الذهن، إلا أن اضطهادهم للفقهاء والمحدثين الذين رضوا القول بخلق القرآن كان هو الخطأ الاجتماعي والسياسي العظيم الذي أدى بهم إلى الهلاكة. وهنا خسرت الأمة الإسلامية فرصة تاريخية لتقويم مسارها العقائدي وفهمها للقرآن على وجه ربما يكون أكثر صحة مما تم تداوله بعد ذلك.

مصادرنا الوثائقية التاريخية

من الحقائق التاريخية المعروفة أن معظم النتاج الفكري للمتكلمين المسلمين قد تعرض للتلف، بقصد وتعمد بعد نكبة المعتزلة على عهد المتوكل ثم على عهد المقتدر بالله. لذلك لا تتوفر مصادر تاريخية أصلية كثيرة في دقيق الكلام من عطاء المتكلمين الأوائل، وبخاصة المعتزلة، غير كتب معودة منها ما خلفه لنا القاضي عبد الجبار في موسوعته العملاقة (المغني في أبواب العدل والتوحيد) وكتاب (المجموع من المحيط بالتكليف) وكتاب تلميذه ابن متويه (الذكرة في أحكام الجواهر والأعراض) وكتاباً أبي رشيد النيسابوري تلميذ القاضي

عبدالجبار أيضاً (المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين) و (ديوان الأصول) وكتاب الخياط (الانتصار والرد على ابن الرأوندي الملحد) وهو مصدر مهم لأفكار النظام وآرائه، وما رواه الجاحظ في بعض كتبه عن النظام وآرائه وما رواه عنهم من أقوال أبي حيان التوحيدي في كتبه التي حفظها الزمن. ومن المعروف أن أغلب ما حفظه لنا التاريخ من تراثهم الفكري قد روتة لنا كتب خصومهم وكتب الفرق. أما بخصوص الأشاعرة فقد حفظ لنا التاريخ قدرًا أكبر من كتبهم ونتاجاتهم الأصلية وأهمها كتاب (مقالات المسلمين واختلاف المصلين) لأبي الحسن الأشعري الذي جمع فيه ما وصله من أقوال المعتزلة في مسائل جليل الكلام ودقيقه. ومن الجدير بالذكر أن الأشعري في كتابه هذا يعزل الكلام في الدقيق عن الكلام في الجليل. وهنالك كتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) أو (التمهيد والرد على الملاحدة) كما هو في تسمية ثانية وهو لأبي بكر الباقلاني المنظر الأشعري المهم وقد وجدها مصدرًا مهمًا لنظرية الأشاعرة في السببية والقول بالطبع. وكتاب (الشامل في أصول الدين) لأبي المعالي عبد الملك الجوني المكنى بإمام الحرمين، وهو تلميذ الباقلاني، وخاصة في جزئه الأول الذي يحتوي على التعريف بالمفاهيم الأساسية لدقيق الكلام وایجاز جميل لآرائهم في مسائله الأساسية. وكتابه الثاني الذي عنوانه (الارشاد) ولكن وجدها فيه كثير اطناب في مسائل موضوعات جليل الكلام التي لا طائل منها. وعلى الرغم من أن ابن حزم الأندلسي لم يكن متكلماً رسميًا إلا أنه تكلم بلسانهم مستعملًا كثيراً من حججه في كتابه الرائع (الفصل في الملل والأهواء والنحل) فقد احتوى هذا الكتاب آراءً أصلية بشأن الزمان والمكان وبعض مسائل الطبيعيات المهمة فضلاً عن إنه دافع فيه عن كروية الأرض دفاعاً مجيداً. كما قدم الشهريستاني في كتابه (نهاية الاقدام في علم الكلام) تلخيصاً لمسائل أكثرها في جليل الكلام. وكثير من تراث المتكلمين عرضت له كتب مخالفتهم وناقديهم ككتاب موسى ابن ميمون المسمى (دلالة الحائرين)

وكتاب عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق). إلا أن على الباحث الحصيف أن يكون على حذر عند قراءة الأقوال المنسوبة إلى قائلها في كتب المخالفين. ويمكن التعويل كثيراً على كتاب (تهاافت الفلسفه) لأبي حامد الغزالى فيه كان الغزالى يتكلم بلسان المتكلمين ويفكر بعقهم دون شك، مثلاً يعول بالمقابل على كتاب (تهاافت التهاافت) لأبي الوليد محمد بن رشد في النقاط أفكار الفلسفه ودقيق آرائهم لأن ابن رشد كان خير من عَرَّ عن آراء فلاسفه اليونان وأرسطه منهم بخاصة.

وهنا لا بد من إشارة إلى المصادر الكلامية اللاحقة أو المتأخرة بتعبير آخر. فقد تسبب عن فترة الانقطاع التي فرضت على المتكلمين وبسبب الجو الخانق الذي عاشته المعتزلة في عهد المقتدر وما بعده، أن تبدل بعض المصطلحات واختلطت المفاهيم وزاغت المقاصد عن أهدافها وحصل كثير اشتباه في كتابات الذين جاؤوا بعد القرن الخامس الهجري. بل يمكن القول أن مفاهيم وأفكار المتأخرین قد تتناقض مع مفاهيم وأفكار المتقدمين، وذلك كله لحصول شبه قطيعة معرفية وعدم تواصل الخلف مع السلف. وكان أن أدى ذلك إلى تداخل الفلسفه وعلم الكلام وبخاصة بعدما هاجم أبو حامد الغزالى الفلسفه وسفه أفكارهم. وفي هذا الصدد تأتي آراء الفخر الرازى الذي نجده قد خلط الكلام بالفلسفه ومزج بين منطقاتهما متاثراً على نحو كبير بفلسفه ابن سينا غير قادر على تمييز المنطقات والمبادئ الكلامية الأصلية عن منطقات ومبادئ الفلسفه فترك لنا تراثاً مشوشًا ومشوهاً. وقد احتذى آخرون حذو الرازى وربما يكون أشهرهم عض الدين الإيجي في كتابه المسمى (المواقف في علم الكلام) وكذلك جاءت شروح هذا الكتاب الذي نجده دليلاً واضحاً جلياً على مدى التشويه الذي حصل لعلم الكلام. لهذا السبب أرجو أن يفهم القارئ عدم وجود إحالات وكثير اعتماد على كتب المتأخرین.

الباب الثاني: مبادئ دقيق الكلام

هذا الباب هو صلب الكتاب فيه سأعرض ما وجدته من مبادئ دقيق الكلام فيما تركه المتكلمون من تراثهم الفكري العظيم، وإن قل المعروف من ذلك التراث. وقد قمت باستخلاص هذه المبادئ التي أسمّيها (مبادئ دقيق الكلام) من المراجع الأصلية لكتابات المتكلمين المسلمين الأوائل معتزلة وأشاعرة، وحواراتهم مستقيداً أيضاً من عدد من الدراسات الحديثة والمعاصرة التي تعرضت لهذه المسائل. وقد قمت بترتيب تلك المبادئ على النحو الذي يجعلها مترابطة ويفصل منها منظومة فكرية متكاملة.

كان موسى بن ميمون القرطبي⁽¹⁾ (ت 1205م) أول من ميز جملة من مبادئ المتكلمين تؤلف منظومة فكرية متكاملة ذكرها في كتابه (دلالة الحائرين) وأسماها "المقدمات العامة التي وضعها المتكلمون على اختلاف آرائهم وكثرة طرفهم"⁽²⁾ وعدّها

أثنتي عشرة مقدمة. وهذه هي:

1. اثبات الجوهر الفرد
2. وجود الخلاء
3. الزمان مؤلف من آنات
4. أن الجوهر لا ينفك من عدة أعراض
5. أن الجوهر الفرد تقوم به الأعراض ولا ينفك منها.
6. أن العرض لا يبقى زمانين.
7. أن حكم الملكات حكم أعدامها وأنها كلها أعراض موجودة مفترضة لفاعل.

(1) هو موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق، أبو عمران القرطبي: طبيب وفيلسوف يهودي، ولد وتعلم في قرطبة. وتنقل مع أبيه في مدن الاندلس، ودخل مصر، وأقام في القاهرة سبعة وثلاثين عاماً كان فيها من سنة 567 هـ رئيساً روحاً للليهود. كما كان في بعض تلك المدة طبيباً في البلاط الابوبي. ومات بها ودفن في طبرية (فلسطين) له تصانيف كثيرة بالعربية والعبرية.

(2) موسى بن ميمون، دلالة الحائرين، ص 195-220.

- .8 أن ليس ثم في جميع الموجود غير جوهر وعرض.
- .9 أن الأعراض لا تحتمل بعضها بعضاً.
- .10 أن الممكن لا يعتبر مطابقة هذا الوجود لذلك التصور: ويقصد به مبدأ التجويز عند المتكلمين(1).
- .11 أن لا فرق في استحالة ما لانهاية له بين أن يكون بالفعل أو بالقوة أو بالعرض.
- .12 أن الحواس تخطيء ويفوتها كثير من مدركاتها.
- ولقد عرض ابن ميمون لمقدمات المتكلمين آنفة الذكر وشرحها بحسب فهمه لها وهو المناؤ لهم، لذلك لم يكن غريباً أن يشنّع عليهم أحياناً أو يعرض لأفكار ما قصدوها على الوجه الذي قَمَّه هو.
- ونحن إذ نراجع تراث المتكلمين نرى أن تصنيف ابن ميمون هذا لا يخالف الحقيقة كثيراً، بل إن ما وجده عنهم من هذه المقدمات بصورتها العامة صحيح. إلا أن من الصحيح أيضاً القول إنه بهذا التصنيف قد خلط بين المبادئ والمسائل وجعلها على صعيد واحد تحت عنوان "المقدمات". لذلك فإننا اليوم بحاجة إلى مراجعة التصنيف وتمييز المبادئ عن المسائل وإيضاح القول في مبادئ المتكلمين ومنطلقاتهم بشكل أكثر دقة وتميزاً بما يمكننا من التعرف على ثوابتهم ومتغيراتهم. فإننا بهذا نجعل الأصول فيما نسميه مبادئ ونجعل الفروع فيما نسميه مسائل. وبهذا التمييز سنتمكن من تأصيل رؤيتهم وفهم منهجهم في النظر إلى العالم.
- إن هذه المهمة ليست سهلة أبداً. ذلك لأن المتكلمين ليسوا طائفة واحدة ولا هم على رأي واحد بل هم شيع وأحزاب، وحتى ضمن التيار الواحد نجدهم شيئاً متخالفة. من جانب آخر، فإن أعمال المتكلمين لم تُحفظ كلها وقد فقد الكثير

(1) المصدر نفسه ص207

من المصادر الأصلية مما يجعلنا نلجم، مضطرين أحياناً، لمراجعة مصادر ثانوية كُتبت عنهم وليس عبر بالضرورة عن ما قالوه بدقة. وبعض هذه المصادر هي لمناوئيهم كما هو الحال مع المعلومات التي نقرأها عن إبراهيم النظام.

والملاحظة الثالثة أن كثيراً من أقوال المتكلمين متداخلة في مسائل شتى متوعة قد لا تتيح للدارس متابعتها ضمن سياق موحد. فضلاً عن أن هذه الأقوال مبثوثة في مصادر كثيرة لا يجمعها جامع أحياناً. ولهذه الأسباب رأيت النظر في مقدمات المتكلمين على نحو آخر مخالف لما نظر إليه ابن ميمون، فأصلحت الرؤية بالنظر إلى جمع الجواب بينهم فيما يؤلف القاسم المشترك بين أكثريتهم. وحصرت ذلك في جملة مقدمات أسميتها "مبادئ" لأنهم كانوا منها يبتدعون وعليها يعتمدون في إقامة الحجج والسير بالبراهين ثم بها يحتاجون في مسائلهم وموافقهم من فهم العالم وغایته.

لقد إتفق أغلب المتكلمين في المبادئ وختلفوا في المسائل اختلافاً كبيراً في كثير من الموضع. وقد وجدت أن المتكلمين معتزلة وأشاعرة يكادون يجمعون على خمسة مبادئ أساسية عندهم وهذه هي:

مبدأ الحدوث: وهي قولهم بحدوث العالم أي خلقه وجميع ما فيه، وأن له بداية مع الزمان والمكان. حيث يكون مبدأ العالم بداء الزمان وبدء المكان.

مبدأ الذرية: وهو الذي يقول أن الأشياء قابلة للتجزئة حتى تصير إلى جزء لا يتجزأ غير قابل للإنقسام. وربما اختلفوا حول إمكان حصول القسمة بالوهم أم عدم إمكانها. وضمن هذا المبدأ نفسه يأتي قولهم بوجود الأعراض.

مبدأ الخلق المتجدد: وهو قولهم أن الأعراض لا تبقى زمانين أو آنين وإنما تتجدد أبداً. ويعنون بذلك أن الله يخلق الأعراض في الجواهر ويجدد هذا الخلق آناً بعد آن أي وقتاً بعد وقت. وربما اختلفوا في هذه المسألة على نحو أكبر من اختلافهم في مسألة التجزئة بالوهم. إلا أن أكثريتهم تقول بالتجدد.

مبدأ التجويز: وهو الذي يقول بنفي الطبائع ونفي الحتم السببي في علائق العالم ويقرر الإمكان والتجويز بدلاً من الوجوب والحتم في أحواله وحوادثه ومحدثاته فالأشياء في العالم ممكنة وليس لها وجبة.

مبدأ نسبية الزمان والمكان وتدخلهما: وهو الذي يقول أن الزمان والمكان مخلوقان مع العالم وأنهما نسبيان بمعنى أن القبل والبعد في الزمان والفوق والتحت في المكان إصطلاحات غير مطلقة. وهذا غير الزمان والمكان اللذين عند الفلاسفة. وأن المكان والزمان يتداخلان في الحدث.

إن هذا التصنيف لمبادئ المتكلمين يمكن الدارس من إحالة كثير من موافقهم أجزاء القضايا والمسائل التي تعن للدراسة في الأمور الطبيعية إلى أصولها في هذه المبادئ وبالتالي يمكنه من فهم دوافعهم للقول بهذا المبدأ أو ذاك. وسنتبين ذلك في ثانيا شروحاتنا لهذه المبادئ ودراستنا التطبيقية لما ترتب عليها من آراء وموافق.

فيما يلي من فصول الكتاب سأقوم بشرح المبادئ الخمسة التي سبق ذكرها ومناقشتها بدقة لغرض فهم محتواها والنظر في إمكان توظيفها على الوجوه الممكنة في معرفتنا المعاصرة.

الفصل الأول: مبدأ الذرية (الجوهر والعرض)

سأعالج في هذا الفصل مبدأ الذرية ومفهوم (الجزء الذي لا يتجزأ) أو (الجوهر الفرد) وصفاته عند المتكلمين في إطاره العام، ثم أعرض لاعتراضات عدد من الفلاسفة القدماء والمعاصرين على مبدأ الذرية وأضعين هذه الاعتراضات والانتقادات في ميزان المعرفة العلمية المعاصرة بإطارها الفلسفى العلمي لنميز من خلال تلك الموازنة محاسن آراء المتكلمين في هذه المسألة ومثالبهم.

الذرية ومفهوم الجوهر الفرد

في دراسة مبدأ الذرية الإسلامي نقف أمام جملة من المفاهيم التي ينبغي تعريفها أولاً، منها مفهوم الجزء الذي لا يتجزأ أو الجوهر الفرد، ومفهوم العَرَضُ، ومفهوم الجسم. وهناك مفاهيم متعلقة بها منها مفهوم التحيز، والخلاء والكون. وهذه ألفاظ مشتركة مع مثيلاتها التي عند الفلاسفة باللغة رغم اختلافها في المدلول. ومن الجدير باللحظ تفاوت المصطلحات التي استعملها المتكلمون أنفسهم في هذا الصدد وقد فصل شلومو بينس Pines في كتابه (مذهب الذرة عند المسلمين) هذه الاصطلاحات وقارنها ببعضها على نحو مرض، على الرغم من إسهابه في العرض حتى ليقاد الدارس يتوجه بين المصطلحات المختلفة. وقد ذهب النور ضنانى المذهب نفسه فأفرد للمصطلح ثمانى صفحات من كتابه (النظرية الفيزيائية لعلم الكلام). والحق أن المتكلمين لم يكونوا دقيقين بالقدر اللازم في التعبير التي استخدموها. لكن التعبير بمقاصدتها لا بأشكالها، إلا أن من لم تكن العربية لغته الأم ليجد صعوبة في فهم المقاصد التي تشتق عادةً من سياق الجمل، فيلجاً إلى معainة الحروف.

قال المتكلمون بمبدأ إمكان تجزئة الأجسام إلى أجزاء أصغر وأصغر حتى نصل إلى حد توقف عنده التجزئة. وهذا الجزء الذي تتوقف عنده التجزئة أسموه (الجزء الذي لا يتجزأ) أو (الجزء) كما أطلقت عليه تسمية (الجوهر

الفرد)، أو (الجوهر) اختصاراً. ويعرف الجرجاني الجزء الذي لا يتجزأ: بأنه "جوهر ذو وضع لا يقبل التقسيم أصلاً، لا بحسب الوهم أو الغرض العقلي، وتتألف الأجسام من أفراده بانضمام بعضها إلى بعض، كما هو مذهب المتكلمين⁽¹⁾". والحق أن قضية القسمة الوهمية هذه كانت موضع خلاف بين المتكلمين وإن كان أغلبهم يوافق على عدم جوازها لأن ما ينقسم بالوهم يجوز أن ينقسم بالفعل أيضاً.

ويقول الباقلاني: "الخدمات كلها تقسم إلى ثلاثة أقسام ، فجسم مؤلف، وجوهر منفرد، وعرض موجود بالأجسام والجواهر"⁽²⁾. وهذا التقسيم يقصد به الناحية النظرية إذ أنها لا يمكن أن نرى الجوهر الفردة ذاتها ولا أن نقبض على عرض من الأعراض التي تتعدد سريعاً بحسب فرضيات المتكلمين كما سنرى ذلك بعد. فال أجسام هي التي تتحقق وجوداً أنطولوجياً شائخاً للعيان مباشرة. يقول أبو المعالي الجويني "تفق الإسلاميون على أن الأجسام تناهى في تجزيتها حتى تصير أفراداً، وكل جزء لا يتجزأ فليس له طرف واحد شائع لا يتميز، ولذلك صار بعض المتعقين في الهندسة وعبروا عن الجزء بالنقطة وقالوا بأن النقطة لا تقسم"⁽³⁾.

وبموجب هذه الفرضية يكون الجوهر الفرد هو الوحدة الأساسية في بناء الأشياء. وهذا خلاف ما قال به عامة الفلاسفة من أن التجزئة ممكنة إلى ما لانهاية له من الأجزاء وإنه لا حد لها تقف عنده. وهذا ما كان من الاختلاف الأساسي بين الفلاسفة والمتكلمين.

وهنالك حجج عديدة تقدم بها رواد المتكلمين لإثبات الجوهر الفرد ذكر الكثير منها أبو الحسن الأشعري في كتابه المشهور (مقالات المسلمين

(1) الجرجاني، التعريفات، مادة: (الجزء).

(2) المصدر نفسه.

(3) الجويني، الشامل ص 158.

وأختلف المصلين)، ومن هذه الحجج أن أبا الهذيل العالف ربط بين القدرة الإلهية على التجميع والتفريق وتصيير الجسم الواحد أجزاء لا تتجزأ، حيث يقول "قال أبو الهذيل- إن الجسم يجوز أن يفرّقه الله سبحانه ويُبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزءاً لا يتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ لا طول له ولا عرض له ولا عمق له ولا اجتماع فيه ولا افتراق، وأنه قد يجوز أن يجامع غيره وأن يفارق غيره"⁽¹⁾. وأورد الجويني دليلاً أوضح وأكثر اتصالاً بالمنطق العقلي فقال: "وما نستدل به عليهم [أي الفلسفه] أن نقول: إذا نظر الناظر إلى جسم صغير وجسم كبير فيعلم اضطراراً أن أحدهما أكبر من الآخر، ومن أبدى في ذلك رياً قطع الكلام عنه. فإذا استيقنا ذلك، فلا يخلو التقابل في الكبير والصغير إما أن يرجع إلى كثرة الأجزاء، وإما أن لا يرجع إليه. فإن رجع إلى تناهي الأجزاء فقد بان تناهي الجسم؛ إذ لو كان كل واحد من الجسمين غير متناهي الأجزاء لما تصور كون أحدهما أكثر أجزاء من الآخر؛ إذ تقي التناهية ينفي التقصان. فلو كان أحدهما أكثر أجزاء لكان الثاني أقصى أجزاء، ووضوح ذلك يعني عن تقريره"⁽²⁾. وفي هذا السياق من البرهان يأتي قوله: "إن كل ما حصره متناه يجب أن يكون متناهياً وما لا ينتهي لا يحصره متناه". وفي هذا تأكيد نهائية التقسيم المادي لكل ما هو محدود. يقول أبو سعيد السيرافي في (كتاب الغنية في أصول الدين) "فالجوهر كل ذي حجم متحيز والحيز تقدير المكان ومعناه أنه لا يجوز أن يكون عين ذلك الجوهر حيث هو. وأما العرض فالمعاني القائمة بالجواهر كالطعم والروائح والألوان والجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتصور تجزئة عقلاً ولا تقدير تجزئة وهما. وأما الجسم فهو المؤلف وأقل الجسم جوهراً بينهما تأليف.

(1) الأشعري، مقالات الإسلاميين ص 314.

(2) الجويني، الشامل ص 146.

والأكوان اسم للجتماع والافتراق والحركة والسكن⁽¹⁾. معنى هذا أن الجوهر يشغل حيزاً وهو تقدير المكان كما سيأتي بيانه وأن الجواهر في تحيزها لا تتدخل.

الأعراض

الأعراض صنو الجوهر الفردة ومحمولاتها وهي الصفات التي يمكن للجوهر أن يظهر بها، كاللون والطعم والحرارة والرطوبة والبيوسة وغيرها. ويعرف الجرجاني العرض بأنه: "الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحمله ويقوم به"⁽²⁾. وقد أعم المتكلمون مفهوم الأعراض لتشمل الكثير من الأحوال المعنوية كالقدرة والإرادة والحياة والعجز والموت. وهذا الخلط يشكل موضوعاً قائماً بذاته بحاجة إلى دراسة معمقة لأنه أدى إلى ضياع كثير من الأحكام واحتلاطها، وهو واحد من الأسباب الأساسية التي أدت إلى إعاقة الفكر الكلامي ودقيق الكلام وخاصة. فذلك الخلط بين الطبيعي والإنساني والإلهي لم يدع مجالاً لتخصص الأحكام. فاختلط القياس وتاه في حمأة الآراء المتناقضة. وفي كتاب مقالات المسلمين للأشعرى نصوص تبين ما نقوله هنا، حتى لأن الباحث يشعر بالرهق يأخذه في بحر من الأقوال المتباينة. وما يقال عن الأعراض يقال عن الجواهر أيضاً وإن كان بقدر أقل. والأعراض متغيرة أبداً لا تبقى زمانين أو آنين.. يقول الأشعرى "قال قائلون: الأعراض كلها لا تبقى وقين لأن الباقي إنما يكون باقياً بنفسه أو يبقاء فيه فلا يجوز أن تكون باقية بأنفسها لأن هذا يجب بقاءها في حال حدوثها ولا يجوز أن تبقى بقاء يحدث فيها لأنها لا تحتمل الأعراض، والسائل بهذا أحمد بن علي الشطوي وقال به أبو القاسم البخري ومحمد بن عبد الله بن مملوك الأصفهاني، وزعم

(1) السيرافي، كتاب الغنية ج 1 ص 50.

(2) الجرجاني، التعريفات مادة (العرض).

هؤلاء أن الألوان والطعم والأرياح والحياة والقدرة والعجز والموت والكلام والأصوات أعراض وأنها لا تبقى وقتين وهم يثبتون الأعراض كلها ويذعنون أنها لا تبقى زمانين⁽¹⁾. ويقول الباقلاني "الأعراض هي التي لا يصح بقاوها وهي التي تعرض في الجواهر والأجسام وتبطل في ثاني حال وجودها"⁽²⁾. ولأن الأعراض هي الصفات الدائمة التجدد فقد سميت بهذا الاسم. ويقول الجويني "إعلم أن العرض في أصل اللغة هو ما يعرض في الوجود ولا يطول البة، سواء كان جسماً أو عرضاً ولهذا يقال للسحاب عارض، أمّا في الاصطلاح فهو ما يعرض في الوجود ولا يجب لبئه كثب الجواهر والأجسام"⁽³⁾.

ويدل الباقلاني على وجود الأعراض بالحركة حيث يقول: "والدليل على إثبات الأعراض تحرك الجسم بعد سكونه وسكونه بعد حركة ولا بد أن يكون ذلك كذلك لنفسه أو لعلة فلو كان متحركا لنفسه ما جاز سكونه. وفي صحة سكونه بعد تحركه دليل على أنه متحرك لعلة هي الحركة"⁽⁴⁾.

إذن فالأعراض هي صفات الأجسام ومن خلال تجددها المستمر يتجدد الوجود أبداً، وسنأتي على مناقشة هذه المسالة على نحو أكثر تفصيلاً عند شرح مبدأ الخلق المستمر.

(1) الأشعري، مقالات ص358.

(2) الباقلاني، تمهيد ص38.

(3) الجويني، الشامل ص169.

(4) الباقلاني، تمهيد ص38.

صفات الجوهر الفرد

يعرف الجرجاني الجوهر بأنه: "ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع".⁽¹⁾ وهذا هو في الأصل تعريف الفلسفية للجوهر. ويعني ذلك أن الجوهر هو ماهية تجريدية لا يمكن أن تظهر للعيان قائمة بذاتها مجرد لأن وجودها في موضوع (أي محل) يعني تحسيدها. ويقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم "الجوهر، هو المختم للأحوال والكيفيات المتضادات على مقدارها . وعند المعتزلة المتكلمين: أن الأجسام مؤلفة من أجزاء لا تتجزأ، وهي الجواهر عندهم"⁽²⁾.

والجوهر الفرد عند المعتزلة، على ما يبدو لنا مما أحصيناه من المصادر التي ذكرت أقوالهم، ليس له قدر . ففي القول الذي أورده الأشعري عن أبي الهذيل يتضح أن الجوهر ليس له حجم إذ "لا طول له ولا عرض له ولا عمق له"، ما يعني أنه ليس جسماً فالجسم بحسب تعريف أبي الهذيل "هو ما له يمين وشمال وظاهر وبطن وأعلى وأسفل"⁽³⁾. لذلك وجد أبو الهذيل أن الجسم لا يتتألف إلا بعدد أدنى من الجواهر الفردة فقال: "وأقل ما يكون الجسم ستة أجزاء أحدهما يمين والآخر شمال وأحدهما ظهر والآخر بطن وأحدهما أعلى والآخر أسفل"⁽⁴⁾. كذلك نجد في المقالات "والجوهر الواحد الذي لا ينقسم حال أن يكون جسماً لأن الجسم هو الطويل العريض العميق وليس الجوهر الواحد

(1) التعريفات، مادة: (الجوهر) .

(2) الخوارزمي، مفاتيح العلوم ص.4.

(3) الأشعري، مقالات ص.302.

(4) المصدر السابق ص.303.

كذلك، وهذا قول أبي الهذيل ومعمر، والى هذا القول يذهب الجباني⁽¹⁾. أما عند الأشاعرة فإن الجوهر عندهم له قدر (أي مقدار) لكن ليس لقدر بعض (أي لا يتجزأ). يقول الجويني: "الجوهر الفرد له حظ ثابت من المساحة غير موقوف على انضمام غيره إليه ولو قدر غير أن ليس لقدر بعض والجوهر يقدر الجوهر"⁽²⁾. ويبدو أن هذا هو السبب الحاسم الذي جعل حجة المتكلمين آنفة الذكر من قولهم "إن كل ما حصره متناه يجب أن يكون متناهياً وما لا ينتهي لا يحصره متناه" حجة صحيحة.

وعلى هذا يكون الجوهر الفرد عند المعتزلة أشبه بالنقطة لكنه ليس النقطة الهندسية نفسها. ومما يمنع كونه نقطة اختلاف الحد الذي وضعه له المتكلمون عن ذلك الذي للنقطة. فالجوهر سواء كان له قدر أم لم يكن فهو متحيز، وله وجود حقيقي ويتألف جسماً بانضمام غيره إليه. أما النقطة فلا وجود لها إلا في الوهم وهي كينونة هندسية. والنقطة غير متحيزه ولم يقل أحد من الفلاسفة أو المتكلمين بأنها متحيزه. أما عن كون الجوهر الفرد لا طول له ولا عرض ولا عمق؛ فلأن هذه الأبعاد هي أعراض، والأعراض ليست الجوادر. فذلك تجريد وهمي يصح نظرياً إذا تصورنا الجوهر عارياً عن الأعراض.

التحيز

يعرف الجرجاني الحيز بقوله "الحَيْزُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ هُوَ الْفَرَاغُ الْمَوْهُومُ الَّذِي يُشَغِّلُ شَيْءٍ مَمْتُدٍ كَالْجَسْمِ، أَوْ غَيْرَ مَمْتُدٍ كَالْجَوَهِرِ الْفَرَدِ"⁽³⁾. أي أن للحيز، من حيث الإشغال، مدلولين: الأول، بشيء ممتد، وهذا مفهوم. والثاني بشيء غير ممتد كالجوهر.

(1) المصدر السابق ص 307.

(2) الجويني، الشامل ص 159.

(3) الجرجاني، التعريفات، مادة (حَيْز).

والمشكلة في هذا التعريف هي في ما يشغله شيء غير ممتد. معنى ذلك أن الحيز غير المكان. لأنه إن كان مكاناً فلا يُشغل إلا بممتد. والمتكلمون يجعلون المكان للجسم. يقول الجرجاني "المكان عند الحكماء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الماس للسطح الظاهر من الجسم الحاوي، وعند المتكلمين هو الفراغ الموهم الذي يشغل الجسم وتنفذ فيه أبعاده"⁽¹⁾. وهذا التعريف هو في الأصل لأرسطو أخذة الفلسفه المسلمين عنه واستخدموه بهذا المعنى منذ عصر أبي أسحق الكندي. ولإيضاح القصد ينبغي التنوية إلى أن المكان والحيز عند الفلاسفة واحد. أما عند المتكلمين فالمكان هو ما كان للجسم أما الحيز فهو للجوهر الفرد وللجسم أيضاً. فالمكان عند المتكلمين هو بعد مادي ينفذ فيه الجسم أبعاده. أما المكان عند الفلسفه فلا يوجد إلا إذا وجد الجسم. بمعنى أن لا وجود للمكان بدون وجود الجسم. على حين أن المكان الخالي من الجسم له وجود عند المتكلمين ويسمونه الخلاء. أما الفلسفه فلا يقولون بالخلاء.

يقول ابن متويه النجراي "حقيقة الجوهر ما له حيز عند الوجود. والمحيز هو المخص بحال لكونه، عليها يتواطم بانضمام غيره إليه أو يشغل قدرًا من المكان، أو ما يقدر تقدير المكان، فيكون قد حاز ذلك المكان. أو يمنع غيره من أمثاله عن أن يحصل بحيث هو بهذه وما أشبهها أحکام المحيز. فأفراد ما هذه حالة تسمى جوهراً. ومن هذه الأعيان ترکب الأجسام. فلهذا تجعل العواهر أصول الأجسام"⁽²⁾. والعبارة هذه ينبغي قراءتها على مهل لأن محتواها دقيق. وهكذا يتراوّف المعنى اللغوي لمفردة "حيز" مع معناها الاصطلاحي بذات الوقت الذي تتضمن المعاني صفات إضافية غير معلنـة.

(1) المصدر السابق مادة (مكان).

(2) الحسن بن متويه، التذكرة ص 47

فالقول أن الجوهر يجوز المكان بتحيزه إنما يعني أن يمنع غيره من الاستيلاء على ذلك المكان الذي حازه. وهذا الذي يفرض ضمنياً عدم تداخل الجواهر. وهذا يعني أن الجواهر هي كائنات مصنمة لا تسمح لغيرها أن تتدخل معها. ويبدو أن التحيز معناه (صفة الوجود) للجوهر نفسها، حيث أن من صفات الجوهر التحيز أي الوجود في مكان، وهذا التحيز يجب أن يكون للجوهر عند الوجود. ويعلل القاضي عبدالجبار ذلك الأمر بأن تحيزه هو "لما هو عليه في ذاته"⁽¹⁾ وليس لمعنى أو لفاعل خارج عنه. ويؤكد هذا القول عض الدلين الإيجي إذ يقول: "المتكلمون وإن انكروا سائر المقولات النسبية فقد اعترفوا بالأين وسموه بالكون. وزعم قوم منهم أن حصول الجوهر في الحيز معلم بصفة قائمة بالجوهر فسموا الحصول في الحيز بالكافية والصفة التي هي عليه بالكون"⁽²⁾.

ولا يعني هذا أن كل موجود متحيز، لا، فالاعتراض التي هي الصفات التي تحملها الجواهر لا تكون متحيزاً. والسبب في ذلك أنها محمولة على الجواهر وكل محمول فهو تبع وتحيزه بالتبعية. ويقاد مفهوم التحيز وصفة التحيز التي للجوهر لا تختلف عند الأشاعرة بشيء عن ما هي عليه عند المعتزلة فنحن نقرأ عند أبي المعالي الجويني وهو من كبار الأشاعرة قوله: "الجوهر عند أهل الحق موجود متحيز غير لأعراضه القائمة به"⁽³⁾ ثم يؤكّد الجويني أساسية صفة التحيز للجوهر بقوله "إن حقيقة الجوهر التحيز، فمن ثبت متحيزاً فقد ثبت

(1) القاضي عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 112.

(2) الإيجي، المواقف ج 2 ص 193.

(3) الجويني، الشامل، ص 148.

جوهراً...⁽¹⁾. أما في معنى التحizز (وهذا مفهوم من المفاهيم الأساسية) فيقول الجويني أن هذا مما اختلفت عبارات المتكلمين فيه، فيعرض بعض الأقوال ليذهب إلى أن معنى (مفهوم) الحيز هو إنه "قدير مكان"⁽²⁾ ثم يخلص إلى القول بأن أحسن ما يقال في الحيز "إنه التحizز بنفسه". أي أن صفة التحizز من صفات نفس الجوهر وليس لمعنى مضاد إليه. وليس كوناً له⁽³⁾. ويوضح الجويني أن التحizز وإشغال الحيز يختلف عن الافتقار إلى المكان، فالجوهر "غير مفترى إلى مكان إذ لو افتقر إليه لكان مكانه جوهر"⁽⁴⁾. أي المكان نفسه يكون جوهر ليتسلسل القول في مكان المكان وهكذا... وهذا كله يبين بجلاء توافق المتكلمين في الدقيق على الأصول رغم اختلافهم في الفروع.

مفهوم الخلاء

وطالما أننا نبحث في التحizز والمكان والفرق بينهما فمن الواجب أيضاً عرض مفهوم الخلاء. وكما قلنا فإن الخلاء هو الفضاء المتنوهم (المتصور) الذي لا يشغله جسم. و الخلاء أنكره الفلسفه إلا أبو بكر الراري، وقال به أغلب المتكلمين إلا الكعبي منهم. وسبب اتفاق المتكلمين على وجود الخلاء حاجتهم إليه لحركة الجواهر، فالجواهر منفصلة عن بعضها مثبتة في المكان كل منها

(1) المصدر نفسه، ص 149.

(2) المصدر نفسه، ص 156.

(3) والكون عند المتكلمين مفهوم من المفاهيم الأساسية سيأتي بيانه إن شاء الله. وفي هذه العبارة ما يظهر اختلافاً مع ما ذهب إليه عض الدين الإيجي في المواقف مما ذكرته في الصفحة السابقة وهذا ما يؤكّد رأينا في أن متأخري المتكلمين ومؤرخيهم قلبو بعض المفاهيم وخلطوا أخرى حتى أصبح من الصعب على الباحث تحري المذهب المقصود.

(4) الجويني، المصدر السابق، ص 159.

بحيّزه. ولو لا الخلاء ما استطاعت الجوهر أن تتحرك. هنا نقف عند خاصية الخلاء المقصودة لدى المتكلمين فهي الغياب التام لأي وجود مادي كالهواء مثلاً، أي أنهم يعنون به الفراغ Vacuum. والحق أن المتكلمين انقسموا في قولهم بالخلاء إلى طائفتين طائفة قالت إن الخلاء موهم أي ليس له وجود حقيقي والأخرى قالت بوجوده فعلاً. ويستدل من ينفي الوجود الفعلي للخلاء بمنطق نظري يفيد بأنه لو كان موجوداً لكان جسماً ولو كان جسماً لكان محسوساً بالبصر، فلما لم يحس بالبصر فهو غير موجود. أما الطائفة الثانية فقالوا بوجود حقيقي للخلاء واستدلوا على وجوده تجريبياً. ويدرك الفارابي أن المتكلمين استدلوا على وجود الخلاء بالتجربة إذ "أخذوا إناةً مقعرًاً متساوياً في أجزاءه فأكبوه على سطح إناةٍ به ماءً كباً متساوياًً حتى بلغت أطراف سمك الإناء المكروب قعر الإناء الذي فيه الماء، ثم ردوه إلى سطح الماء ونظروا في جوفه فإذا هو لم يصد من الماء شيءًا فدل ذلك على أن قعر الإناء كان مملوءاً هواءً. ثم أتوا بآنية من زجاج واسعة الجوف مستقطبة ضيقة الرأس ثم امتصوا رأسها وسدوه من قبل أن ينحوه عن أفواههم بأصابعهم من رأسها ثم أكبواها في الماء ومتحوها فدخل الماء في جوف الآنية فكان ذلك دليلاًً عندهم على أن المكان الذي كان يشغل الماء الذي خرج بقي فارعاً لشيء فيه إلى أن يشغل الماء الذي سال إليه، والمكان الفارغ الذي لاشيء فيه أصلاً هو الخلاء"⁽¹⁾.

هذه الحكاية التي يسوقها الفارابي تؤكد الجانب التجريبي في منهج المتكلمين والمخالف أيضاً لطريقة اليونان الذين كانوا يعتمدون التفكير النظري المحسن ولا يعتمدون التجربة. والمعروف أن النظام نفسه كان يلجأ إلى التجريب أحياناً كما يذكر عنه الجاحظ. وقد ذكر أبو رشيد النيسابوري في كتاب

(1) الفارابي، رسالة في الخلاء، ص 13-14.

التوحيد⁽¹⁾ وإن متويه في التذكرة⁽²⁾ أمثلة كثيرة لتجارب عملية تؤكد وجود الخلاء.

وكما قلنا فإن الخلاء ضروري لحركة الجواهر وبدونه يصعب تصور كيفية حركة الجواهر. ولكن الفلسفه ومن شايعهم في القول بإنكار الخلاء منعوا وجوده كونهم لا يتخيلون وجود أبعاد إلا في الجسم. فإذا كان للخاء أبعاد فهو جسم وإذا كان جسماً فهو ملء⁽³⁾. وهذه حجة واهية لكونها مصادرة على المطلوب. ولا دليل لهم في أن الأبعاد لا تكون إلا للجسم. ويجرد الانتباه إلى تفاوت المقاصد بين الفريقين، فإن حجة القائلين بضرورة الخلاء لتحقيق الحركة صحيحة من باب إنهم يفهمون الماء إنه امتداد تمام لا فروج فيه. لذلك يجدون الماء مانعاً من الحركة لأن الحركة في حقيقتها هي حركة الجواهر الفردية المؤلفة للجسم. وأما القائلون بالماء فإنهم ينظرون إلى حقيقة أن وجود خلاء تمام في العالم غير ممكن لأن اندفاع الهواء لملي الخلاء حركة متوقعة ضرورية تمنع وجود خلاء تمام. ورغم أن بعض المحتجين قالوا بالتخلل أي وجود فروج بين جنبات الماء أيا كانت مادة الماء هواء أو غيرها فإن كثيراً من الكلام في هذه المسألة كان أشبه بالبساطة التي لا طائل تحتها.

ومن الجدير بالذكر أن المفهوم الفيزيائي الحديث والمعاصر للمكان والأبعاد يقر وجود المكان بالمعنى الذي قال به المتكلمون ويقر وجود الخلاء ويعتبره أساساً مهيمناً في جملة العالم صغيره وكبيره. فالذرة هي خلاء عظيم بالقياس إلى أبعاد الجسيمات المكونة لها، والمنظومة الشمسية خلاء هائل بالقياس

(1) النيسابوري، في التوحيد، ص 416.

(2) ابن متويه، التذكرة ص 117.

(3) لمزيد من التفصيل الغني والجميل في هذه الحجج والحجج المضادة أنظر: مني أبو زيد، التصور الذري ص 151-181. علماً أن المؤلفة لم تترجم أياً من الرأيين في ذلك.

إلى أبعاد الشمس والكواكب. وكذا الحال مع المجرات والمسافات الهائلة بينها مما يمتد ملايين السنين الضوئية. لكن المفهوم المعاصر لا عنى بالضرورة وجود خلاء مطلق بل الخلاء هو خلاء فيزيائي أي ما كان فيه مما هو غير قابل للقياس فهو غير موجود أنتولوجيا بل موجود إبستمولوجيًّا وهذا ما سنناقشه لتو في قضية مفهوم العدم.

مفهوم العدم وحال المعدوم

وهذه المسألة تجرنا إلى مناقشة مفهوم العدم ومعنى المعدوم⁽¹⁾. فقد اختلف فيها الأشاعرة والمعتزلة. اختلفاً أولاً في هل يكون المعدوم شيءً أو لا يكون؟ فقالت الأشاعرة بأن المعدوم هو اللاشيء، وقالت المعتزلة بل إن المعدوم شيء. ويلخص الجويني موقف الأشاعرة (أهل الحق كما يسميه) وموقف المعتزلة من معنى العدم ومصدر قوله: "ما صار اليه أهل الحق أن حقيقة الشيء الموجود. كل شيء موجود وكل موجود شيء، وما لا يوصف بالوجود لا يوصف بكونه شيءً، فاطرد الحد في طرده وعكسه. والمعدوم منق من كل الوجه. ومعنى تعلق العلم به تعلقه باتفاقه. وذهب المعتزلة إلى أن حقيقة الشيء: المعلوم. وأطربوا ذلك وعكسوه وقالوا على مقتضاه: كل معدوم شيءٌ. وأول من أحدث هذا القول منهم الشحّام، ثم تابعه معتزلة البصرة، وثبتوا المعدوم شيءً وذاتاً وعيناً... ونافقوا في أوصاف منها التحيز، فلم يصفوا الجوهر المعدوم بالتحيز"⁽²⁾. وهذه العبارة دقيقة أيضاً ينبغي الوقوف عند علامات الترقيم فيها حين قرائتها. ومنها نفهم أن المعتزلة قالوا بأن المعدوم شيء، وذلك اعتماداً على أن حقيقة

(1) أقصد بالعدم هنا ما يقصد بالإنكليزية بكلمة Vacuum، وهو ما كان يسميه المتكلمون الخلاء. والمعروف أن الفلاسفة نفت الخلاء نفياً تاماً.

(2) الجويني، الشامل ص 124.

الشي: هو كونه معلوماً، وبما أن المعدوم معلوم، فإنه ولا بد شيء. ومن ثم فقد اختلف الأشاعرة والمعتزلة في مسألة هل أن القول بشيءية عدم من قبل المعتزلة يتضمن القول بقدم العالم؟ وعند هذه المسألة بالخصوص نقف على واحدة من أكبر الإلتباسات التي حصلت عن فكر المعتزلة والتي شابها غموض وتشويه كبير لا يزال قائماً حتى عصرنا هذا. فقد رفض الأشاعرة القول بشيءية المعدوم كما ذكرنا وسبب ذلك أنهم تحرّجوا أن يكون في القول بشيءية عدم قوله ضمنياً بقدم العالم، فإن عدم عندهم قد سبق وجود العالم. على حين ذهب الجبائين إلى أن الجوهر يكون جوهرًا في حال عدمه. فهل يعني هذا أن صفة التحيز يمكن أن تحصل في العدم أيضاً؟ يقول أبو رشيد النيسابوري "إعلم أن الذي يذهب إليه الشیخان أبو علي وأبو هاشم أن الجوهر يكون جوهرًا في حال عدمه. وقد قال بذلك الشيخ أبو عبد الله - أي القاضي عبدالبار - وربما يجري في كلامه ما يقتضي ظاهره أن صفة التحيز تكون حاصلة في المعدوم"⁽¹⁾. ولكن العبارة الأخيرة مما اقتبسناه من كلام أبو رشيد النيسابوري تقيد اللبس ولربما كانت مصدراً للتباس أدت إلى حصول لبس في مفهوم العدم عند المعتزلة. ويقول النيسابوري أيضاً أن الكعبي (وهو أبو القاسم) نفى أن يوصف المعدوم بأنه جوهر فيقول: "وذهب شيخنا أبو القاسم إلى أن المعدوم لا يوصف بأنه جوهر ولا بأنه عرض وامتنع أن يجري عليه اسم غير قولنا شيء". لكن الجويني يخالف النيسابوري في هذا القول، أي إقرار الكعبي بشيءية العدم، فيذكر "وذهب الكعبي وسبعوه من معتزلة بغداد إلى موافقة أهل الحق في أن المعدوم ليس بشيء وإنما هو شيء محسن"⁽²⁾. ويستمر النيسابوري في تفصيل القول في هذه المسألة من وجوه

(1) أبو رشيد النيسابوري، المسائل في الخلاف ص37.

(2) الجويني، الشامل ص125.

كثيرة لإثبات ما يذهب إليه هو وشيخه الكعبي من نفي صفة التحيز عن الجوهر المعدوم برغم شيء عيته. وبالخلاصة فإنه يرى وجوداً للجوهر في العدم مع عدمه لكنه بوجوده في العدم لا يكون متحيزاً، ولأجل ذلك لا يسمى جوهرًا، لأن الصفة الأساسية للجوهر هي تحizه. ومن الجدير بالذكر أن الماتريدي (ت333هـ) أورد أقوالاً في العدم والمعدوم نسبها إلى المعتزلة منها قوله " قالت المعتزلة المعدوم أشياء وشيء الأشياء ليست بالله وبالله إخراجها من العدم إلى الوجود"⁽¹⁾ وهذا كلام أشبه بالتشنيع لأنه لو صح فإنه يعني بالضرورة أن شيء الأشياء مستقلة عن الله تعالى مما ينافي عقيدة الإسلام الأساسية. ولم نجد لهذه القول سندًا في المصادر الإعتزالية وهو لا ينسجم مع أفكارهم عن خلق العالم. والصحيح ما ذكره الأشعري والجوبني، مما أوردته قبل، مما يفيد أن قول المعتزلة بشيء عية العدم أمر متصل بالعلم به. أي أن شيء العدم متصلة بحاليه الإبستمولوجية وليس بحالاته الأنطولوجية. بمعنى أن العدم شيء من الناحية الإبستمولوجية لكن هذه الشيءية لا تتحقق أنطولوجيا إلا عند خروج الشيء من العدم إلى الوجود. وهذا هو الفهم الصحيح للمسألة فيما نراه من مدلولات النصوص الدقيقة. ووفق هذا المفهوم يصبح الوجود ممكناً دوماً لأن إخراج المعدوم المعلوم إلى الوجود فلا يتناقض عندئذ حدوث الشيء مع كونه معلوماً عند الله وهو في عدمه. ولا تكون هنالك ضرورة لترجيح مرجح لإخراجه من العدم إلى الوجود بل هي إرادة. وهكذا يمكن فهم عملية الخلق وكأنها فتح طيات Unfolding الوجود من العدم. وهذه فكرة لها صداقها في الفيزياء المعاصرة وفي فلسفة الفيزياء أيضاً إذ يعتقد أن الخلق هو تحويل العدم المطوي إلى موجودات.

لقد ناقش القاضي عبد الجبار صفة العدم من حيث كونه لانهائياً غير معدود فقال في كتاب (المحيط بالتكليف):

(1) الماتريدي، كتاب التوحيد ص 82.

"إنه تعالى إذا كانت مقدوراته غير متناهية، وكانت المقدورات لا تكون كذلك إلا وهي معدومة، والعدم لا يمنع من صحة العلم بالمعدوم، فيجب أن تكون معلوماته بـالنهاية إذا صح أنه عالم لنفسه. ويبين هذا أنه لا طريق لإثبات المعدوم إلا ما يتعلق بـحال القادر، وذلك بـعينه هو الدال على عدم النهاي فيه، فثبتت ما قلناه. ثم يجب تأويل قوله تعالى (وأحصى كل شيء عدداً) على طريقة الخصوص، فيحمل على الموجودات التي يتأتى إحصاؤها أو عدتها، دون المعدومات التي هي غير متناهية، فيكون الكل يراد به البعض"⁽¹⁾.

ومن هذه الفقرة نفهم أن القاضي يقرر أن العدم لـانهائي Infinite وبالتالي فهو متصل Continuous، ولذلك فهو ليس بمعدوم. وهو يميز في هذه المسألة بين أن يكون العدم شيئاً ولا يكون معدوماً محسباً خلافاً لقوله تعالى (وأحصى كل شيء عدداً) بقوله إن الإحصاء لا يسرى على العدم بل على الموجودات. وهذا ما يؤكّد تصنيف المعتزلة للعدم بشكل مختلف عن تصنيفهم للموجود، إذ ذكر الجويني أنّهم قالوا أن جواهر العدم غير متحيزة. فالعدم والمعدومات عند المعتزلة هي خزينة المكنات للموجودات التي توجد من العدم بإرادة الله تعالى وقدرته. ولـانهائي العدم التي يقرّرها القاضي عبدالجبار لها صداتها المعاصر في نظرية المجال الكمي ونظرية ديراك الكمنسوبية Relativistic Quantum Theory إذ يتخد العدم بالفعل مجالاً لـانهائي من الطاقة يسمى بـحر ديراك ويكون متصلةً غير معدوم Continuous.

ومن الجدير بالذكر أنّ الدكتور حسام الدين الآلوسي⁽²⁾ أجزَّ بحثاً موسعاً ومتقدماً عن مفهوم العدم والمعدوم عند المعتزلة أجاد فيه وكشف عن حقيقة أن قول المعتزلة بشيء العدم لا تعني القول بـقدم العالم بأي شكل من الأشكال وأي

(1) القاضي عبدالجبار، المحيط بالتكليف ص 117.

(2) حسام الدين الآلوسي، دراسات ص 169-194.

حال من الأحوال، مفنداً في ثابيا ذلك البحث اتهامات مؤرخي الفكر الفلسفى الإسلامى قدماهم ومحدثهم. ونحن نؤيد هنا ما ذهب إليه الآلوسى من رأى سديد في بحثه ذاك. ولمن أراد أن يفهم رأينا في المسألة فليأخذ بما أورده الآلوسى في بحثه المذكور مضيفاً إليه الإيضاحات التي أوردتها آنفاً من أن للمدعوم عند المعتزلة وجود استمولوجي معرفي وليس له وجود أنطولوجى، فهذه مسألة مفصلية في تحقيق الفهم الصحيح لمقاصدهم. وهذا مما يؤسس للقول بالمكان Contingency أي إمكان أن يوجد أي شيء يتوافق بوجوده مع بنية العالم الشامل المنطقية القائمة فعلاً. وهذا الإمكان (الجواز/الاحتمال) هو ركيزة من ركائز مبادئ المتكلمين سيأتي تفصيلها فيما بعد وهي التي تختلف ما ذهب إليه الفلسفه من الوجوب (الحتم) في تكوين العالم وعلاقه أشيائه. وهذا لا ينافق أن يكون العالم قائماً بناؤه على سنن ثابتة على الرغم من إحتوائه على الجواز وكون هذا الجواز جزءاً مهماً من كونه منفتحاً للتعدد. وهذا أيضاً مما يسهل فهمنا للعالم وخلقه دون أي بداء ولا ترجيح⁽¹⁾.

أجناس الجوادر

القصد من أجناس الجوادر هنا أنواعها والمادة التي تنتهي إليها. والمتكلمون في هذا متوافقون لأن الجوهر عندهم قائم بمعناه التجريدي. ويخبرنا أبو الحسن الأشعري أن الجبائي قال إن الجوادر هي جنس واحد: "الجوادر على جنس واحد وهي بأنفسها جواهر وهي متغيرة بأنفسها ومتقدمة بأنفسها وليس تختلف في الحقيقة والقائل بهذا هو الجبائي"⁽²⁾. ويبدو أن هذا الرأي هو ما كان أغلب المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة متفقين عليه حيث يقول أبو رشيد النسابوري "ذهب شيوخنا

(1) سأبحث مسألة الترجيح في موضع آخر من الكتاب.

(2) الأشعري، مقالات ص 308.

إلى أن الجوادر كلها جنس واحد . وذهب شيخنا أبو القاسم البخري إلى أن الجوادر قد تكون مختلفة كما أنها قد تكون متماثلة⁽¹⁾. وهذا تصريح واضح بأن جميع المعتزلة (عدا أبي القاسم الكعبي) يجمعون على تماثل الجوادر . وقد أكد الجويني الإجماع على تجانس الجوادر ولم يستثن إلا النظم بقوله "الجوادر متجانسة عند أهل الحق واليه صار كافة المعتزلة وخالق النظام في ذلك فلم يحكم بتماثل الجوادر إلا إذا تماثلت أعراضها"⁽²⁾.

إن القول بتماثل الجوادر وتجانسها يؤكّد ما سنشير إليه لاحقاً من أن الجوهر الفرد هو ماهية تجريدية أو هو ماهية أبستمولوجية لا تتّخذ معناها الأنطولوجي إلا بعد أن يتصل بها عرض . وفي هذا ينبغي التأكيد أن اختلاف الأجسام متأتٍ إذن من اختلاف الأعراض التي تقوم بها الجوادر . بمعنى أننا إذا تصورنا الجوادر الفردة جسيمات أولية مثلاً فإننا ينبغي أن نعني بها ماهيات تلك الجسيمات عاريةً عن صفاتها جميعاً . وهذا لعمري تصور فائق مبكر لماهيات فائقة التّناظر Super-symmetric Entities . وفي هذا التصور المتقدم الذي قدمه المتكلمون وأجمعوا عليه ما يؤكّد تنوع العقل العربي وقدرته على التجريد خلافاً لما يدعوه بعض الكتاب والدارسون المتغربون المعاصرون من أن العقل العربي غير قادر على التجريد . وإلى جانب هذا فإن في القول بتجانس الجوادر ما يُحتاج إليه في مبدأ الخلق المتجدد مما سيأتي بيانه .

أوزان الجوادر وصفات أخرى

أما بشأن نقل الجوهر فإن الحسن بن متويه يقول إنه لا حظ له من التّقل . ويبدو أن هنالك بعض الاختلاف بين رأي أبي هاشم الجبائي وابنه أبي

(1) أبو رشيد النيسابوري، المسائل ص29.

(2) الجويني، الشامل ص153.

علي بشأن هذه المسألة إذ يقول ابن متويه "لَا حظ له من التقل، وإنما المرجع بالتقل إلى وجود معنى فيه، وهذا هو رأي أبي هاشم. وذهب أبو علي إلى أن التقل راجع إلى نفس الجوهر فثبت له حظاً منه. وهذه المسألة في باب الاعتماد أخص"⁽¹⁾. قوله (معنى فيه) يعني أن التقل ليس منه بالذات بل بالحال أي بصفة وجوده مشتركاً مع غيره من الموجودات. والجملة الأخيرة في هذه العبارة مهمة كونها تجعل التقل صفة لفعل سببي، فإن الاعتماد هو نوع من السببية المتعلقة بوجود الأسباب فضلاً عن أن الاعتماد أساساً يصف القوة عادة، وبالأخص قوة الجاذبية الأرضية (الاعتمادات الازمة). فقد ذكر المعتزلة في تاليفهم أن الحجر حين يرمى إلى الأعلى فإنه يصعد بالإعتمادات المجلبة ويتباطأ في صعوده حتى يتعلق في الجو لحظة ثم ينزل بفعل الاعتمادات الازمة. ويتبين من قولهم أن التقل هو إعتماد يعني أن المعتزلة كان لديهم تصور ولو بدائي عن المعنى الفيزيائي للنقل إلا أنه تشخيص صحيح لمعنى التقل بكونه قوة جذب الأرض للشيء.

والجواهر عند المتكلمين لا تتدخل بل تتجاوز، يقول الجويني: "ما صار إليه أهل الحق أن الجواهر لا تتدخل ولا يجوز وجود جوهر بحيث ذات جوهر آخر وإن أطلق في التجاوز تداخل الجواهر واحتلاطها فالمعنى تجاورها"⁽²⁾.

وفيما يخص بقاء الجواهر أو عدمها قال أغلب المتكلمين ببقاءها دون تجدد. وقال النظام أنها متتجدة كالأعراض حالاً فحالاً، وهذا ما ذكره الجويني في الشامل "الجوهر باق غير متتجدد، وذهب النظام إلى أنه متتجدد حالاً فحالاً"⁽³⁾. وقول

(1) ابن متويه، التذكرة ص 183.

(2) المصدر نفسه ص 160.

(3) المصدر نفسه.

الجويني باستثناء النظام فقط من القائلين بعدم تجدد الجواهر دال على أن الأمر فيه إجماع.

وفي إدراك الجزء (الجوهر) ذكر الحسن ابن متويه أن المعتزلة قالوا بادراكه وهو منفرد، فيقول: "فالذي قاله الشيخ أبو علي أنه يصح منا أن نراه عند قوة الشعاع على ما يرى الخضر أجسام الملائكة"⁽¹⁾. ويعني ذلك أن الجزء يُرى على نحو مشوش أو ضبابي إذا كان الضوء شديداً. أما عن أبي عبدالله (القاضي عبد الجبار) فيذكر ابن متويه أنه حكى عنه أنه قال "إنه -أي الجزء- إذا كان منفرداً دخل في تضاعيف أجزاء الشعاع حتى تصير كالجزء منه"⁽²⁾. وهذه كلها محاولات لتصور الجوهر وهو على الحقيقة فيما وضعوه له من صفات أصغر من أن يرى بالعين رؤية واضحة. مما يؤكد أن المفهوم الجوهر الفرد متصل بالصفة الأبستمولوجية في الغالب.

رأي النظام في الجزء

تجمع المصادر التي بين أيدينا على أن إبراهيم بن سيار النظام رفض القول بوجود جزء لا يتجزأ⁽³⁾، وإنه قال بإمكان التجزئة (بالوهم على الأقل) إلى ما لا نهاية له من الأجزاء. ويدرك الأشعري أن لإبراهيم النظام كتاباً اسمه (الجزء) ما يدل على اهتمامه بالموضوع. ويعد النظام معتزلياً لقوله بالأصول الخمسة التي قال بها المعتزلة في شؤون العقيدة وهي مما يقع في (جليل الكلام)، على الرغم من اختلافه معهم في تفاصيل كثيرة. وكان النظام تلميذاً لواصل بن عطاء، وهو زميل للجاحظ وربما كان أستاذًا له على ما تذكره بعض المصادر، فقد ذكره

(1) المصدر نفسه ص184.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) الأشعري، مقالات ص318، وابن متويه التذكرة، ص48.

الجاحظ وذكر بعض آرائه وتجاربه في مواقع عديدة من كتبه. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الكتب عرضت آراءً مشوهة للنظام وسموها فضائح⁽¹⁾ نقلتها عن كتاب ابن الروandi الملحد (فضائح المعتزلة) والذي رد عليه الخياط بكتاب (الانتصار) فصح كثيراً من الافتراضات التي أفترضت عليه.

ويروي الأشعري عنه أنه قال: "الجسم هو الطويل العريض العميق وليس لأجزائه عدد يوقف عليه وأنه لا نصف إلا وله نصف ولا جزء إلا وله جزء". وروي عنه أيضاً أنه قال: "لا جزء إلا وله جزء ولا بعض إلا وله بعض ولا نصف إلا وله نصف وإن الجزء جائز تجزئه أبداً ولا غاية له من باب التجزء"⁽²⁾. ويقول الخياط: "أنكر ابراهيم أن تكون الأجسام مجموعة من أجزاء لا تتجزأ وزعم أنه ليس من جزء من الأجسام إلا وقد يقسمه الوهم نصفين"⁽³⁾. وقد أقر ابراهيم النظام بتناهي الأجسام في المساحة والذرع. قال الخياط في الصفحة نفسها: "فكم ذلك زعم ابراهيم أنه لما لم يجد جسماً من الأجسام إلا وهو متنه في مساحته وذرعه محمل للقسمة والتصنيف قضى على أن كل جسم منها هذا سيله". وهذا ما يجعلنا نستنتج أن ابراهيم النظام إنما يقر بمحدودية جميع الموجودات بالفعل؛ فهو يقر بنهاية المساحة (الكمية) والذرع (العدد)، لكنه لا يحد الموجودات بالوهم. ولطالما أن الجزء الذي لا يتجزأ ليس موجوداً عند بالفعل بل وجوده وهمي لذلك لم يجد بداً من انكاره. يؤكّد ذلك موقفه من مقارنة أجزاء الجبل والخردلة إذ يقول الخياط: "فاما قوله في تقاوٍت أجزاء الجبل والخردلة فإن ابراهيم يزعم أن الجبل إذا نصف بنصف ونصفت الخردلة بنصفين فنصفاً الجبل أكبر من نصفي الخردلة، وكذلك إن قسماً أرباعاً وأخمساً وأسداساً، ثم

(1) انظر مثلاً عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 113-127.

(2) المصدر السابق، ص 318.

(3) الخياط، الانتصار ص 76.

كذلك أجزاءً هما إذا جُزتا أبداً على هذا السبيل كان كل جزء من الجبل أكبر من كل جزء من المفردة
وجميع أجزائهما متناهٍ في مساحته وذرعه⁽¹⁾. إذن فالقضية واضحة: النظام يقر
بالمحدودية الكمية والعدد لأي من موجودات العالم صغيرة كانت أم كبيرة إلا أنه
لا يقبل بمنع الوهم (أي التصور) عن التقسيم. وهذه مسألة مهمة في تفسير عدم
تناقض المبادئ المؤسسة للعقيدة الكلامية في فكر المتكلمين أنفسهم. فإن نفي
القول بالجزء الذي لا يتجزأ من قبل النظام وغيره لربما يبعث على القول بأنه
وغيره قالوا بلا نهاية مكونات الموجودات وهذا مما يناقض مبدأ من مبادئ
المتكلمين الأساسية وهو القول بمحدودية العالم في الكمية والعدد لأن اللامحدود
الأوحد هو الله.

ولكن ما هي دوافع النظام لرفض الجزء الذي لا يتجزأ خاصة وإنه
ينتمي إلى المعزلة؟

لم يترك الزمن للنظام كتاباً يمكن الرجوع إليه لمعرفة أصول موقفه
وفصolle من الجزء الذي لا يتجزأ غير ما ذكرته المصادر من خلاصة أقواله
من هذه المسألة، والتي نقنا أهمها فيما ورد أعلاه، خلافاً لما نجده مع ابن حزم
مثلاً، الذي ستحل رأيه في الفقرة التالية من البحث. المشكلة في مسألة رفض
مبدأ التجزئة والقول بدلاً عن ذلك بلأنهائية التجزئة هي كيف يستعيض القائلون
بلأنهائية التقسيم عن الضرورة التي يوفرها مبدأ نهائية التقسيم في ما يخص مبدأ
الحدوث؟ يبدو لنا من خلال ما نجده عند ابن حزم أنّ لا نهائية التقسيم لا
تتعارض مع القول بمبدأ الحدوث لأن قدرة الله مطلقة. وهنا ينبغي لنا البحث في
مسألة ثانية نجدها ضرورية للتعبير عن فاعلية الاختيار الالهي وقيوميته على
العالم. فقد وجد كثير من المتكلمين ضرورة القول بوجود الأعراض لغرض
التمكن من القول بتجددتها. ولكي تتجدد الأعراض فلا بد أن تكون طارئة ولكي

(1) المصدر السابق، ص 78.

تكون طارئة فلا بد من كونها محمولة، وهنا تأتي ضرورة وجود الجوهر، ومعها نهاية التقسيم. ربما تمكنا من فهم هذه المسألة على نحو أفضل إذا ما نظرنا في رأي النظام في الأعراض.

قول النظام في الأعراض

إذن ماذا يقول النظام عن الأعراض؟

ينفي النظام وجود الأعراض ويعدّ ما يسميه المتكلمون أعراضًا بمثابة أجسام. إذ يذكر الأشعري "وقال النظام الأعراض محال ان ترى وانه لا عرض إلا الحركة"⁽¹⁾. وقال : "واختلفوا لم سميت المعانى القائمة بالاجسام اعراضًا ، فقال قائلون سميت بذلك لأنها تعترض في الاجسام وتقوم بها . وأنكر هؤلاء أن يوجد عرض لا في مكان أو يحدث عرض لا في جسم ، وهذا قول النظام وكثير من اهل النظر"⁽²⁾. ويؤكد الأشعري نفي النظام لتضاد الأعراض وكونها أجساماً فيقول: "وقال النظام الأعراض لا تضاد والتضاد إنما هو بين الاجسام كالحرارة والبرودة والسوداد والبياض والحلوة والحموضة، وهذه كلها أجسام مقاسدة يفسد بعضها بعضاً، وكذلك حال جسمين مقاسدين فيما متصادان"⁽³⁾. وهذا المفهوم غير واضح إلا أن نقول إنه يعني أن تكون الأعراض هي صفات الأجسام نفسها فصافة الفساد يعزّوها للجسم نفسه دون أن يجد أنها متخارجة عنه.

نخلص من هذا إلى أن نفي النظام للجزء من الناحية الأنطولوجية ناجم عن رفضه أن يختص بصفة الالاتجڑ حتى لو كان بالوهم. فهو لا يرى سبباً لعدم إمكان تجزئة الجزء بالوهم على الأقل. وإذا كان من جزء قابل للتجزئة

(1) الأشعري، مقالات ص 362

(2) المصدر نفسه ص 368

(3) المصدر نفسه ص 376

باليوهم فقد انتفت عنه صفة الفردية أي لا وجود للجوهر الفرد، وإن فإن الجزء الذي يمكن أن يوجد أنتولوجياً ويقسمه الوهم هو جسم مهما تصاغر. و موقف النظّام هذا نجده أيضاً عند ابن حزم كما سنرى. أما بشأن نفي العرض فهو تابع لهذه الفكرة من باب أن وجود العرض متصل بوجود الجزء المتفرد بالصفة التي تمنعه من التجزؤ حصرأً. وها قد انتفت هذه الصفة فلا حاجة للعرض إذن. مع ذلك يبقى الله تعالى فاعلاً مریداً مختارا دون الحاجة إلى جوهر ولا عرض.

قول النظّام بالطفرة

وقد احتاج المخالفون للنظّام بالقول إن نفي الجزء الذي لا يتجزأ يجعل من العسير فهم كيفية حصول الحركة. إذ يتوجب على الجسم أن يقطع ما لا يتناهى من الأجزاء عند انتقاله من نقطة إلى أخرى؟ وهو بذلك يكون قد قطع ما لا نهاية له. وهذا مستحيل على مذهب النظّام نفسه والذي استعمله في محاججته للدهرية والمنانية كما يذكر الخياط⁽¹⁾. ويبدو أن النظّام لم يتمكن من الرد على المتسائلين بالقول أن اللانهاية في التجزئة هي في الوهم حسب؛ لأن موضوعة تحليل الحركة مسألة في الوهم هي الأخرى. لذلك لجأ إلى القول بأن الجسم حين ينتقل من موقع إلى آخر فإنما يقطع بعض الأماكن قطعاً والأخرى طفراً. يقول الأشعري بهذا الصدد "فزعم النظّام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ثم يصير إلى المكان الثالث ولم ير بالثاني على جهة الطفرة"⁽²⁾. وقد رفض أغلب المتكلمين من معتزلة وأشاعرة على السواء القول بالطفرة. ورفضها ابن حزم أيضاً. ويعقد ابن متويه في (الذكرة) فصلاً لمناقشة الطفرة. ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه المسألة لكننا سنعاود مناقشتها في مبحث الحركة إن شاء الله تعالى.

(1) انظر: الخياط، الانتصار ص 75-78.

(2) الأشعري، مقالات ص 321.

رأي ابن حزم في الجزء

نقد ابن حزم مبدأ الذرية عند المتكلمين في صفحات كثيرة من كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل. وينبغي ابتداء التذكير بأن ابن حزم إنما ينتقد آراء من سبقوه والأخص منهم أبو الهذيل العلاف وآراء معاصريه من المتكلمين. وينصب نقد ابن حزم على مسألتين: الأولى هي أنه يرى أن القول بالجزء الذي لا يتجزأ معناه نفي قدرة الله على أن يخلق جزءاً أصغر منه، فهو يقول: "فهكذا هو. أي الله قادر فاعل لأصلاح الأشياء ثم لا يكون قادرًا على أصلاح منه وعلى أصغر الأشياء، وهو الجزء الذي لا يتجزأ ولا يقدر على أصغر منه"⁽¹⁾. ومن الواضح أن دليل القدرة هذا قد احتل حيزاً مهماً في تفكير ابن حزم في هذه المسألة، إذ نجده يكرر مناقشته لهذا الدليل مرات عديدة بوجوه مختلفة. ولعل ما دعاه إلى الاهتمام بدليل القدرة قول أبي الهذيل العلاف، الذي سبق ذكره "إن الجسم يجوز أن يفرقه الله سبحانه ويبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزءاً لا يتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ لا طول له ولا عرض له ولا عمق له ولا اجتماع فيه ولا افتراق". فإن ابن حزم إذن معرض على وجود الجزء الذي لا يتجزأ لأنه يرى في وجوده تحديداً لقدرة الله وتعجيزاً له. وقد صرخ بهذا في غير ما موضع من كتابه حيث يقول: "هذا ليحاب منهم لتأهي قدرة الله عز وجل وتعجيز له تعالى ولি�حاب لحدوثه وإبطال إلهيته؛ إذ التأهي في القوة صفة المخلوق لا صفة الخالق الذي لم يزل وهذا خلاف القرآن وإجماع المسلمين، وتشبيه الله تعالى بخلقه في تأهي قدرتهم"⁽²⁾. ويحاول ابن حزم تفنيد دلائل المتكلمين على وجود الجزء ويرى أنها

(1) ابن حزم، الفصل ج 3 ص 95.

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها.

خمسة مشاغب (كما يسميها). في الوقت نفسه فهو ينفي في حيثيات ردوده وتقنياته، ادعاءات الخصوم عليه وتقويله ما لم يقل. ولست أدرى إلام يشير ابن حزم بالضبط. ففي الاعتراض الأول ينفي أن يكون نفي الجزء يفضي إلى القول بأن للأجسام مساحات لا نهائية، فيقول: "وَقُولُوا عَلَى هَذَا السُّؤالِ الَّذِي سَأَلْنَا عَنْهُ إِنَّا مَنْرَفُ النَّهَايَاةِ عَنِ الْأَجْسَامِ كُلُّهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَسَاحَةِ بَلْ شَبَهَتْهَا وَنَعْرَفُهَا وَقَطَعْتُ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَسْمٍ فَلَهُ أَبْدًا مَسَاحَةً مَحْدُودَةً وَلَهُ الْحَمْدُ". ثم يعكس القول على القائلين بالجزء وفي مقدمتهم أبو الهذيل العلاف، كما أسلفنا، ليقول "وَأَتَمْ تَقُولُونَ إِنَّ الْجَسْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَجْزَاءٍ لَيْسَ لَشَيْءٍ مِنْهَا عَرْضٌ وَلَا طُولٌ وَلَا عُقْدٌ وَلَا مَسَاحَةٌ وَلَا يَتَجَزَّأُ وَلَيْسَ أَجْسَاماً. وَإِنَّ الْجَسْمَ هُوَ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ نَقْسَمُهَا، لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ غَيْرُهَا أَصْلًا". وإن تلك الأجزاء ليس لشيء منها مساحة. فلزمكم ضرورة أن الجسم هو تلك الأجزاء وليس أجساماً، وأن الجسم هو تلك الأجزاء وليس هو غيرها، وكل جزء من تلك الأجزاء لا مساحة له؛ لأن الجسم لا مساحة له. وهذا أمر يبطله العيان وإذا لم تكن له مساحة، والمساحة هي النهاية في ذرع الأجسام؛ فلا نهاية لما قطعه القاطع من الجسم على قوله، وهذا باطل⁽¹⁾.

أما الاعتراض الثاني الذي يقدمه ابن حزم فهو على حجة المتكلمين من أن وجود نهاية ينتهي عندها الجسم (هندسياً في مقدار ذرعه ومساحته) هو دليل على ضرورة وجود جزء لا يتجزأ ينتهي عنده الذرع. فيقول ابن حزم " وهذا تويه فاسد لأننا لم ندفع النهاية من طريق المساحة، بل نقول أن لكل جرم نهاية وسطحها ينقطع تدريجياً عنده، وأن الذي ينقطع به الجرم إذا جزئ فهو متنه محدود، ولكنه محتمل للتجزئ أيضاً". ورد ابن حزم هنا ضعيف لكونه قد أقر بنهاية مساحة الجسم ومحدوديتها وضرورتها

(1) المصدر السابق، ص59.

نهايتها بحد الجزء المحدود، لكنه ينفي أن يكون ذلك الجزء المحدود غير قابل للتجزؤ ولو بالقوة أي الوهم وليس بالفعل ضرورة. وهذه مسألة مهمة وذات قيمة معرفية في تحليل موقف ابن حزم من فرضية الجزء الذي لا يتجزأ. ذلك أننا وجدنا وكما سترى لاحقاً من تصريحات ابن حزم أنه يعارض نفي التجزئة بالقوة (أو الوهم) مع إقراره بعدم إمكان التجزئة بالفعل. ويتبين هذا عندما يقدم ابن حزم اعتراضه الثالث على أدلة المتكلمين إذ يعود مرة ثانية إلى مناقشة دليل القدرة الإلهية ليؤكد قدرة الله تعالى على تجزئة الأجسام إلى ما لا نهاية له من الأجزاء بالضد تماماً لما ذهب إليه أبو الهذيل العلاف، لكننا نجده أيضاً يقول: "ونحن لا نخالفهم قط في أن أجزاء طحين الدقيق لا يقدر مخلوق في العالم على تجزئة تلك الأجزاء"⁽¹⁾. أي أنه يعترف بعدم إمكان التجزئة بالفعل في الوقت الذي يقر التجزئة بالقوة كونها من قدرة الله تعالى.

ثم يأتي ابن حزم في مناقشته واعتراضاته إلى الموضع المهم الذي يكشف لنا فيه عن سر عدم قناعته بوجود الجزء الذي لا يتجزأ، وذلك عند تقديميه للاعتراض الرابع. وخلاصة هذا الاعتراض أن وجود الجزء الذي لا يتجزأ موقوف على حصول تجزئة الأجسام بالفعل إلى أجزاء لا تتجزأ. يقول ابن حزم: "فاعلموا أن كل ما نسبوه إلينا من قولنا إن من قطع مكاناً أو شيء بالمشي أو بالحملتين فإنما قطع ما لا نهاية له فباطل، ما قلناه قط. بل ما قطع إلا إذا نهاية بمساحته وزمانه. وأما احتجاجنا على الدهرية بما ذكروا فصحيح هو حجتنا على الدهرية. وأما ادعاؤهم أننا نقضنا ذلك في هذا المكان، فباطل. والفرق بين ما قلناه من أن كل جزء فهو يتجزأ أبداً بلا نهاية وبين ما احتججنا به على الدهرية من إيجاب النهاية بوجود القلة والكثرة في أعداد الأشخاص والأزمان وإنكارنا عليهم وجود أشخاص وأزمان لا نهاية لها، بل هو حكم واحد وباب واحد وقول واحد ومعنى واحد وذلك أن

(1) المصدر السابق، ص60.

الدهرية أثبتت وجود أشخاص قد خرجت إلى الفعل لانهاية لعددها ووجود أزمان قد خرجت إلى الفعل لانهاية لها وهذا محال ممتنع. وهكذا قلنا في كل جزء خرج إلى حد الفعل فإنها متناهية العدد بلا شك. ولم نقل فقط إن أجزاءه موجودة منقسمة لانهاية لعددها بل هذا باطل محال⁽¹⁾. يتضح من هذه العبارات أن ابن حزم ينفي القول بوجود أجزاء لانهاية لأعدادها ولكنه لا يرى معنىًّا أسطولوجياً للجزء الذي لا يتجزأ، فهو ليس موجوداً بوجود الأجسام. أما المعنى الإبستمولوجي للجزء فليس بشيء عنده طالما أن الله قادر على تجزئة الأجسام إلى ما لا نهاية له من الأجزاء. فما لم يخرج الجزء من القوة إلى الفعل فليس له معناً أسطولوجي عنده. يؤكد هذا قوله: "لكن كل ما خرج إلى الفعل أو يخرج من الأشخاص أو الأزمان أو تجزئة الأجزاء، وكل ذلك متاح بعده إذا خرج وهكذا أبداً. وأما ما لم يخرج إلى حد الفعل بعد من شخص أو زمان أو تجزيء فليس شيئاً ولا عدداً ولا معدوداً ولا يقع عليه عدد ولا هو شخص بعد ولا زمان ولا جزء. وكل ذلك عدم وإنما يكون جزءاً إذا جزئ بقطع أو برسم مميز لا قبل أن يُجزأ".

ليس هذا المذهب غريباً عن الرؤية التي تؤطر فكر ابن حزم وفهمه للعالم، فهو على كل حال ابن حزم الظاهري، الذي لا يجد للأشياء في العالم معنىًّا إلا بتتأثيرها الأنطولوجي لذلك ربما تصح تسميتها على نحو أدق بابن حزم الأنطولوجي.

وانطلاقاً من الرؤية نفسها يرد ابن حزم على السؤال الذي طرحه المتكلمون: أيهما أكثر أجزاء الخردة أو أجزاء الجبل؟ فيقول: "وبهذا تبين غثاثة سؤالهم. أي المتكلمين. في أيها أكثر أجزاء الخردة أو أجزاء الجبل؟ أو أجزاء الخرذتين؟ لأن الجبل إذا لم يجزأ والخردة إذا لم تجزأ والخرذلتان إذا لم تجزعا فلا أجزاء لها أصلاً بعد. بل الخردة جزء واحد،

(1) ابن حزم، الفصل ج 5 ص 61.

والجبل جزء واحد، والخردلتان كل واحدة منها جزء فإذا قسمت الخردة على سبعة أجزاء وقسم الجبل جزأين وقسمت الخردلتان جزئين فالخردلة الواحدة يعین أكثر أجزاءً من الجبل والخردلتين لأنها صارت سبعة أجزاء ولم يصر الجبل والخردلتان إلا ستة أجزاء فقط فلو قسمت الخردة ستة أجزاء وكانت أجزاؤها وأجزاء الجبل والخردلتين سواء. ولو قسمت الخردة خمسة أجزاء كانت أجزاء الجبل والخردلتين أكثر من أجزاء الخردة. وهكذا في كل شيء فصح أنه لا يقع التجزيء في شيء إلا إذا قسم لا قبل ذلك. فإن كانوا يريدون في أيهما يمكننا التجزئة أكثر في الجبل والخردلتين أم في الخردة الواحد؟ فهذا ما لا شك فيه أن التجزيء أمكن لنا في الجبل وفي الخردلتين منه في الخردة الواحدة؛ لأن الخردة الواحدة عن قرب تصغر أجزاؤها حتى لا تقدر نحن على قسمتها ويتمادي لنا الأمر في الجبل كثيرا حتى أنه يفني عمر أحدنا قبل أن يبلغ تجزئته إلى أجزاء تدق عن قسمتنا. وأما قدرة الله عز وجل على قسمة ما عجزنا نحن عن قسمته من ذلك فباقية غير متناهية، وكل ذلك عليه هين سواء، ليس بعضه أسهل عليه من بعض، بل هو قادر على قسمة الخردة أبدا بلا نهاية وعلى قسمة الفلك كذلك ولا فرق". أي أن ابن حزم يرى ما سيراه ابن رشد فيما بعد من أن الجسم في معناه الأنطولوجي هو واحد صحيح، وهو كمية متصلة، وليس كمية منفصلة. وهو فيما قاله آنفا إنما يجد أن سؤال المتكلمين يفقد المعنى لأنه، أي ابن حزم لا يؤمن بالتجزئة بالأساس. وبالتالي فلا معنى للسؤال عن أجزاء الجبل ولا عن أجزاء الخردة ما لم يتجزأ الجبل والخردلة بالفعل.

أما الاعتراض الخامس لابن حزم فهو حول سؤال المتكلمين عن عدد أجزاء الخردة وعدد أجزاء الجبل كما هي في علم الله، فيجيب ابن حزم بأن هذا سؤال لا معنى له وهو أشبه بالسؤال عن عدد شعر لحية الرجل الأطلس؟ ولأن الله تعالى لم يعلم قط "عدد شعر لحية الأطلس ولا علم قط ولد العقيم" حسب ابن حزم فإنه لا يعلم عدد أجزاء الجبل ولا الخردة قبل أن يجزأها لأنهما لا جزء لهما قبل التجزئة وإنما

علمها غير متجزئٍ وعلمها محتملٌ للتجزيء فإذا جزأ علمها حينئذٍ متجزئٌ وعلم حينئذٍ عدد أجزائهما⁽¹⁾. وفي هذه العبارة حيلة منطقية ذات شأنٍ كبيرٍ فضلاً عن القيمة الفكرية

التي تحتويها وهي تؤكد ظاهرية ابن حزم الظاهري وأنطولوجيته مرة أخرى. في صفحاتٍ أخرى من كتاب الفصل يورد ابن حزم حججاً كثيرة في الرد على القول بالجزء الذي لا يتجزأ وأكثر أمثلته وحججه التي أوردها هندسية. وأهم اعترافاته يتمثل في عدم قبوله لجزء لا أبعاد له. ومن الجدير باللحظة هنا أن ابن حزم يعرض آراءً للمتكلمين في الجزء لم يسبق أن عرضها غيره بهذا الوضوح ونذلك الصراحة. ولهذه الآراء طرافة كبيرة، منها قولهم أن الأجزاء التي لا أبعاد لها في حالها منفردةٌ تصبح ذواتٍ أبعاد عند انضمام بعضها إلى بعضها الآخر. وهذا النوع من الصفات غريبٌ على المنطق التجسيدي رغم وجوده في المنطق التجريدي. فالنقطة لا أبعاد لها لكنها تصير بعداً عند انضمام غيرها إليها فتصبح خطًا، وأقل الخط نقطتان⁽²⁾. لكن ابن حزم وغيره من يعترضون على الجزء الذي لا يتجزأ لا يقبلون بوصف الجزء متعمرياً عن الأبعاد بينما يقبلون النقطة عارية عن الأبعاد لأنَّ الجزء محدود محدود غير منقسم والنقط غير معدودة بل هي لا نهاية العدد والتقطيم. فكأنَّ المتكلمين أرادوا إدخال منطق التجريد على أوصاف المادة من خلال تصورهم أنَّ الأجسام المحسدة مؤلفة من عناصر مجردة. ولهذا المنطق طرافة معرفية ذات قيمة معاصرة نجدها من خلال التصورات التي تكونت في عقولنا بعد طرح التصور العلمي والرياضي الأخير للبنية الذرية القائم على نظرية الكموم. ذلك أنَّ الذرة وأجزائها فيما نعرفه الآن عنها هي تكوين شبه مجرد يتصل

(1) المصدر السابق ص 62.

(2) المثال الأكثر عمقاً وأهمية لاستيعاب هذا المفهوم هو اجتماع الكوركات التي يعرف الفيزيائيون أنَّ لا وجود مادياً لها منفردة لتكوين الجسيمات الأولية التي هي موجودات مادية لها أبعاد.

بالوجود إتصالاً هلامياً غير خاضع لحتم الأجسام المتجسدة. وإن صفات الأشياء إنما تظهر بإجتماع أجزائها بالفعل. لا بل إن التحيز بمفهومه المعاصر على المستويات الذرية وتحت الذرية إنما هو تراكب أحوال مختلفة لدالة الموجة بأطوار مختلفة يجتمع بعضها على بعض حتى يؤلف ما نسميه الرزمة الموجية .Wave Packet

الجوهر عند ابن حزم هو الجسم نفسه والعرض هو ذات العرض الذي عند المتكلمين لكن الذي يحمله هو الجسم. يقول ابن حزم: " فإذا قد بطل قولهم في الجزء الذي لا يتجزأ وفي كل ما أوجبه أنه جوهر لا جسم ولا عرض فقد صح أن العالم كله حامل قائم بنفسه محمول لا يقوم بنفسه ولا يمكن وجود أحدهما متخليا فالمحمول هو العرض والحامل هو الجوهر وهو الجسم سمه كيف شئت ولا يمكن في الوجود غيرهما وغير الخالق لهما تعالى"⁽¹⁾.

أما بشأن الأعراض وصفتها أنها لا تبقى زمانين أو وقتين، فإن ابن حزم لا يرى ضرورة للقول بذلك. ويرد على الحجة القائلة بأن العرض لو بقي وقتين لشغله مكاناً بقوله "هذه حجة فقيرة إلى حجة ودعوى كاذبة نصر بها دعوى كاذبة ولا عجب أكثر من هذا ثم لو صحت لهم هذا بعينه فيما جزوه من بقاء العرض وقتاً واحداً.

ويقال لهم ما الفرق بينكم وبين من قال لو بقي العرض وقتاً واحداً لشغله مكاناً؛ وبين يدرى كل ذي حس سليم أنه لا فرق في اقتضاء المكان بين بقاء وقت واحد وبين بقاء وقتين فصاعداً. فإن أبطلوا بقاءه وقتاً لزمهم أنه ليس باقياً أصلاً وأيضاً [إن] لم يكن باقياً فليس موجوداً أصلاً، وإذا لم يكن موجوداً فهو معدوم. فحصلوا من هذا التخليط على نفي الأعراض ومكابرة العيان". ويهاجم ابن حزم القائلين بتجدد الأعراض ويشتمهم على عادته في شتم عباد الله فيقول: "ولا

(1) المصدر السابق ص 67

عجب أتعجب من حمق من قال أن بياض الثلوج وسود القار وخضرة البقل ليس شيء منها الذي كان آثماً بل يفنى في كل حين ويستعيض ألف ألف بياض وأكثر وألف ألف خضرة وأكثر، [و] هذه دعوى عارية من الدليل إلا أنها جمعت السخف مع المكاره". والحجج التي يسوقها ابن حزم هنا ضعيفة فهو لم يدرك على ما يبدو معنى الوقتين واختلافهما عن الوقت الثالث. وتهكمه بأقوال المتكلمين دلاله واضحة على جهله القصد، وعدم تحمله الوصف. وأجاز ابن حزم تحمل العرض للعرض بإضافة الخضرة إلى الخضرة مثلاً، خلافاً لقول المتكلمين بنفي ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن ابن حزم وعلى الرغم من اتفاقه مع النظام في نفي الجزء إلا أنه نفى الطفرة التي قال بها النظام، إذ نجده يقول "سب قوم من المتكلمين إلى إبراهيم النظام انه قال أن المار على سطح الجسم يسير من مكان إلى مكان بينماهما أماكن لم يقطعاها هذا المار ولا مر عليها ولا حاذها ولا حل فيها . قال أبو محمد وهذا عين الحال والتخليط إلا أن كان هذا على قوله في أنه ليس في العالم إلا جسم حاشا الحركة فقط فإنه وإن كان قد أخطأ في هذه القصة فكلامه الذي ذكرنا خارج عليه خروجاً صحيحاً لأن هذا الذي ذكرنا ليس موجوداً باللة إلا في حاسة البصر فقط"⁽¹⁾.

خلاصة القول في نقد ابن حزم مفهوم الجزء الذي لا يتجزأ عند أبي الهذيل العلاف تحديداً أنه لا يقر بمعنى للجزء ما لم يجده متحققاً بالفعل. أي إنه ليس للجزء معنى أنطولوجي عنده ما لم يتحقق وجوده فعلاً. وبغير ذلك فالجسم عنده هو الجوهر. أما العرض فهو عنده المحمول من الصفات على الأجسام، ليس غير. وهو يجوز احتمال العرض للعرض.

(1) المصدر السابق ص 41

موقف ابن رشد من فرضية الجوهر الفرد

كان ابن رشد في جميع مواقفه الفكرية وآرائه يعبر عن رؤية فلاسفة اليونان ومنهجهم الفكري وبخاصة آراء أرسطو. وقد ذهب ابن رشد في نقه لفرضية الجوهر الفرد عند المتكلمين قريباً من مذهب أرسطو في نقه لذرية ديمقريطس الذي ورد في كتاب أرسطو المترجم باسم (الآثار العلوية)⁽¹⁾. إذ كان أرسطو يرى أن الأشياء قابلة للتقسيم إلى ما لانهاية له من الأجزاء. ولتوافق ابن رشد مع أرسطو في المبدأ والمنهج فقد رفض هو الآخر مبدأ التجزئة والانفصال الذي قال به المتكلمون محتاجاً بالمنطقفات التالية:

إن وجود جوهر غير منقسم ليس معروفاً بنفسه.

إن في وجوده أقوايل متصادمة متناقضة.

إنه ليس في صناعة الكلام استنتاج الحقيقة بل هي لصناعة البرهان. أن الأشعرية قد استعملت في إثبات وجود الجوهر الفرد أدلة خطابية في الأغلب وليس برهانية.

يقول ابن رشد⁽²⁾:

"فأما المقدمة الأولى وهي القائلة إن الجواهer لا تتعري من الأعراض فإن عناها الأجسام المشار إليها القائمة بذاتها فهي مقدمة صحيحة وإن عناها بالجواهer الجزء الذي لا ينقسم وهو الذي يريدونه بالجوهر الفرد ففيها شك ليس بيسير وذلك أن وجود جوهر غير منقسم ليس معروفاً بنفسه، وفي وجوده

(1) J. Branes, Ed. The Complete Works of Aristotle, Vol.1, "On the Heavens" Princeton University Press, 1984, p. 496.

والترجمة العربية هي في: عبد الرحمن بدوي، أرسطو في السماء والآثار العلوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1961، ص 327.

(2) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 35 وما بعدها.

أقوال متصادة شديدة التعاند وليس في قوة صناعة الكلام تخلص الحق منها وإنما ذلك لصناعة البرهان وأهل هذه الصناعة قليل جداً.

ثم يتعرض ابن رشد لمناقشة ما يسميه الدليل الخطابي الذي يسوقه المتكلمون الأشعرية فيقول: "وذلك أن استدلالهم المشهور في ذلك هو أنهم يقولون إن من المعلومات الأول أن الفيل مثلاً إنما يقول فيه إنه أعظم من النملة من قبل زيادة أجزاء فيه على أجزاء النملة، وإذا كان ذلك كذلك فهو مؤلف من تلك الأجزاء وليس واحداً بسيطاً، وإذا فسد الجسم فإليها ينحل، وإذا تركب فمنها يتركب".

في هذه الجملة يعرض ابن رشد فهمه لما يعني القول بوحدة تكوين الموجودات بناءً على نظرية الجوهر الفرد (الذرية)، فهو يعني أن تكون الأجسام كبيرة وصغرتها مؤلفة من الأجزاء نفسها فمنها يتركب وإليها ينحل. وقد ضرب ابن رشد مثل الفيل والنملة لتوضيح المسألة مبيناً أن القول بالجوهر الفرد يعني أن الفيل ليس واحداً صحيحاً (بسيط) بل هو مركب من أجزاء أو وحدات أولية.

ثم يتقدم ابن رشد بحجه في إبطال القول بالجوهر الفرد فيقول "وهذا الغلط إنما دخل عليهم من شبه الكمية المنفصلة بالمتصلة فظنوا أن ما يلزم في المنفصلة يلزم في المتصلة". هنا إذن يميز ابن رشد بين الكميات من حيث كونها منفصلة ومتصلة ليعرف ما يعني بذلك بقوله: "وذلك أن هذا يصدق في العدد أعني أن يقول إن عدداً أكبر من عدد من قبل كثرة الأجزاء الموجودة فيه أعني الوحدات، وأما الكم المتصل فليس يصدق ذلك فيه ولذلك قول في الكم المتصل أنه أعظم وأكبر ولا يقول إنه أكثر وأقل وقول في العدد إنه أكثر وأقل ولا يقول أكبر وأصغر".

في هذه العبارة يستخدم ابن رشد ضمنياً الحجة اللغوية لتأكيد ما يذهب إليه من التمييز بين الكم المتصل والكم المنفصل. فالكموم المتصلة، بحسب رأيه، هي وحدات بسيطة لا تترتب من وحدات أبسط منها، أما الكموم المنفصلة كالعدد فهي التي تكون فيها كثرة الأجزاء (أي الوحدات) وتعددها.

ثم ينتقل ابن رشد إلى استنتاج بلينغ فيقول: "وعلى هذا القول (أي القول بالجوهر الفرد) تكون الأشياء كلها أعداداً ولا يكون هناك عظم متصل أصلاً فتكون صناعة الهندسة هي صناعة العدد بعينها".

بهذا الاستنتاج رفض ابن رشد القول بمبدأ التجزئة والانفصال وما قام عليه من مفهوم الجوهر الفرد. فإن المعهود في المعرفة على عصره أن صناعة (أي علم) العدد هي غير صناعة الهندسة، فال الأول انفصالي والآخر اتصالي. ونظرأً لاختلاف علم الهندسة واستقلاله عن علم العدد فقد ذهب ابن رشد إلى رفض القول بفرضية الجوهر الفرد. فالهندسة تصف الخطوط والسطح والج招呼 والأساسية على ما لانهاية له من النقاط، والسطح كذلك يمكن أن نخط عليه ما لانهاية له من الخطوط والحجم يمكن تأليفه مما لا نهاية له من السطوح المتلاصقة، بينما تصف صناعة العدد الأجزاء المنفصلة، لأن يكون لدينا عدد معلوم من التفاصح مثلاً، فهذه كل منها واحد صحيح لكنها أعيان منفصلة لكل منها مقداره.

وكما نرى فإن طريقة ابن رشد في هذه المحاكمة هي أشبه بالطرق البرهانية الهندسية التي تتدرج من القول بفرض معين ثم يتدرج معه إلى سياق برهاني ليصل إلى نتيجة. فإن كانت النتيجة مقبولة وغير متناقضة مع ما هو معهود أقر بالفرض أما إذا كانت النتيجة مناقضة لل المسلمات المعروفة أو البديهييات التي يقررها العقل، رفضها.

وما توصل إليه ابن رشد في هذه المحاكمة شبه البرهانية أن القول بمبدأ التجزئة والانفصال وما يتضمنه من فكرة أو مفهوم الجوهر الفرد سيعني أن تكون صناعة الهندسة هي صناعة العدد بعينها (أي ستصبح الماهيات والصفات الهندسية صفات عددية).

استنتاج ابن رشد بميزان العلم المعاصر

ما يعنينا في هذه المناقشة العقلية العلمية هو أن ابن رشد قد توصل فعلاً إلى استنتاج صحيح هو بالفعل ما صار إليه توصيف الهيئات الهندسية التي يتألف بها العالم الذري في وقتنا المعاصر. ففي الوقت الذي كان وصف علوم الفيزياء للمادة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي يقوم على مبدأ الاتصال، أي القول بأن أي جسم قابل للتجزئة إلى ما لانهاية له من الأجزاء، كانت الأشياء تعدد وحدات مستقلة بذاتها يتم توصيفها إما بالعدد فتقول واحد صحيح أو اثنين أو ثلاثة... وإما بالوصف الهندسي، فتقول هذا دائري وذلك كروي والآخر بيضاوي.

أما حين اعتمد الفيزيائيون الوصف الذري للعالم مع بداية القرن العشرين الميلادي ، فإن البنية الذرية المعتمدة للمادة والطاقة نفسها حولت التعبير الكمي المتصل إلى تعبير عددي منفصل. وليس المقصود بهذا التحول في البنية تجزئة الجسم الواحد إلى أجزاء منفصلة وحسب، بل إن القول بذرية الكميات الفيزيائية التي كان معروفاً كونها متصلة كالطاقة والزخم الزاوي والشحنة قد أدى إلى أن تصبح (الأشياء كلها أعداداً) وليس من (عظم متصل أصلاً). وفعلاً فقد صارت صناعة الهندسة هي صناعة العدد بعينها. فالليوم نتعامل في الفيزياء الذرية مع مدارات الإلكترونات ليس بدلاله أشكالها الهندسية بل بدلاله ما يسمى الأعداد الكومومية Quantum Numbers فلا نقول إن مدار الإلكترون هو دائري بل نقول أنه حالة كومومية عددها الكومومي هو $p = 0$ ولا

نقول إنّه يُضوّي (إهليجي) بل نقول إنّه حالة كمومية عددها الكمومي $p = 1$ وهذا لغيرها... إذ تحولت صناعة الهندسة في البنية الذرية إلى صناعة العدد. ولو أنّ ابن رشد قطع جملته عند قوله "لا يكون هناك عَظَمٌ متصل أصلًا" وتوقف عندها لما تمكّنا من تحميل قوله هذه المعاني التي نوردها هنا. إلا أنّ قوله "فَتَكُونُ صناعةُ الْهِنْدَسَةِ هِي صناعةُ الْعَدْدِ بِعِينِهَا" يجعلنا نُحَمِّل ما قاله المدلولات التي نذهب إليها. وهذا هو الفرق بين تحميل النص معانٍ أكثر مما يحتملها أو فهمه كما ينبغي لجلال قدره. فالتعيم الذي ذهب إليه ابن رشد هو القصد الذي رأاه بعينه الفلسفية الحكيمية ولربما لن يكون غيره يمتلك مثل هذه البصيرة.

وعلى الرغم من بطلان رفض ابن رشد لمبدأ الذرية الذي قال به المتكلمون وذلك بناءً على ما كشفته علوم الفيزياء خلال النصف الأول من القرن العشرين من أنّ البنية الذرية هي الصورة الصحيحة المعتبرة عن تكوين المادة وائلالـ أجزائها، فإنّ السياق البرهاني الذي اعتمد ابن رشد كان صحيحاً كما أنّ عواقبه البرهانية التي تترتب عليه هي صحيحة أيضاً بالتأكيد، وهذا هو الأمر القيّم فيما ذهب إليه.

عرض شلومو بينس لمبدأ الذرية

خصّ المستشرق اليهودي شلومو بينس S. Pines نظرية المتكلمين في الجوهر الفرد بكتاب صغير أسماه (مذهب الذرة عند المسلمين). وقد عرض فيه لسميات الجوهر والمفردات الدالة عليه كما جاءت في كتب الكلام. ثم جعل متن الكتاب يهتم بالبحث عن أصول هذا المذهب لدى فلاسفة اليونان وحكماء الهند. ورغم أنه استكثر على العرب وال المسلمين أن يقوموا بوضع كل هذه المفاهيم والمفردات التي جاءت في علم الكلام، فإنه يقر بعدم وجود ما يكفي من أدلة للقبول بفرضية الأصل اليوناني للذرية الإسلامية عدا عن مقاربـات فكرية هنا وهناك. يقول بینس: "ومهما يكن من أهمية القول بالجوهر الفرد بالنسبة لعلم الكلام، فإنه

وـهـ لـ يـكـيـ لـتـعـلـيلـ تـلـكـ الـأـبـاحـاتـ الـمـعـقـدـةـ الـيـ تـدـلـ عـلـىـ تـطـورـ سـابـقـ طـوـيـلـ،ـ وـالـيـ تـظـهـرـ لـنـاـ،ـ وـمـنـذـ وقتـ مـبـكـرـ،ـ مـسـائـلـ مـقـرـفـةـ لـاـ تـرـتـبـطـ بـبـاحـثـ الـكـلـامـ بـوـجـهـ،ـ مـثـلـ مـسـائـلـ أـقـلـ عـدـدـ مـنـ الـأـجـزـاءـ الـيـ لـاـ تـجـزـأـ يـكـيـ لـتـأـلـيفـ أـقـلـ الـأـجـسـامـ⁽¹⁾.ـ فـهـوـ هـنـاـ يـسـتـغـرـبـ لـطـرـحـ الـمـسـلـمـينـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ مـوـضـعـ الـبـحـثـ وـكـأـنـ الـعـلـومـ وـالـفـهـومـ انـعـقـدـتـ لـغـيـرـهـمـ حـسـبـ.ـ عـلـمـاـ أـنـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ كـانـتـ قـدـ طـرـحتـ وـقـتـ أـبـيـ الـهـذـيـلـ الـعـلـافـ،ـ أـيـ فـيـ حدـودـ نـهـاـيـةـ الـقـرـنـ الثـانـيـ الـهـجـرـيـ/ـ الـثـانـيـ الـمـيـلـادـيـ.ـ ثـمـ يـقـولـ:ـ "ـوـلـكـنـ يـصـعـبـ أـنـ فـتـرـضـ مـسـتـدـيـنـ إـلـىـ مـاـ بـيـنـ أـيـدـيـنـاـ مـعـلـومـاتـ أـنـهـ كـانـ عـنـدـ أـوـاـلـ الـمـتـكـلـمـيـنـ مـنـذـ أـوـلـ الـأـمـرـ مـثـلـ هـذـهـ الـعـنـاـيـةـ الـكـيـرـةـ بـالـمـبـاحـثـ الـنـظـرـيـةـ،ـ وـقـدـ رـأـيـنـاـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـيـ،ـ أـنـ أـصـحـابـ الـجـوـهـرـ الـفـرـدـ،ـ فـيـماـ يـحـتـمـلـ،ـ لـمـ يـرـجـعـواـ إـلـىـ إـحـالـةـ الـأـمـورـ عـلـىـ القـوـلـ بـأـنـ اللـهـ قـادـرـ عـلـىـ كـلـ شـيـءـ قـدـرـةـ لـاـ تـحـدـهـاـ حـدـودـ،ـ فـيـ الصـورـةـ الـمـتـرـفـةـ هـذـاـ القـوـلـ،ـ إـلـاـ فـيـ وـقـتـ مـتـأـخـرـ بـعـضـ الشـيـءـ...ـ وـالـظـاهـرـ أـنـ القـوـلـ بـالـجـزـءـ الـذـيـ لـاـ يـجـزـأـ،ـ وـالـظـاهـرـ كـمـاـ يـؤـكـدـ بـرـيـزـلـ،ـ أـنـ القـوـلـ بـالـجـزـءـ كـانـ مـوـجـودـاـ أـمـاـ الـمـتـكـلـمـيـنـ مـنـ أـوـلـ الـأـمـرـ⁽²⁾.ـ هـذـاـ هوـ وـلـلـأـسـفـ دـيـدـنـ الـمـسـتـشـرـقـيـنـ عـنـ مـوـاجـهـتـهـمـ مـسـاـهـمـاتـ أـصـيـلـةـ لـلـعـرـبـ الـمـسـلـمـيـنـ.ـ لـكـنـهـ حـسـنـاـ فـعـلـ بـتـحـفـظـهـ فـيـ صـيـغـةـ الـكـلـامـ هـنـاـ بـقـوـلـهـ "ـفـيـماـ يـحـتـمـلـ"ـ وـ "ـالـظـاهـرـ"ـ لـكـيـ لـاـ يـقـطـعـ جـازـمـاـ بـمـاـ قـالـ.ـ فـالـقـاـفـةـ الـقـرـآنـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـشـكـلـ الـخـلـفـيـةـ الـفـكـرـيـةـ لـأـوـاـلـ الـمـتـكـلـمـيـنـ هـيـ التـيـ قـفـزـتـ بـهـمـ إـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ مـعـرـفـيـةـ مـقـدـمـةـ مـكـنـتـهـمـ مـنـ تـحـقـيقـ هـذـهـ الـمـعـجـزـةـ الـتـقـافـيـةـ الـحـضـارـيـةـ الـتـيـ تـظـهـرـ لـيـوـمـ لـبـعـضـ الـدـارـسـيـنـ وـكـأـنـهـ أـمـرـ غـرـيـبـ عـلـىـ أـمـةـ حـدـيـثـةـ الـعـهـدـ بـالـتـقـافـةـ وـالـمـعـرـفـةـ وـالـجـدـلـ الـفـلـسـفـيـ خـرـجـتـ لـلـتوـ مـنـ صـحـارـيـ جـزـيرـةـ الـعـرـبـ،ـ فـمـاـ قـالـهـ بـيـنـسـ هـنـاـ سـنـجـدـهـ صـدـاـهـ عـنـ هـارـيـ وـلـفـسـونـ فـيـ الـفـقـرـةـ الـلـاحـقةـ.

(1) بـيـنـسـ،ـ مـذـهـبـ الـذـرـةـ صـ91ـ.

(2) الـمـصـدـرـ السـاـبـقـ وـالـصـفـحةـ نـفـسـهـاـ.

لكن موضوعية بينس وحياديته العلمية تقوده إلى رؤية جانب من الحقيقة دون أن يسمح لقلمه بالهبوط إلى مستويات دنيا في التحليل المنهاز كما نرى مع آخرين غيره، لنجده لاحقاً يستدرك الأمر فيقول "من الواضح أن القول بالتشابه بين مذهب الجوهر الفرد عند المسلمين ونظيره عند اليونانيين يبني في الحقيقة على مجرد التشابه بين المذهبين من حيث الاسم"⁽¹⁾. فضلاً عن هذا فإن بينس يتوصل بالنهاية إلى أن "الأدلة التي ذكرها بيتزن تأيد افتراضه هذا أدلة لا تصمد أمام النقد"⁽²⁾. ثم يناقش بينس الرأي القائل بأن مذهب الذرة عند المسلمين هو ذو أصول هندية، وبعد جهد جهيد وعرض دقيق ومستفيض لمفاهيم هندية للجزء الذي لا يتجزأ وما يتعلق به من مفاهيم أخرى كالعرض والقول بشيء العدم، يخلص بينس إلى أن معارفنا لا تسمح لنا بالجزم في المسألة لأن الأمر غير واضح فهو يقول: "واجبتنا على المسألة التي نحن بصددها هنا وهي تأثير الهند في مذهب الجزء عند المسلمين لا تتجاوز هذا: إنه وإن كان ينبغي إلا نرفض، بلا بحث، افتراض هذا التأثير معتبرين أنه مستحيل، فإن حالة معارفنا لا تسمح لنا بأن نجيب في أمره بقول إيجابي جازم، وأآخر ما يقال في المسألة أن الأمر غير واضح"⁽³⁾. هكذا إذن يخلص الأمر في صلة ذرية المسلمين باليونان والهند أنها أمر غير واضح دون أن يتم البت في الموضوع.

(1) المصدر نفسه ص94.

(2) المصدر نفسه ص98.

(3) المصدر نفسه ص120.

عرض ولفسون لمبدأ الذرية

درس هاري ولفسون طروحات المتكلمين ومنها مبدأ الذرية وعرض له بشيء من التفصيل في كتابه (The Philosophy of the Kalām) حيث خصه بفصل مستقل بنحو من 50 صفحة. ويبدأ ولفسون بمحاولة التأسيس للقول بأن أصل المبدأ الذري الإسلامي هو من اليونان. حيث يقول إن عبارة جزء لا يتجزأ تقابل كلمة $\alpha\tauομον$ وإن عبارة غير منقسم تقابل كلمة $\alphaδιαιρετον$. ثم يعطف على مفردة (جوهر) ليقابلها مع كلمة Substance اللاتينية، محاولاً بعد ذلك لي عنق اللغة ليقابلها مع كلمة $\alpha\tauομα$ اليونانية من خلال عبارة وردت عن ديمقريطس⁽¹⁾. ثم يستدعي من كتاب الملل والنحل لابن حزم ذكره عبارة فهم منها أن مفاهيم الكلام في الذرية تعود إلى "بعض الأوائل". ثم يشير إلى أن موسى بن ميمون يعزّو ذرية المتكلمين إلى "المتقدمين من الفلاسفة" ولفسون ينقل ذلك عن آخرين أي من مصادر ثانوية دون تدقير من قبله على ما يبدو. ويلاحظ أن ولفسون يتلقط من هنا وهناك جملًا وعبارات مبتسرة وغامضة أحياناً يهدف منها دعم فرضيته المغلوطة التي تريد اثبات أن مذهب الذرية الكلامي مأخوذ عن اليونان. وفي انتقامه للعبارات يفصل ولفسون العبرة عن سياقها أحياناً كما فعل مع عبارة (بعض الأوائل) التي أوردها ابن حزم والتي تتحدث عن شيء آخر⁽²⁾، وبذهب في تأويلها مذهبًا بعيدًا خارجًا عن المقصود منها أحياناً أخرى في محاولة بائسة يائسة لتأييد زعمه أن المتكلمين إنما أخذوا مفاهيمهم عن اليونان. كذلك يشير إلى أن الشهروستاني استخدم عبارة

(1) H.A. Wolfson, *The Philosophy of the Kalām*, Harvard University Press 1976, p.466.

(2) لم نجد صحة لما ذهب إليه ولفسون في عبارات ابن حزم، بل وجدهنا قوله:(وذهب النظام وكل من يحسن القول من الأوائل إلى أنه لا جزء، وإن دق، إلا وهو يحتمل التجزيء أبداً بلا نهاية). انظر ابن حزم الملل والنحل ج 5 ص 85.

"القدماء" وإنه أحال إليهم بعض المفاهيم. ولو أردنا نقد كل ما عرضه ولفسون من ترهات لما وسعنا كتاب كامل برأسه.

ويبيدي ولفسون دهشته من أن المتكلمين المسلمين قبلوا مبدأ الذرية على حين رفضه فلاسفة اليونان أفالاطون وأرسسطو، كما رفضه الآباء اليسوعيون الكنيسون على أساس فلسفية محض، فهم لم يقبلوا فرضية لوسيبيوس ولا فرضية ديمقريطس، ولا ذرية أبيقور اللاحقة. ولا أدرى لماذا يندهش ولفسون لهذه الواقعية إلا أن يكون يضرم ابتداءً تسطح المتكلمين وسفاهتهم. ولكنه يجد عزاءه في أن من رفض الذرية آمن بالسببية الطبيعية ومن قال بالذرية أو آمن بها كان رفض السببية.

على أن ولفسون يستدرك بالاشارة إلى وجود فروق جوهيرية بين الذرة اليونانية والذرة الإسلامية. فالأولى ذات حجم، بينما الثانية عديمة الحجم (على رأي المعتزلة). والذرة اليونانية أزلية ليس لوجودها بداية في الزمان، في حين الذرة الإسلامية مخلوقة (محنة) لها بداية في الزمان. والذرات اليونانية لا نهاية العدد في حين ذرات المسلمين معدودة. فضلاً عن هذا فقد فات ولفسون صفة فارقة أخرى بين ذرة اليونان وذرة المسلمين وهي أن الأولى كينونة وجودية حقيقة واحدة مع صفاتها، على حين أن الثانية هي كينونة تجريدية تأخذ معناها الوجودي بعد احتمالها للعرض. فليس من جوهر عرض في الذرية اليونانية، بل الذرة هي الجوهر وهي العرض. وهذا الأخير فرق أساسي يميز كاتنا النظريتين ويجعل لكل منهما مساراً مختلفاً عن الأخرى، وأهدافاً مختلفة عن الأخرى. فالذرية اليونانية ليست أكثر من رؤية وصفية تخيلية لا ارتباط لها بغيرها من المبادئ. والذرات اليونانية لها معنى أنطولوجي فقط وليس لها أي مضامين إستمولوجية ذات شأن، على حين أن المذهب الذري الإسلامي له غaiات وأهداف ابستمولوجية تتصل بجوهر العقيدة الإسلامية؛ لذلك جاءت صياغة المذهب الذري الإسلامي بطريقة تؤمن اتصاله بالمبادئ الأخرى لفلسفة العالم عند المسلمين. فالعرض هو مفهوم تمت صياغته للتعبير عن تجدد الموجودات،

بذات الوقت الذي جاءت فيه صياغة مفهوم الجزء الذي لا يتجزأ أو الجوهر الفرد ليكون موجوداً تجريدياً ذا معنى استمولوجي فضلاً عن معناه الانطولوجي الذي يتجسد بوجود العرض. إذن فلا سبيل إلى المقارنة بين ذرية المتكلمين وذرية اليونان. لكن ولفسون يذهب ليبحث عن تلك الصفات الغربية لذرات المتكلمين في الفلسفة الهندية بعد أن يئس أو كاد من العثور عليها في الفلسفة اليونانية. ثم لا يلبث بعد بحث ولائي أن يعلن صراحة أن لا وجود لصفات ذرات المتكلمين في الفلسفات الهندية. فما عساه يفعل؟؟ هنا يلجاً ولفسون للبحث في ما يسميه التراث الفلسفى اليوناني غير المدون. فينتقل إلى حران شمال سوريا وجنديسابور في بلاد فارس باحثاً بين ثايا العبارات والروايات والحكايا عن كلمة هنا وجملة هناك. وهنا يفقد البحث الأكاديمي الصحيح مراه ويصبح الموضوع جملة من وجهات نظر تفتقر إلى المنظور الموضوعي الصحيح. إن المسائلة العلمية جزء مهم من المنهج العلمي يعتمد عليها بقدر كبير ترصين النتائج في أي بحث من الأبحاث التي تسبر غور المراجعة لمفاهيم وأصول فكرية. وهذا وارد ومحبوب. إلا أن المسائلة العلمية لا ينبغي أن تخرج عن طورها الحيادي فتنساق بالانحياز وتتوجه إلى نتائج مقررة مسبقاً فعندئذ تسقط عن أن تكون أسلوباً علمياً محترماً. إن الذي أودى بالباحث والمستشرق اليهودي الأمريكي ولفسون إلى هذا المآل في بحثه لهذا المبدأ وغيره من مبادئ المتكلمين المسلمين ونظرياتهم هو اعتماده منهجهة الحدس والتحقق Conjecture and Verification في مجلمل بحثه في علم الكلام، كما يقول عنه إسادرور تويرסקי الذي قدم لكتابه. وهذه منهجهة لا تصلح في بحث مسائل بهذه لأنها ربما أدت إلى تشويه الحقائق فالباحث منحاز دون شك إلى حده وسيعمل على ايجاد المبررات للتحقق من حده حتى لو كانت على حساب الحقيقة الصحيحة؛ فالحقيقة هي ما يراها هو. إنما يصلح هذا المنهج في الدراسات العلمية التي لها اسناد تجريبية أو أرصادي حيث تقوم التجربة العملية أو الرصد الفلكي مثلاً برد

الحدس أو إثباته. إذن فالخطأ عند ولفسون، كما نراه، هو خطأ منهجي أساسي جسيم.

علاقة مبدأ الذرية بمبدأ الحدوث

هل لمبدأ الذرية علاقة بمبدأ الحدوث، وهل كان أحدهما ضرورياً لإثبات الآخر أم أن كلاً من المبدئين مستقل عن الآخر؟ لنر أولاً ما ي قوله المتكلمون أنفسهم في الإجابة عن هذا السؤال. يقول ابن متويه في كتاب التذكرة "إن سأل سائل فقال: هل يقبح القول بتجزئة الجزء في القول بحدوث الجسم حتى لا يصح فيمن يعتقد تجزئة أن يعرف حدوثه؟ قيل له: إن الدعاوى التي بني عليها حدوث الجسم لا يفتقر صحة شيء منها إلى أن يعلم ثبوت الجزء، فسيصبح العلم بحدوث الجسم لكل من عرفها وإن لم يعرف سواها. إلا أن القائل بتجزئة الجسم إلى غير غاية له، يلزمته القول بقدم الجسم من حيث أن ما لا ينتهي لا يصح وجوده، فكيف يعتقد حدوثه، ثم يعتقد أنه بلا نهاية؟ وهذا يقوده إلى اعتقاد قدمه. ويوشك أن يكون من قال بقدم الأجسام ذهب إلى ففي الجزء لقارب الاعقاديين"⁽¹⁾.

والحق أن المتكلمين سلكوا في إثبات حدوث العالم، كما سنبين لاحقاً، مسلكين: الأول إبطال القول بالقدم، والثاني إثبات الحدوث إعتماداً على مبدأ الذرية. وهم في هذا المسلك يقومون بإثبات الأعراض ثم يؤكدون حدوثها من خلال كونها متعددة بالتعريف، ليؤكدوا بعد ذلك استحالة خلو الجوادر عن الأعراض الحادثة مما يجعلهم قادرين عندئذ على القول بحدوث الأجسام طالما أن الأجسام مؤلفة من جواهر وأعراض معتمدين على القاعدة المنطقية التي تقول: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث.

(1) ابن متويه، التذكرة ص 171-172.

وهكذا نجد أن البنية النظرية لعلاقة العرض بالجوهر ونفي أن تخلو الجوادر من الأعراض، وكون الأعراض مفتقرة دوماً إلى الجوادر لحملها، ولكن الأعراض بحدتها طارئة لا تبقى زمانين يجعل من مبدأ التجزئة عند المتكلمين جزءاً من نظرية أكثر شمولاً تحاول تفسير العالم وفقاً لمعطيات الوحي الالهي. فالله سبحانه هو الذي خلق العالم وهو فاعل مختار وحي قيوم. ومعنى كونه قيوماً أنه يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في وجود العالم وفي كل آن. وكأن مبدأ تجدد الأعراض الذي قال به المتكلمون هو التجسيد النظري لقيومية الله على العالم. وإن تتجدد الأعراض وإن لا تعني الجوادر بمفهومها الأنطولوجي شيئاً دون وجود الأعراض؛ فإن القول بتتجدد الأعراض هو في معناه الواقعي قوله بتتجدد أجزاء العالم كله في كل آن. فكان التجزئة صارت ضرورة للقول بإدامة العالم من خلال تجدد أجزائه؛ إذ ربما يصعب تفسير بقاء العالم لو أنه انتفى كله جملة ليتتجدد مرة ثانية وثالثة ورابعة... وهكذا. لكن أن يكون هذا العالم مؤلفاً من أجزاء كثيرة جداً وأن يحصل التجدد الآني في كل جزء منها منفرداً فهو الأيسر للمنطق، وربما الأقوم لفهم، برأي المتكلمين. ومبدأ التجدد الدائم للأعراض ضروري لمفهوم السبيبية عند المتكلمين كما سيأتي بيانه.

ذرية الزمن عند المتكلمين

لم يقتصر المفهوم الذي عند المتكلمين على المادة بل شمل كل شيء آخر، الحركة والزمن وجميع أشياء العالم. فقد تصور المتكلمون الزمن مؤلفاً من أجزاء لا تتجزأ أيضاً كل من هذه الأجزاء يمثل بما سمي "الآن" ولعل أوضح من كتب عن تجزئة الزمان وذريته ابن حزم في كتاب الفصل حيث أوضح معنى "الآن". يقول ابن حزم "وتناهي الزمان موجود باستثناف ما يأتي منه بعد الماضي وفnaire كل وقت بعد وجوده واستثناف آخر يأتي بعده؛ إذ كل زمان فنهاية الآن، وهو حد الزمانين، فهو نهاية

الماضي وما بعده ابتداء للمستقبل وهكذا أبداً ينفي زمان ويستدئ آخر وكل جملة من جمل الزمان فهي مركبة من أزمنة متاخرة ذات أوائل كما قدمنا⁽¹⁾. والزمان عند ابن حزم له تعريف واضح حيث يقول: "والزمان المعهود عندنا هو مدة وجود الجرم ساكناً أو متحركاً أو مدة وجود العرض في الجسم. ويعمه أن تقول هو مدة وجود الفلك وما فيه من الحوامل والمحولات"⁽²⁾.

على أن المتكلمين كانوا عرّفوا الزمان بأنه "عبارة عن متعدد معلوم مقدر به متعدد آخر موهم كما يقال آتيك عند طلوع الشمس فإن طلوع الشمس معلوم وبجبيه موهم فإذا قرن ذلك الموهم بذلك المعلوم زال الإبهام"⁽³⁾. وكلمة موهم تعني متصور أو مفترض. وقوله متعدد يشير إلى فهم المتكلمين للزمان على أنه شيء متعدد متتعاقب على شكل أجزاء. وذرية الزمان مفهوم متصل في اللغة العربية يقول الزجاجي "ال فعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماضٍ ومستقبل، فالمستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما نقضى واتى عليه زمانان لا أقل: زمان وجد فيه وزمان خُبر فيه عنه، فاما فعل الحال فهو المكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المعنى والانقطاع ولا هو في حيز المنظر الذي لم يأت وقته، فهو المكون في آخر الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل، فعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنّه يكون أولاً فكل جزء منه خرج إلى الوجود صار في حيز الماضي"⁽⁴⁾. ولعل هذا هو السبب في عدم وجود اختلاف بين المتكلمين أنفسهم في

(1) ابن حزم، الفصل ج 1، ص 57.

(2) المصدر السابق ص 75.

(3) الجرجاني، التعريفات مادة (زمان).

(4) الزجاجي، الإيضاح ص 86-87.

فهم الزمان واتفاقهم فيما يبدو على ذريته. فهو بهذه الصيغة مفهوم متجرد في لغتهم واللغة كما هو معروف اليوم وسيلة للتفكير وليس للاتصال حسب. ونحن نُعدُّ هذا الفهم للزمن متقدماً على غيره من الأفهام عند المتكلمين وال فلاسفة على السواء وهو اليوم، ربما، يكون مصدراً مهماً لاستلهام تصورات جديدة نحن في حاجة ماسة إليها في الفيزياء النظرية المعاصرة.

والحق أن البحث في الزمان ومعناه وما يتصل بالحركة مسألة مفصلة عند المتكلمين المتأخرين مثل عضـالـدين الإيجي الذي فـصـلـ الـبـحـثـ فيـ هـذـهـ المسـأـلـةـ فيـ كـتـابـ (ـالـمـوـاـقـفـ فـيـ عـلـمـ الـكـلـامـ). ولـسـنـاـ هـنـاـ بـصـدـدـ الـبـحـثـ فيـ تـفـاصـيلـ هـذـهـ المسـأـلـةـ بلـ ماـ يـهـمـنـاـ مـنـهـاـ هوـ تـثـبـيـتـ ذـرـيـةـ الزـمـانـ عـنـدـ الـمـتـكـلـمـينـ كـمـ أـسـلـفـنـاـ. عـلـىـ أـنـنـيـ سـأـعـودـ لـلـبـحـثـ فـيـ هـذـهـ التـصـورـاتـ عـنـدـ مـعـالـجـةـ مـبـدـأـ الزـمـانـ وـالـمـكـانـ عـنـدـ الـمـتـكـلـمـينـ وـأـيـضاـ عـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـحـرـكـةـ.

ذرية المتكلمين والمفهوم الرياضي

يتضح مما سبق أن الجزء الذي لا يتجزأ هو مفهوم تجريدي عند أبي الهذيل العلاف وعند أغلب المعتزلة، إلا أنه مفهوم مجسّد عند الأشاعرة. وذلك أن الجزء عند المعتزلة وبالأخص عند أبي الهذيل ليس له أبعد، وبالتالي فهو أشبه بالنقطة. ولا نقول إنه نقطة؛ لأن النقطة مفهوم هندسي بحت، على حين أن الجزء الذي لا يتجزأ موجود مادي له معنى أسطولوجي عند الأشاعرة. لكننا إزاء هذا المفهوم نجد أن الجزء يقارب مفهوم الفضلة الامتاهية في الصغر *Differentiation Infinitesimal Increment* عند الرياضيين في حساب التقاضل *Integration*. أما الجزء عند الأشاعرة، كما يقدمه الجويني مثلاً، فهو يقابل ما يسمى الفضلة المحدودة *Finite Increment* عند الرياضيين. على أن الفرق ما بين الجزء الذي عند أبي الهذيل ومن أخذ مفهومه للجزء، والفضلة الامتاهية في الصغر رياضياً هو كون الأخيرة نتاجاً لتصغير الفضلة المحدودة حتى يكون عددها لانهائياً، على حين أن الأجزاء التي عند أبي الهذيل ممتداة

في العدد، فضلاً عن كونها موجوداً مادياً، كما ذكرنا، له صفات هي الأعراض التي يحملها، وهذا ما يجعله مفهوماً فيزيقياً. وتبقى الفضلة الامتناهية في الصغر على الحقيقة مفهوماً رياضياً بحثاً.

ذرية المتكلمين وذرية ديمقريطس وأبيقر

ذرات ديمقريطس كرات صماء مصممة، لا تتجاوز لأنها قوية جداً ولا أجزاء لها. وهي لا نهائية العدد وأزلية، ولا تحمل أعراضاً بالضرورة، وهي بسبب اختلاف شكلها وتتألifها، علة لجميع كيفيات الأجسام⁽¹⁾. أما ذرات المتكلمين كما أوضحتنا، فهي في أحد أوصافها تجريبية، تكاد أن تكون كينونات رياضية، وهي محدودة العدد، ومحدثة. وهي التي تحمل الأعراض وبدون هذه الأعراض التي تحملها لا يتحقق وجودها بالفعل، بل تكون موجودات تجريبية، قائمة بالوهم فقط. ولا يتوافق مفهوم ديمقريطس على التفاصيل التجريبية التي يتواتر عليها المفهوم الكلامي.

أما مفهوم أبيقر للذرية فهو وإن اشتراك في تسمية بعض مفاهيمه مع مذهب المتكلمين لكن أبيقر كان إلى جانب قوله بقدم الجوادر الفردة وعدم قبولها للانقسام، يذهب إلى أنها ليست الأجزاء الأخيرة التي تتالف منها المادة. ولما كانت الجوادر الفردة أجساماً ممتدة في الجهات، ولها قسط من الحجم، فلا بد أن يكون لها أجزاء، وهذه هي الأجزاء المتناهية في الصغر التي لا أجزاء لها والتي لا يمكن أن توجد منفردة بل هي موجودة منذ الأزل في الجوادر الفردة، وهي أجزاؤها. وفي محضر تقديره لمذهب أبيقر الذي يقول شلوموس بينس "الراجح أن النصوص القديمة التي لها الحكم الفصل في هذا الصدد والتي بين بها أبيقر هذا المذهب قد ضاعت غير أنه قد كشف عنه منذ عهد غير طويل بالاستناد إلى نصوص معظمها

(1) بينس، مذهب الذرة ص 94.

شذرات صغيرة يحول غموضها دون معرفة معناها⁽¹⁾. والأجزاء المتناهية في الصغر لا الجواهر الفردة عند أبيقر هي التي تشبه الأجزاء التي لا تقسم عند المتكلمين بعض الشبه لا سيما وإنها تعتبر مبادنة للأجسام.

نظرتنا المعاصرة إلى الانفصال والاتصال

سألتا الانفصال *Discreteness* و الاتصال *Continuity* هما من المسائل القديمة في مفاهيم وفلسفات الشعوب، وهما مسئلتان حية اليوم، عادت إلى مسرح النقاش والتأمل مذ كشفت فيزياء الذرات وما تحتها عن بنية تجزئية للعالم وكشفت عن الوجود الذري في كثير من صفات هذا العالم وتكوناته. وليس المادة وحسب بل إن الطاقة الإشعاعية غدت ذرية في تكوينها أيضاً، تمثل بناها في الوحدات الكومومية الصغيرة المسماة بـ(الفوتونات Photons). واليوم تجري محاولات لتجزئة المكان والزمان إلى ذرات تؤسس الوحدات البنائية للعالم في التصور ما بعد الكومومي - النسبيي.

فبعد أن طرحت نظرية الكوموم القديمة في بداية القرن العشرين بجهود بلانك وأينشتاين ولورد روزرفورد ونييلز بور وهايزنبرغ وشرونجر ودي بروي وماكس بورن وسومنرفيلد، تم تطوير هذه النظرية بعدها بجهود آخرين منهم فيرمي وجولدسميث وباولي و ديراك وكومبتون وشوينجر وفيمنان ورامان وبوز وغيرهم. لكن بقيت الحالة التي هي عليها نظرية الكوموم ممثلة بجملة من المصادرات وال المسلمات *Assumptions and Postulates* التي تبدو ظاهرياً وكأنها مستقلة عن بعضها البعض. لذلك وجد الفيزيائيون أن من الضروري لم شمل تلك الفرضيات وجمعها في إطار نظري متكامل يجعل منها نظرية واحدة متكاملة، وفعلاً كان لهم ذلك خصوصاً بعد أن وضع ديراك نظريته الكومومية

(1) بيتيس، مذهب الكرة ص 95

النسبية للألكترون، وما تتفق عنها من مفهوم جديد للعدم (الخلاء) تمثل حالات الطاقة السالبة Negative Energy States. ولغرض بناء النظرية الجديدة استفاد الفيزيائيون النظريون من التطبيقات النظرية في الألكترودابينيكس النسبي، فاتجهوا إلى وضع أساس وصياغات للنظرية الجديدة معتمدين على ركيزتين، الأولى هي بنية الميكانيك الكلاسيكي كما هو في صورته المتقدمة الرائعة بالصياغات اللاحترافية والهاملتونية، والثانية هي الألكترودابينيكس الكومي الذي نجحت صياغته على الأساس المجلاني. لذلك كانت الفلسفه التي قامت عليها هذه الصياغات النظرية تطلق من أرضية المجال Field كأساس، لتصبح الكوموم حالت عرضية ناتجة عن تداخل الأنماط المختلفة للمجال نفسه. وقد سميت هذه النظرية بنظرية المجال الكوموم Quantum Field Theory. ومن وجهة النظر النقدية فإن هذا يعني أن العقل العلمي الأوروبي قد عاد بهذه الخطوة إلى جذره اليوناني القديم. فالقول بالأساس المجلاني للعالم المادي يعني بالضرورة القول بالاتصال Continuity، ويجعل الإنفصال Discreteness حالة عرضية. لذلك احتفظت البنية الرياضية لنظرية المجال الكوموم باستخدام واسع لرياضيات الحساب التفاضلي Calculus وساد التصور الاتصالي في معالجات هذه النظرية. ومن الملاحظ أن هذا التصور الاتصالي يسري على السواء في الفهم الفيزيائي للوجود والعدم (الخلاء Vacuum). ولكن ماذا كانت النتيجة؟؟
حقاً لقد وجدت هذه النظرية أمامها تطبيقات كثيرة في الألكترودابينيكس الكوموم Quantum Electrodynamics وتطبيقات في دراسة الجسيمات الأولية. فوُجدت حالات جديدة من التماثلات Symmetries و الأعداد الكومومية الجديدة. لكن المصيبة الكبرى كانت أن حساب الكميات الفيزيائية الأساسية للجسيمات، كشحنة الألكترون وكتلته مثلًا، صارت تعطي أرقاماً لا نهاية Infinity. فلو حُسبت كتلة الألكترون من نظرية المجال الكومومي لوجدناها لانهائية ولو حسبنا شحنته لوجدناها لانهائية بل إننا لو حسبنا طاقة العدم (الخلاء) نفسه لوجدناها

لانهائية. وقد سُميت هذه المشكلة العويصة بـ اسم مشكلة اللانهيات The Divergences Problem في نظرية المجال الكومي⁽¹⁾.

ولكن كيف عالج الفيزيائيون مشكلة اللانهيات ؟ لم يجد الفيزيائيون النظريون حتى الآن حلًّا جذرياً وأساسياً لمشكلة اللانهيات في نظرية المجال الكومي. لكنهم لجأوا إلى حلولٍ طرفية ad hoc solutions تقوم على معالجة اللانهيات حيثما تظهر بافتراض أن الكمية اللانهائية هي حاصل جمع كمية محدودة مع حد يعطي لانهائية حقيقة، فيقومون بفرز هذا الحد وطرحه. وعلى الحقيقة توجد العديد من الطرق النظرية التي يتم من خلالها التخلص من هذه الملانهيات، وتسمى هذه الطرق عمليات إعادة التقويم Renormalization Procedures.

ما أريد قوله هنا أن مشكلة اللانهيات هذه تعكس الخلل الأساسي في نظرية المجال الكومي المتمثل باعتماد فلسفة الإتصال أساساً لصياغة النظرية. ومن وجاهة نظر المتكلمين فإن مشكلة اللانهيات كان لابد أن تظهر، وعلى قولهم "كيف يحتوي ما يتناهى على ما يتناهى؟" فنحن إذ نفترض أن ما يتناهى من المسافات مؤلفٌ من عدد لا نهائي من الأجزاء فإن هذا الالاتناهي حين يُجمع سيظهر عاجلاً أم آجلاً بهيئة لانهائية. وهذا ما يحصل ضمنياً في نظرية المجال الكومي بالفعل فلو نظرنا إلى تفاصيل الصورة لرأينا أن فرضية الإتصال المؤسسة للنظرية هي التي تؤدي إلى ظهور اللانهيات. وهذا يعني أن نظرية التكميم الصحيحة ينبغي أن تتخلص من هذه الرؤية الاتصالية و تستبدلها برؤية ذرية من الأساس قائمة على محدودية العدد الكلي للأجزاء.

D. Bjorken and Drell, Relativistic Quantum Fields, Vol. II, John Wiley&Sons (1) أنظر : Ltd, 1964.

لما كانت المعالجة العلمية الشمولية تقتضي دوماً الاقتصاد في الفكر، فقد دفع هذا المطلب الفيزيائيين إلى النظر في توحيد القوى الطبيعية الأربع: الجاذبية و الكهرمغناطيسية و النوية الضعيفة و النوية الشديدة. هذه القوى الأساسية الأربع التي تؤسس بنية العالم الفيزيائي كله. وقد بذل الباحثون جهدهم في محاولاتهم لاكتشاف القانون أو القوانين الموحدة لهذه القوى. دعيت هذه النظرية بنظرية المجال الكومي الموحد Unified Field Theory وقد نجحت جهود عدد كبير من الفيزيائيين في مقدمتهم العالمين ستيفن واينبرغ الأمريكي ومحمد عبدالسلام الباكستاني في توحيد قوتين من تلك القوى وهما الكهرمغناطيسية والنوية الضعيفة ودعيت القوة الجديدة بـ (الكهرباعية) electroweak لكن توحيد القوتين الباقيتين معهما يبقى أملاً بعيد المنال. ذلك لأن القوى النووية الشديدة تعمل عند حدود متناهية في الصغر مكاناً وزماناً. كما أن قوى الجاذبية وبرغم ضعفها مقارنة بالقوى النووية، فإنها هي الأخرى تمتاز بطول المدى وبكونها مؤطرة ضمن نظرية الفيزياء المعاصرة بنظرية النسبية العامة. هذه النظرية التي لا تتفق مبدئياً مع نظرية الكوم، ويتأخص عدم الاتفاق بمبدأين هما: مبدأ التجزئة والانفصال ومبدأ التجويز والاحتمال، ففي حين تقر نظرية الكوم هذين المبدأين تتفقهما بنية نظرية النسبية وقد لخص أينشتين نفيه لمبدأ الاحتمال و التجويز بقوله (إن الله لا يلعب الزهر) God does not play dices وبرغم نجاح ديراك في اكتشاف معادلة حركة الألكترون النسبية إلا أن توحيد نظريتي الكم والنسبية العامة لا زال بعيد المنال. وقد اقترح عدد من الفيزيائيين نظريات أخرى لم تجد مكاناً لها على أرض الواقع التطبيقي⁽¹⁾. وعموماً يقف

(1) ينظر بهذا الصدد جهود الفيزيائيين المعاصرين جون ويلز وشارلس ميزنر وبراييس دي ويت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. كما ينظر أيضاً في نظرية كللين وكالوزا التي حاولت توحيد النظرية الكهرمغناطيسية مع نظرية النسبية. ولعل أفضل مرجع شمولي لهذا الغرض كتاب:

مبدأ التكامل Complementarity في فلسفة النظرية حائلاً بين توحيد النظريتين أعني الكموم والنسبية نظراً لأن كلا النظريتين مستقل تماماً، مما يعني أن نظرية الفيزياء لا زالت غير كاملة Incomplete.

من جانب آخر فإننا لو بحثنا في أصول وفصول نظرية الكم نفسها لوجدنا أن هذه النظرية كانت ولا زالت تعاني من تناقض داخلي يتمثل بتعارض الموضع (المبدأ) مع الآلة (التقنية) المستخدمة في إنتاج النظرية نفسها، وفي حين تبدأ نظرية الكموم بالنظر إلى الوجود كأجزاء وكموم Quanta (ممثلاً بنظرية بلانك في امتصاص وابعاث الطاقة ونظرية الجسيمات الأولية) تستعمل هذه النظرية حساب التفاضل والتكميل الذي يفترض بالأساس مبدأ الاتصال و يجعل من الانفصال والتجزئة حالة وهمية لا نصلها إلا بالعقل المجرد، (أي في الوهم بحسب تعبير المتكلمين المسلمين)، إذ أن تفاضل أي كمية إن هو إلا القول بتجزئة هذه الكمومية إلى ما لانهاية له من الأجزاء. ولقد أدى هذا التناقض إلى ظهور مشكلة القياس في نظرية الكموم.

وخلالصة هذا التناقض هو أن التعبير عن الحالة State Function لأية منظومة فيزيائية يتخذ شكل معادلة الموجة والتي هي تعبير عن الاتصال حتى وإن اتخد التعبير صيغة الجمع بين الدوال الموجية فإنه هو الآخر يعود ليتجه إلى صيغة الاتصال عندما نستخدم تحويلات فوريير (وهي تكاملات) لوصف معاملات ما يسمى التكميم الثاني Second Quantization، هذا التكميم الذي يظهر نجاحه بسبب استخدام آلية ميكانيك المصفوفات Matrix Mechanics والدوال والمتغيرات الاجرامية و العلاقات التبادلية Commutation Relations (التي هي تعبير جيد عن الحالة التكميمية). لهذا السبب تجد صياغة هايزنبرغ

- ديراك المصفوفية إقبالاً أكبر من المتعاملين مع الجسيمات الأولية في حين تكفي صياغة شرودنجر على نفسها إلا في حدود نظرية التشتت Scattering Theory، وفيها تظهر معضلات عويصة تتمثل في ظهور تكاملات وحدود لا نهائية. وهذه هي الانهيايات ذاتها التي تعود لظهور ثانية في نظرية المجال الكومي. أنه التناقض بين المضمنون الأساس للموضوع (التجزئة والانفصال) ومبدأ الاتصال الذي تحتويه الآلة، التناقض بين الرؤية والمنهج...

لعلنا الآن نفهم بوضوح أكبر لماذا كان على إبراهيم النظام أن يقول بالطفرة في تفسيره للحركة. فالرجل فعل مثلاً يفعل الفيزيائيون المعاصرون، قال بالتجزئة والانفصال لكنه رفض القول بالجوهر الفرد أي بوجود حدود للتجزئة لذلك فإنه تعامل مع الطبيعة (الحركة هنا) من منطق تجزيئي - اتصالي، ذري بالرؤية واتصالي بالمنهج من حيث كان يدري أو لا يدري. ولعلنا أيضاً نستطيع أن نفهم لماذا تحقق نظرية الزمر Group Theory (العددية في البنية، التجزئية في الرؤية) نجاحاً أكبر مما يتحقق حساب التفاضل والتكامل Calculus عند التعامل مع الجسيمات الأولية.

إذن، فالتمكيم الحالي للطبيعة ليس كاملاً. بدأ صحيحاً مع مطلع القرن العشرين، ثم اتخذ اتجاهها رجعياً منكفاً إلى مبادئ وأصول العقل اليوناني الذي يتجلّى حالياً بأعمال نظرية المجال الكومي. ولعل في هذا أيضاً ما يفسر لنا أسباب ودوافع ظهور نظريات (المتغيرات الخفية) Hidden Variable Theories التي ابتدعها أصلاً ديفيد بوم David Bohm وجماعة من الباحثين الفيزيائيين المعاصرین. إنها العودة إلى الأصول، أصول العقل اليوناني. تلك الصورة اللاشعورية والملزمة في آن واحد، فهي لا شعورية لأن العقل العلمي الغربي يتفاعل من خلال وداخل ثقافته، وموروثه الثقافي الذي هو العقل اليوناني، وهي ملزمة لأن جُل العاملين في هذا العلم وقداته هم الغربيون، أو من عاش ثقافتهم وتشبع بعقاهم وأصول تفكيرهم.

وإذا أردنا أن نرسم أفقاً لتوظيف العقل العربي الإسلامي في مستقبل الفعل العلمي فإننا لا بد أن نتصل أولاً بالعلم بمنظور مجرد قدر المستطاع، وكما أن الغربين هم ولديو ثقافتهم وموروثهم الثقافي فنحن كذلك أيضاً، وهذا لا يحتبس الآن عيباً، لأنّه مدعوة للتقدم كما رأينا خلال هذا البحث. إلا أننا بجانب هذا وذلك لا بد أن ننظر في الأشياء نظرة نقدية شمولية. فنحن بذات الوقت الذي ندرس فيه ما درسه أسلافنا، فإننا لا بد أن نستخدم الآلة المناسبة، وفيما تحقق من جهود وثمرات كبيرة في النظريات الرياضية، وأخص منها بالذكر نظرية الزمر، وخاصة الزمر المحدودة Finite Groups متسع للعمل. أما على صعيد الرؤية فلا بد أن نضع أمامنا دوماً مبدأ التكامل في النظرية والاقتصاد في الفكر إطاراً لازماً نتحرك داخله. وهكذا إن نحن أحسنا التعامل مع الموضوع ومع أنفسنا فإننا لقادرون على العطاء المثير؛ لأننا بالأساس مؤهلون لهذا الدور من خلال بنية الثقافية اللاشعورية تلك البنية التي كانت يحسبها البعض عيباً وهي على الحقيقة امتياز لنا.

يعتزمي الإنصاف القول أن رؤية المتكلمين التي تفترض التجزئة المحدودة هي الأصح. وعلى الرغم مما قد يتبدّل إلى الذهن من أن هذه الرؤية لم تكن معالّمها واضحة بصورة كافية؛ فالجوهر الفرد كما أوردنا في أول هذا البحث هو ماهية تجريدية لا تجد معناها الحقيقي إلا بوجود العَرَض الذي هو صفة واجبة له. لكن الأمر المهم ضمن إطار هذا البحث هو مبدأ الذريّة نفسه، فهذا المبدأ على عموميته هو الرؤية الأصح علمياً لتركيب العالم. وقد ظهر من أمر الفيزياء الحديثة، كما أشرنا، كثير من الظواهر التي تترتب على القول بالتجزئة المحدودة، مما يعوض صحة هذا المبدأ⁽¹⁾.

(1) وهذا معروف لدى جميع الباحثين المعاصررين المتخصصين في الفيزياء وهو من أساسيات فيزياء الكموم، أنظر مثلاً:

M. Jammer, "The Philosophy of Quantum Mechanics", John Wiley, New York 1974, p.125

بقيت لدينا مسألة تثمين مفهوم العدم الذي قدمه المعتزلة وهو قولهم إن المعدوم شيء، فلهذا المفهوم قيمة الفلسفية العلمية المعاصرة. ذلك أن نظرية الكثوم عندما طرحت مبدأ اللايقين (عدم التحديد) الذي ذكرناه إنما أقرت بإمكانية وجود جسيمات مجازية (افتراضية) Virtual يمكن تصور وجودها في (الخلاء) العدم. وهذه الجسيمات هي أقدار من الطاقة تتواجد لزمن يقع في حدود اللايقين الفيزيائي الذي يحدده مبدأ هايزنبرغ. أي أن الفيزيائي لا يمكن من قياس أي صفة لها قياساً مباشراً. بل يعمد إلى تخمين وجودها وتخمين صفاتها بحسب ما تميله عليه وقائع التجربة وقوانين الفيزياء وأهمها قوانين الإنحفاظ. فمثل هذه الجسيمات يكون لها معنى ابستمولوجي دون أن يكون لها وجود أنتطولوجي. ولذلك فنحن نتعامل مع هذه الجسيمات على الورق دون أن نستطيع الامساك بأي منها عملياً فهي في حقيقتها الأنطولوجية معروفة، وفي معناها الابستمولوجي موجودة. ولقد أدى افتراض وجود مثل هذه الجسيمات إلى حل مشكلات كثيرة في نظرية المجال الكمومي منها تفسير القوى النووية. إذ تلعب هذه الجسيمات على ربط البروتونات والنيوترونات في نواة الذرة إلى بعضها البعض الآخر وإلا فإن نواة الذرة تتفتت بدون وجود مثل هذه الجسيمات الرابطة. وبدون افتراض وجود هذه الجسيمات المجازية يصعب تفهم العديد من الظواهر الحاصلة في العالم الذري وتحت الذري.

من جانب آخر فقد تمكن بول أديrian ديراك عام 1927 من الجمع بين نظرية النسبية الخاصة وmekanik الكم في صياغته لمعادلة الحركة الكمومية النسبوية المسماة معادلة ديراك Dirac Equation. وكان من نتائج هذه الصياغة أن ظهر برم الألكترونات Electron Spin كصفة لدالة الموجة الموجة التي هي حل لمعادلة ديراك. وصار واضحاً أن للألكترونات حالي برم علوي وسفلي. فيما ظهر أن هنالك نوعين من الطاقة: موجبة وهي التي نعرفها معهودة، وطاقة سالبة لم يكن للفيزيائيين عهد بها. لذلك نظر كثير من الفيزيائيين النظريين بعين الشك إلى معادلة ديراك أول الأمر. لكن ديراك ربما كان محظوظاً إذ سرعان

ما كشفت التجارب عن صحة تنبؤاته المتعلقة بوجود جسيم يشبه الألكترون في جميع صفاته إلا أنه موجب الشحنة. وقد سمي هذا الجسيم الغريب (البوزيترون) Positron. وكان ديراك قد توقع ظهور هذا الجسيم بالفعل حين يقفز الألكترون من عالم الطاقة السالبة الذي هو نتاج ضروري في نظريته إلى عالمنا ذي الطاقة الموجبة. إذ أن هذا الألكترون الذي يغادر عالم الطاقة السالبة يترك خلفه فراغاً يظهر كجسيم جديد يماثل الألكترون إلا في الشحنة إذ تكون له شحنة موجبة. ولكي تتحقق مثل هذه العملية يجب أن نعطي للفراغ طاقة مقدارها على الأقل ضعف طاقة كتلة السكون للألكترون. كان ديراك محظوظاً بالفعل لأن أندرسن اكتشف عام 1931 وجود البوزيترون ونال ديراك جائزة نوبل في الفيزياء.

والآن في التحليل الفلسفى لنظرية ديراك ونتائجها نجده وكأنه يقول لنا أن العدم هو ليس إلا بحر من الطاقة السالبة (سمى بـ Dirac Sea بـ بحر ديراك) مشبع بجواهer غير متحيز (الألكترونات أو أية جسيمات أخرى لا فرق) هذه الجواهر لما تأخذ هويتها الأنطولوجية بعد، بل هي موجودات ذات قيمة استمولوجية حسب. فإذا وقعت عملية الخلق تحول المعدوم إلى موجود. وعند هذه اللحظة أدعى القاريء أن يعيد قراءة ما قاله المعتزلة عن العدم، ورد ذكره في ما سبق تحت عنوان العدم والمعدوم.

على الرغم من أن ماكس بيمرو وصف إبراهيم النظام بأنه رجل كموسي متقدم⁽¹⁾ لكنني لست أدعى أن المتكلمين كانوا فيزيائين معاصرین، ولست أريد أن أقول أن المعتزلة سبقو ديراك في فهمهم للعدم فهذا ربما يكون تلقيقاً تاريخياً معرفياً. ولكنني أريد أن أقول أن الطرح الكلامي كما نجد في إطاره الفلسفى هو تلخيص متقدم لرؤى عميقة متكاملة للعالم، لا تخلو من أخطاء ونواقص دون

(1) M. Jammer, The Philosophy of Quantum Mechanics, p. 259.

حيث نجد يقول ما نصه:

In fact, Al-Nazzam's notion of leap, his designation of unanalyzable interphenomenon, may be regarded as an early forerunner of Bohr's conception of quantum jumps.

شك، لكنها يمكن أن تؤسس لفلسفة طبيعة متقدمة. فلسفه غير متناقضة مع ذاتها تمتلك كل أدواتها المنسجمة مع بعضها لتدلي بنا إلى فهم أعمق للعالم ربما يساعدنا وبالتالي على استكشافه. وإذا كان صحيحاً بحق أن المتكلمين الأولين قد وظفوا الطبيعيات الكلامية في خدمة الغيب وإثبات وجود الله كما نقول الدكتورة يمنى الخولي، فإن الكلام الجديد الذي أسعى لتكوينه سيجعل الغيب في خدمة الطبيعة.

إن كلام المسلمين في الأمور الطبيعية يمكن أن يكون أساساً لرؤيه ومنهج جديدين في التعامل مع العالم قادر على تجاوز سلبيات الازدواج والقصور الذي تعاني منه النظرية الفيزيائية المعاصرة وتجاوز التشويش والتدخل والضبابية التي نجدها في فلسفة العلم اليوم. الكلام الجديد يؤسس لرؤيه ومنهج متكاملين ومنسجمين، إذ تتسم الرؤيه مع الآلة، وهذا مطلب مهم. وهنا يمكن أن تتحقق قفزات نوعية كبيرة على صعيد النظرية والتطبيق لنتمكن من تقديم مساهمة حضارية جديدة ولنتمكن الإنسانية من تحقيق سعادتها المادية والمعنوية على السواء. وليس من المتوقع بالطبع أن يحصل مثل هذا بين عشية وضحاها لكن الخطوة الأولى على الطريق يجب أن تبدأ.

الفصل الثاني : مبدأ الحدوث

العالم عند المتكلمين مُحدث أي مخلوق بعد أن لم يكن. وهم مجتمعون على ذلك لكنهم مختلفون في كونه مخلوقاً من شيء أو من لا شيء. وينزع أغلب المتكلمين إلى القول بالخلق من لاشيء *Ex Nihilo*، وإن كانوا مختلفين أصلاً في معنى اللاشيء نفسه أي معنى العدم كما بینا سابقاً.

في تعریف العالم يقول الشریف الجرجانی "العالم لغة: ما يعلم به الشيء" ، واصطلاحاً عبارة عن كل شيء ما سوی الله من الموجودات لأنه يعلم به الله من حيث أسماؤه وصفاته⁽¹⁾. وذكر أبو حامد الغزالی مثل هذا فقال "ونعني بالعالم كل موجود سوی الله تعالى ونعني بكل موجود سوی الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها"⁽²⁾ وفي لسان العرب "العالم هو الخلق كله، وقيل هو ما احتواه بطن الفلك"⁽³⁾.

ومن هذا يتبيّن أن اصطلاح (العالم) مرادف لما نسميه اليوم (الكون Universe). على أن مصطلح (الكون) كان يعني عند الفلسفه والمتكلمين شيئاً آخر، فهو أصلاً من التكوين. يقول الجرجانی "الكون اسم لما حدث دفعه كاقلاب الماء هواء، فإن الصورة المواتية كانت ماء بالقوة فخرجت منها إلى الفعل دفعه فإذا كان على التدرج فهو الحركة، وقيل الكون حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها"⁽⁴⁾. ومن البديهي لغة أن يتخد (الكون) هذا المعنى لأنه إسم لفعل التكون ومن التكوين. وللهذا السبب فإني سأستخدم مفردة (العالم) في هذا البحث للدلالة على معنى مفردة (الكون)

(1) الجرجانی، التعريفات مادة: (العالم).

(2) أبو حامد الغزالی، الاقتصاد في الاعتقاد ص 57.

(3) ابن منظور، لسان العرب مادة (علم).

(4) التعريفات مادة (كان).

الجارية في المصطلح المعاصر بكل ما فيه من أشياء على الأرض أو في السماء وسواء كانت هذه الأشياء مرئية أم لم تكن.

المذاهب في أصل العالم

يصنف المفكرون المعاصرون المذاهب الفكرية المعروفة في مسألة أصل العالم كما يلي⁽¹⁾:

من يقول بأن العالم قديم بمادته وصورته وزمانه وتراكيبه ولا إله له أو مدبر يدبره. وهذا هو المذهب المادي بجميع أشكاله. وأصحاب هذا المذهب ينفون وجود غاية أو غرض للخلق بل يرون أنه تكوين لا يعرف القصد منه.

من يقول بوجود العالم ووجود قوة روحية غير مادية خلقه أو صنعته، أو هي قديمة معه ولكنها تدبّرها. وهذا هو المذهب الروحي بجميع أشكاله. والاتجاه الأخير يضم المدارس أو الشعب التالية:

من يقول بأن الله صانع للعالم كما يصنع النجار الكرسي من الخشب أي أن الله صنع صور الأشياء وتراكيبها من مادة أولى قديمة. وأبرز مثل على هذا الاتجاه أفلاطون وأصحاب الهيولي من مفكرينا ويمثلهم أبو بكر بن زكريا الرازبي.

من يقول بأن الله قديم والعالم قديم بمادته وصورته وزمانه ولكن الله علة غائية للعالم بمعنى إنه المحرك له على سبيل العشق. وابرز من يمثل هذا الرأي أرسسطو وابن رشد.

من يقول بأن الله أبدع العالم إبداعا ليس من مادة قديمة بل على سبيل الفيض وهذا الفيض أزلٍ فالعالم قديم بالزمان محدث بالذات. ويمثل هذا الاتجاه الفيسيون مثل أفلاطون ومن فلاسفتنا الفارابي وابن سينا.

(1) أنظر: الآلوسي، حوار ص 13 وكذلك المراجع التي أشار إليها بهذا الصدد.

وهنالك من يرى أن الله خلق العالم من لا شيء لا على سبيل الفيض وليس منذ الأزل بل في زمن مخصوص له بداية بمقتضى ارادة الله التي اقتضت أن يوجد في وقت معين. ويمثل هذا الاتجاه غالبية المتكلمين والغزالى في كتبه الكلامية وخاصة تهافت الفلسفه والاقتصاد في الاعتقاد وكتاب الأربعين.

غاية هذا المبحث عرض أبرز آراء المتكلمين في مسألة خلق العالم وحجتهم في ذلك ثم تبيان القيمة العلمية المعاصرة للقول بحدوث العالم في ضوء مكتشفات العلوم الفلكية والكونية المعاصرة. وغالباً ما يكون مثل هذا المبحث مفتتحاً لكتب الكلام خاصة تلك التي للأشاعرة فلا يكاد كتاب من كتبهم يخلو من عرض أقوالهم في حدوث العالم. وسيتم التركيز على النقاط الدقيقة والمفصلية في هذه الحجج ليس في سياقها التاريخي التقليدي وليس من باب عرض الآراء المختلفة للمتكلمين وليس بهدف إبراز معارضتهم للفلسفه أو معارضه الفلسفه لهم، ولكن سترى في ذلك الآراء بهدف إبراز معلم التفكير الكلامي في مسألة خلق العالم والوقوف عن أهم معلم هذا الفكر في هذه المسألة الأساسية.

الخلق هل هو من عدم؟

ينطلق المتكلمون، وكجزء أساسي من منهجيتهم في تفسير العالم، من القرآن كمصدر أول يُشكّل رؤيتهم. وإنما كان اختلافهم مع بعضهم بسبب اختلافهم في تأويل نصوص القرآن. ومن الواضح أن القرآن أشار صراحة إلى حدوث العالم بالنص على خلقه في آيات كثيرة. منها قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ) ⁽¹⁾ قوله (إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ

(1) الأنساع: 73

اسْمَوَى عَلَى الْعَرْشِ⁽¹⁾ وقوله (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْمَرْكُبَ فِي فَلَكٍ يَسْبِحُونَ)⁽²⁾ (يَوْمَ صُلُوْيِ السَّمَاوَاتِ كَطْلَى السَّجْلِ لِلْكَبِبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ بِعِيْدَهُ وَعَدْمًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ)⁽³⁾ (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)⁽⁴⁾ (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ)⁽⁵⁾ (خَلْقٌ مِنْ مَاءٍ دَافِقٌ)⁽⁶⁾. ويتبين من المعاني المعجمية لكلمة خلق أنها تدل على تقدير الشيء أو ابداعه من غير مثل سابق. جاء في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني "الخلق أصله: التقدير المستقيم، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتداء، ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء نحو: (خلقكم من نفس واحدة)⁽⁷⁾". وجاء في لسان العرب "الخلق في كلام العرب: إبداع الشيء على مثال لم يسبق إليه؛ وكل شيء خلقه الله فهو مبتدئه على غير مثال سبق إليه: ألا له الخلق والأمر تبارك الله أحسن الخالقين"⁽⁸⁾. والإشارة المهمة في هذا التعريف هي في قوله على غير مثال سبق إليه.

إذن يتضح من هذا أن نص القرآن لم يفصح ما إذا كان الخلق الأول هو من لاشيء أي من عدم، أم كان الخلق من شيء سبق. لكن العقل المحكم إلى عقيدة منسجمة مع ذاتها يقرر مثل هذا الأمر كما سنرى. لذلك فقد تحير البعض في قوله تعالى (أَمْ خَلَقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)⁽⁹⁾ وقد حاولوا حملها على أن الخلق لم

(1) الأعراف: 54

(2) الأنبياء: 33.

(3) الأنبياء: 104.

(4) النور: 45.

(5) السجدة: 7.

(6) الطارق: 6.

(7) الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن، ص 52.

(8) ابن منظور، لسان العرب مادة (خلق).

(9) الطور: 35.

لم يكن من العدم الممحض بل من مادة قديمة⁽¹⁾. والحق أن قوله خلقوا من غير شيء في هذه الآية دال على أن المقصود أن خلق الإنسان لا يمكن أن يحصل

تلقائياً ولا ذاتياً بل لابد من خالق لذلك قال الله تعالى لزكريا (وقد خلقت من قبل ولم تك شيءا). ولا تناقض هذه الآية مع غيرها بل تفسرها الآية (خلق من ماء دافق) فهي جواب لها. وقوله (خلق كل دابة من ماء) بمعنى إنهم لم يوجدوا من لا شيء بل من شيء سبق وهو محدث أيضاً وهم لم يسبقوا تلك المحدثات لذا فهم محدثون. كما عرض ولفسون للآية من قوله تعالى (ثُمَّ اسْوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ)⁽²⁾ فكان خلق السماوات ابتدأ بذلك الدخان المشار إليه. ولكن من أين وجد الدخان أصلاً؟ ومن يتذير الآيات لا يستطيع القطع بأن الخلق كان مرة واحدة بل في بعض الآيات ما يوحى باستمرارية الخلق حقاً مثل قوله تعالى (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَاءِكُمْ مَنْ يَدْعُ الْحَقَّ تَمْ يَعْرِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَدْعُ الْحَقَّ تَمْ يَعْرِيدُهُ فَإِنَّمَا تُؤْفَكُونَ)⁽³⁾ (أَمْ يَدْعُ الْحَلْقَ تَمْ يَعْرِيدُهُ وَمَنْ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَكْلِهِ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَأُنَا بُرْهَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)⁽⁴⁾ (اللَّهُ يَدْعُ الْحَلْقَ تَمْ يَعْرِيدُهُ تَمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)⁽⁵⁾ (وَهُوَ الَّذِي يَدْعُ الْحَلْقَ تَمْ يَعْرِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمُلْكُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)⁽⁶⁾.

(1) ولفسون، ص 356.

(2) فصلت: 11

(3) يونس: 34

(4) التمل: 64

(5) الروم: 11

(6) الروم: 27

من هذا نجد أن عملية الخلق المشار إليها في القرآن مفتوحة وتتخذ وجوهاً عديدة ولا يتسع المقام لتفصيلها، لكننا نقرأ من الآيات أن ابتداء الخلق واعادته خلقاً جديداً كما أقرت بذلك التفاسير المشهورة واردة. وإنما القرار بالخلق من عدم قرار عقلي وليس نقلي. فلم يرد نص صريح بهذا في الكتاب. ومن منطق العقل المؤمن أن يكون الخلق من عدم ممكنا على الله بل حاصلاً بالفعل فالله قادر على كل شيء قادر ولن يمنعه أحد من الخلق من عدم، لا ضرورة ولا غيرها فالخلق إعجاز أينما توجهت ولجاجة في هذا لا تتصدر عن حكمة⁽¹⁾. والحق أن هذه القضية ليست محسومة تماماً حتى على الصعيد العلمي الصرف حتى الآن كما سنبين لاحقاً ضمن هذا المبحث.

والحدوث هو ضد القدم ويعني بالضرورة وجود بداية للعالم وفي هذه المسألة إنفاق جميع المتكلمين المسلمين، إلا أنهم اختلفوا في مسألة الخلق هل كان عن شيء أم كان من لاشيء؟ فقالت الأشعرية بالخلق من لاشيء، أي من عدم المحسن الذي هو عندهم اللاشيء. وقال بعض المعتزلة مثل قولهم، وقالت طائفة أخرى من المعتزلة بغير ذلك. أما فلاسفة المسلمين كابن سينا والكندي والفارابي فقد حاولوا التسوية بين القدم والحدث، فقالوا بالحدث عن شيء قديم. وهذا هو الاتجاه الأفلاطوني في الفلسفة الإسلامية⁽²⁾. وسيجري بحث هذه المسألة لاحقاً بشيء من التفصيل عند مراجعة مفهوم العدم.

دواجه القول بالحدث عند المتكلمين

تمسك المتكلمون منذ أول عهدهم بالقول بأن المشاركة في صفة القدم مشاركة في الإلوهية أو كما كان بعضهم يرددتها بقوله "إن القدم هو أخص صفة

(1) انظر لجاجة ولفسون في الصفحتان 355-372 من كتابه فلسفة الكلام.

(2) انظر : الألوسي، حوار ص 14.

الله⁽¹⁾. ولهذا السبب ذهبت المعتزلة إلى أن صفات الله هي عين ذاته محاولين بذلك التأكيد على وحدانية الله وتنتزيعه عن اشتراك صفاتـه معه في القدم، مما قد يقود إلى القول بـتعدد الآلهـة. والـحق أن هذا التحفظ الـاعتزالي لا مبرـر له من القرآن، لكنه مذهب ربما فرضته حالة الواقع السائدة على عصرـهم إذ اصطدموا بـغيرـهم مـمن يخالفـونـهم في العـقـيدة من الـدـهـرـيـة الـذـين لم يكونـوا يـعـتقدـونـ بهـمـواـ والـذـين يـرـونـ أنـ الـعـالـم قـدـيمـ وـمـوـجـودـ بـذـاتـهـ. وفي عـصـرـناـ هـذـاـ نـجـدـ عـدـدـاـ مـنـ عـلـمـاءـ الـفـيـزـيـاءـ الـمـعـرـوـفـينـ مـنـ يـعـتـقـدـ بـذـلـكـ. لـذـلـكـ وـجـدـ الـمـتـكـلـمـونـ ضـرـورـةـ إـثـبـاتـ حدـوثـ الـعـالـمـ لـغـرـضـ إـثـبـاتـ الـمـحـدـثـ بـعـدـ ذـلـكـ. وـقـدـ اـعـتـمـدـ الـمـتـكـلـمـونـ كـمـاـ أـسـلـفـاـ آـنـفـاـ مـنـهـجـيـةـ الـابـتـادـاءـ مـنـ الـلـهـ وـالـنـزـولـ إـلـىـ الـعـالـمـ لـفـهـمـهـ وـفـقـ ماـ جـاءـ بـالـوـحـيـ وـعـبـرـ التـأـوـيلـ الـعـقـليـ لـلـنـصـوصـ. وـلـمـ كـانـ الـوـحـيـ الـقـرـآنـيـ (وـكـذـلـكـ ماـ جـاءـ فـيـ التـوـرـاـةـ وـالـأـنـجـيلـ) يـقـرـرـ أنـ الـعـالـمـ مـخـلـوقـ خـلـقـهـ الـلـهـ تـعـالـىـ وـأـبـدـعـهـ، فـقـدـ كـانـ ضـرـورـيـاـ لـلـمـتـكـلـمـينـ تـشـيـيـتـ هـذـاـ الـمـبـدـأـ. وـهـذـاـ هـوـ الـدـافـعـ الـعـقـلـيـ فـقـدـ وـجـدـ الـمـتـكـلـمـونـ أـنـ التـغـيـرـ فـيـ صـفـاتـ أـشـيـاءـ الـعـالـمـ الـتـيـ سـمـوـهـاـ أـعـرـاضـاـ يـقـضـيـ القـوـلـ بـحـدـوـثـهـ بـعـدـ أـنـ لـمـ تـكـنـ. مـثـالـ ذـلـكـ: الـحـرـكـةـ تـحـدـثـ فـيـ الـجـسـمـ السـاـكـنـ فـيـنـتـفـيـ السـكـونـ وـتـتـوـلـدـ الـحـرـكـةـ. وـبـهـذـاـ تـكـونـ الـحـرـكـةـ مـحـدـثـةـ، وـقـدـ اـنـتـفـيـ السـكـونـ بـحـدـوـثـهـ وـلـمـ يـحـصـلـ بـالـضـرـورـةـ اـعـدـامـ لـلـسـكـونـ. بـلـ إـنـ الـسـكـونـ حـصـلـ بـمـجـرـدـ حدـوثـ الـحـرـكـةـ. وـلـمـ كـانـ الـعـالـمـ لـاـ يـنـفـكـ عـنـ الصـفـاتـ، أـيـ لـمـ كـانـ أـشـيـاءـ الـعـالـمـ مـعـرـوفـةـ وـمـتـمـايـزـةـ بـصـفـاتـهـ، فـإـنـ الحـدـوثـ هـوـ صـفـةـ مـلـازـمـةـ لـأـشـيـاءـ الـعـالـمـ.

دـوـافـعـ القـوـلـ بـالـقـدـمـ عـنـ الـفـلـاسـفـةـ

أـمـاـ فـلـاسـفـةـ الـيـونـانـ وـمـنـ تـبـنـىـ مـنـهـجـهـمـ فـيـ النـظـرـ وـرـؤـيـتـهـمـ الـفـلـسـفـيـةـ مـنـ الـمـسـلـمـينـ كـأـبـيـ الـوـلـيدـ بـنـ رـشـدـ فـإـنـهـمـ قـالـواـ بـقـدـمـ الـعـالـمـ، أـيـ أـزـلـيـتـهـ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ

(1) ابن حزم، الفصل ج 2 ص 127؛ ابن أبي حديد شرح نهج البلاغة ج 13 ص 91، الشهريستاني الملل والنحل ج 1 ص 48 وكتاب نهاية الأقدام ص 192 وغيرها.

محاولة ابن رشد تأويل هذا القول بالقدم عبر طريق التوفيق بين العقل والعالم والله. إلا أنه بالنتيجة يلتقي مع أرسطو في قوله بقدم العالم. وما دفع الفلاسفة للقول بقدم العالم هو أنهم لا يجدون سبباً واضحاً لولادة العالم عند وقت معين. وسؤالهم المترکر يقول: إذا كان للعالم بداية في الزمن فلماذا خلق الله العالم في ذلك الوقت ولم يخلقه في وقت آخر؟ وماذا يعني أن يقدم الله العالم بالزمان؟ كان هذا هو السؤال الملحق أمام الفلاسفة الأرسطيين، ولما لم يكن هنالك من سبب عقلي وجيه لتأخر العالم عن الله فقد قالوا بقدم العالم قدماً معنوياً حتى لو لم يتقدم قدماً مادياً. وللإجابة على سؤال الفلاسفة هذا قال بعض المتكلمين بالترجمي أي وجود عامل ما رجح خروج العالم من العدم إلى الوجود عند لحظة معينة. لكن هذا العامل بقي مبهماً حتى عند الذين افترحوه، على حين رفضه آخرون مثل أبي حامد الغزالى، كما سنبيّن فيما يأتي.

حجج المتكلمين في خلو العالم

سلك المتكلمون في إثبات حدوث العالم مسلكين، الأول: نفي قدم العالم، والثانى: إثبات حدوث الجواهر والأعراض والأجسام المؤلفة للعالم. وفيما يلى عرض لأقوال المتكلمين في نفي القدم.

حجج ابن حزم في حدوث العالم

يعتقد ابن حزم الظاهري بحدوث العالم ويعقد في الجزء الأول من كتاب الفصل في الملل والنحل والأهواء باباً واسعاً لمناقشة آراء الدهرية القائلين بأن العالم قديم لم يزل هكذا على حاله. ويعرض أولاً لآرائهم ويسميها (المشاغب الخمس) التي يمكن إجمالها في محورين رئيسين:

الأول: أن حدوث الأشياء من العدم غير بين ذاته.

الثاني: يتصل بدواتف الخلق هل هي طبيعية أم لعنة. فالطبعية تلزم الأزلية فيكون العالم مع خالقه لم يزل. ثم هل أن الخالق خلق العلم لإحراز منفعة أو دفع

مضرة فإن كان كذلك فهو محدث لأن هذه هي صفة المحدثات عند القائلين بالحدوث.

وبعد رد سريع على ما نقوله الدهرية يلج ابن حزم إلى عرض الحجج الكلامية في القول بخلق العالم وحدوثه بعد أن لم يكن، وهذه الأدلة كما يلي:

دليل التناهي وكون العالم محدوداً: وخلاصته أن جميع الأشياء التي نشاهدها عياناً وحساً منتهية مكاناً من حيث الذرع والمساحة وزماناً إذ يكون لها أول، "فالعلم كله متناه ذو أول ولا بد"⁽¹⁾. ويؤكد محدودية أجزاء العالم بقوله "والعالم موجود بالفعل وكل محصور بالعدد محصي بالطبيعة فهو ذو نهاية فالعلم كله ذو نهاية"⁽²⁾. ويستدل ابن حزم على ما ذهب إليه بالأية (وكل شيء عنده مقدار). ولكي يثبت ابن حزم أن العالم ذو نهاية أي محدود فإنه يقول إن ما كان غير منته فلا مجال للزيادة فيه "إذ معنى الزيادة إنما هو أن تضيف إلى ذي النهاية شيء من جنسه يزيد ذلك في عدده أو في مساحته". وهنا يدخل إلى مناقشة الزمان وما قد مضى منه منذ الخلق ويناقش الزمن الفلكي على وجه التحديد ويأخذ لذلك مثلاً دورات كوكب زحل الذي كان معروفاً منذ البابليين أنه يدور في فلك البروج في مدة قدرها ثلاثين سنة أرضية بالتقريب ليقول "فإن لم يكن هذا صحيحاً فيجب إذن أنه إذا دار زحل دورة واحدة في كل ثلاثة سنة وزحل لم يزل يدور دار الفلك الأكبر في تلك الثلاثين سنة إحد عشر ألف دورة غير خمسين دورة والفقلك لم يزل يدور. وإحد عشر ألف غير خمسين دورة أكثر من دورة واحدة بلا شك فإذا ما لا نهاية له أكثر مما لا نهاية له بنحو إحدى عشرة ألف مرة وهذا حال". ويقصد بالفلك الأكبر فلك النجوم الثابتة وهو الذي يدور كل يوم دورة ظاهرية واحدة حول الأرض.

(1) ابن حزم الفصل، ج 1 ص 20.

(2) المصدر نفسه.

ففي ثلثين سنة يدور الفلك الأكبر 10950 دورة. أي إنه لو أن الزمان لم تكن له بداية فإن زحل يكون قد دار ما لانهاية له من الدورات. ودورة زحل كما يذكر تعدل 10950 دورة من دورات الفلك الأكبر فكيف نجمع إلى المalanهاية هذا القدر من الدورات ونحن نعلم أن أي عدد يضاف إلى المalanهاية بيبقيها مalanهاية. وهنا يؤكد ابن حزم رؤيته التي تحمل نوعاً من المضامين التي تشير إلى الذرية والإيمان بالتجزئة، برغم عدم قبوله بنظرية الجوهر والعرض، ليقول "معنى الجزء إنما هو أبعاض الشيء ومعنى الكل إنما هو جملة تلك الأبعاض فالكل والجزء واقعان في كل ذي أبعاض والعالم ذو أبعاض هكذا توجد حاملاته ومحمولاته وأزمانها فالعالم كل لإبعاده وأبعاده أجزاء له والنهاية كما قدمنا لازمة لكل ذي كل وذي أجزاء"⁽¹⁾. فهو في هذه العبارة يؤكد حقاً دور التبعيـض والتجزئـة في إثبات محدودية العالم كـلـاـ بأجزائه بقوله (والنهاية كما قدمنا لازمة لكل ذي كل وذي أجزاء).

ترابط الزمان والمكان: ثم يحل ابن حزم الزمان ليؤكد ترابط الزمان والمكان والجسم (أي الجسم)، وهذه رؤية متقدمة حقاً سابقة لعصرها بزمن طويل. وسنأتي على مناقشتها عند معالجة مفهوم الزمان عند المتكلمين. ويدرك ابن حزم أن الحجـجـ التي نـأتـيـ بها بشـأنـ الزـمـانـ وـعـلـاقـتـهـ فيـ العـالـمـ وـتـنـاهـيـهـ لاـ تـنـطـبـقـ عـلـىـ اللهـ تـعـالـىـ وـلـاـ يـكـونـ لـلـسـؤـالـ عـنـ الزـمـانـ المـارـ قـبـلـ الخـلـقـ معـنىـ لـأـنـ اللهـ فـيـ لـيـسـ فـيـ زـمـانـ "لـأـنـ الـبـارـيـ تـعـالـىـ لـيـسـ فـيـ زـمـانـ وـلـاـ مـدـةـ لـأـنـ الزـمـانـ إنـماـ هـوـ حـرـكـةـ كـلـ ذـيـ الزـمـانـ وـاـنـقـالـهـ مـنـ مـكـانـ إـلـىـ مـكـانـ أـوـ مـدـةـ بـقـائـهـ سـاكـناـ" فيـ مـكـانـ وـاحـدـ وـالـبـارـيـ تـعـالـىـ لـيـسـ مـتـحـرـكاـ" وـلـاـ سـاكـناـ"⁽²⁾. ويؤكد ابن حزم أن لا سبيل إلى إحصاء المalanهاية في الوقت

(1) ابن حزم، الفصل ج 1 ص 22.

(2) هذا ما قاله ابن حزم، وفي الأدبـياتـ الغـربـيةـ يـتـسـبـبـ هـذـاـ المعـنىـ إـلـىـ الـقـدـيسـ أوـغـسـطـسـ وـالـحـقـ أـنـ كـلـامـ أـوـغـسـطـسـ لـيـسـ بـالـوضـوحـ الـذـيـ عـنـ الـمـتـكـلـمـينـ، وـهـذـهـ مـسـأـلـةـ بـحـاجـةـ إـلـىـ درـاسـةـ.

الذي يقرره القرآن أن الله قد أحصى كل شيء عدداً، مما يعني أن ابن حزم يقصد عدم امكانية حصر الملايين من قبل الإنسان.

ومن خلال هذا العرض يتبيّن بوضوح للدارس أن ابن حزم يستخدم على الحقيقة مبدأين من مبادئ دقيق الكلام: مبدأ الذرية ومبدأ تداخل الزمان والمكان ونسبتيهما. وبهذا يظهر أن رفض ابن حزم للجوهر الفرد إنما هو رفض للمفهوم نفسه وليس للذرية كمبدأ ولمحدودية التجزئة بعامة. فهو هنا في حيّثيات إثبات حدوث العالم يحتاج بالقسمة المحدودة ويحتاج بضرورة ذرية الزمن وتداخله مع المكان والجسم. وهذا ما يؤكّد ما ذهبنا إليه من أن رفض ابن حزم لموضوعة الجوهر الفرد كانت لعدم تحققه أنتولوجياً.

نفي إحداث الذات

وبعد أن يقدم ابن حزم أدلة على محدودية العالم والزمان ومحدوديتها ينتقل إلى إثبات الخالق وصفاته فيقول "إذا كان ذو أول فلا بد ضرورة من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها وهي: إما أن يكون أحدث ذاته وإما أن يكون حديث غيره غيره وإنما ي يحدث هو نفسه وإنما أن يكون أحدثه غيره"⁽¹⁾. وبشأن إحداث الذات يقول ابن حزم أن ذلك يتطلب وجود نفس، وإن كانت نفس الشيء أحدثته فهذا "يوجب أن يكون الشيء غير ذاته وهذا محال وباطل بالمشاهدة والحس". وربما كانت هذه هي الحجة الأقوى فيما أورده ابن حزم في هذا الصدد وإن لم تكن في النص الأصلي بالوضوح الذي قدمناه هنا بل جاءت مختلطة بعبارات يلفها شيء من الغموض.

دليل الصنع

(1) ابن حزم، الفصل ج 1 ص 24.

ثم يستخدم ابن حزم دليلاً الصنع Design Argument ليدل على وجود الصانع فيقول " ثم تراكم أعضاء الإنسان والحيوان من إدخال العظام المدببة في المقعرة وتركيب العضل على تلك المداخل والشد على ذلك بالعصب والعروق صناعة ظاهرة لاشك فيها لا ينقصها إلا رؤية الصانع فقط فالضرورة والحس نعلم أن لذلك صانعاً ختناً يفعل ذلك كله كما شاء ويحصيه إحصاء لا يضطرب أبداً عما شاء من ذلك"⁽¹⁾. وهذا هو واحد من الأدلة التي يلجأ إليها اليوم بعض المشتغلين بالتوفيق بين العلم والدين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من أمثال ديمنسكي. ويسمى هذا المبدأ "التصميم الذكي" Intelligent Design.

ثم يناقش ابن حزم مطلق الزمان ومطلق المكان بكونهما غير محدثين بحسب إدعاءات البعض. وهذه المسألة ستتم مناقشتها عند دراسة مفاهيم الزمان عند المتكلمين. كما يُحاج ابن حزم في مسألة وجود الخلاء أو الملاء خلف العالم وهذه مسألة أفاد منها أبو حامد الغزالى واستعملها في كتاب التهافت عند مساعلته الفلاسفة عن حجم العالم وهي مما سبقده في فصل قادم إن شاء الله. ولكننا نقول هنا أن آراء ابن حزم في هذه المفاهيم مماثلة لآراء المتكلمين بعامة. وهذه الآراء هي ما يجعل الدارس الممحص يصنف ابن حزم مع المتكلمين الأشاعرة وإن اختلف معهم في مسائل.

الباقلانى حول حدوث العالم

في كتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) استعمل الباقلانى النظرية الذرية للتدليل على حدوث العالم. يقول الباقلانى : "جميع العالم العلوي والسفلي لا يخرج عن هذين الجنسين أعني الجواهر والأعراض وهو محدث بأسره، والدليل على حدوثه ما قدمناه من إثبات

(1) المصدر نفسه ص26

الأعراض، والأعراض حوادث والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند بحثه السكون لأنها لوم تبطل عند بحثه السكون لكنها موجودين في الجسم معاً ولو جب لذلك أن يكون متحركاً ساكناً معاً وذلك ما يعلم فساده ضرورة⁽¹⁾.

ثم ينتقل الباقلاني إلى إثبات وجود الصانع (الخالق) وهذا يركز اهتمامه على الأدلة المنطقية المباشرة مثل ضرورة أن يكون الصانع حياً قادراً، وبالتالي ينفي أن يكون المحدث فاعلاً لنفسه. يعني بهذا أن العالم لا يمكن أن يكون قد نشأ نشوءً تلقائياً من العدم لأن العالم ليس بحي ولا قادر. ثم يقول إن صانع المحدثات لا يمكن أن يكون مشابهاً لها لأنه لو كان مشابهاً لها لاشترك معها في الحدوث أو اشتراك معه في القدم. ثم يدل على أن صانع العالم لا بد أن يكون واحداً لأنه لو كان أكثر من واحد لاختلافه ويعبر القرآن عن ذلك بالأية (قل لو كان فيها آلة إلا الله فسدتا) ثم يعود الباقلاني ليؤكد أن الصانع حي مرید قادر عالم سميح بصير ولا تجوز عليه الشهوة محاولاً نفي أن يكون الصانع محدثاً لذاته بنفس الأسلوب الذي نفي فيه أن تكون المحدثات محدثة لذواتها مستعملاً حججاً مماثلة لما استعمله ابن حزم من قبل. ثم ينتقل الباقلاني إلى مناقشة الغرض من خلق العالم وهذه مسألة سبقناها تحت عنوانها في هذا الفصل. كما ينفي الباقلاني أن يكون الله خلق العالم لعلة.

ويمكننا القول بالاجمال أن الأدلة التي يسوقها الباقلاني لإثبات حدوث العالم تقع ضمن التيار العام الذي طرحته الأشاعرة بهذا الصدد.

(1) الباقلاني، تمہید ص 41

ملاحظات الغزالى على أفكار قدم العالم

ناقش الغزالى أدلة الفلسفه على قدم العالم بتفصيل وعمق كبير في كتابه (تهاافت الفلسفه). وقد أحسن الغزالى، فيما أجد، استخدام بعض الحجج التي كان ابن حزم قال بها مثل ضرورة تناهى الزمان الفلكي. وربما استعار هذه الحجة من ابن حزم وجوّدها وأضاف إليها أبعاداً جديدة.

احتج الغزالى بالقول أن افتراض قدم العالم يفضي إلى القول بدورات للأفلاك لانهاية لها. وقد احتج الغزالى بما يلي:

إن وجود دورات لانهاية لها أمر ليس واضحًا بذاته بل يتناقض مع حقيقة أن لهذه الأدوار نصفاً وثالثاً وربعاً مثال ذلك أن كوكب زحل يدور في البروج في 30 سنة بالتقريب. بينما تدور الشمس في سنة واحدة بمعنى أن دور الشمس هو ثلث العشر من دور زحل. يعني هذا أن الغزالى يعترض على وجود الملانهاية طالما كان لها أجزاء محدودة فما معنی نصف الملانهاية وما معنی عشر الملانهاية.

القول بدورات للأفلاك لانهاية لها يمنع من التساؤل عن دورات الفلك من حيث كونها شفع أو وتر فلو كانت شفعاً لإنها تصير وترًا بزيادة واحد وإن كانت وترًا فإنها تصير شفعاً بزيادة واحد. وهنا يقول الغزالى إن الملانهاية تتضمن القول بأنها ليست شفع ولا وتر وبالتالي فهي "ما يعلم بطلانه ضرورة من غير نظر"⁽¹⁾. يعني هذا أن الغزالى لا يتقبل مفهوم الملانهاية من أصله كما كان ابن حزم رفض هذا المفهوم أيضاً من قبل. ولم يستخدم الغزالى القول بالجوهر والعرض لإثبات حدوث العالم بل استعمل نفي القدم لترجيح الحدوث.

(1) الغزالى، تهاافت ص 18.

حول المخصوص أو المرجح

هذا مصطلح جانبي أورده الغزالى في التهافت في حيثيات مناقشة الإرادة التي يُعرفها أنها "صفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله"⁽¹⁾ بمعنى أن هذه الصفة هي مُميّز بين شيءٍ عين لهما صفات مشتركة كالسودادين القائمين في محلين وكالسوداد القائم بمحل واحد في وقتين تمايزاً في صفة المحلين وفي صفة الوقتين وهما مختلفان. بمعنى أن المرجح هو ضرورة للتمييز بين الأشياء المتماثلة. وهذه المنهجية في النظر ذات أهمية خاصة ذلك إنها تدخل إلى فلسفة الارادة نفسها وتعمق معناها على نحو يجعلنا نفهم جوانب لم تكن ظاهرة للعيان قبلاً. ومسألة التخصيص و الترجيح هذه تأتي في حيثيات خلق العالم.

في مفهوم التخصيص نرى أن الغزالى ينفي وجود التناظر المطلق وذلك في قوله "يتحقق هذا أن لفظ الإرادة مستعار من إرادتنا، ولا يتصور منا أن نميز بالإرادة الشيء عن مثله، بل لو كان بين يدي المطشان قدحان من الماء يتساويان من كل وجه بالإضافة إلى غرضه لم يكن أن يأخذ أحدهما بل إنما يأخذ ما يراه أحسن أو أخف أو أقرب إلى جانب يمينه إن كان عادته تحريك اليدين أو سبب من هذه الأسباب إما خفي ولما جلي ولا فلا يتصور تمييز الشيء عن مثله بحال..."⁽²⁾. بمعنى أن وجود التمييز بين شيءٍ عين يحصل فقط عندما يكون لأحدهما امتياز على الآخر بميزة ما. وإلا إذا ما كان من شيءٍ عين متماثلين تماماً مطلقاً لم يكن بالإمكان الترجيح بينهما قطعاً.

والغزالى ينفي أن يكون للمخصوص دور اذ يقول (وكل ما ذكرتكمه من المخصوصات من الحسن أو القرب أو تيسير الأخذ فإنما تقدر على فرض انتقامه ويقى إمكان الأخذ.

(1) المصدر نفسه ص22.

(2) المصدر السابق نفسه.

فأنت بين أمرين: إما إن قلت: إنه لا يتصور التساوي بالإضافة إلى أغراضه فقط وهو حماقة وفرضه ممكِن... فإذن لابد لكل ناظر شاهداً أو غائباً في تحقيق الفعل الاختياري من إثبات صفة شأنها تخصيص الشيء عن مثله...⁽¹⁾. والغزالى يعني بهذا محاولة إثبات أن الخلق قد تم دون أن يكون هنالك مخصص بالضرورة ولا ترجح مرحلة وبالتالي هو أمر يتعلق بالارادة الالهية المحسن. على أن الغزالى يؤكّد دوماً أن القياس بين العالم والله غير صحيح بل هو فاسد فيقول "إن هذا لا يتصور، عرقمه ضرورة أو نظراً؟ ولا يمكن دعوى واحد منها وتعتبركم بإرادتنا مقايسة فاسدة تضاهي المقايسة في العلم وعلم الله يفارق علمنا في أمور كثيرة قررتها فلم تبع المفارقة في الإرادة؟". مؤكداً أن ارادة الله هي تمييز الشيء عن مثله مع الاشارة إلى أن إرادة الإنسان عادة إنما تكون لغرض وإرادة الله منزهة عن الغرض.

ثم يدخل الغزالى إلى مناقشة الفلسفية في مسألة تجانس الفضاء والزمان وانعكاستيهما وهذه مسألة ذات قيمة علمية معاصرة وجيبة فهي تعكس إدراك الغزالى لتناظر أو تمايز Symmetry الفضاء والزمن، والمثال الذي يستعمله هنا هو تمايز القبة السماوية. وفيه يحاول الغزالى استعمال صيغة أولية لمبدأ معاصر نسميه المبدأ الكوني Cosmological Principle يقضي بالقول أن العالم (الكون) متماثل مكانياً. ثم يصل الغزالى إلى النتيجة التي مفادها إنه "فلا بد وأن يكون تخصيصه [أي القطب] به بتحكم أو صفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله". وبعد هذه يناقش أبو حامد إختلاف حركة الكواكب ونجوم القبة السماوية رغم أن "كل ما يمكن تحصيله بهذا يمكن تحصيله بعكسه... وجهات الحركة بعد كونها دورية وبعد كونها مقابلة متساوية" فيسائل "فلم تحيط جهة عن جهة تمايلها؟" ويجيب: "فإن قالوا: الجهة مقابلتان

(1) المصدر نفسه، ص 23.

متضادتان فكيف يتساولان قلنا: هذا كقول القائل: التقدم والتأخر في وجود العالم يتضادان فكيف يدعى تشابهما ولكن زعموا أنه يعلم تشابه الأوقات بالنسبة إلى إمكان الوجود وإلى كل مصلحة يتصور فرضه في الوجود . فكذلك يعلم تساوي الأحياز والأوضاع والأماكن والجهات بالنسبة إلى قبول الحركة وكل مصلحة تتعلق بها". وخلال هذه المناقشة يشعر الدارس بتقدم واضح لتفكير أبو حامد على تفكير الفلسفه.

تناول الزمان والمكان عند الغزالي

ثم يناقش الغزالي مشكلة الزمان والادعاء القائل بأن الله متقدم على العالم بالذات لا بالزمان نافياً صحة هذا المذهب نفياً تماماً وذلك لأن "الزمان حادث ومحلوّق وليس قبله زمان أصلاً وعني بقولنا إن الله متقدم على العالم والزمان إنه كان ولا عالم ثم كان ومعه عالم". ومن خلال هذا الفهم يجعل الغزالي الزمان مشابهاً للمكان بل يعبر عن الزمان بقوله (بعد زماني) ويماثله مع البعد المكاني فيقول "فكذلك يقال: كما أن البعد المكاني تاب للجسم فالبعد الزماني تاب للحركة فإنه امتداد الحركة كما أن ذلك امتداد أقطار الجسم وكما أن قيام الدليل على تناهي أقطار الجسم منع من إثبات بعد مكاني وراءه، فقيام الدليل على تناهي الحركة من طرفه يمنع من تقدير بُعد زماني وراءه وإن كان الوهم متسبباً بخياله وتقديره ولا يرعى عنه. ولا فرق بين البعد الزماني الذي ت分成 العبارة عنه عند الإضافة إلى (قبل) و (بعد) وبين البعد المكاني الذي ت分成 العبارة عنه عند الإضافة إلى فوق وتحت". الحق أن هذا فهم فيزيائي متقدم جداً على عصر أبو حامد تلك العبرية الفذة فهذا الفهم يقع في صلب التصور النسبيي المعاصر لعلاقة الزمان بالمكان وتماثلهما بموجب نظرية النسبية دون أن يكون الغزالي قد تعمق في التأمل بشأن تأثير الحركة على البعد الزماني والبعد المكاني فهذه مسألة أخرى لا ندعى للغزالي فهماً فيها. لكن لاحظ استخدام الغزالي لمصطلح البعد الزماني كيف جاء عنده متعلقاً بالبعد

المكاني، مما يعكس عمق تفكير الغزالى وسداد رأيه. يؤكّد ما نذهب إليه هنا أن الغزالى رأى المسألة جملة واحدة من جميع جوانبها فهو لا يقف عند هذا الفهم لعلاقة الزمان بالمكان وحسب بل يدرك أنّ هذا يفضي إلى القول بأنّ خارج العالم لا خلاء ولا ملء رغم أنّ التصور (الوهم) يعجز عن إدراك هذا القول. وبموجب هذا الفهم فإنّ القبل والبعد عند الغزالى نسيبيان تماماً مثل الفوق والتحت. وهذا أيضاً فهم متقدم على عصره يُحمد عليه. وهنا يدخل الغزالى إلى مناقشة حجم العالم وإمكانية أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر وهي مسألة سنعرض لها في التطبيقات اللاحقة.

هل خلق الله العالم لغرض؟

هذه مسألة مهمة فهذا هو واحد من الأسئلة الكبيرة التي يطرحها مفكرو العالم ودهاقينة العلم والمعرفة وجهاًًاً لاهوت في الغرب اليوم، وهي تكاد تكون المسألة المحورية في التمييز بين الإيمان والإلحاد. فالملحدون يرون أن العالم موجود لا لغاية ولا لغرض وهم يحتاجون على المؤمنين ببيان الغرض من وجود العالم. وبالنظر لأهمية المسألة فقد أعطيت هنا ما ينبغي من الاهتمام والعناية فتم عرض آراء المتكلمين فيها ثم قمت بعرض مختصر لآراء المعاصرين من علماء الغرب في هذه المسألة لما وجدته لديهم من آراء طريفة ثم عرضت لرأيي في المسألة لغرض استكمال الآراء.

جواب المعزلة

عالج المتكلمون هذه المسألة في عهودهم الأولى وعرض لها الأشعري في المقالات عرضاً مقتضباً أشار فيه إلى قول أبي الهذيل أن الله "خلق الخلق

لمنفعتهم ولولا ذلك كان لا وجه لخلقهم"⁽¹⁾ ويورد قوله "النظام بمثل هذا في المضمن مع تمييز قول النظام أن الخلق لم يكن لعلة بل لغرض والعلة هي الغرض. كما يذكر الأشعري أن عباد بن سليمان كان يقول أن الله خلق الخلق لا لعله. لكن هنالك مصادر أخرى تشير إلى أن للمعتزلة أراء أكثر عمقاً من هذه الجمل المقتضبة التي أوردها الأشعري عنهم في هذه المسألة. فنجد ابن حزم في الفصل يورد تعليقاته ومناقشته لأقوال منسوبة إلى المعتزلة دون أن يسمى أحدهم. وابن حزم ينفي أن يكون العالم قد خلق لعلة إذ نجد تأكيده "وأما نحن فإننا نقول أنه لا علة لتكوين الله عز وجل كل ما كونه وأنه لا شيء غير الخالق وخلقه"⁽²⁾. ويقول في موضع آخر " وإنما قولنا الذي بناه في غير موضع أنه تعالى لا يفعل شيء إلا لعلة وأنه تعالى يفعل ما يشاء وإنما لما فعله فهو عدل وحكمة أي شيء كان"⁽³⁾. ولم أجد سبباً واضحاً لهذا القول أي نفي العلة والغرض في الخلق غير أن يكون ذلك مدعاه لتساؤلات أخرى ربما لم يتمكن المتكلمون من تقديم الإجابة عنها على عصرهم.

جواب الباقلانى

تحت عنوان (أن صنع الله للعالم ليس لغرض) يعرض الباقلانى رأيه في هذه المسألة وينفي أن يكون الله قد صنع العالم "لداع دعاه إلى فعله ومحرك حركه وباعت بعه وغرض أزعجه وخاطر اقضى وجود الحوادث منه...".⁽⁴⁾ويرى أن هذه الأوصاف لا تليق بالله ويتعالى الله عنها. وعلى الرغم من الصحة الظاهرة لما ذهب إليه الباقلانى إلا أنه لم يصب الهدف من السؤال إذ طرحته بشكل مستفز. فليس

(1) الأشعري، مقالات ص 107

(2) ابن حزم، الفصل ص 18

(3) المصدر نفسه ص 52

(4) الباقلانى، تمهيد ص 50

ضروريًا أن نسأل ما إذا كان الله صنع العالم لمحرك حركه، وباعت بعثه وغرض أزجه، فهذه سؤالات الجهل لأنها مما لا يليق به سبحانه وعلى ذلك يتحقق جميع الآلهتين من المتكلمين والحكماء. لكن يبقى السؤال الجوهرى بقيمةه الكبرى قائماً هل خلق الله العالم لغرض حتى وإن لم يكن بالضرورة قد خلقه لعلة؟ لنر ما يقوله الشهريستاني.

حواب الشهريستاني

وتحت عنوان (في إبطال العلة والغرض في أفعاله تعالى)⁽¹⁾ يكتب الشهريستاني كلاماً مطولاً وقولاً مسهباً ليس من ورائه طائل إلا محاولة نفي الغرض والعلة عن خلق العالم. وكلام الشهريستاني في هذا المقام سوفسطائي في أغلبه، تخلله افتراضات و المسلمات لا دليل عليها، حاول من خلاله الرد على ما قالته المعتزلة من أن خلق العالم صلاح له تجب رعايته مثل ذلك قوله "فما المعنى بالغرض وما المعنى بالصلاح ولا يشك أنكم تفسرون الغرض باجتباب نفع أو دفع ضرر إذ القادر الحق على كل شيء والغنى المطلق عن كل شيء مقدس عن الضرر والنفع والألم واللذة ويتعالى عن أن يكون مخللاً للحوادث قابلاً للاستحالة والتغيرات وإن فسرتموه بنفع الغير وصلاحه فما النفع المطلق وما الصلاح المطلق في خلق العالم بأسره؟ إن قلتم يستدل بوجود دلائله على وحدانيته. قيل لكم والحكيم إذا فعل فعلان لغرض معين وجب أن يحصل له ذلك الغرض من كل وجه ولا يختلف غرضه من وجه ولا فينسب إلى الجهل والعجز"⁽²⁾. وفي هذا الموضع يدخل الشهريستاني إلى مناقشة هي أشبه بالمماحكة واستعمال سفيه القول منها للأسف بدلاً عن جلب الحجج الرصينة الدامجة.

(1) الشهريستاني، نهاية الأقدام ص 225-236.

(2) الشهريستاني، نهاية الأقدام، ص 227-228.

جواب الغزالى

لم يعقد الغزالى في أي من كتبه فصلاً خاصاً لمناقشة هذه المسألة إلا أنني أجد أنه استعراض عنها بموقفه من مسألة الترجيح أو المخصص التي سبق أن عرضت في هذا الفصل. وخلاصة القول أن الغزالى يتفق على ما يبدو مع الأشاعرة من أن لا غرض معلوم من خلق العالم بل هو خلق حصل بقدرة الله وارادته، وإرادة الله منزهة عن الغرض كما يقول أبو حامد.

رأينا في الغرض من العالم

ابتداءً لا بد من التمييز بين الغرض والعلة. فالغرض هو الغاية أما العلة فهي الدافع للمبتدأ. والقول بوجود الغرض وانتقائه مختلف فيه بين المفكرين عموماً مؤمنين وغير مؤمنين. وقد يظن أن القول بوجود الغرض مقتصر على المؤمنين بوجود خالق والقول بنفيه مرجح لدى الملحدين. إلا أننا في الواقع نجد الأشاعرة متلقين مع الملحدين المعاصرين في نفيهم للغرض من خلق العالم وإن اختلفوا في الدوافع التي تقف وراء أقوالهم!

نعم ربما لا يكون بوسعنا القول بالعلة التي تخفي وراء خلق العالم لقصور علومنا عن الامتداد إلى الحالة التي هي قبل الخلق بأي جزء مما كان ضئيلاً من الزمن. خاصة وأن قوانين الفيزياء التي تحكم مثل هذه الحالة غير معروفة بل تقف الفيزياء عاجزة عن مناقشة لحظة الخلق نفسها. ولكن هل يصح أن يكون خلق هذا العالم وخلق الإنسان قد تم دون غرض أو غاية؟ ليس القصد من الغرض هنا المعنى الذي ذهب إليه الشهيرستاني، بل القصد الهدف. إن من غير المنطقي أن يكون هذا البناء الهائل العظيم الذي عليه العالم أن لا يكون منه غرض وغاية. بل إن نفي الغاية نفي ضمني لسببية العالم الشاملة فكيف لنا أن نؤمن بسببيات جزئية متعلقة بمنطقنا الجزئي ولا نؤمن بوجود سببية شاملة لهذا العالم؟ هذا سؤال مشروع ومهم حقاً.

إذا ما تبنينا منهج المتكلمين في القول بأن منطق الرأي يجب أن يكون من الوحي ليتبادر عبر العقل المتبصر إلى فهم العالم، فإننا سنجد أن الوحي نص على وجود عرض من خلق العالم وذلك بين واضح في غير ما آية من آيات القرآن. إذ يقول الله تعالى (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَا يُعِينُ) وبشأن خلق الإنسان يقول (أَفَخَسِبُوهُمْ أَنَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبْدًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ).

أي أن هنالك غرض إذ نفى الوحي أن يكون خلق السماوات والأرض وما بينهما لعباً وأن يكون خلق الإنسان عبثاً. ويتبصر من خلال آيات القرآن تأكيده على أن الإنسان هو محور العالم وإن العالم كله بسمواته وأرضه ونجومه وشموسها وأقماره وبحاره وجباره وطيره ووحشه وكل شيء فيه مسرح لهذا الإنسان. ولكن لماذا؟ وما هو الغرض من الخلق؟

يجيب القرآن بأن الله تعالى خلق الموت والحياة ليختبر الإنسان ويمتحنه في عمله ويرى أي الناس أحسن عملاً وذلك قوله تعالى:

(وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَيِّئَةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيُلَوُّكُمْ أَيْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً⁽¹⁾). وقوله تعالى (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُلَوُّكُمْ أَيْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ⁽²⁾). وقال (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِتُبَلُّوْهُمْ أَيْهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً⁽³⁾).

إن الله سبحانه خلق العالم وبسط للإنسان كل ما فيه مسرحاً له وأرسل الرسل يعرّفون الناس بالله ويُلّونهم على الالتزام بما شرعه لهم من أساسيات الحياة لكي يعرفوا الله ويقوموا بواجب التكليف فيحققوا الخلافة بأبهى مراميها وغايتها وتلك الغاية هي معرفة الله والوصول إليه من خلال آياته في خلق

(1) هود: 7

(2) الملك: 2

(3) الكهف: 7

العالم والانسان. ويتبين غرض الخلق جلياً في سورة الذاريات بدءً من الآية رقم (47) حيث نجد القرآن يتحدث عن بناء السماء وتوسيعها وعن فرش الأرض وتمهيدها وغير ذلك مما فضل به على الإنسان حتى يقول في الآية (56) من السورة (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّةَ وَالإِنْسَانَ إِلَّا يَعْبُدُونَ). لذلك فإن الواضح أن غالية الحق من الخلق الوصول إليه ووسيلة الوصول هذه هي العبادة لله ويقع تحتها جميع أشكال العمل والمعاملة التي يقوم بها الإنسان.

إن القول بأن الإنسان، الذي هو محور العالم لكونه أرقى الكائنات المعروفة فيه حتى الآن، هو أيضا محور عناية الله أمر معقول جداً. وما ظهور الانبياء إلا دليل مباشر على هذه العناية. والعناية التي أقصدها هنا هي ليست العناية التكوينية وحسب بل هي العناية الغائية التي نرى أنها جاءت في صيغة تطوير مخلوق متوفق يمتلك بعضاً من صفات الله نفسه وإن كانت جزئية ومحدودة، فكانت له الإرادة وله الاختيار وله القوة وله الحكمة والعقل وله القدرة على الابداع والاختراع وعنه العلم والمعرفة وفيه الرحمة والاحسان. فهذه كلها صفات جزئية تمكّنه من التعرف على العالم. أو ليس الإنسان قد سواه الله ونفح فيه من روحه ثم قال للملائكة اسجدوا له؟ ولا أجد أن هذا العالم قد جعل مفهوماً قابلاً للإدراك إلا لتمكين هذا الكائن الذي هو الإنسان من تعرف خالقه وصانعه ومطوروه ومدبره وبالتالي الوصول إليه. وهذه مرحلة لا يصلها الإنسان بالعقل المحسّن بل لا بد له من تجاوز العقل المقيد إلى الوعي الحر لكي يدرك الإنسان ربّه ويعرفه. وبالوصول إلى ربّه يكون راجعاً إليه كما يقرره القرآن (يَا أَيُّهَا النَّفَسُ

المطئنَةُ ارجعي إلى ربّك راضية مرضية فادخلي في عبادي وأدخلي جنتي).

خلاصة القول في مبدأ الحدوث وقيمة العلمية المعاصرة

يتلخص مبدأ الحدوث بالقول أن العالم بما فيه من موجودات له أول، أي له بداية في الزمان. ولما كان القديم هو ما ليس له أول، فإن العالم يكون محدثاً

ما دامت له بداية في الزمان. وقد قال المتكلمون بهذا خلافاً للفلاسفة وحاولوا التدليل عليه كما بَيَّنَا في هذا الفصل من خلال أدلة خطابية وشيء من الأدلة المنطقية البرهانية. فاما الخطابية فهي في دفعهم أن يكون العالم قديماً، وأما البرهانية فهي ما كان من قولهم بحدوث الجوادر والأعراض. وملخص برهانهم في هذا السياق أن مجرد التغير دال على الحدوث لأن القديم، أي ما ليس له بداية في الزمان، لا يقبل التغيير. وهذه نقطة جوهرية وجعة كلامية بالغة لأن حصول التغير دال على الحدوث. فإن قبلنا هذا كان ولا بد أن يكون للحوادث أول.

لقد دلت الأرصاد الكونية المعاصرة على أن للعالم أول. جاء هذا أولاً عندما اكتشف الفلكيان سيفير وهابل توسيع الكون من خلال ملاحظتهما تباعد المجرات عن بعضها البعض. وقد تمكّن هابل من صياغة قانون توسيع الكون بتبيّن أن سرع المجرات في التباعد تتناسب مع بعدها عن بعضها البعض. وهذا ما يمكن أن تتفهمه نظرية النسبية العامة التي وضع أصولها النظرية ألبرت آينشتاين عام 1915م. فهذه النظرية تتباين بتوسيع الكون. وإذا كان الكون قد صار اليوم أكبر مما كان عليه أمس فلا بد أنه كان يوماً ما صغيراً جداً بل ربما بدأ من نقطة. وهذا مما يعني أن للكون بداية ولابد. إن نظرية النسبية العامة تحتوي هذا التصور وتقرر أن الزمان والمكان ولدا معاً في صيرورة الكون الأولى. وقد قام الفيزيائي جورج جامو بتوظيف مسألة توسيع الكون لتقسيير ما يسمى الوفرة الطبيعية للعناصر Natural Abundance of Elements فافتراض أن الكون كان في قديم الزمان صغيراً ساخناً مؤلفاً من سحابة هائلة من مادة كثيفة جداً إنطفت من العدم⁽¹⁾ فجأة لحظة ولادة الكون، وهذا ما عُرف وأشتهر تحت عنوان

(1) في الحقيقة لم يبدأ جامو مع العدم بل بدأ من حالة شبه عشوائية تكون يتتألف من مزيج كثيف من الجسيمات الأولية لكن التأملات النظرية اللاحقة كشفت عن أن العامل ربما يكون خلق من العدم آخذين بنظر الاعتبار أن مفهوم العدم لا يعني بالضرورة اللاشيء المطلق.

(نظريّة الانفجار العظيم) Big Bang Theory هذه النّظرية التي أصبحتاليوم النموذج القياسي لعلم الكونيات. وهي تحاول الجواب على التساؤل عن سبب توفر العناصر الكيميائية المعروفة في العالم بهذه النسب التي نشاهدتها عليها والتي يغلب فيها عنصر الهيدروجين على كافة العناصر الأخرى بنسبيّة تقارب من 76% يليه الهليوم بنسبة تقارب من 23% فيما تؤلف العناصر الأخرى مجتمعة ما لا يزيد على 1% من محتوى الكون المنظور.

ومع توسيع الكون هبطت درجة حراته فأدى ذلك إلى تحولات كثيرة في وفرة الجسيمات بأنواعها المستقرة وأدى أيضاً إلى تشكيل نوى ذرات العناصر الخفيفة كنظاميّات الهيدروجين ونظاميّات الهليوم بينما بقيت الألكترونات شاردة منتشرة في الكون حتى إذا بلغت حرارة الكون بحدود 5000 كالفن اجتمعـت الألكترونات و البروتونات والنوى إلى بعضها مؤلفة الذرات الأولى التي هي من الهيدروجين ونظاميّاته والهليوم ونظاميّاته. وبحساب دقيق تمكـن جامـو وجـماعـته من حساب نسبة وفرة هذه العناصر الأولى فجاءـت مقاربةـة جداً لنسبة الـوفرة الطبيعـية المشهودـة في الكـون.

لقد بـقيـت نـظـريـة الانـفـجار العـظـيم هـذـه في منـظـورـ العلم الرـصـين مـقـترـحاً نـظـرياً لا يـمتـلكـ أدـلةـ قـويـةـ عـلـىـ صـحـتـهـ عـدـاـ تقـسـيرـهاـ نـسـبـةـ الـوـفـرـةـ الطـبـيعـيـةـ للـعـنـاصـرـ حتـىـ اـكـتـشـافـ المـهـنـدـسـانـ أـرـنـوـ بـنـزـيـاسـ وـرـوـبـرـتـ وـلـسـنـ عـامـ 1965ـمـ وـجـودـ إـشـعـاعـاتـ كـوـنيـةـ شـامـلـةـ تـوزـعـ تـوزـعـ مـتـجـانـساـ وـمـتـنـاسـقاـ فـيـ الـكـونـ وـتـقـعـ ضـمـنـ نـطـاقـ أـمـواـجـ الـمـاـيكـرـوـيفـ.ـ وـقـدـ سـمـيـتـ هـذـهـ إـشـعـاعـاتـ لـاحـقاـ الـخـلـفـيـةـ الإـشـعـاعـيـةـ الـكـوـنيـةـ الـمـاـكـرـوـيـةـ Cosmic Microwave Background Radiationـ.ـ وقد جاءـهـ هـذـاـ الـاـكـتـشـافـ أـثـنـاءـ إـجـراءـ مـسـحـ شـامـلـ لـلـخـلـفـيـةـ الـكـهـرـمـغـنـاطـيسـيـةـ لـلـسـمـاءـ فـيـ مـخـبـراتـ بـيـلـ الـأـمـرـيـكـيـةـ.ـ وـقـدـ اـعـتـبـرـ هـذـاـ الـاـكـتـشـافـ دـعـماـ أـرـصـادـياـ خـطـيرـاـ بـيـؤـكـدـ صـحـةـ تـوجـهـاتـ نـظـريـةـ الانـفـجارـ العـظـيمـ ذـلـكـ أـنـ جـامـوـ وـجـمـاعـتـهـ كـانـواـ قدـ تـبـؤـاـ نـظـريـاـ بـوـجـودـ مـثـلـ هـذـهـ الـخـلـفـيـةـ الـإـشـعـاعـيـةـ فـيـ الـكـونـ نـتـيـجـةـ لـمـاـ اـنـبـعـثـ مـنـ طـاقـةـ أـثـنـاءـ اـجـتمـاعـ الـأـلـكـتـرـوـنـاتـ بـالـنـوـىـ الـأـوـلـىـ.ـ وـأـدـىـ هـذـاـ إـلـىـ الـاـهـتـمـامـ مـجـدـداـ

بنظرية الانفجارات العظيم نظراً لأن النظرية قد بنيت أساساً على افتراض انبعاث الكون من عدم منذ زمن محدود مضى وقد تبألت نظرية الانفجارات العظيم بأن إنطلاق الخلفية الكونية المايكروية حصل منذ عندما كان عمر الكون بحدود 300000 سنة عندها كانت درجة حرارة الكون بحدود 5000 كالفن، ويتسع الكون منذ ذلك الحين فإن درجة حرارة الكون هبطت حتى بلغت الآن بحسب أفضل حسابات النظرية بحدود 3 درجات مطلقة أي تحت الصفر المئوي بمائتين وسبعين درجة. لقد جاءت أرصاد بنزياس وولسن لتدك تنبؤات جامو وجماعاته بدقة مدهشة. .

لقد أوضحت الدراسات المعمقة التي جرت لاحقاً على خواص هذه الإشعاعات أنها تحتوي على معلومات ثمينة جداً عن مراحل خلق الكون وتكوين المجرات، وتجري حالياً دراسات أكثر عمقاً ودقة فمنذ العام 1992م صار الاهتمام منصباً على دراسة الانحراف التفيفي في تناسقية إشعاعات الخلفية الكونية المايكروية من خلال الأرصاد الفضائية التي تستخدم المسابير المتطرفة. فدراسة هذه الانحرافات تمكنا من تقدير الكيفيات والأزمنة التي نشأت عندها التجمعات الغازية الأولى التي نشأت عنها المجرات. وفي هذه التفاصيل توجد خلافات كثيرة بين علماء الفلك والكونيات. وسيتم حسم الكثير من الخلافات بعد إطلاق المسار الفضائي الخاص بالتقاط هذه الإشعاعات، والمسمى Planck الذي يختص في اكتشاف هذه الإشعاعات القادمة من أعماق الكون.

بذات الوقت الذي كان فيه اكتشاف الخلفية الكونية المايكروية انتصاراً لنظرية الانفجارات العظيم والأصل الساخن للكون فقد جاء هذا الاكتشاف بمشكلات كبيرة وضعفت نظرية الإنفجارات العظيم بصورةها القياسية أمام تحدي كبير. فقد وجد الفيزيائيون الكونيون أن نظرية الانفجارات العظيم ناقصة لا تقدم صورة كاملة عن نشأة الكون، وذلك للأسباب التالية:

فهي بالأساس تفترض وجود فردنة Singularity عند الزمن صفر (على الرغم من ذلك فإن التأثيرات الكمومية في بدايات الكون الأولى تقرر أن الفردنة غير واردة).

كما أنها تفترض أن محتوى الكون من المادة والطاقة ثابت على مدى عمر الكون بعد خلقه. فالكون وفقاً لنظرية الانفجار العظيم خُلُق من عدم وعند اللحظة الأولى تم خرق قانون حفظ المادة والطاقة لمرة واحدة ثم ثبت هذا المحتوى على مدى تاريخ الكون كله.

وقد دلت دراسة الخلفية المايكروية الكونية على تجانس واتساق عالٍ مما يشير إلى ترابط سببي دائم بين أجزاء الكون على اتساعه الهائل. وهذا، على الحقيقة، يفضي إلى ظهور مشكلتين: الأولى هي التي تسمى مشكلة الأفق The Horizon Problem. فكيف تكون الخلفية المايكروية موحدة الصفات وهي تأثينا من جهتين كل منها تبعد عنا بمسافة مقدارها عمر الكون كله مضروباً في سرعة الضوء. المشكلة الثانية: هي أن تجانس الخلفية المايكروية الكونية يستوجب ضرورة أن يكون الكون وقت التشتت الأخير الذي شرحناه آنفاً قد صار إلى حالة الانبساط المكاني Spatial Flatness فكيف حصل هذا؟

فضلاً عن ذلك توجد مشكلات أخرى مع نظرية الانفجار العظيم القياسية مثل مشكلة سيادة المادة الاعتيادية في كوننا الحالي على المادة المضادة Antimatter. فنحن نرى في كوننا الحالي كثيراً من البروتونات والإلكترونات ونيوترونات ولا نرى إلا قليلاً من البروتونات المضادة والبوزيترونات ونيوترونات المضادة!! وتدعى هذه المشكلة قضية لانتاظر المادة Matter Asymmetry Problem. فضلاً عن ذلك فإن نظرية المجال الكمومي تتوقع توفر قدر كبير من الأقطاب المغناطيسية المنفردة في كوننا الحالي وهذا ما لا نجده فعلًا وتسمى هذه مشكلة القطب المغناطيسي المنفرد Magnetic Monopole Problem.

مُثُلت جملة هذه المشاكل معضلة كبيرة أمام نظرية الانفجار العظيم مما استدعي تطويرها. لذلك اقترح ألن كوث A.Guth عام 1982 فرضية تضخم الكون Cosmic Inflation، هذه الفرضية التي تقرر أن الكون خضع إلى تمدد سريع جداً في المراحل المبكرة جداً من خلقه حتى أنه توسع بسرعة هائلة تفوق سرعة الضوء مرات كثيرة. وهنا يبيح الفيزيائيون لأنفسهم كسر قانون سرعة الضوء ولكن أيضاً لمرة واحدة ولفترة قصيرة جداً. استطاعت فرضية كوث أن تحل المشكلات المذكورة أعلاه من الناحية النظرية على المستوى المبدئي ولكن ليس على المستوى التفصيلي. وتنذرني فرضية كوث هنا بفرضية كوبيرنيكوس الذي قال بأن الكواكب تدور حول الشمس وليس حول الأرض لكنه افترض لها مدارات دائيرية فلما جاء تايتو براهي وقام بالأرصاد وجد أنها لا تتفق مع ما يمكن حسابه للأفلاك من فرضية كوبيرنيكوس، فرفضها! ولسبب مماثل ربما لم تكن فرضية كوث موفقة مائة بالمائة في تفسير نشأة التكوينات الكبرى في الكون (أي المجرات والعناقيد المجرية) وتطورها لذلك جرت تعديلات وتنظيرات موسعة كثيرة بعدها في النهج المسماى نهج التضخم Inflationary Paradigm.

المهم في الأمر أن التحقق العملي أثبت أن الرؤية الأساسية لنظرية الانفجار العظيم صحيحة فالكون بدأ وجوده منذ زمن محدود مضى يقدره الفلكيون اليوم بـ 14 ألف مليون سنة. ومع ذلك فإن من الضروري الاشارة إلى أن مبدأ الحدوث لا يتضمن بالضرورة إثبات الخالق على الوصف العقائدي الذي قدمه المتكلمون إنما يقترح أن يكون للعالم بداية في الزمان وحسب. أما إثبات وجود الخالق فياماً على مبدأ الحدوث فذلك شيء آخر.

مواقف وأراء معاصرة

إهتم بعض المعاصرين بالفكر الإسلامي من موقع محابٍ وأجالوا النظر في ما قدمه المسلمون من فكر عالمي وكان من هذه الطروحات ما هو جدير بالعناية من قبل فلاسفة وعلماء غربيين تمكنا بالفعل من توظيف بعض الأفكار في

قضايا وتساؤلات معاصرة ولأهداف معاصرة. لكن اهتمام الغربيين لا يزال أقل بكثير مما ينبغي وبعض أسباب ذلك يعود إلى عدم اهتمام المسلمين أنفسهم بتراثهم وخلطهم الغث بالسمين وعدم قدرتهم على التمييز بين ما هو أصيل وما هو أعمال لغيرهم.

الحجـة الكلـامية الكـونـية

متأثراً بالفوز الساحق لنظرية الانفجار العظيم، طرح الفيزيائي اللاهوتي ولIAM كريغ⁽¹⁾ عام 1979م رؤية فلسفية جديدة تتضمن حجة كونية أقامها على حجج المتكلمين في مبدأ الحدوث وقولهم بوجود صانع أو محدث للعالم هو سبب حوثه⁽²⁾. وقد أسمتها الحجة الكلامية الكونية The Kalam Cosmological Argument. وكان وليم كريغ قد استفاد من الصياغة الموجزة والجامعة التي قدمها أبو حامد الغزالى في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد لهذه الحجة فأضاف فيها وفصلاً لها بمنطق وسند معاصر. وهذه الصياغة الأصلية للغزالى تقول:

كل حادث فله سبب والعالم حادث فإذا له سبب⁽³⁾.

وبالاعتماد على مسلمة كلامية قبلية تقول باستحالة وجود الlanهاية أعاد ولIAM كريغ صياغة الحجة الكلامية آنفة الذكر على النحو التالي:
المقدمة الأولى: كل ماله بداية في الوجود فلوجوده سبب
المقدمة الثانية: للعالم بداية في الوجود،
النتيجة: لذلك فالعالم سبب

(1) ولIAM كريغ (1949-) باحث أمريكي مسيحي كنسي مؤمن، درس مبدأ الحدوث الذي قال به المتكلمون وأنهذه حجة في إثبات السبب لوجود العالم.

(2) انظر:

W. Craig, The Kalām Cosmological Argument, (1979)

(3) الغزالى، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 11.

معتمداً على انجازات علم الكونيات الحديث التي تثبت أن للعالم بداية وذلك من خلال إكتشاف إدوين هابل في العشرينات من القرن الماضي لتوسيع الكون ونظرية جامو في الانفجار العظيم يعد كريغ نفاذ الحجة الكلامية الكونية تحصيل حاصل. لذلك يجاهد من خلال بحوثه ومقالاته في الدفاع عن ضرورة حدوث العالم لأن الحدوث يفرضي ضرورة إلى وجود المُحدث كما هو عليه الأمر في الحجج الكلامية الأصلية.

اعتراضات على الحجة الكلامية الكونية

لاقت الحجة الكلامية الكونية اعتراضات فلسفية عديدة من قبل عدد من الفلاسفة الذين لا يؤمنون بحدوث العالم ولا يقرؤن بوجود خالق له بالضرورة. وقد تنوّعت الاعتراضات بين فلسفية منطقية تعنى في مقدمات الحجة الكلامية، المقدمة الأولى أو المقدمة الثانية أو كليهما معاً، واعتراضات علمية تناقض مدى مصداقية أن يكون للعالم بداية أصلاً. ومن أبرز الاعتراضات وأقواها تلك التي قدمها الباحث الفلسفي كونتن سميث والفيلسوف أدولف غرمباوم. ولقد كان لدعوى هوكنج و هارتل من أن للعالم وجوداً قبل خلقه في زمن خيالي يمتد لانهائيأً أثر في تشجيع الطروحات التي ترى أن لا ضرورة لوجود بداية للعالم في الزمن. ومن المؤكد أن هذه المسألة عويصة فيها الكثير من اللبس وفي التفكير بها وتحليلها الكثير من العناء إذ تصل المسألة فيما أرى إلى الحدود القصوى للعقل البشري.

اعتراضات كونتن سميث

تنصب اعتراضات الفيلسوف المعاصر كونتن سمث⁽¹⁾ على الحجة الكلامية الكونية من خلال احتجاجه⁽¹⁾ بأن فيزياء الكون توفر الأرضية اللازمة

(1) فيلسوف أمريكي معاصر ولد عام 1952 وله أبحاث في فلسفة الفيزياء واللغة والدين.

لنشأة العالم دون سبب معين بل عبر ما يسمى تقلبات الخلاء (العدم)⁽²⁾ Vacuum Fluctuations فهذه التقلبات عشوائية ولا تخضع وبالتالي لإرادة مدبر كما يعتقد. ولكن فات كونتن سمع أن تحول تقلبات الخلاء من حالتها المجازية Virtual إلى حالة حقيقة Real يستلزم مجال قوة خارجية بقدر كاف من الشدة تتحول بموجبها حالة الجسيمات المجازية إلى حالة حقيقة. من جانب آخر يقول كونتن سمع إن الأدلة التي تقدمها الحجة الكلامية الكونية لا تبني وجود المalanهاية الممتدة في الماضي⁽³⁾.

اعتراضات غرباوم

تعتبر اعتراضات أدولف غرباوم⁴ من أقوى الاعتراضات التي تواجهها الحجة الكلامية الكونية وذلك لأن هذه الاعتراضات إنما تستهدف الأسس الفلسفية للحجة بطريق ذي صياغة علمية فيزيائية. وأهم الاعتراضات التي يبيدها غرباوم على حدوث العالم أن الانفجار العظيم الذي يعتبره القائلون بالحدث دليلاً عملياً و حقيقياً على ما يذهبون إليه هو نفسه ليس مؤهلاً أن يسمى حدثاً Event ذلك لأن الحدث يحصل في زمان ومكان سابق الوجود ولحظة الانفجار

(1) انظر أبحاث كونتن سمع:

Q. Smith, "The Uncaused Beginning of the Universe," *Philosophy of Science* 55: 39-57, 1988; "Can Everything Come to Be Without a Cause?" *Dialogue* 33: 313-323, 1994.

(2) تقلبات الخلاء هي حالات مجازية افترض الفيزيائيون وجودها في العدم لتفسir بعض الظواهر الكمومية الذرية وتحت الذرية ومنها خلق الجسيمات تحت تأثير المجال الجاذبي.

(3) كونتن سمع وهو يجيب على وليم كريغ،

Q. Smith, "Reply to Craig: The Possible Infinitude of the Past," *International Philosophical Quarterly* 33(1): 109-115, 1993.

(4) أدولف غرباوم فيلسوف علم أمريكي معاصر يعمل أستاذًا في جامعة بتسبرغ ولد في ألمانيا عام 1923 وهو من الأساتذة الذين لهم باع كبير في فلسفة العلم المعاصر وفلسفة النفس.

الكوني العظيم لم تكن في زمان ولا في مكان سبقها. مما يعني إنها ليست مؤهلة لتحسب بمثابة حدث. والحق أن هذا الإعتراض وارد فإن من الصعب أن نتصور لحظة الخلق الكوني ونحن لما نمتلك بعد معانٍ للوجود إلا أن نفترض وجود معارف قبلية. فالمسألة هنا تشبه حالة المولود الذي لا يتذكر لحظة ولادته (وأظنها تكون حالة الميت الذي لا يتذكر لحظة موته). وهذا المعنى أشار إليه القرآن في الآية (مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُحَمِّدَ الْمُصْلِينَ عَصْدًا).

نعم يصح القول بوجود بدء للعالم من منظور معرفي فقط، أي من منظور امتلاك معارف قبلية واستدلال عقلي لاحق، لكن لا يمكن القول أن معرفة لحظة الخلق بمعناها الدقيق يمكن أن تحصل، مثثما لا يمكننا أن نحصل على لحظة ولادتنا. لكن اعتراض غرمباوم ليس جديراً بالاعتبار إلا من هذا الموقف وبالتالي لا يصح نفي وجود بداية للكون وإنما يصح نفي وجود نقطة في زماننا لبداية الكون. لذلك فإن الحديث عن وجود فردنة Singularity إنطلق منها الكون ليس إلا تعبير عن الواقع الرياضي للمسألة كما تقدمه نماذج فريدمان وليس بالضرورة هي تعبير واقعي عن ما كان. والحق إن تمدد الكون أو تضخميه يعني ولادة زمكان جديد لم يكن موجوداً أصلاً في كوننا وهذه حالة ولادة متعددة أبداً.

اقتراح روميرو لفحص الحجة الكلامية الكونية

قدم غوستاف روميرو وهو أستاذ فيزياء الفلك بمعهد الفلك الراديوي في الأرجنتين مقترحاً لحل مشكلة التحقق من صحة الحجة الكلامية الكونية⁽¹⁾. ويرى روميرو الاعتراض حاصل على المقدمة الثانية من الحجة الكلامية

(1) انظر للبحث على موقع أرشيف جامعة ستانفورد www.arXiv/gr-qc03107v1/2003

الكونية لذلك يرى أن حسم القضية أرصدادياً يكون بالبحث عن ما يسمى السطوح شبه الزمانية المغلقة في الكون. فإن وجدت مثل هذه الأسطح وتم اكتشافها فعليها لم يكن للعالم بداية في الزمكان وإن لم توجد فإن العالم تكون له بداية بالضرورة. وبعد النظر وجدت أن مقترح روميرو ربما يكون صحيحاً من الناحية النظرية فقط إلا أن الأخذ به على الصعيد العملي يبقى بعيد المنال حيث لم تتوفر التقنيات الازمة لتحقيق مراده حتى الآن، فضلاً عن أن القطع بعدم وجود أسطح شبه زمانية لا يمكن أن يُحسم، وبالتالي سيبقى السؤال مفتوحاً⁽¹⁾.

مبرهنة هوكنج - هارتل على قدم العالم

قدم الفيزيائي النظري الشهير ستيفن هوكنج وبالتعاون مع الرياضي وليم هارتل في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي مبرهنة⁽²⁾ تشير إلى إمكان أن يكون للعالم، في حالة من حالاته، وجود قبل الانفجار العظيم بزمن يمتد امتداداً لانهائياً في الماضي. وقد هل الفلاسفة المناهضون للحججة الكلامية الكونية لهذا الاكتشاف النظري واعتبروه نقضاً علمياً رصيناً لقول بحدوث الكون. وربما ساهمت شعبية ستيفن هوكنج في انتشار هذه المبرهنة بوجه غير دقيق مما أتاح المجال أمام كثير من الكتابات التي صارت تشكي في حدوث العالم مرة أخرى، خاصة وإن الثمانينيات من القرن الماضي كانت قد شهدت طعوناً في دقة التفاصيل النظرية للإنفجار العظيم مما دعى إلى طرح تعديل سياق الانفجار العظيم التقليدي إلى سياق التضخم. ومن الجدير بالذكر أن ستيفن هوكنج كان من الذين يعتقدون بأن دور الله في الخلق ينحصر في إثارة اللحظة الأولى للخلق ولينتهي دوره عندها وتأخذ القوانين الطبيعية دورها بعدئذ في تطور العالم وحركته. فلما وجد هوكنج بمبرهنته تلك أن العالم ليس له بداية في

(1) جاء هذا في حديث لي إلى مجلة Science and Theology الأمريكية، مايو 2004.

(2) Hartle, J. and Hawking, S.W., Wave function of the universe, Astrophysical Cosmology, Vatican City: Pontifical Academia Scientarium, 563-72.1983.

الزمان بل هو ممتد على ما يبدو دون بداية كتب متسائلاً عن ما إذا كان قد بقي الله من عمل يعمله بعد أن أثبتت أن لا بداية للكون وإنما يمتد في زمان لانهائي. يقول هوكنج "طالما كان للعالم بدايةً أمكننا أن نفترض أن له خالقاً، لكن إذا ما كان العالم مكتفياً ذاتياً كلياً حقاً، ليس له حد أو حافة، وليس له بداية ولا نهاية؛ فهو ببساطة كائن على ما هو عليه. فما يكون عندك من دور للخالق؟"⁽¹⁾.

مثل هذا التساؤل والقفز السريع إلى النتائج يعكس فيما سادجاً للخلق ودوره في العالم فضلاً عن إنه غير منصف لمحتوى الحقيقة العلمية وغير مدرك بحق لمضمونها الفلسفية والواقعي. ذلك أن مبرهنة هوكنج – هارتل قد قامت على جملة فروض رياضية وفيزيائية ربما نجد عليها كثيراً من الاعتراضات العلمية الأصلية فقد اعترض عليها الفيزيائي سيان كارول⁽²⁾ (على الرغم من كونه ملحداً معانياً) بقوله (بكل أمانة، يمكنني القول إن الإقتراح كله أبعد ما يمكن عن كونه معداً بشكل جيدٍ ورصين) فضلاً عن ذلك فإن الامتداد الزمانى للعالم الذي أثبتته هارتل وهوكنج هو ليس في زمن حقيقي بل هو في زمن خيالي. ومن المعروف أن الكميات الخيالية هي كميات غير حقيقة أي أنها غير قابلة لقياس لذلك لا يُعبر الامتداد اللانهائي للعالم الذي وجده عن وجود حقيقي للعالم في زمن مضى وتقضى قبل الخلق، بل عن وجود ربما يكون ميتافيزيائياً. وبما أمكننا القول أن مثل هذا الوجود حاصل أصلاً في علم الخالق نفسه. فالتعبير بالكمية الخيالية لكونه غير قابل لقياس يصح اعتباره ميتافيزيائياً.

(1) S. Hawking "A Brief History of Time", P. 141

(2) عرض سيان كارول مقالته في مؤتمر عالمي عقد في فرنسا عام 2003 ضمن حديثات سؤاله لما يكون أغلب علماء الكونيات من الملحدين.

Carroll, S. 2003 "Why (almost all) cosmologists are atheists?" paper delivered at God and Physical Cosmology: Russian-Anglo-American Conference on Cosmology and Theology, Notre Dame, January/February 2003.

قول واينبرغ في الغرض من العالم

ستيفن واينبرغ هو واحد من أساطين الفيزياء المعاصرة. حصل على جائزة نوبل بالمشاركة مع الفيزيائي الباكستاني محمد عبدالسلام والأمريكي شيلدون غلاشو عام 1979 عن إنجازاتهم النظرية في توحيد القوى النووية الضعيفة والقوى الكهرومغناطيسية. ولهذا الرجل معرفة نظرية واسعة ودرية رياضية عالية. وهو ذو سمت عال في الكتابة العلمية المتخصصة وال العامة. هذا الرجل لا يرى غاية لوجود العالم ولا يرى أية حقيقة خارج المادة والطاقة والعالم الفيزيائي. وهو من النوع المحافظ علمياً والمتزمت، وربما كان هو واحداً من أعمدة التزمت التي تعيق تقدم الفيزياء المعاصرة بهيمنته على ساحة الفيزياء النظرية وإصراره على اعتماد ما يسمى (النموذج المعياري للجسيمات الأولية) رغم فشل هذا النموذج في حساب القيمة الحقيقية للثابت الكوني، وإصراره على عدم تشجيع الفيزيائيين على طرح أفكار خارج السياق الجاري لحركة الفيزياء النظرية. هذا الرجل أجمل قوله في جملته الخطيرة التي تقول "كما تأملت هذا العالم وجدته عديم الجدوى"! ربما يكون كلام واينبرغ صحيحاً إذ نتعامل مع الأغراض والغايات من منطلق مادي محض وإن نريد العالم مؤلفاً من كائنات رياضية وحسب. ففي مثل هذا الأفق الضيق يصعب التصرف بالفكر ويصعب إدراك أية جدوى أو غاية لهذا العالم. نعم سيبدو العالم عديم الجدوى بالفعل وسيبدو عبثياً بالفعل كلما أمعنا النظر في ضحايا الأمراض والحروب والقهقهة والاضطهاد. لكن هذه المظاهر هي ليست الوحيدة التي تصبح لوجة العالم. وهناك مظاهر أخرى كثيرة تدعونا إلى الاحساس بشيء ما متسام وهدف ما راق يلتقط انتباها إلى أشياء أخرى لا يمكن تجاهلها. إن من يعرف واينبرغ ومدى عمق اطلاعه في الفيزياء النظرية ليقف مندهشاً من سطحية هذا الرجل في الجانب الروحي والقيمي إذ أن مواقفه السياسية سطحية هي الأخرى!

آراء بول ديفز

بول ديفز فيزيائي نظري عمل أول حياته العلمية بداية السبعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) في كينز كوليج بلندن وكان يشرف على مجموعة من الباحثين الشباب تدرس تخليق الطاقة من العدم عبر حساب مایسی مجموعته مناسبة لمجموعتنا إذ كنا نعمل بإشراف الأستاذ جون ستوارت دوكر في جامعة مانشستر. وكان ديفز أول أمره خصماً عنيداً للأديان، وذلك واضح من الفصل الأخير من كتابه⁽²⁾ Space and Time in the Modern Universe الذي كتبه منتصف السبعينيات. لكنه تحول تدريجياً إلى مفكر يتمتع بقدر من الموضوعية رغم تحيزه الواضح لثقافته الغربية، وربما صفت نفسه أنه من اللادرية المعاصرین. يعترف ديفز بأن علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا المعاصرة تشير إلى أن قوة هائلة الذكاء لابد أن تكون قد تلاعبت في المتغيرات الأساسية للعالم لكي يكون وجود الإنسان فيه ممكناً⁽³⁾. وهو ربما يرى أن القرآن التي يكتشفها فيزيائيون هي نفسها القرآن التي يهيم بها الله على العالم فهي تعبير عن عقل الله⁽⁴⁾. لكن إيمانه بحدوث العالم لا يختلف عن إيمان أي فيزيائي آخر يعمل في مجال دراسة الكون في لحظات الخلق الأولى. إلا أن الإيمان بخلق العالم وكونه ذي بداية لا يتشرط بالضرورة بالإيمان بوجود خالق. والإيمان بوجود خالق لا يتشرط بالضرورة أن يكون ذلك الخالق على مقاس ما

(1) وأنجز ديفز عدداً كبيراً من الأبحاث في هذا الصدد يزيد على المئة. وكان إلى جانب هذه الأبحاث قد دخل إلى نشاط تبسيط العلوم فقام لسنين كثيرة باعداد برنامج لحساب هيئة الاذاعة البريطانية لهذا الغرض أكسبه بعض الشهرة. وألف العديد من الكتب التي اشتهرت منها كتاب عالم الصدفة وكتاب عقل الله وكتاب عوالم متعددة وغيرها.

(2) P.C.W Davies, Space and Time in the Modern Universe,

(3) P.C. W. Davies, The Accidental Universe,

(4) P.C.W. Davies, The Mind of God, Simon & Schuster, London: 1992.

قدمته الأفكار الدينية ولا حتى النصوص الدينية المقدسة بمعانٍها المباشرة. وليس غريباً أن يعاني الباحثون العلميون من نقل بعض التصورات الدينية وسقّها فيلجانون إما إلى فصل اليمان عن العلم أو يقولون إنهم لا أدرية Agnostic وهذه مسألة مهمة ينبغي إعطائها حظاً مناسباً من الاهتمام. ديفز ربما يكون واحداً من هولاء. فهو في كتاب الكون الصدفة Accidental Universe يتتساعل عن جدية القول بعدم وجود خالق لهذا الكون. وفي كتاب عقل الله The mind of God يحاول أن يصور لنا أن قوانين الفيزياء والكيمياء التي نكتشفها هي عقل الله إلى جانب تعبيره بما يوحي أن الطبيعة ربما تكون هي الله. وكأنه يعبر في هذا عن ما كان ألبرت آينشتاين يؤمن به. وربما يكون من الطريق أن نعلم أن هذا الرجل قد منح جائزة تبلتون (وقيمتها أكثر من مليون دولار) لخدمته الكبيرة لحوارات العلم والدين.

آراء جون بولنجهورن

جون بولنجهورن فيزيائي بريطاني مختص في الجسيمات الأولية عمل في جامعة كمبردج فترة طويلة ثم انتقل في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي لدراسة اللاهوت وأجيز قساً رسمياً. ثم توجهت أبحاثه إلى مسائل التوفيق بين العلم والدين. يوظف بولنجهورن معلوماته العلمية في سبيل البحث عن نظرية توافق بين العلم والدين في محاولة لتقسيم الميتافيزيقيا بمنظور علمي. وقد نشر كتاباً عديدة حول هذه المسائل. ويرى بولنجهورن أن العالم قد تجسد في الوجود بعد أن كان معنى معرفياً في إرادة خالقه. ولهذا الرجل مقوله ذات معنى عميق تقول: "الابستمولوجيا هي التي تصوغ الأنطولوجيا". لكن في العموم فإن إيمانه لا يبتعد كثيراً عن الإيمان المسيحي التقليدي في مسألة الخلق.

آراء كيث وارد

البروفسور كيث وارد هو واحد من أساتذة فلسفة الأديان المعروفيين في جامعة أكسفورد. وهو من المدافعين عن الإيمان الديني وناقد جيد للتفكير الإلحادي

العلمي. وبهذا الصدد كتب بضعة كتب دافع فيها عن الإيمان من منطلقات إيمانية يحاول جعلها شبه محايدة وتتسم كتاباته بقدر من العلمية والانصاف.

يناقش كيث وارد في كتابه (*الله والصدفة والضرورة*)⁽¹⁾ آراء بعض الملحدين العلميين من أمثال واينبرغ وهوكنج وأنكنز ودوكنز، مبيناً المغالطات التي تكتنف آراء العديد منهم، محاولاً إثبات تهافت تلك الآراء. وفي كثير من الأحيان تجد البرفسور كيث وارد وكأنه يتحدث بلسان ابن حزم أو بلسان أبي حامد الغزالى مع الفارق في العصر. لكنني أرى أيضاً أن الكثير من آراء هذا الرجل وآراء بولكنهورن تتشابه كثيراً مع آراء بعض المتكلمين التي طرحتها في مسائل جليل الكلام. وربما وجد الدارس أن الكثير من الحجج العقلية والتصورات التي يقدمها بعض المفكرين الغربيين المعاصرین في مسائل التوفيق بين العلم والدين إن هي إلا نسخ مكررة لمسائل ناقشها الناس في جليل الكلام بسقمهما وعقمها.

آراء معاصرة أخرى في الخلق

نشطت في الولايات المتحدة الأمريكية حركة فكرية تسعى إلى القول بأن العالم قائم بتصميم دقيق يشير إلى كونه مخلوقاً بعناية مقصودة وهذه الحركة سميت "حركة الخلق الذكي" Intelligent Design Movement ومما يؤسف له أن هذه الحركة واجهت معارضه شديدة من بعض الحركات الأخرى لتخوفهم من كونها تزيد أن تصل إلى نتيجة مفادها القول بأن العالم مخلوق على طريق إعجازي وهذا سيؤدي إلى نفي سنة التطور وربما استيلاء الفكر الغيبي الإعجازي على مناهج التدريس؛ إذ كانت قبل ذلك حركات أخرى قد منعت تدريس نظرية داروين في التطور وأحلت مكانها القول بالخلق الإعجازي. إلا

(1) K. Ward, God, Chance and Necessity, Oxford: SKP, 1996.

أُنني أرى أن هذا الأمر في تخليط كبير وإن القول بالخلق الذكي لا يقتضي بالضرورة التسليم بالتسخير الإعجازي للعالم.

الفصل الثالث: مبدأ تجدد الخلق (أو الخلق المستمر)

وهذا مبدأ من أهم مبادئ علم الكلام وذلك لدوره الكبير في صياغة النظرية الكلامية للعالم وفي حل مشكلات منطقية تتعلق بشأن الله ودوره في العالم. وتتجدد الخلق فكرة طرحتها المتكلمون المسلمين، وبالأخص الأشاعرة منهم، لتفعيل قيمية الله على العالم. لكننا إذ نعيد التأمل في هذا المبدأ نجد أنه صالح لتفسير إشكالات فلسفية عديدة والاجابة على العديد من الأسئلة التي تتعلق بوضع العالم وتحقيقه وجودياً، فضلاً عن تمكيننا من تفسير كيفية تفاعل الله الكامل والمطلق مع العالم الناقص والنسيبي، وهذه أسئلة ما زالت مطروحة في أروقة الفكر الديني عالمياً. كما يفسر لنا هذا المبدأ كيفية تواصل الأزلية والقديم اللازماني مع المحدث الزمانى. وحين يوضع هذا المبدأ في إطاره العلمي الفيزيائي فإنه يمكننا مثلاً من فهم لماذا تكون قياسات المتغيرات الفيزيائية إحتمالية جوازية وليس حتمية بل تكون قياساتنا خاضعة لمبدأ الاليقين الذي إكتشفه فيرنر هايزنبرغ عام 1924م. فنحن في فيزياء الكموم لن نتمكن أبداً من قياس القيم الدقيقة للكميات الفيزيائية بدقة مطلقة لكننا قادرون دوماً على القياس بدقة محدودة. فهو إذن تأسيس للمبدأ الذي يليه وهو مبدأ التجويز والإمكان.

يقوم هذا المبدأ أساساً على فكرة تجدد الأعراض التي طرحتها المتكلمون ضمن نظريتهم الذرية في الجوادر والأعراض أي القول بأن صفات الأشياء تتتجدد دوماً فتخلق كل حين خلقاً جديداً ربما على نفس القيمة بعينها أو على قيمة أخرى مغایرة. ويتألخص هذا المبدأ بالقول أن "العرض لا يبقى زمانياً". ويشرح موسى بن ميمون هذا المبدأ فيقول "فعدنما يخلق عرض يذهب ولا يبقى فيخلق الله عرضاً آخر من نوعه فيذهب أيضاً ذلك الآخر فيخلق ثالثاً من نوعه هكذا دائماً طالما يريد اللهبقاء ذلك العرض. فإن أراد تعالى أن يخلق نوع عرض آخر في ذلك الجوهر خلق، وإن كف عن الخلق ولم يخلق عرضاً

عدم ذلك الجوهر. هذا رأي بعضهم وهم الأكثرون وهذا هو خلق الأعراض التي يقولونها⁽¹⁾. وكان الأشعري قد ذكر في المقالات أن هنالك من المعتزلة من يقول بعدم بقاء الأعراض مثل الشطوي والكعبي والصimirي. ومنهم من يقول ببقاء بعضها مثل أبي الهذيل العلاف. يقول الأشعري عن الجبائي "وكان يقول أن الألوان والطعوم والأرائج والحياة والقدرة والصحة تبقى ويقول ببقاء أعراض كثيرة...".⁽²⁾ والأعراض الباقيه عند المعتزلة بحسب ما ي قوله ابن متويه هي: "الألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحياة والقدرة والأكوان والتأليف، وما خرج عن ذلك فالبقاء لا يصح في نوعه".⁽³⁾ ويعزو موسى بن ميمون دوافع المتكلمين للقول بتجدد الأعراض بأنهم أرادوا نفي الطبائع وأن لا يقال ثمة طبيعة بوجهه. وهم في هذا قد خالفوا الفلاسفة خلافاً مبيناً. فإن الفلاسفة يرون أن في الأشياء طبائع ثابتة تجعلها مؤهلة لتحقيق ظواهر العالم على الوجه الذي تحصل عليه بفعلها الذاتي. هذه الطبائع هي عند الفلاسفة جزء من بنية العالم المادية وبحضورها تتتوفر الفرصة chance لتحقق الظاهرة الطبيعية. ما يجعل العالم مستقراً على نظم ثابتة لا تتغير. ولو قالوا بعدم ثبات الأعراض لأصبح العالم متجدداً كل آن، بل ربما تحول إلى كيان فوضوي لا قرار له ولا ثبات.

أما ابراهيم النظّام فلا يقر من الأعراض إلا الحركات ويرى أنها لاتبقى⁽⁴⁾. وقد أشارت الباحثة منى أحمد أبو زيد إلى أن البزدوي كان قد ذهب إلى أن المعتزلة يقررون بقاء الأعراض، وهذا غير صحيح، بل يرون بقاء بعضها حسب. وبعد أن تؤكد قبول المعتزلة لتجدد بعض الأعراض ترى الباحثة

(1) موسى بن ميمون، دلالة الحائزين ص 202.

(2) الأشعري، مقالات ص.

(3) ابن متويه، التذكرة ص 41.

(4) الأشعري، مقالات المسلمين، ص 358.

أبو زيد أن قولهم بالحرية الإنسانية هو الذي دفعهم إلى تثبيت البعض الآخر من الأعراض لكي لا يُنسب الفعل المتعلق بها إلى الله تعالى، فلو خضعت للتجدد وكان المجدد هو الله نُسب فعل القدرة الإنسانية إلى الله، وهذا ما يعارض مذهبهم لكونهم ينزعون الله ويحملون الإنسان تبعة أفعاله⁽¹⁾. معنى هذا أن المعتزلة لا يقرؤن تجدد الأعراض المتعلقة بالأفعال وليس من الواضح إن كانوا يرفضون تجدد الأعراض عموماً.

وقد استند المعتزلة الذين يرون بقاء (أي عدم تجدد) بعض الأعراض إلى أدلة حسية ومنطقية. أما الحسية فهي مثلاً رؤية اللون في الأجسام مستمرة أبداً. وهذه حجة ضعيفة إذ أن مبدأ الاعتماد على الحس المباشر بإطلاق غير معتمد عند المتكلمين. ولو كان الحس هو مصدر المعرفة فقط لجاز نفي كثير من آرائهم ومنها أصلاً مبدأ الذرية فالجواهر غير قابلة للمشاهدة. أما الحجج المنطقية فمنها قولهم أن عدم بقاء الأعراض يؤدي إلى عدم بقاء الأجسام. وقولهم إنه إذا جاز القول بوجود عرض في وقتين مع تخل العدم بينهما كان وجوده على سبيل الاستمرار أولى بالجواز، فلا يمتنع بقاء الأعراض.

ويرى محمد عاطف العراقي أن نفي المعتزلة للقول بالخلق المتجدد إنما مصدره إعتقدهم بضرورة حرية الإرادة الإنسانية ظناً منهم أن الخلق المستمر ينافق هذه الإرادة فيقول "إنهم أدركوا التناقض بين القول بخلق الجوائز والأعراض في كل لحظة وبين نظريتهم في حرية الإرادة وهذا هو أساس قدمهم لنظرية خلق الذرات خلقاً مباشراً في كل لحظة"⁽²⁾. ذلك أن تجدد الخلق يفرض للخالق هيمنة وإتصالاً دائماً مع المخلوق وهذا ربما يحدد من مساحة حرية المخلوق.

(1) مني أبو زيد، التصور الذري ص 245.

(2) محمد عاطف العراقي، التجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، ص 70.

وما ذهب إليه العراقي مردود لأن هذا الرأي الذي ذهبت إليه المعتزلة وذلك التحوط الذي فرضوه في قبول تجدد الأعراض أمر لا يحتاج إليه ولا يتناقض مع الحرية الإنسانية ومسؤولية الإنسان عن أفعاله بالضرورة. وذلك لأن مستوى هيمنة الخالق هنا هي في الإيجاد وتوفير الإمكان من خلال تخليقه المتجدد للأعراض دون أن يفرض ذلك إرادة معينة فضلاً عن أن تجدد الأعراض متعلق بسابقاتها. وإنما هي إرادة الإنسان التي تهيمن على التصرف. مثل ذلك أن يقال: أعطيك ألف دينار تتبعها في السوق. وكل ساعة أجدد لك هذه الألف ما بقيت فاعلاً ومتصرواً بها. فمهما أنا لا أتحكم بالضرورة في ما يقوم به المتابع ولا ما يختاره من بيع أو شراء. وإنما كان دوري أن أجدد له رأس المال وهو الذي يتصرف به. وعليه وزر الربح أو الخسارة. أما إذا كف عن المبادرة وعدل عنها أو قفت عند تجديد هذا المال، وربما أبدلته بشيء آخر. فالفاعل كامل القدرة على التصرف فيما تجدد له ولم يدخل التجديد في إرادته شيءً جديداً. أما القول بأن ترك أمر التجديد متعلق بالقدرة الالهية سيؤدي إلى إعتماد المتجدد على هذه القدرة فهو صحيح وهذا ما لا تختلف بشأنه المعتزلة من أن قدرة الله مطلقة لا يحول دونها حائل. إذن فنحن بحاجة أن نتقهمحقيقة رأي المعتزلة بأفق واسع. على أن هذا لا ينبغي أن يفهم على أنه يعني ضمنياً القول بأن الله لا يعرف الجزئيات مثلاً قياساً على مثال المبادرة السابق. وذلك لأنني يمكنني أن أعرف بالمبادرات الجارية وبكل تفاصيلها دون أن أتدخل فيها. إنما الله يمكن أن يكون عليهما بالجزئيات لكنه ربما حكم أن لا يتدخل فيها ليكون حسناً مأثراً لصاحبيها وسيئها وزراؤ عليه (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أساءتم فلها). وهذه هي سنة الله في الحياة (ليبلوكم أياكم أحسن عملاً).

أما الأشاعرة و الماتريديّة فإنهم جميعاً مؤمنون بتجدد الأعراض وعدم بقائها ويقول البيزدوي أن عدم بقاء الأعراض هو قول أهل السنة والجماعة⁽¹⁾. وتعيناً عن رأي الأشاعرة يقول الباقلاني "الأعراض هي التي لا يصح بقاها وهي التي تعرض في الجواهر والأجسام وتبطل في ثاني حال وجودها"⁽²⁾. ورأي الأشاعرة هذا مهم. إذن فتسمية الأعراض أصلاً مشتقة إلى كونها متتجدة وعموماً يعبر مفهوم تجدد الأعراض عن فاعلية الخلق المستمر للعالم. هذه الفاعلية التي تجد ضرورتها عند المتكلمين في مسألتين: الأولى هي مسألة حدوث العالم والثانية هي مسألة قيومية الله على هذا العالم. ولهذا السبب فإن تحري هذا المبدأ ودراسته بعمق عند الأشاعرة والمعتزلة ضروري لفهم التوجهات المنهجية لكلا الفرقتين.

أما بخصوص إثبات تجدد الأعراض فإننا نجد الباقلاني يسوق الحجة المباشرة بقوله "والدليل على إثبات الأعراض تحرك الجسم بعد سكوئه وسكونه بعد حركته ولا بد أن يكون ذلك كذلك لنفسه أو لعله فلو كان متحركاً لنفسه ما جاز سكونه وفي صحة سكونه بعد تحركه دليل على أنه متحرك لعلة هي الحركة وهذا الدليل على إثبات الأولان والطعوم والأرباح والتاليف والحياة والموت والعلم والجهل والقدرة والعجز وغير ذلك"⁽³⁾.

إن لمبدأ تجدد الأعراض هذا أهمية كبيرة بالنسبة لمنهجية المتكلمين ومنظورهم إلى العالم وفهمهم لصيرواته الدينامية إذ تتطوّي عليه عواقب أساسية تتصل بفاعلية القانون الطبيعي وبمعنى إن كان هنالك طبع أو طبيعة خاصة في الأشياء أصلاً. وهذه المضامين والعواقب تظهر بشكل واضح في

(1) البيزدوي، أصول الدين، ص 12.

(2) الباقلاني، تمهيد، ص 38.

(3) ومن الجدير باللاحظة أن هذا تعبر دقيق عن قانون نيوتن الأول .

البند التالي عنما نناقش مبدأ التجويز والإمكان حيث سيتبين لنا أن مبدأ الخلق المستمر إنما هو مرتكز أساسى لقيومية الله على العالم. وبالتالي فهو يفضى إلى القول بالتجويز والاحتى في حركة العالم وصيروة ظواهره.

تحليل مبدأ التجدد وبيان قيمة العلمية المعاصرة

في هذا الجزء من البحث وبعد ما عرضناه من آراء مهمة للمعتزلة والأشاعرة بشأن مبدأ تجدد الأعراض وتجدد الخلق نقوم بتحليل هذا المبدأ وفق منظور علمي معاصر لنعمل بعد ذلك على توظيف مضامينه لحل مشكلات قائمة في العلوم الطبيعية أو تفسير ظواهر معينة أو توقع أحوال وظواهر جديدة، فهذا هو سبيل العلم ودينه الصحيح.

الإشكالات التي يحلها المبدأ

إن لهذا المبدأ دوراً مهماً في حل إشكالات فكرية فلسفية مهمة منها:
تحقق دور الخالق في العالم بعد خلقه أي تحقيق قيومية الله في العالم.
تفسير كيفية إشغال ما نسميه القانون الطبيعي في العالم وتحقق الظاهرة الطبيعية.

حل مشكلة إتصال الخالق المتعالي الكامل والمطلق بالعلم المادي الناقص والنسيبي والقابل للفساد. وهذه مشكلة قائمة أساساً في اللاهوت المسيحي.

العواقب العلمية والفلسفية للمبدأ

أما العواقب العلمية والفلسفية لهذا المبدأ فهي جليلة وخطيرة وأهمها فيما أجد:
إنه يوفر صورة إجرائية لحركة العالم من خلال ديمومة الخلق وتتجدد. ذلك أن تجدد الخلق سيفضي بالضرورة إلى تجديد المخلوق وبالتالي تطويره تدريجياً.
وهذا ما يقع تحت مضمون ما يسمى "جدل الطبيعية" في الفلسفة الماركسية.

يعني ضرورة توفر المنظومات الطبيعية على أحوال آنية متتجدة وعدم الثبات على حال واحدة. بمعنى أن الثبات هو حالة غير موجودة في الواقع وأن التجدد هو سنة الله في خلقه.

إن ثبات العالم الملحوظ يعني أن الأقيام التي نقيسها للكميات الفيزيائية المعبرة عن صفات الأشياء إنما هي ليست القيم الآنية بل هي نوع من قيم متوسطة (معدلات) للقيم الآنية.

ضرورة وجود قدر من الالاينين في قياسنا للكميات الفيزيائية المعبرة عن صفات الأشياء في العالم.

هذه العواقب ليست نتائج واضحة بذواتها بل هي على الحقيقة نتائج يراد استتباطها من مبدأ تجدد الخلق. أي يمكن القول إنها أشبه بمبرهنات theorems يراد إثباتها وهذا ما سنقوم به بعد قليل. لكن دعنا أولاً نناقش الاشكالات التي يسهم مبدأ التجدد في حلها.

وأوضح مما سبق أن مبدأ تجدد الخلق يفرض استمرار فعل الخالق في الخلق. وقد كان هذا القصد واضحًا من خلال دفاع المتكلمين القائلين بالمبأأ أنفسهم فلا حاجة بنا هنا إلى التطويل وسرد حجج كان قال بها من سبقنا.

أما المسألة الأكثر جدة وحيوية والتي لم يفصح عنها صراحة أولئك المتكلمون القائلون بمبدأ التجدد فهي مسألة تفسير كيفية اشتغال القانون الطبيعي. فنحن نلاحظ في عالمنا هذا ظواهر تحصل وقد تمكّن الإنسان بمراقبته لهذه الظواهر ومتابعته لها ثم التأمل في ظروف وأوقات وأمكنة حصولها أن يكتشف العلاقات السببية التي تدفع إلى حصول الظاهرة عند توفر أسبابها كما يقال. فمثلاً يحصل احتراق القطن عند تقريب النار منه ووصول درجة الحرارة إلى درجة حرارة الإلتقاد كما تسمى. فنقول في التفسير الفيزيائي لهذه الظاهرة أن النار نقلت كمية من الحرارة إلى مادة القطن بالتدرج فعملت على تسخين القطن حتى بلغت حرارته درجة اتقاده فشب اللهب فيه. وهذا اللهب نفسه يعمل على تسخين

أجزاء القطن الأخرى غير المحترقة فيرفع من حرارتها حتى إذا ما وصلت حد الانقاد التهبت هي الأخرى، وهكذا يستمر احتراق القطن ذاتياً بعدئذ دون حاجة إلى نار من خارجه. وهذا ما نسميه "قانون طبيعي" فهو يعبر عن ظاهرة قد عرفنا أسبابها واحتراطاتها باللحظة وتأكدنا منها بالتجربة مراراً وتكراراً حتى وجدنا أن لا سبيل إلى القول بإمكان عدم احتراق القطن متى ما اقترب من نار حامية إلا أن تتغير صفة القطن فيكون مبلولاً مثلًا أو تتغير صفة النار فلا يكون فيها قدر من الحرارة الكافية لإيصال القطن إلى درجة الانقاد. وقد جئنا بهذا المثال قصداً هنا وسنعود إليه في فصل قادم.

ومثال آخر لو أثنا قذفنا حجراً إلى أعلى لوجنه يرتفع في السماء إلى قدر ما وكلما ارتفع تناقصت سرعته حتى إذا بلغ قدرًا معيناً من الارتفاع أصبحت عنده سرعة الحجر صفرًا فلا يكاد يتوقف حتى يعود ساقطاً نحو الأرض هذه المرة بتسارع إذ تزايد سرعته حتى تبلغ أقصاها عند ارتطامه بالأرض.

لقد درس غاليليو غاليلي هذه الحركات الطبيعية تجريبياً وكشف عن العلاقات بين متغيراتها، فوجد أن قيمة التسارع الذي يصعد به الحجر إلى الأعلى والتسارع الذي ينزل به إلى أسفل لا يختلفان، كما وجد أن هذا التسارع لا يعتمد على كتلة الجسم بل هو واحد لجميع الأجسام. ووجد غاليليو أن المسافة التي يقطعها الجسم الساقط تتناسب مع مربع الزمن الذي يستغرقه لقطعها. ثم حل غاليليو حركة البندول فوجدها تخضع لنفس الأصول التي يخضع لها الحجر في حركته صعوداً ونزولاً. وكان المتكلمون المسلمين قبل غاليليو يقررون كثيرة قد ناقشوا مسألة صعود الحجر المقذوف ونزوله وفصلوا القول فيها وخالفوا هل يسكن الحجر الصاعد قبل نزوله أم لا؟

ثم جاء أبيقrates نيوتن ودرس ما كان غاليليو قد اكتشفه وكشف عن الأسباب التي تختفي وراء هذه الظاهرة التي نسميتها السقوط الحر. ووجد أنها

قوة الجاذبية التي تكمن في الأجسام، حسب تفسيره، فالحجر يجذب الأرض والأرض تجذب الحجر بقوة مترادفة بينها تعتمد على كتلة الحجر وكتلة الأرض والمسافة بينهما. وكلما زادت كتلة الحجر زادت قوة التجاذب المترادفة وكلما زادت المسافة بين الأرض والحجر ضعفت القوة المترادفة بينها والعكس صحيح. وسمي القانون الذي يصف كل هذا بالصيغة الرياضية "قانون نيوتن في الجذب العام". وهذا القانون يفسر حركة الأجسام الطبيعية صغيرها وكبيرها على اختلافها بما فيها الأجرام السماوية القمر في دورانه حول الأرض والكواكب السيارة في دورانها حول الشمس.

وهكذا نجد أن الظواهر الطبيعية تحصل وفقاً لسنن وقوانين تبدو، ظاهرياً على الأقل، ثابتة لا تتغير تحكم متغيرات الظاهرة وشروطها حتى إذا ما توفرت تلك الشروط وقعت الظاهرة لا محالة ما لم يكن هنالك مانع آخر يمنع وقوعها بقانون طبيعي آخر.

في هذه الفترة (القرن السابع عشر الميلادي) التي بدأ فيها الإنسان اكتشاف العالم بالطرق العقلية الصحيحة وتمكن من صياغة القوانين التي تحكم ظواهر العالم بطرق رياضية كفؤة تختزل الظاهرة وتمكننا من إجمال مضمونها واحتراطها ولد العلم الحديث. وهذا الكشف المذهل للعالم صيرورة مفهومنا لنا قابلاً للإكتشاف ومن ثم للتوظيف العملي وبالتالي الاستفادة من ظواهر العالم ومن معرفتنا عنه.

لقد أدى هذا الكشف أيضاً إلى ظهور وتنامي قناعات لدى بعض الناس أن من يحكم العالم وحركته وتطوره ومصائر الأشياء فيه هو ليس قوى غيبية غير مفهومة بل هي تلك القوانين الطبيعية وليس شيء غيرها. خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين تم تطوير المعرفة العلمية عن العالم حتى غدت معظم ظواهره مفهومية أو تقاد وغداً العالم آلة هائلة يحكمها تدافع القوى الجاذبية والكهربائية والمغناطيسية والميكانيكية. وهكذا حصل انفصال واضح بين العلم والدين في الغرب صار يتسع تدريجياً منذ عهد غاليليو. فافترق العلم

والدين حتى صارت بينهما هوة شاسعة لا يمكن ردمها. وما زاد في الطين بلة أن هذه الكشوف العلمية أدت إلى نشوب نزاع بين رجال الكنيسة الكاثوليكية في روما ورجال العلم وفي مقدمتهم غاليليو غاليلي. ذلك أن كشوفات العلم الجديدة نقضت أسس الفلسفة الأرسطية التي كانت الكنيسة المسيحية قد تبنّتها. وهذا مما أدى إلى اتساع الهوة بين العلم والدين المسيحي في الغرب. لكن الحقيقة هي أن هذا الصراع لم يقتصر على المسيحية في الغرب بل شمل الإيمان الديني كله فأهل العلم يقولون: ماذا عسى الله أن يفعل في عالم تحكمه جملة من القوانين التي نعرف متغيراتها ونعلم شروطها ومتطلباتها ونعلم حدودها ومسالكها؟ ماذا عسى إليه غائب أن يفعل في عالم تحكمه قوانين حتمية صارمة ومنظمة تشد أزر بعضها بعضاً لتؤلف منظومة كونية شاملة لامجال فيها للخرق أو التعطيل ولا مجال فيها للخلل أو الزلل. ويقولون لو كان الله المريد المطلق المختار يحكم العالم لما ظهر لنا بهذه الصورة وكانت ظواهر العالم إعجازية عشوائية غير مفهومة لأننا لا يمكن أن نفهم ما في إرادة الله وما هي خياراته. أما أن يكون العالم مفهوماً بهذه الصيغة فإن من الضروري الافتئاع بأن العالم جملة مادية لا تحتاج إلى الله إلا ربما في لحظة الخلق الأولى.

نعم! .. بالفعل تبدو هذه الأسئلة أساسية ووجيهة لا سبيل إلى ردّها إلا بمنطق يتاسب وجلالها. وتبدو هذه الأسئلة صعبة الإجابة بالفعل حين ننسى أو ننتحس أن هذه التي نسميها قوانين طبيعية Natural Laws إنما هي الظواهر التي تحصل أمامنا مثل إحتراق القطن عند اقتراب النار منه أو سقوط الحجر على الأرض بعد رمييه. لكننا لن نفهمها ونفهم أسبابها وعلاقتها إلا حينما نكتشف متغيراتها وثوابتها ونتعرّف على شروطها ومطالبتها ونصوغها على هيئة قوانين رياضية أو حسابية نسميها عندئذ قوانين فيزيائية Physical Laws وربما تطورت مجموعة من القوانين والمفاهيم لتصبح نظرية علمية متكاملة Scientific Theory مثل نظرية النسبية أو نظرية الكموم.

لهذه الأسباب وغيرها وقع عديد من الباحثين وبالأخص أولئك المختصين في العلوم الطبيعية وخاصة في الغفلة تحت سطوة السبيبية وسطوة الاحتمالية الطبيعية فقلوا بعدم الحاجة إلى خالق، وإن كان ولابد، فالحاجة هي في كونه محركاً أولاً نحتاجه عند بدء الخلق حسب. حتى إذا ما اكتشفنا أن الخلق ليس له بداية في الزمان تسائلنا أي دور يبقى للخالق؟ هذا ما كان توصل إليه عالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكنج عام 1984 عندما أوجد مبرهنة لا نهاية الزمن التي تعني عدم وجود بداية للعالم فقال .What a role for the creator

مثل تلك التساؤلات وتلك التوصلات تغفل حقيقة أن قوانين العالم لا تعمل بذاتها بل تحتاج إلى مُشغل . والحقائق التجريبية التي كشفتها فيزياء الكوموم تؤكد هذا. فما نقوم به نحن في الفيزياء يشمل على وصف حقائق العالم كما نراها. وكل ما نبدعه هو حالة تقريبية. ودليلنا إلى الله لا يمكن أن يكون رياضياً بل هو بالضرورة دليل استقرائي... فالله لا تحصره معادلة ولا يحده مكان ولا يقيده زمان. الحقيقة التي اكتشفتها فيزياء الكوموم أن هذه القوانين الطبيعية عندما حولها إلى قوانين فيزيائية إنما هي جمل إجرائية Operational Commands وإذا قلنا أن الإجراء لابد له من مجر فإن الأولى أن يكون هذا المجري هو من يعرف العالم كله معرفة مطلقة يعرفه بماضيه وحاضرته ومستقبله، يعرفه بخواصه وشروطه ومتطلباته. وإلا فإن تفعيل هذه الجمل الإجرائية اعتباطياً لن يؤدي إلا إلى الفناء التام ولو بعد حين. كيف لنا أن نتوقع أن مجموعة هائلة من الجمل الإجرائية العشوائية المتناقضة بالضرورة (فكل شيء نقىضه والنقائض ذات حصة متساوية في الحصول أو عدمه كما نعلم) يمكن أن تولد لنا عالماً متناسقاً هكذا؟ ولذا فإذا ما اعترفنا بضرورة وجود خالق فإن الوقوف عند نقطة البدء لا يكفي و لا يغني عن ضرورة وجود الخالق لاحقاً لضرورة تشغيل قوانين العالم التي تحكمه. وهكذا يمكن القول: ليس بالضرورة أن تكون للعالم بداية لكي يكون الله موجوداً، فالله موجود على الدوام من خلال الخلق المتجدد للعالم نفسه فالله هو الحي القيوم، والخلق المتجدد شاهد على هذه القيومية.

المشكلة الثالثة التي يحلها مبدأ التجدد هي مشكلة فلسفية طالما أثارها منتقدو الفكر الديني من الفلاسفة العلمانيين والملحدين قائلين أن الله وفق تعريف المؤمنين به كائن مطلق وكامل لا يجري عليه زمان فكيف له أن يتصل و يؤثر في عالم ناقص ونبي ومحدث في الزمان؟ مثل هذه الأسئلة أثارها مؤخراً أستاذ الفلسفة والدين في جامعة أوكسفورد البروفسور كيث وارد ليتوصل بعدها إلى أن الله ربما لا يتدخل في العالم على النحو التفصيلي بل على النحو الإجمالي حسب. وهو ربما لا يعرف المستقبل بالضرورة، ولا يعني من معاناة الناس. هذه الآراء ومتى لاتها يتناولها باحثون معاصرن في الغرب من العاملين في مجال التوفيق بين العلم والدين وهي في بعض وجوهها مماثلة لآراء فلاسفة اليونان الإلهيين في قولهم إن الله لا يعرف الجزئيات.

والحق أن مبدأ التجدد يجib على جميع هذه الاشكالات والتساؤلات. فإن تجدد الخلق يقر ضرورة الوصل الدائم بين الخالق والمخلوق لحظياً و آنياً. فالخالق في هذه الحال لا يبدأ الخلق ويتركه بل يبدأ الخلق ثم يعيده. وإذا كان العالم على هذا النحو يكون دائم الحدوث Temporal فيما يكون الله ليس في زمان. منطق بسيط وكلام واضح لا إشكال فيه.

من المهم جداً بل إن من المبหج أن لمبدأ التجدد هذا الذي نقدمه هنا فضائل أخرى تتبع لنا أن نفهم من خلاله أربعة أمور أساسية ظهرت في التصور الفيزيائي الكومي للعالم. وهذه هي:

إن مبدأ التجدد يفسر لنا نجاح الصورة الاجرائية التي يقدمها ميكانيك الكوموم للعالم. فتجدد الخلق هو نفسه حركة إجرائية Operational تقوم بها مجموعة من الاجراءات بعضها معروف وبعضها الآخر ليس معروفاً الآن. ولما كانت جميع الكوموميات الفيزيائية التي نقيسها هي الأعراض المتتجدة نفسها في مصطلحنا الكلامي، فإن عملية القياس في حقيقتها هي إجراء يختص بالمقيس نفسه. وهذا الذي نستخرجه من عملية القياس هو ما نسميه في نظرية الكوموم الملاحظ Observable.

وإذاء هذه الحال فإن تجدد الخلق يقتضي أن تكون الأشياء كل آن في شأن. فلا ثبت على حال وإن بدت مستقرة ساكنة فهي على الحقيقة في حال التجدد الدائم والتبديل المستمر. تُخلق أعراضها وتُفنى وتعود تُخلق ثانية وهكذا... في حال سريع التبدل. هذا يتتيح لنا أن نقول أن العرض يمكن أن يتخذ قيمًا آنية Instantaneous values مختلفة تتراوح في محيط محدود أو لا محدود بحسب حالة النظام، والمنظومة كلها ينبغي أن تكون على أحوال ممكنة عديدة بحسب ما هو متاح لها من الأقيم الآنية. في نظرية الكموم نقوم باستخراج تلك القيم الآنية بتشغيل الإجراء المناسب على ما يسمى دالة الموجة Wave function (أو دالة الحالة State function) وتعرف هذه باسم القيمة المخصوصة Eigenvalue لذلك الاجراء.

لكن ما نقيسه فعلاً هو ليس هذه القيم الآنية المخصوصة وإن لوجدنا العالم كل آن في شأن كما أسلفنا. لكننا ولسرعة تبدل قيم العرض يستحيل علينا القبض على قيمة معينة للعرض بعينه بل ما نجده حقيقة هو معدل القيم وهذا ما يسمى في نظرية الكموم القيمة المتوقعة Expectation value وهي معدل أو متوسط القيم الممكنة التي يمكن أن يأخذها العرض المقاس. ويمكنني تمثيل هذه الحالة على نحو تقريري بمثال بسيط. فلو نظرنا إلى مروحة ذات ريش حمر مثلاً، فحين تدور المروحة سريعاً لا نرى تقسياً تلك الريش بل نرى فرضاً أحمر باهت اللون قليلاً هو في الحقيقة شدة سطوع اللون وقد توزعت على مساحة الدائرة التي يمتلئها القرص. وبالتالي فهي معدل سطوع اللون وليس مقدار السطوع الآني لأي من الريش. وكلما كانت سرعة المروحة أكبر ظهر القرص أكثر تجانساً⁽¹⁾. وبالمثل كلما كانت سرعة تجدد الأعراض أكبر كانت

(1) ليس القصد من هذا المثال القول بأن نتائج نظرية الكموم متعلقة بحالة من دوام الابصار بل هو مثال صالح للتعبير بدقة عن المضمون العلمي لمعنى القيمة المتوقعة بضوء مبدأ التجدد. فلو أننا حسبنا إمكانية إصابة ريشة من الريش أثناء دوران المروحة وكانت النتيجة متعلقة بسرعة المروحة أيضاً.

القيم الآنية الممكنة أقرب إلى القيمة المتوقعة (المعدل) أي أن نطاق إختلاف القيم الآنية ضيق. وهذا هو السبب بعินه الذي تتحقق وراءه حقيقة أن القيم الآنية في العالم المجهرى Microscopic تتفاوت على نطاق واسع في حين أن القيم الآنية في العالم الجهرى Macroscopic تتفاوت في نطاق ضيق جداً، بل تكاد القيم الآنية أن تكون القيمة المتوقعة نفسها لا تحيد عنها. والأمر بين واضح فإن سرعة تبدل الأعراض في العالم الجهرى كبيرة جداً مقارنة بسرعات تبدلها في العالم المجهرى. ويمكن فهم ذلك إذا ما قرنا سرعة تبدل العرض بالتردد الكهرومغناطيسي للشيء ومقداره طاقة الجسم الكلية مقسومة على ثابت بلانك.

يقودنا هذا إلى توقيع وجود نوع من الالاينين في قياس الكموميات الفيزيائية. فالتجدد في الخلق سيؤدي أن تكون الأشياء في تبدل مستمر. وكما أسلفنا في الفقرة السابقة فهناك قيم آنية وهناك قيم متوقعة هي معدلات تلك القيم الآنية. ولكن لماذا نعتقد أن مثل الالاينين هذا سيظهر نتيجة لتجدد الخلق؟ لنضرب مثلاً على ذلك: خذ جسماً متحركاً. وفق المنظور الفيزيائي فإن هذا الجسم إنما يبدل موقعه مع مرور الزمن. ومن منظور مبدأ تجدد الخلق فإن موقع هذا الجسم يتبدل كل آن. لو أننا عيناً موقعاً عند x مثلاً في اللحظة التالية سيتجدد هذا الموقع وحال التجدد تتغير حالة الجسم بموجب ذلك التغير في المكان وهذا يؤدي إلى التأثير في المكان نفسه، مما يجعله غير قابل للتحديد بدقة مطلقة أبداً. أي سيظهر لدينا قدر من عدم تحديد يلزمه أية عملية قياس للموقع (مكان الجسم) وللتغير في الموقع آنياً مع بعضهما. وهذه نتائج منطقية هنا. فإذا ما علمنا أن مقدار التغير في حالة الجسم بالنسبة إلى الموقع هو زخم الجسم (او كمية الحركة) Momentum علمنا أن مبدأ التجدد يفضي إلى ضرورة حصول قدر أدنى من الالاينين الملائم لتعيين موقع الجسم وزخمه آنياً. وينطبق الالاينين هذا على جميع المتغيرات المقاسة مع أزواجها من مولاداتها Generators أي الموقع مع التغير بالنسبة إلى الموقع والزمان مع التغير بالنسبة إلى الزمان (الذي هو الطاقة في نظرية الكموم) والزاوية مع التغير الزاوي (الذي هو الزخم

الزاوي). وهذا هو ما يسمى في ميكانيك الكموم مبدأ هايزنبرغ في الایقين Heisenberg Uncertainty Principle وهو أحد الأعمدة الرئيسية التي تستند إليها نظرية الكموم.

لكن ربما يبرز أمامنا سؤال هنا وهو: ماذا بشأن الجسم الساكن هل يفضي تجدد الأعراض إلى ظهور الحركة في الجسم الساكن؟ والجواب نعم. فإن تجدد عرض الموضع يتتيح أن يكون هذا التجدد إلى يمين الموضع الأول أو إلى شماله وهذا الامكان متوفّر بحصة متساوية equally probable. لذلك وفقاً لمبدأ التجدد فإنه، وعلى وجه التحقيق، لا يمكن أن يوجد جسم ساكن سكونا مطلقاً أبداً. لكن محصلة الحركة الفعلية ستكون صفراء فلا ييرح الجسم مكانه رغم حرکته الموضعية يمنة ويسرة. وهذا ما نعبر عنه في نظرية الكموم حين نقول إن القيمة المتوقعة لسرعة الجسم الساكن (أو زخمه) هي صفر دوماً.

يمكن تقاضي الایقين هذا إذا كانت سرعة تبدل العرض لانهائيّة. ففي هذه الحالة تكون القيم الآنية مطابقة تماماً للقيم المتوقعة وعندئذ لا يوجد أي قدر من الایقين. لكن سرعة تبدل لانهائيّة للعرض لن تحصل ما لم تكن طاقتة لانهائيّة. لذلك فلا يمكن تجاوز مبدأ الایقين أو إلغاؤه بموجب هذا المنظور.

مشكلة القياس في ميكانيك الكم

لقد قمت بدراسة مبدأ التجدد من منظور علمي معاصر وسعيت إلى توظيفه في تفسير مشكلة أساسية معروفة من مشاكل ميكانيك الكم ألا وهي مشكلة القياس⁽¹⁾ فهذه المشكلة The problem of measurement in quantum mechanics القديمة الجديدة بقيت حتى الآن عصية على الحل وبذلت في السعي لحلها جهود كبيرة. وقد فصل المشكلة من كافة وجوهها ماكس بيمر في كتابه الرائع فلسفة

(1) M.B. Altaie, Re-creation: a possible interpretation of quantum indeterminism. Pre-print 2009.

ميكانيك الكم⁽¹⁾. وتبز المشكلة في أكثر من وجه في أساسيات ميكانيك الكم وأهم هذه الوجوه:

مسألة التوزيع الاحتمالي لقيمة المقاسة وعدم قرارها على قدر معين بمعنى لاحتمالية نتائج القياس الكومي.

اللاتحديد في القيم المقاسة وعدم إمكان تحديد قيم المتغيرات المتكاملة بدقة لامتناهية في آن واحد وهذا هو مبدأ الاليقين لهايزنبرغ.

لابدالية إجراءات المتغيرات المتكاملة وهو وجہ آخر لمبدأ الاليقين.

وتنصل هذه المشاكل بشكل أو باخر بقضية الحتم واللاحتم في القياس الكومي. فالأمران وبالتالي هما وجهان لقضية واحدة هي مشكلة القياس الكومي.

لقد وضعت مقترنات نظرية عديدة لحل هذه المعضلة اعتبرت بمثابة تفسيرات مختلفة لميكانيك الكم. وأهم هذه التفسيرات أربعة:

الأول يقول أن ميكانيك الكم هو بالأساس نظرية تخص التعبير عن مجموعة الجسيمات ولا تصلح للتعبير عن جسم منفرد. وكان ألبرت آينشتاين⁽²⁾ من أبرز الفيزيائيين المؤيدين لهذا التفسير الذي ربما كان ماكس بورن أول من أشار إليه⁽³⁾.

الثاني تفسير مدرسة كوبنهاجن الذي جاء به نيلز بور وأطّر نظرياً وأسس له رياضياً فون نيومان⁽⁴⁾ von Neumann ويقول أن حقيقة القياس الكمي هي ما يحصل في لحظة القياس نفسها. فالقيمة التي نقع عليها لحظة القياس هي القيمة

(1) Max Jammer, *The Philosophy of Quantum Mechanics: The Interpretations of Quantum Mechanics in Historical Perspective*, (New York: John Wiley & Sons, 1974).

(2) A. Einstein, "Physics and Reality", *Journal of the Franklin Institute* 221, (1936): 349.

(3) M. Born, W. Heisenberg and P. Jordan, 'Zur Quantenmechanik II', *Z. Phys.* 35, 557 (1926).

(4) J. von Neumann, *Mathematical Foundations of Quantum Mechanics*, trans. Robert T. Beyer (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1955).

التي تقع عليها قيمة المتغير الذي تحت القياس. وأننا أستعمل كلمة نقع هنا ليس بمدلولها اللغوي العربي المتداول بل هي هنا وفي هذا السياق المدلول الدقيق المقصود فعلاً الكلمة collapse وإنني لأجد العربية أوفق في التعبير عن المراد؛ إذ يقع المشاهد على المشهود ويقع المشهود على القيمة (وهذا ما يُعرف بوقوع دالة الموجة wavefunction collapse) فيكون الأمر مفاجأة بين الملاحظ والملحوظ وهذا بالضبط ما يريد أن يقوله تفسير كوبنهاجن لعملية القياس في ميكانيك الكم.

أما التفسير الثالث فهو ذلك الذي جاء به ديفيد بوم David Bohm وهو الذي يقول بأن سبب الاحتمال الظاهر في ميكانيك الكم وجود متغيرات خفية لم نعلم عنها هي التي تختفي وراءها ظاهرة الاحتمال والاحتمال. وهذا معناه أن نظرية الكم غير كاملة.

أما التفسير الرابع فهو الذي قال به إفريت⁽¹⁾ Everett ويفترض أن القيمة المقابلة عند لحظة ما هي قيمة واحدة من عدد لا نهائي من القيم الممكنة لذلك المتغير الذي تحت القياس، وكل من تلك القيم الممكنة قائمة في عالم من العوالم المختلفة المتشابهة التي تخضع لنفس القوانين العامة وإن اختلفت في أقيام موجوداتها. وهذه هي نظرية العوالم المتعددة Multiverse Theory التي جرت مؤخراً محاولات إحيائها من جديد.

لكل من التفاسير الأربع آنفة الذكر موطنناً من مواطن الوهن. فالتفسير الأول ترده حقيقة أن معادلة الحركة الأكثر أساسية في ميكانيك الكم هي معادلة شرودنجر تطبق على جسيم واحد وليس من ضرورة لتقييد تطبيقها بعدد من الجسيمات. نعم ربما سيقول البعض أن دالة الموجة التي تضمها معادلة

(1) H. Everett III, Relative State Formulation of Quantum Mechanics, Rev. Mod. Phys. 29, (1957): 454.

شرونجر تبقى خامضة في التعبير عن المضمنون الاحتمالي في هذه الحالة إذ نتكلم عن احتمالية قيم كثيرة لمتغير واحد ولجسيم واحد. لكن هذا الأمر فسره ماكس بورن بأن دالة الموجة هي مقياس لاحتمالية وجود الجسيم على تلك القيمة.

أما تفسير مدرسة كوبنهاجن وعلى الرغم من رصانته الرياضية فإنه يبقى من غير المفهوم ما يعنيه أن يقع المشاهد على المشهود ويقع المشهود على القيمة. إذ أن هذا يفضي إلى أمور شنيعة منها أن قيم المشهودات تعتمد على المشاهد وحالة المشاهد وهو أمر منافق للحس والعقل. وهذا ما ذهب إليه جون ويلر⁽¹⁾ عندما تكلم عن دورنا نحن المشاهدين في خلق العالم في الوقت الذي نعلم فيه أن العالم خلق قبلنا بكثير⁽²⁾. وقد حاول البعض النفي في مثل هذه التفاسير الغربية والترويج لها إعلامياً في السينين الأخيرة، لكن هذه الاستنتاجات التي ذهب إليها ويلر وغيره إن هي إلا من جملة الشناعات التي يفضي إليها تفسير مدرسة كوبنهاجن.

أما تفسير ديفيد بوم الذي عرف باسم نظرية المتغيرات الخفية Hidden Variables Theory فقد ثبتت عدم جدواه من الناحية النظرية إذ تمكن جون بيل في العام 1964 من إثبات عدم صحة تلك التفسيرات ولو جزئياً. وفي كل الأحوال فإن نظرية بوم لم تقدم شيئاً جديداً.

أما اقتراح أفريلت للعالم المتعدد، وإن كان قريباً من القول بالتجدد في الخلق، فلا يقل إعضاً وغرابةً بل وتناقضاً عن اقتراح وقوع دالة الموجة آنف الذكر، علماً أن العالم المتعدد المحكي عنها لا يمكن أن تكون موجودة بالفعل

(1) J.A. Wheeler, Assessment of Everett's 'relative state' formulation of quantum theory, Rev. Mod. Phys. 29, (1957): 463.

(2) والله تعالى يقول: ما أشهدتم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم وما كنت متذملاً عضداً.
الكهف: (51)

بل هي موجودة على سبيل الإمكان ولا من سبب واضح لأن ننتقل في وجودنا بين هذه العوالم.

الحل الكلامي للمشكلة:

في تصوري فإن مبدأ التجدد (أو الخلق الدائم) يوفر الأرضية الازمة لتقسيم مشكلة القياس الكمومي فإن إعادة الخلق تفضي إلى مايلي:

وقوع عدم تحديد في المتغيرات المتكاملة والتي هي حسب هذا المخطط تكون مؤلفة من زوجين أحدهما المتغير نفسه والآخر ما يسمى بمولد المتغير generator ذاته. فإذا كان المتغير هو موقع الجسيم مثلاً فإن مولد الموقع هو إجراء الزخم الخطى وهو الإزاحة التقاضلية المكانية لدالة الموجة. وإذا كان المتغير هو الزمن فإن مولد الزمن هو الهايمتونى (إجراء الطاقة) وهو عين الإزاحة التقاضلية الزمانية لدالة الموجة. وإذا كان المتغير هو الموقع الزاوي (الزاوية) فإن مولد المتغير هو إجراء الزخم الزاوي وهو الإزاحة التقاضلية الزاوية لدالة الموجة، وهكذا دواليك وهذه حقائق معروفة في فيزياء الكم. أما كيف يرتبط المتغير بمولده فهذا ما نجده يحصل عند إعادة الخلق في كل مرة يعاد فيها خلق الموقع مثلاً تتأثر الحالة الكلية للنظام state of the system بالمتغير الذي أعيد خلقه وهو الموقع في هذه الحالة، وبالتالي يتتأثر النظام على وجه من الوجوه من خلال التغيير التقاضلى للمتغير وهذا التغيير التقاضلى ليس إلا المولد ذاته لذلك المتغير وهو إجراء الزخم الخطى؛ فلا تكون الحالة الكلية للنظام كما كانت عليه قبل إعادة الخلق بل هي في لبس جديد. وهكذا يمكن القول أن لا شيء يبقى على حاله زمانين أو آنين كما قال أسلافنا المتكلمون من قبل. وإن هذا يفضي إلى لا تبادلية الموقع مع إجراء الزخم الخطى بالضرورة وبصورة عامة يفضي إلى لا تبادلية المتغير ومولده وهذا هو بالضبط الأساس الرياضي لمبدأ اللياقين لهايزنبرغ.

إن مبدأ تجدد الخلق يحل المشكل القائم بين القياس الفردي والقياس الجماعي. ذلك لأن إعادة الخلق تتم وفق هذه النظرية على نحو سريع إذ نفترض أن تردد إعادة الخلق يتاسب مع الطاقة الكلية للنظام مقسومة على ثابت بلانك وهذا يعني أن تردد إعادة الخلق لمتغيرات النظم الجهرية (الماكروسکوبية كما تسمى) يكون كبيراً فيما يكون تردد إعادة الخلق لمتغيرات النظم المجهريّة (المایکروسکوبیّة) صغيراً نسبياً. وهذا ما يفسر لماذا نلاحظ الصفات الكمومية في العالم المایکروسکوبیّة على حين لا تظهر هذه الصفات في العالم الماكروسکوبیّة.

إن التفسير الكلامي لميكانيك الكم يؤدي إلى فهم أعمق لظواهر كمومية عديدة كظاهرة الترابط الكمومي Quantum Entanglement فضلاً عن تعميقه لمفهوم التشاشه الكمومي Quantum Coherence. بل إن هذا التفسير يفضي إلى توقيع وجود حالات كمومية ماكروسکوبية Macroscopic Quantum States تتواجد في الفضاءات التي تقع تحت مجالات جذبية شديدة جداً مثل مجالات الثقوب السوداء. من جانب آخر فقد وجدت أن التفسير الكلامي القائم على تجدد الخلق يضع شروطاً واضحة لما يسمى تأثير زينو الكمومي¹ Quantum-Zeno Effect وهي مسألة ظهرت مؤخراً وصارت مثاراً للجدل.

وإذن فإن لدقيق الكلام ما يقدمه فعلاً من جواهر الفكر وقرائح الإبداع في فيزيائنا المعاصرة. إلا أن كل هذا بحاجة إلى جهد مبرج كبير ليتم وضع هذه الأفكار حيز التطبيق وتؤتي أكلها كما ينبغي.

(1) B. Misra and E. C. G. Sudarshan, J. Math. Phys. 18, (1977): 756; M. Namiki and S. Pascazio, Quantum Theory of Measurement Based on the Many-Hilbert-Space Approach, Physics Report 232, (1993): 301.

الفصل الرابع: مبدأ التجويز والإمكان

يُعدُّ مبدأ التجويز والإمكان عند المتكلمين واحداً من المبادئ الرئيسية التي تؤسس لرؤيتهم لفلسفة الطبيعة. ويتخذ المبدأ وجهاً عديدة ويسمى بأسماء مختلفة، وإنما اخترت لها هذا الاسم لأنني وجدته الأنسب. وتبرز أهمية المبدأ لصلته المباشرة بالموقف من السببية الطبيعية والموقف من معنى القانون الطبيعي المسمى عندهم (الطبع). فهل العالم ممكناً جائز أم هو واجب حتمي الوجود وتحتى الصيرورة بالهيئة والمضمون؟ خلاصة المبدأ القول بأن حادث العالم تقع على سبيل الاحتمال والجواز لا على سبيل الحتم السببي؛ فالأشياء لا تفعل بذواتها لطبع كامن فيها بل إن الفاعل الحقيقي هو قوة أخرى هي خارج العالم بالضرورة ولا تنتمي إليه وإنما الأشياء وصفاتها وسائط.

للأساس النظري للقول بمبدأ التجويز والإمكان عند المتكلمين مفهومان، الأول: هو تجدد الأعراض، والثاني: نفي القول بالطبع الذاتي. أما المنطلق العقديي الأساس لهذا المبدأ فهو قيومية الله على العالم ودوره الدائم فيه. فإن كان للأشياء طبع ذاتي فاعل انتقت عنده قيومية الله على العالم وبذا العالم مستغنِياً عن الله.

أما الحجج التي يسوقها المتكلمون للبرهنة على قولهم بهذا المبدأ فتستند أساساً إلى أمرتين، الأول: حقيقة أن الجوامد لا تفعل لأن الفعل يحتاج إلى قدرة وإرادة، والجوامد لا إرادة لها فضلاً عن أن قدراتها أعراض متعددة محكومة بإرادة المجدد و اختياراته. والثاني: أن تعلق العلة بالمعلول أو السبب بالمبين ليست واضحة بالبداهة بل تحتاج إلى برهان لا يتيسر.

ويتعلق هذا المبدأ بمفاهيم وسائل جوهيرية في الفكر الفلسفى والرؤية الفلسفية للعالم منها مفهوم الطبع والطبيعة والقول في مسألة السببية والعلاقة بين السبب والسبب وبالتالي الموقف من الفعل الالهي في العالم وهي من المسائل

الجوهرية في جليل الكلام. وسوف أتعرض لبعض من هذه المسائل في هذا الفصل وفي الباب الثالث الذي يعالج التطبيقات.

يتفق أغلب المتكلمين معتزلة وأشاعرة في منظورهم العام المجمل للمفاهيم والمسائل المتعلقة بهذا المبدأ إلا أنهم يختلفون في التفاصيل. وقد حصل لدى كثير من الدارسين المعاصرين أخطاء بشأن موقف المعتزلة من القول بالسببية والحتم. ويَدِّعُ البعض أن المعتزلة قالوا بالسببية الطبيعية على حين يقولون أن الأشاعرة ينفون السببية بإطلاق⁽¹⁾. وهذا قول يحتاج تمحيضاً.

القول في الطبع

مسألة الطبع والطبيعة أساس القول في مبدأ الإمكان وفي القول بالسببية والاحتمالية فعليها تتبنى الرؤية بهذا الشأن وبها ينقاد الموقف. في الفقرات التالية سأبحث مسألة الطبع والطبيعة فيما يعتقد أنه صفات الأشياء التي هي مطبوعة عليها بهدف استبيان الفعل الذي للصفات هل هو ذاتي أم منفعل. وسأعرض لأقوال رواد المعتزلة وكبار منظريهم ولأقوال الأشاعرة وأشهر شيوخهم لنتبين بعد ذلك مقدار الاتفاق والاختلاف بين الحزبين ونتبين أيضاً صدق أو فساد الدعاوى ب شأنهم.

تعريف الطبع

قال الرازى: "الطبع السَّجِيَّةُ الْجَلِيلُ عَلَيْهَا إِلَيْنَا. وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدُرُ وَالطَّبِيعَةِ مِثْلُهُ وَكَذَا الطِّبَاعُ بِالْكَسْرِ . . ."⁽²⁾. وفي التعريفات للجرجاني: "الطبع بالسكون: الجبلة التي خلق الإنسان عليها؛ والطبيعة: عبارة عن القوة السارية في الأجسام بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي".

(1) يمنى الخولي، فلسفة العلم، ص 146.

(2) مختار الصحاح للرازى، ج 1 ص 184.

الطبعية (Nature): لفظ مشتق من الطَّبَعِ. وطَبَعُ الإِنْسَانِ أي خُلُقُهُ. وطَبَيْعَتِهِ أي خلقته التي خلق عليها من حيث شكله ولونه وسلوكه وبقية أوصافه، ومن هنا يأتي الطبع بمعنى الختم وهو التأثير في الشيء ليتشكل على هيئة معينة، والطبيعي هو غير الصناعي، وإذا أطلق اسم الطبيعة قصد به كل ما هو موجود في هذا الكون من مخلوقات الله. وعلم الطبيعة هو العلم الذي يبحث في طبائع الأشياء وما اختصت به. وخلاصة مفهوم الطبع في الإصطلاح المتداول إنه صفة قائمة ذاتياً قادرة على الفعل يكون الشيء مجبولاً عليها، فطبع النار الإحرار.

الطبائع الأربع: هي الحرارة والبرودة والبيوسنة والرطوبة. ربما كان أول من قال بها الفيلسوف أمبيدوقيس (490—430 ق.م) ظن فلسفية اليونان أنها طبائع العناصر الأساسية الأربع للعالم السفلي تحت فلك القمر وهي النار والهواء والتراب والماء. وكل شيء في العالم السفلي يتتألف من مزيج من هذه العناصر. أما العالم العلوي، السماء بأجرامها فهي مؤلفة من كرات أثيرية. والأثير هو عنصر خامس لا يخضع للكون والفساد.

أقوال المعتزلة

تتوفراليوم بعض المصادر الأصلية التي تكشف عن موقف المعتزلة الدقيق من مسائل كثيرة ومنها موقفهم من القول بالطبع والسببية. ومن هذه المصادر كتاب (المحيط بالتكليف) للفاضي عبدالجبار وكتاب (التنزكرة في أحكام الجواهر والأعراض) لإبن متويه وكتاب (مسائل الخلاف بين البغداديين والبصرىين)

(1) الجرجاني، التعريفات مادة (الطبع).

لأبي رشيد النيسابوري. ومن الشائع أن إبراهيم بن سيار النظام قال بالطبع وهذا القول فيه قدر من الصحة ذلك أن النظام قال بأن الله خلق كل شيء دفعة واحدة، مثلاً ذهب حين قال بمذهب (الكمون) فجعل بعض الأشياء كامنة في بعضها وما التحول إلا عبارة عن ظهور ما يمكن في الموجود أصلاً، وبهذا فسر كل ما في العالم بأنه معلول غير مباشر لفعل الله الأصلي. ومن باب الإنفاق ينبغي أن نذكر أن للنظام أقوالاً أوردها الخياط في كتاب (الإنصار) تثبت أنه أعطى للقدرة الإلهية حقها في إمكان مخالفة ما عرف عن الطبيعة وتدخل القدرة الإلهية في تغيير قوانين الطبيعة حيث ينقل الخياط عن النظام قوله: "إِذَا كَانَ مِنْ شَانِ الْمَاءِ السِّلَانُ فَقِي مَقْدُورُ اللَّهِ أَنْ يَنْعِنِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَانِ الْحَجَرِ التَّقْيِيلُ الْإِنْخَادَارُ فَقِي مَقْدُورُ اللَّهِ أَنْ يَنْعِنِهِ مِنْ ذَلِكَ.."⁽¹⁾. ومنه يتضح أن النظام أيضاً يؤكّد إيمانه بمبدأ التجويف ولا يرى حتماً مطلقاً.

قول القاضي عبد الجبار في الطبع والطبيعة

خلافاً لما يدعوه البعض من أن المعتزلة قالوا بالطبع والطائع وأنهم قالوا بالسببية الطبيعية فإن القاضي عبد الجبار يؤكّد نفيه ونفي المعتزلة للطبع إذ نجده يقول "ومتى أرادوا بالطبع ما يحصل من إحراق النار، فكذلك هو الذي تشبه من الاعتمادات التي تولد التفريغ. فكأنهم سموا ما فيه "طبعاً" وسميـاه "اعتماداً". وكذلك فيما في الماء من القتل الذي يجب النزول، إلى ما شاكل ذلك، بعد أن يجعل هذه الأمور معلقة على فاعل محظوظ يصح منه أن يمنعها من التوليد والإيجاب. فإذا ما كانوا يدخلون في هذه الجملة ما يحدث من السكر عند الشرب، فذلك مما طرقه طريق العادة والله عزوجل . يفعله من دون أن يكون هناك أمر يجب؛ لأن الشرب

(1) الخياط، الإنصار، ص 48

لو أوجب السكر، لأوجبه وإن شرب الماء. وكان يجب أن يكون القدر الأخير هو الموجب للسكر (في الأصل: للشرب) والجرعة الأخيرة موجبة لذلك. وهذا يوجب أنه لو انفرد لأسكره وكل ذلك باطل. فثبتت أن ذلك خارج عن باب الأسباب والطبع، وأن طريقه طريق العادة. هذا كله إذا كانوا يشيرون بالطبع إلى ما يوجب ايجاب الأسباب⁽¹⁾. وهذا القول لا يختلف كثيراً عما يقوله أبو بكر الباقلاني أحد كبار شيوخ الأشاعرة كما سترى قريباً. ويرد القاضي عبدالجبار على أبو عثمان الجاحظ في قوله بوقوع الأفعال من العبد بالطبع الصادر عنه. وهنا ينبغي ملاحظة أن الجاحظ إنما يخص هنا أفعال العباد ولم نعرف عنه أنه أعم الأمر الطبيعي ليكون شاملًا الجوامد. لذلك لابد من التبييه على أن استعمال الجاحظ لمفردة الطبع إنما وقع بمعنى السجية. ثم يختتم القاضي عبدالجبار قوله في الطبع والطبيعة بالرد على الدهرية فيقول: "فإن الطبع هو إحالة على ما يعقل. فكما أنا نكلم أصحاب الطبائع إذا علقو حدوث الحوادث بالطبع فكذلك نكلم هؤلاء (ويقصد الدهرية) في إثباتهم الطبائع بل لعل الدهرية ومن يجري مجراهم أذر من القاتلين بالطبع نحو معمر ومن تبعه لأن أولئك لما نفوا الصانع طلبوا ما تعلق هذه الحوادث عليه فاثبتو طبعاً يؤثر في هذه الأشياء، فما عذر من أثبت الصانع المختار في أن نفي تعلق هذه الأشياء به حتى احتاج إلى تعليقها بما هو خارج عن المعقول مع انه عقل كيف يتعلق الفعل بال قادر"⁽²⁾. وفي هذا تأكيد آخر على نفي الطبع الفاعل بذاته.

(1) القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف ص 102.

(2) المصدر نفسه ص 387.

قول الباقلاني

درس أبو بكر الباقلاني في كتابه "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل" هذه المسألة باستفاضة فناقش المسألة من ثلاثة وجوه:
أولها: نفي أن يكون صانع العالم طبيعة من الطبائع وجوب حدوث العالم عن وجودها.

وثانيها: نفي القول بأن العالم مركب من طبائع أربعة هي الحرارة والبرودة والرطوبة والجفون، كما هو الاعتقاد في الفلسفة الأرسطية.

وثالثها: نفي أن يكون صانع هذا العالم ومصوره ومدبره ونافعه وضاره ومبنيه الأخلاق السبعة، كما هو اعتقاد المنجمين.

في هذه المبحث نعرض لآراء الباقلاني في الطبع ومنها سنفهم آراءه في السببية، ثم نست婢ط خلاصة مفهومه للسببية، و موقفه منها، ودور الفعل السببي في تحريك العالم وارتباط أجزائه بعضها بالبعض الآخر. وقد بحث الباقلاني القضية في ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: صانع العالم

يرتكز برهان الباقلاني إلى نفي القول بأن صانع العالم طبيعة من الطبائع وجوب حدوث العالم عن وجودها على مسلمات عقلية مبتدئها أن الطبيعة المقصودة إما أن تكون معنى موجوداً أو معروضاً. فإن كانت مدعومة فهي ليست بشيء لأن العدم لا يجوز أن يفعل شيئاً. أما إن كانت الطبيعة المقصودة معنى موجوداً فهو: إما طبيعة قديمة وإما طبيعة محدثة. فإن افترضنا أنها طبيعة قديمة فإن الحوادث عنها ستكون قديمة. لكن الحوادث لا يصح أن تكون قديمة لأن هذا ينافي تعريفها بكونها محدثة، لذلك فإن هذا الفرض غير وارد. يقول الباقلاني: "إإن قال قائل لم أنكرتكم أن يكون صانع العالم طبيعة من الطبائع وجوب حدوث العالم عن وجودها؟ قيل له أنكروا ذلك لأن هذه الطبيعة لا تخلو أن تكون معنى موجوداً أو معروضاً ليس بشيء". فإن كانت

معدومة ليست شيءٌ لم يجز أن تفعل شيءًا أو أن يكون عنها شيءٌ أو ينسب إليها شيءٌ، لأنَّه لو جاز ذلك جاز وجود المحوادث من كُل معدوم، وعن كُل معدوم، لأنَّ ما يقع عليه هذا الاسم فليس بذات، ولا يختص بعض الأحكام والصفات. فلو كان منه ما يحدث الأفعال أو تجحب عنه لصُحْ ذلك من كُل معدوم وذلك باطل باتفاق⁽¹⁾. ثم يقول: "إِنْ كَانَتِ الطَّبِيعَةُ الَّتِي نَسْبَ إِلَيْهَا السَّائِلَ حَدُوثُ الْعَالَمِ وَعَلَقَهُ بِهَا مَعْنَى مَوْجُودًا لَمْ تَخْلُ تِلْكَ الطَّبِيعَةَ الْمُوجَبَةَ عِنْدَهُمْ لَحْدُوثِ الْعَالَمِ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً أَوْ مُحَدَّثَةً فَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْمَحَادِثُ الْكَائِنَةُ عَنْهَا قَدِيمَةً"⁽²⁾. ولكن لماذا هذا الإلزام في ارتباط الحادث بالمحادث زمانياً؟ يجيب الباقلاني "لأنَّ الطَّبِيعَةَ لَمْ تَزُلْ مَوْجُودَةً وَلَا مَانِعٌ مِنْ وَجْهِ الْمَحَادِثِ الْمُوجَبَةِ عَنْهَا فَيُجَبُ وَجْهُهَا مَعَ الطَّبِيعَةِ فِي الْقَدْمِ كَمَا يُجَبُ اعْتِمَادُ الْحَجْرِ مَعَ وَجْهِهِ"⁽³⁾. فطبيعة الحجر مثلاً مرتبطة بالاعتمادات وهي المعروفة بالاعتمادات اللازمية والاعتمادات المختلبة. فنحن حين نلقى حبراً إلى الأعلى فهو يرتفع بموجب الاعتمادات المختلبة (قوة دفعنا له) وحين يعود إلى الأرض ساقطاً فإنما يفعل ذلك بموجب الاعتمادات اللازمية (قوة الجاذبية الأرضية). معنى ذلك أن طبيعة الجسم والحوادث الناشيءة عنها ستكون واجبة الوجود في القدم. وهذا ما يخالف المنطق والعقيدة. ومن الواضح أن الباقلاني حين يتكلم بهذه اللهجة فإنه يرد على بعض المعتزلة من الذين قالوا بوجود الطبائع و فعلها، ومنهم النجار⁽⁴⁾ ومعمِّر والنظام⁽⁵⁾.

(1) الباقلاني، تمهيد، ص 53.

(2) المصدر السابق ص 53-54.

(3) الباقلاني المصدر السابق ص 54.

(4) الأشعري، مقالات ص 284.

(5) الأشعري، المصدر السابق ص 404-406.

هنا نقف عند رفض الباقلاني صدور الحادث عن القديم لنوضح المسألة. فكما يبدو لا يصدر عن القديم عند الباقلاني إلا القديم. وهذا يصح بالفعل على ما لا خيار له أي على الجوامد المطبوعة. أما عندما يتعلق الأمر بحوادث تصدر عن قديم عاقل فاعل مرید فإن الأمر مختلف، فلا تكون الحوادث الصادرة عن القديم المرید قدیمة بالضرورة؛ وذلك لأن وجود الارادة ينفي الجبر، وعدمها يقتضي الجبر. وفي هذا يقول الباقلاني: "لا نزعم أن قدرة القديم سبحانه علة للأفعال ولا موجبة لها حسب ما نقولونه أتمن في إيجاب الطبع لحدث عنه وكونه علة له ووجوب كونه عنه ولا نحيل أن توجد قدرة القديم في الأزل وهو غير فاعل بها"⁽¹⁾. وهذه المسألة التي يناقشها الباقلاني هنا قضية قديمة في التساؤل عن معنى وجود خالق فاعل مرید ومختار لا يفعل شيئاً. وهذا يتصل بمسألة هل أن العجز هو عجز عن المستحيل أم أنه عجز عن الممكن⁽²⁾. ثم يقول: "وحال أن تكون قدرة على ما لم يكن معدوماً قبل وجوده فلم يجب قدم الأفعال لقدم القدرة عليها"⁽³⁾. وكذلك يقول "نحن لا نزعم أن قدرة القديم سبحانه علة للأفعال ولا موجبة" وهذا مصدره أن الحتم على الله باطل عند المتكلمين، لأن الله فاعل مرید مختار.

ويقول: "وكذلك الجواب إن ألزموا هذا الإلزام في إرادة الله تعالى للأفعال وإن كانت قدية عندنا لأنها على قولنا إرادة لكن الفعل على التراخي ولأنها ليست علة لوجود المراد فإن قالوا إن هذا الطبع القديم هو شيء حي عالم قادر ليس بموجب لل فعل ولا علة له بل يفعل بالقدرة والاختيار، أقرروا بالحق وصانع العالم الذي ثبته؛ وإن خالفونا في تسميته طبعاً وكان هذا عندنا محظوظاً

(1) الباقلاني، تمہید، ص54.

(2) انظر مناقشة هذه المسألة في كتاب تهافت الفلسفه في حيثيات قضية حجم العالم وإمكان كونه أكبر أو أصغر مما هو عليه. تهافت الفلسفه ص 170 وما بعدها.

(3) الباقلاني، تمہید، ص54.

بالشرع⁽¹⁾. معنى هذا أن الباقلاني (وغيره من المتكلمين) يرون أن وجود الفعل بالذات يقتضي وجود الإرادة والإختيار أي وجود نوع من العقل وهم ينفون أن يكون هنالك عقل للجوامد أو الطبائع. بمعنى أنه لا توجد لدى الجوامد أي خيرَة، فلا يوجد عندهم معنى لطبيعة احتمالية، بل الطبع لا بد من أن يكون حتمياً، ويلزم تعلق الصفات بالطبع والجمادات فيما هو غير مرید ومختار تعلقاً واجباً. وهذا الموقف بالذات هو الذي يؤسس للرؤية الكلامية الرصينة من ما يسمى اليوم "قوانين الطبيعة"، وهذه أحدي مركبات فلسفة العلم الإسلامية، فهذه القوانين عند المتكلمين، إن وجدت، فإنها لا تفعل فعلها مستقلة بذاتها بل هي بحاجة إلى محرك ومدبر. والاحتمال والامكان متعلق بالتالي على إرادة علوية.

المسألة الثانية: الطبائع الأربع

ينفي أبو بكر الباقلاني أن يكون العالم بأسره مؤلفاً من الطبائع الأربع، الحرارة والبرودة والرطوبة والجفون، التي قال بها بعض فلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطوطاليس ومن تبعه من فلاسفة المسلمين مثل ابن سينا وابن رشد. ويتبين الباقلاني في بيان ذلك برهاناً يعتمد وجوهًا متعددة. أولها إحتسابه الطبائع الأربع أعراضًا، والأعراض عند المتكلمين لا تفعل، مما يعني أن هذه الطبائع لا يمكن أن تكون مؤلفةً للعالم. وثانياً أنها هذه الطبائع لا بد من أن تكون محدثة بما سبق عليه من البرهان في المسألة السابقة. وهذا يعني أن العالم لا يمكن أن يكون قديماً. فضلاً عن أن الباقلاني يبين أن الطبائع الأربع لا يمكن أن تكون جزءاً من كليّة قديمة.

أما بشأن نفي أن تكون الطبائع فاعلة، فإن الباقلاني يعمد إلى فرضية المتكلمين العامة في القول بأن الجسم مؤلف من جوهر وعرض. ولما كانت

(1) الباقلاني، تمهيد، ص55.

جواهر الأجسام هي نفسها عند المتكلمين إذ يكون الاختلاف في أعراضها فقط. ولما كان تأثير الأجسام التي هي من جنس واحد واحداً، فإن التأثير الذي يحدث عنها يجب أن يكون واحداً. هذه هي بالأساس حجة الأشاعرة في رفض فعل الطبائع. يقول الباقلاني "فإن كان هو نفس الجسم، وجب أن يكون تناول سائر الأجسام يوجب حدوث الإسكار والشبع والري، ومحاورة كل جسم يوجب التبريد والتسخين، لقيام الدليل على أن الأجسام كلها من جنس واحد. وقد علم أن الشيء إذا أوجب أمراً ما وأنه ثانياً ما، وجب أن يكون ما هو مثله وما جانسه موجباً لمثل حكمه. وتأثيره كالسودادين الموجودين بالخل والحركتين في الجهة الواحدة وما جرى بجراها من الأجناس"⁽¹⁾.

كما يؤكّد الباقلاني رؤية المتكلمين في أن المحدثات لا بد من أن تكون صادرة عن فاعلٍ قادرٍ وعالمٍ. فلا يرى صدور الحوادث عن الجمادات إذ الجمادات جواهر وأعراض. والجواهر لا تفعل أفعالاً مختلفة لكونها من جنس واحد، فيما لا تتمكن الأعراض من فعل شيء لأن هذا الفعل لا بد من أن يكون عن طبع أو عن لا طبع. وكلا هذين الفرضين باطل عندهم.

المسألة الثالثة: الأفلاك والتنحيم

كان من الشائع لدى المنجمين وبعض الفلسفه أن للأفلاك السماوية دوراً مهمّاً في تدبّر العالم على الأرض أو ما يسمونه العالم السفلي الذي تحت كره القمر⁽²⁾. وكان أفلاطون وأرسطو ومعظم فلاسفة اليونان والفلسفه المسلمين ومن فيهم بعض الوسطيين من أمثال الكلبي وأبو بكر الرازي الطبيب والفارس الرازي الفيلسوف المتكلم يؤمنون بهذه التوصيفات بقد أو باخر. لكن المتكلمين

(1) الباقلاني، تمهيد ص 59.

(2) رسائل اخوان الصفا ج 2 ص 32.

نفوا تأثير الأفلاك في الأرض ومن عليها وقد نفوا من قبل هذا التقسيم المفتعل إلى عالم علوي وعالم سفلي. وينفي الباقلاني أن يكون مدبر العالم هو الأفلاك السبعة وذلك لأنها "جارية مجرى سائر أجسام العالم وذلك أنه قد جاز عليها من الحد والنهاء والتأليف والحركة والسكن والاتصال من حال إلى حال ما يجوز على سائر أجسام العالم فلو جاز أن تكون قديمة مع ما وصفنا بجاز قدم سائر الأجسام"⁽¹⁾. النقطة المهمة في هذه العبارة هي تصريح الباقلاني باعتقاده وبقية المتكلمين بأن الأجرام السماوية مماثلة لسائر الأجرام في العالم وأنها يعترضها الكون والفساد كما يعترض مكونات العالم الذي تحت كررة القمر. وهذا كلام خطير على عصرهم مخالف تماماً لما كان عليه الفلاسفة فإنهم كانوا يقولون إن أجرام السماء تختلف عن الأرض وعالم الكون والفساد. فأجرام السماء من طبيعة خامسة تختلف عن الطبائع الأربع التي تتتألف منها أجزاء عالم الكون والفساد، بل هي من طبيعة أثيرية خاصة⁽²⁾. وقد نفى الباقلاني أصلاً طبيعة الخامسة للفلك، إذ نجده يقول: "فاما قول كثير من هؤلاء إن للفلك طبيعة خامسة ليست بحارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة فإنه أيضاً قول باطل لا حجة عليه"⁽³⁾. كما كان أبو حامد الغزالى قد نفى أن تكون الشمس أبدية لا يعترضها

(1) الباقلاني، تمہید ص 66.

(2) Aristotle, The complete works of Aristotle: the revised Oxford translation, Heavens, Princeton U. P, 1984, p.405.

وفي الترجمة العربية، السماء والآثار العلوية، ص 202.

(3) الباقلاني، تمہید ص 64.

الفساد كما ظن جالينوس⁽¹⁾، بل كان أرسطو يعتقد أن السماء هي حيوان له نفس وأن الأجرام السماوية لها نفوس⁽²⁾.

ويتخذ الباقلاني من انتقال الشمس في البروج دليلاً على كونها محدثة فلو كانت قديمة برأيه لما انتقلت من برج لآخر. ومبعد هذا الاعتقاد أن المتكلمين يرون أن القديم مطلق وبالتالي لا تعتريه الأعراض كالحركة والسكون ولا التغير والتبدل. وهذا منطق سليم حتى بقياسات منطقتنا المعاصر.

ثم يتعرض الباقلاني إلى مسألة الفعل الذي يمكن أن تفعله الأجرام السماوية أو الأفلاك في ما على الأرض. فإن من المعروف أن المنجمين قالوا بفعل البروج والكواكب في كل ما على الأرض وتتأثيرها فيه حتى أنهم ذهبوا إلى الاعتقاد بتكون المعادن في الأرض بموجب أوضاع الكواكب وهياكلها وحلولها في البروج. وينفي الباقلاني أي تأثير للكواكب أو أفلاكها أو البروج على الأرض ومن عليها منطلاقاً من أن هذه الموجودات هي جمادات محدثة لا ينبغي أن تفعل لأنها تفتقد الإرادة والاختيار. ويرى الباقلاني أن تصرف الأجرام السماوية وتأثيرها فيما على الأرض إن وجد فينبغي أن يكون على نمط واحد لا يختلف لأن "المطبع المحبول على الفعل من شأنه أن يكون ما يضطر إليه على سجية واحدة وليس كذلك المتصرف باختيارة، لأنه يفعل الشيء وضده وخلافه. فتأثيرات هذه النجوم لما تؤثره على سنن واحدة يجري بجري تأثير النار والثلج للتسخين والتبريد على سجية واحدة"⁽³⁾. ويقول أيضاً: "لقيام الدليل على تجانس الأجسام ومتاثر جرم المشتري وزحل والشمس والقمر فكان يجب أن يكون

(1) الغزالى، تهافت ص48 وما بعدها؛ الطائى "ذبول الشمس بين جالينوس والغزالى".

(2) موسى بن ميمون، دلالة الحائرين، ص188. كذلك أنظر: الغزالى، تهافت ص144.

(3) الباقلاني، تمهيد ص71.

تأثير كل شيء منها كثيرون غيره سواء⁽¹⁾. وهنا نشير إلى منهجية المتكلمين في القول بأن ما يصدر عن الأشياء التي هي من جنس واحد (المتجانسة) لابد من أن يكون واحداً. هذه مسألة منهجية في الرؤية. وينفي الباقلاني أن يكون الفلك الأعظم حياً كما كان يعتقد أرسطو ومن تبعه من الفلاسفة.

كما ينافش الباقلاني إمكانية أن تكون تأثيرات الأخلاق والأجرام متعلقة بها كتعلق العلة بالمعلول من غير طبع. فيرد على مثل هذا القول بقوله: "لا يجب ما قلته من وجوه. أحدها أن الحكم عندنا الذي زعمت أنه موجب عن العلة ليس هو شيء غير العلة، بل كون العالم عملاً والمحرك متحركاً ليس يعني أكثر من وجود الحركة والعلم فقط. فيجب على هذا ألا تكون هذه الحوادث الكائنة في الأرض معنى سوى ذوات الكواكب أو كونها في تلك البروج، وهذا جهل لا يصير أحد إليه. والوجه الآخر أن الحكم الواجب عن العلة لا يصح أن ينفصل عن العلة ولا عن الذات التي توجد بها العلة؛ فلذلك لم يجوز أن تكون الحركة موجبة لكون غير من وجدت به متحركاً، وكذلك العلم والإرادة وسائر ما يجب حكمها، لا يجوز أنه يجب حكمها في غير محله. فيجب إذا كان ذلك كذلك ألا توجب نفس هذه الأخلاق وكونها في البروج شيء من التأثيرات إلا في أنفسها ومواضع أكونتها. وفي العلم بانفصال هذه الأفعال عن ذوات البروج وحمل أكونتها دليلاً على فساد تشبيهم ما ادعوه بالعلة والحكم"⁽²⁾. أي أن للعلة والمعلول ومتعلقاتهما عند المتكلمين تقسيلاً وأحكاماً فإن "الحكم الواجب عن العلة لا يصح أن ينفصل عن العلة ولا عن الذات التي توجد بها العلة". وفي هذا القول حصر للربط بين السبب والنتيجة هيئة

(1) المصدر نفسه ص 72.

(2) المصدر نفسه ص 74.

ومضموناً، بمعنى أنه يريد الربط بين العلة ومعلولها ليس على سبيل العلاقة السببية وحسب بل على سبيل التعلق بالجنس. فالمادي يؤثر في المادي ولا غير. وينفي الباقلاني حصول التأثيرات الكوكبية على سبيل التولد، وأفضل ما قدمه من أسباب لهذا النفي قوله: "لو جاز توليدها لهذه التأثيرات لوجب توليد الشمس مثل ما يولده القمر وتوليد الصخور الصالب وسائر الأجسام لما تولده ذوات هذه الأفلاك؛ لأنها كلها من جنس واحد"⁽¹⁾. وهذا القول بناءً على مبدأ الإطراد الذي يعتمد عليه المتكلمون. في هذا الموقف ادراك عميق لوحدة العالم المادي من خلال وحدة مكوناته. وهذه العبارة التي نوردها هنا دلالة واضحة على التصور المتقدم الذي كان للمتكلمين المسلمين في هذه المسألة رأي مغاير لاعتقادات فلاسفة اليونان ومنتبعهم من فلاسفة المسلمين من كون الأجرام السماوية هي من جنس مختلف وذوات طبيعة مختلفة، وتتأثرها المتولد عنها في عالم الفساد فيما تحت فالق القمر.

وأخيراً، فقد لاحظنا أن عدداً من البحوث المعاصرة التي تتعرض لفكرة المتكلمين في مسألة السببية لم تطرق إلى ما قدمه الباقلاني ولا إلى ما طرحته أبو حامد الغزالي حولها⁽²⁾.

قول ابن حزم

اعتراض ابن حزم على الأشاعرة في نفي الطبع وحاول الدفاع عن القول بوجود الطبع والطبيعة في الأشياء مدللاً على وجوده بما جاء في كلام العرب إذ نجده

(1) الباقلاني، تمهيد ص 75.

(2) انظر مثلاً: André Smirnov, “Causality and Islamic Thought”, published in “A Companion to World Philosophies”, ed. E. Deutch and R. Bontekoe, Blackwell publishers, 1997, pp.493-503.

يقول "إن اللغة التي نزل بها القرآن تبطل قولكم (أي قول من ينفي الطبيعة) لأن من لغة العرب القديمة ذكر الطبيعة والخليقة والسليقة والبحيرة والغريزة والسببية والسببية والجلبة بالجيم. ولا يشك ذو علم في أن هذه الألفاظ استعملت في الجاهلية وسمعوا النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتذكرها قط ولا انكرها أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا أحد من بعدهم حتى حدث من لا يعتد به"⁽¹⁾. وهو يعتبر أن صفات الشيء هي طبعه الذي هو عليه فنجده يقول "وهكذا كل ما في العالم والقوم مقررون بالصفات وهي الطبيعة نفسها لأن من الصفات المحمولة في الموصوف ما هو ذاتي به لا يتوجه زواله إلا بفساد حامله وسقوط الاسم عنه"⁽²⁾. ويرفض ابن حزم امكانية سقوط طبائع الأشياء لأن سقوطها سيعني تغيرها تماماً "صفات الخمر التي إن زالت عنها صارت خلأً وبطل اسم الخمر عنها وكصفات الخبز واللحام التي إذا زالت عنها صارت زبلاً وسقط اسم الخبز واللحام عنها"⁽³⁾. ولا يذهب ابن حزم في هذه المسألة أبعد من هذا على الرغم من حاجة المسألة فيما نرى إلى ذلك، إذ كيف له أن يفسر إذن قيومية الله على العالم؟ خاصة وإنه لا يؤمن بالذريعة التي قال بها المتكلمون ولم يقبل تجدد الأعراض حيث نجده يقول في "إن البقاء هو وجود الشيء وكونه ثابتاً قائماً مدة زمان ما فإذا هو قائم كذلك فهو صفة موجودة فيباقي محمولة فيه قائمة به موجودة بوجوده فانية بفنائه"⁽⁴⁾ لكن يظهر للدارس الممحص أن ابن حزم يستدرك هذه المسألة لاحقاً عند مناقشته الادعاء بأن الله يخلق العالم في كل وقت فيقول "فصح أن في كل حين يحيى الله تعالى

(1) ابن حزم، الفصل، ج 5 ص 12.

(2) المصدر نفسه ص 13.

(3) المصدر نفسه ص 16.

(4) المصدر نفسه ص 39.

أحوال مخلوقاته فهو خلق جديد والله تعالى يخلق في كل حين جميع العالم مستأنفاً دون أن يفنيه⁽¹⁾. إذن فإن ابن حزم يؤمن بتجدد الخلق كل حين خلقاً بعد خلق كما يقول ذاكراً الآية لكنه لا يؤمن بالفناء بل عنده الخلق متعدد أبداً وكأن الكف عن الخلق هو الفناء بعينه كما قال بعض المتكلمين من المعتزلة.

قول الغزالى

ربما يتوقع القارئ للوهلة الأولى أن يكون أبو حامد قد سار على نهج الباقلاني في نفي القول بالطبع. لكننا خلافاً للمتوقع نجد أن الغزالى قد أقر بالطبع بمعنى السجية والجلبة في مواضع كثيرة من كتاب (الاقتصاد في الإعتقداد) وكتاب (إحياء علوم الدين). أما وجود الطبع في الأشياء الجامدة فقد أقره أبو حامد أيضاً فهو يقول في تعريف الخفة والتقل "الخفة قوة طبيعية يتحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع. التقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم إلى الوسط بالطبع". وكذلك يُعرف الرطوبة أنها "كيفية افعالية بها يقبل الجسم الحصر والتشكيل الغريب بسهولة ولا يحفظ ذلك بل يرجع إلى شكل نفسه ووضعه الذي يحسب حركة جرمه في الطبع"⁽²⁾. فههنا يستخدم الغزالى عن وعي مفرديٍ طبع وطبيعة بمعنى يتصل بشكل أو باخر بوجود صفة للجسم. لكن خلاصة إعتقداده في الطبع نجدها فيما قاله في كتاب (المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال) إذ نجده يقول⁽³⁾ "وأصل جملتها: أن تعلم أن الطبيعة مسخرة لله تعالى، لا تعمل بنفسها، بل هي مستعملة من جهة فاطرها . والشمس والقمر والنجوم والطائعات مسخرات بأمره لا فعل لشيء منها بذاته عن ذاته". إذن فإن إقرار الغزالى بوجود طبع في الأشياء لا

(1) المصدر نفسه ص52.

(2) الغزالى معيار العلم ص74. وهذا يوافق إصطلاح (المرونة) في الفيزياء المعاصرة.

(3) الغزالى، المنقذ من الضلال، ص6.

يعني بالضرورة أنه يعني أن ذلك الطبع فاعل بذاته بل هنا نجد صراحة تعليقه فعل الطبع بأمر الله. وكما ينبغي الانتباه إلى أن مفردة الطبع التي وردت هنا إنما جاءت في محضر تعريفات الفلسفه للأسماء، وهي ليست بالضرورة مما يقره الغزالى نفسه.

ربما كان الغزالى أكثر مفكري الإسلام وعيًا بالمفاهيم وأعمقهم غوراً في فهم العقيدة وأكثرهم دقة في الموازنة بين مراد الله وحقيقة العالم. فكلما نظرت فيما تكلم به هذا العملاق وجدته يعبر عن حقيقة الأشياء بدقة قل نظيرها. وهذا في هذه المسألة هو يقرر وجود الطبع لكنه ينفي أن تكون الطبائع فاعلة بذاتها. وفي هذا ما يغني عن كثير الكلام. على أنسنا سنرى في مبحث قادم في الباب الثالث من هذا الكتاب آراء الغزالى في السبيبية.

قدنا القول بنفي الطبع

النفي المطلق للطبع يجعل من الصعب تفسير صفات العالم واتخاذ الأشياء صفات تبدو دائمة الثبات، كصفة إحتراق القطن عند تقريب النار إليه وصفة نماء الزرع مع الري والتسميد وغيرها. لكن عزو هذه الصفات إلى الطبع مطلقاً، من جانب آخر، أمر غير مقبول عقلاً. لكننا لو قلنا بوجود آليات هي جزء تكويني من صيورة الأشياء تلتزم مسارات من العمليات المتعاقبة والمترابطة أبداً بعضها مع البعض الآخر حتى تكون صيورة العالم بما هي عليه لكان مثل هذا القول صدق. وبهذا التصور يمكن حل مشكلة التزام القطن بالاحتراق عند تقريب النار إليه ونماء الزرع بالري والتسميد وذلك لصفة متعددة تكون النار عليها في خلقها ولصفات متعددة يكون الزرع عليها في خلقه وتكونه. ومن الجدير باللحظة أن حجة المتكلمين الأشاعرة في القول بضرورة الطرد والتي ردوا بها وجود الطبع حجة أصبحت اليوم واهية رغم أن منطقهم العقلي فيها كان منطقاً صحيحاً. ذلك أن ما ساقهم إلى هذه الحجة هو اعتقادهم الضمني أن فعل التغيير أيا كان يحتاج إلى إرادة، وبدون وجود الإرادة

فلا تغيير بل يستمر الحال بما هو عليه فائماً فالساكن يبقى ساكناً والمحرك يستمر متحركاً ما لم يؤثر فيه فعل إرادي خارجي. ولما كانت المخلوقات غير العاقلة بما فيها أبدان الناس والحيوان والنبات مفتقرة إلى الإرادة إلا من امتلك عقلاً، فإن الفعل الطبيعي ذاته لا يمكن أن يكون إلا بما يمتلكه من الصفة دون تغيير. لذلك قال الباقلاني في التمهيد "فاما ما يهدون به كثيراً من أنهم يعلمون حسأً واخضطراً أن الإحراب والإسكار الحادثين واقعان عن حرارة النار وشدة الشراب فإنه جهل عظيم. وذلك أن الذي شاهده ونحشه إنما هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب ومجاورة النار وكوته سكراناً ومحترقاً ومتغيراً عما كان عليه فقط. فاما العلم بأن هذه الحالة الحادثة المتعددة من فعل من هي فإنه غير مشاهد بل مدرك بدقيق الفحص والبحث، فمن قائل إنه من قديم مخترع قادر وهو الحق الذي نذهب إليه⁽¹⁾. واليوم وبعد أن تبين لنا أن نمو النبات مثلاً إنما ينضبط وفق تلازم جوهري هو جزء من تكوينه الأساسي وصيروة خلقه إذ نعلم أن آلية النمو منضبطة بالتركيب الجيني للكائن، يصير من المقبول القول بوجود صفات تحكم لآليات منضبطة هي جزء أساسي من خلق النبات نفسه فلا تصير شجيرة الرمان مثل النخلة في الطول ولا تصير التفاحة بحجم البطيخة بكثرة الري والتسميد. لكن وعلى الرغم من أن المخلوقات تتلزم بما هو في تكوينها من عوامل التخلق والنمو إلا أن علوم العصر تبيّن أيضاً أن هذا الالتزام ليس حتمي بل هو إحتتمالي يصح أن ينقلب في وقت غير معلوم وأن غير محكوم إلى ما يخالفه. وهذا ما نجده حاصلاً فيما يسمى (الطفرات الجينية) Genetic Mutations. فلو كان الطبع واجباً أي حتمياً ما حصلت الطفرات الجينية ويعزو القائلون بالطبع اليوم والمعتقون للمذهب المادي هذه الطفرات إلى عامل

(1) الباقلاني، تمهيد، ص62.

الصدفة الممحض. وهم عند هذا القول يسفهون العقل ضمنياً إذ أن الصدفة لا أب لها وبهذا فهي تحصل من دون سبب. قولهم هذا خرق للسببية التي جعلوها مستند العقل ومدار الأحكام.

والآن وبعد أن استعرضنا الأقوال السابقة في وجود الطبع يكون لنا أن نقول رأينا ونبين مذهبنا في الأمر. ومنهجنا في النظر في هذه المسألة وغيرها إنما ينطلق من رؤيتنا التي تستند إلى القرآن والى العقل. ومحض القول الذي نراه صحيحاً أن يقال أن الطبع هو عرض من الأعراض يتجدد دوماً وهو فيما نجد صفة الشيء ليس بذاته بل بقدره الذي عليه يخلقه الله كل آن. بمعنى أن الطبع موجود ليس لصفة دائمة يقوم بها بل هو في ذاته لصفة متتجدة يكون عليها. وهذا بالضبط ما ذهب إليه القاضي عبدالجبار وذكره في كتاب (المحيط بالتكليف) وهو أيضاً ما ذهب إليه ابن حزم كما أوضحت آنفاً. وهذا الفهم أكثر واقعية مما ذهب إليه أبو حامد في التهافت من أن صفة الاحتراق طارئة وثباتها هو مستقر العادة. فهذا القول أي مستقر العادة غير واضح ولا يدع مجالاً لإعمال الفكر في الأسباب والكون والتكتونيات. والقول أن الأمر يقف عند "مستقر العادة" فحسب تسطيح للقضية وتسييفه لضرورة تركب العالم على أصول مفهومية تجعله دليلاً إلى معرفة الخالق القيوم. وما ذهب إليه هنا لا ينفي وما كان ذهب إليه القاضي عبدالجبار من قبل بشأن خرق العادة لأن القيوم على تجديد الصفات فاعل مرید مختار يمكنه أن يخرق الثبات القائم كلما تجدد متجدد. يعني هذا أن أن الطبع الذاتي للأشياء بما يجعلها مستقلة تماماً عن قدرة وإرادة كلية عظمى أمر غير وارد قطعاً لحاجة المطبوع إلى تنسيق أدائه بما يؤمن تحقق نتيجة مثمرة؛ وإنما لأدى تدافع الأشياء إلى نفي بعضها ببعض، وبالتالي يؤول العالم إلى عدم. من جانب آخر فإن العقل يقتضي القول بأن الكون يقوم على سنة عامة تتصف بها الأشياء وترتبط بعضها مع البعض الآخر وفقاً لقواعد جارية على الدوام، عمومية الثبات، يقينية الواقع بقدر أو بأخر، يمضي بها العالم وتمضي به لتترکب من هذا كله صيرورة الكون في تحولات الأشياء،

في تولدها وفسادها واستحالاتها، فلا يجري الكون عشوائياً بل على سنن ثابتة. وعلى هذا نفهم أن الطبع هو تلك الصفات التي في الأشياء والتي توفر الإمكان Contingency فإن توفرت **الضرورة** necessity ممثلاً بالأسباب الازمة وقع الحدث (المُسبب). وإن لم تتوفر الأسباب أو لم يتتوفر الإمكان لم يقع الحدث. وهذه هي سُنة الله في خلقه كله. وسنته هذه هي بيده قائم عليها في يوم بها وليس لها قيام بنفسها لمعنى فيها بل هي استعداد فطري (أو ميل) يتتوفر لها. ولن يخرج هذا الميل إلى الفعل حتى إذا توفرت الأسباب إلا بمخرجها القيوم عليه. وهكذا يتضح معنى الطبع والمطبوع عندنا بكونه صفة من شأنها توفير الاستعداد لخاصة ما تخرج من القوة إلى الفعل بإرادة المريد وقدرة القادر. وهنا ينبغي ملاحظة أن قيومية الله على العالم تتم من خلال تجدد الخلق.

خلاصة القول في مبدأ التجويز وقيمة العلمية المعاصرة

مبدأ التجويز مستند إلى مبدأ الخلق المتجدد وهو منسجم مع مطلب العقيدة الإسلامية في كون الله قدير فاعل مختار. وفي إطار التصرف الفيزيائي للعالم فإن لمبدأ التجويز هذا تتحققاً فيزيائياً يتمثل في جوازية نتائج القياس الفيزيائية وليس حتميتها وهذا ما كشفت عنه فيزياء الكم المعاصرة. لكن من الضروري هنا الاشارة إلى حقيقة أن مبدأ الخلق المتجدد هو الأكثر أساسية من مبدأ التجويز وذلك لأن الأخير استنتاجي على حين أن الأول هو مسلمة أو جزء من مسلمة ألا وهي مسلمة الخلق أصلاً.

علاقة مبدأ التجويز والإمكان بالفعل الإلهي

القول بالتجويز ضرورة تملتها العقيدة فال فعل الإلهي لن يكون ممكناً في العالم دون وجود هذا التجويز الذي يجعل كيانية العالم مرتبطة بقيومية الله عليه. ومسألة الفعل الإلهي في العالم هي من المسائل الساخنة في حوارات العلم والدين في عصمنا هذا. إذ يتم عقد المؤتمرات وتُجرى الدراسات وتُعد الرسائل

الأكاديمية في هذه المسألة. بل يمكن القول أنها كانت محور التيولوجيا والبحث التيولوجي على مر الدهور. فلو أننا كنا نعيش في عالم يحتم إلى سببية حتمية وفعل سببي مباشر مرتبط بتحقق شروط مادية على سبيل الإطلاق فإنه سيبدو أن مثل هذا العالم مستغن عن الله مالم ثبت أن العلاقات السببية تحتاج بالفعل إلى مُشَغِّل يشغلها. وذلك لأن العالم الذي تحكمه الحتمية هو عالم مسنون على حصول الظواهر فيه بما لا يمكن مخالفته وبالتالي فهو عالم موقوف على ذلك الحتم. لقد كان هذا التصور الحتمي الذي تجلى بأبهى صوره في قوانين الفيزياء الكلاسيكية هو الذي أدى بالناس إلى القول بالفعل السببي الطبيعي المحسوس. وهو العامل الأساس الذي جنح بأوربا الحديثة إلى التخلص من الاعتقاد الديني بوجود إله يقوم على العالم. فطالما أن الفاعل هو الكيان الطبيعي نفسه فإن الحاجة إلى مدبر خارجي تبدو إحتياجاً غير مبرر.

لكن ظهور الفيزياء الحديثة مقابل القرن العشرين واكتشاف ما سمي (ميكانيك الكم) الذي أصبحت الحوادث الفيزيائية بموجبه تتبع سلوكية الإمكانيات والتتجويف بدلاً من الوجوب والحتم أدى إلى إعادة النظر في الأطر الفلسفية للتفكير العلمي ولم يعد ذلك التعسف الكلاسيكي في وصف العالم مقبولاً.

مبدأ اللاحتم في فيزياء الكم

من المفاهيم الجديدة التي جاء بها ميكانيك الكم مفهوم اللاحتم Indeterminism. إذ أصبح الجزم بوقوع الحوادث على سبيل الحتم غير وارد في التصور الكمي الجديد. ويمكن تعريف الحتم بأنه: وقوع المُسبَب وجوباً حال توفر السبب. أما اللاحتم فهو: وقوع المسبب جوازاً عند توفر السبب. ولا يستوي وقوع وقوع المسبب مع عدم وقوعه بل صار تغلييب الواقع جوازاً لغلبته عند توفر السبب وليس العكس. ويتخذ اللاحتم في فيزياء الكم وجهين متكملين أحدهما ظهير للآخر:

الأول: هو التمثيل الاحتمالي للحالة الفيزيائية للأشياء بما في ذلك أي خاصية من خصائصه وأية كمية قابلة لقياس تخصه كالشكل واللون والشحنة والكتلة والزخم والموضع وغير ذلك.

الثاني: مبدأ الایقين لهايزنبرغ الذي يقرر أن من المستحيل معرفة زخم جسيم وموقعه في آن واحد وبدقة لا متناهية.

لقد بُرِزَ مفهوم اللاحتم نتيجة لاعتماد التصور الموجي للجسيمات والذي قادت إليه تجارب وظواهر فيزيائية مطلع القرن العشرين. فبدلاً من أن يتم النظر إلى الجسيم المادي على أنه شيء متحيز وغير قابل للإنقسام أصبح بموجب التصور الجديد موجة متداة تخضع للتبدل والتغير المستمر، وهذا ما أدى إلى ظهور اللاحتم في قياس الكميات الفيزيائية. وقد أحدث هذا المفهوم الجديد زلزالاً في التصور الفيزيائي ذلك لأن الميكانيك التقليدي ينهار في مثل هذه الحالة. إذ أصبح من غير الممكن التنبؤ بمسارات الجسيمات أثناء حركتها في مجال قوى خارجية أيا كانت تلك القوة. وقد كان الفيزيائيون من قبل واثقين من فيزيائهم عندما وجدوا الصياغة القانونية Canonical Formalism لمعادلات الحركة تلك التي صاغها هاملتن و لاغرانج و لابلاس في القرن التاسع عشر. وهي التي جعلت لابلاس يزهو بقوه الميكانيك التقليدي وصرامته فيعتقد أن السماء ليست بحاجة إلى إله يديرها طالما أن قوانين الميكانيك كافية للتنبؤ بمسارات الكواكب والأجرام السماوية بدقة لا نهائية، من الناحية النظرية على الأقل. كان لابلاس يعتقد بالحتمية الفيزيائية التي تقررها معادلات الحركة. وكيفي لحل هذه المعادلات أن يعرف متغيرين أساسيين: موقع الجسيم x_0 وسرعته v_0 عند نقطة معينة (نقطة البداية) بدقة لا متناهية وفي آن واحد لكي نحل معادلات الحركة ونتتبأ بالمسار الكامل للجسيم. أما إذا لم تتوفر هاتين المعلوماتين يصبح من المستحيل التوصل إلى حل دقيق أو حد للمعادلات الحركة.

ضمن نتائج ميكانيك الكم تبين أن من المستحيل تحديد موقع جسيم وزخمه (أو سرعته) بدقة لا متناهية في آن واحد (مبدأ هايزنبرغ في الالاتين). بل ظهر أن تحديد موقع الجسيم بدقة كبيرة يقتضي ضياع الدقة عند تحديد سرعة الجسيم. مما فوت الفرصة على الحتميين الكلاسيكيين في التنبؤ بمسارات الجسيمات من خلال حلول معادلات الحركة. فضلاً عن ذلك فإن التعامل الاحتمالي مع الواقع جعل الحتمية الكلاسيكية تصبح خبر كان كما يقال. وهذا مما أوقع الفيزيائيين خلال النصف الأول من القرن العشرين في حِصَنَ بَيْصَنْ.

حاول نيلز بور وهايزنبرغ تقديم تفسيراتهم لهذا الالاحتم فتصور بور أن ما يقدمه ميكانيك الكم لا يتطابق بالضرورة مع ما يحصل في الواقع، مدللاً على مذهبه هذا بحقيقة أن التصوير الموجي للجسيمات ودالة الموجة نفسها هي ليست إلا تصوير رمزي قد لا يمت إلى الواقع بصلة حقيقة⁽¹⁾. أما هايزنبرغ فقد حاول تفسير الالاحتم في القياسات الفيزيائية بأنه نوع من تأثير المقيس بالفائس، وضرب مثلاً لذلك عملية قياس موقع الألكترون، فلكي نعرف موقع الألكترون علينا أن نسلط ضوءاً عليه وهذا الضوء ينبغي أن يكون ذي طول موجي قصير يتناسب مع حجم الألكترون وإلا ما أمكننا الكشف عن الألكترون. ومثل هذا الطول الموجي القصير يمكن أن نجده في أشعة جاما. وهذه هي التجربة الذهنية المشهورة عن هايزنبرغ التي تسمى "تجربة تلسكوب جاما" Gamma-ray Telescope. لكن بتسليط أشعة جاما على الألكترون فإنه سوف يغير من زخمه (أي سرعته) حال اصطدام فوتون جاما به بحسب تأثير كومبتون Compton Effect. وهذا مما سيمعننا من معرفة سرعة الألكترون بدقة عالية، مما يعني أننا لا يمكن أن نقيس موقع الألكترون وزخمه في آن واحد بدقة لا متناهية. وبالتالي فإننا لن نتمكن من توفير المعلومات اللازمة لحل معادلة الحركة والتنبؤ بحركة

(1) انظر : M. Jammer, p.121.

الألكترون. وعلى الرغم من أن هذه التجربة هي مثالٌ تعليمي في حقيقتها، إلا أن بعض مؤلفي الكتب قد جعلوها تقسيراً لواقع اللاحتم الكمومي. بمعنى أنهم جعلوا من اللاحتم الذي تتصف به نظرية الكوانتم إلتراماً جهازياً Instrumental أي متعلقاً بأجهزة القياس. ومن هنا برزت مشكلة القياس في الميكانيك الكوانتي The Problem of Measurement الفيزيائية هو الصفة الغالبة والمهيمنة في العالم الكوانتي.

ورب قائل يقول إن هذه الصفات الكوانتية الغربية لا تظهر في عالم الحياة اليومية الذي نعيشه، فلا تظهر أمامنا أية صفات موجية للأجسام سواء كانت ساكنة أم متحركة ويبدو وكأننا قادرون على حساب الحركات بدقة كبيرة جداً إن لم نقل لا متناهية. فمثلاً نحن قادرون على حساب موقع الشمس والقمر والكواكب السيارة لأي وقت بدقة عالية جداً وبالتالي نتمكن من حساب أوقات الخسوف والكسوف لمئات السنين القادمة بدقة تصل إلى 1% من الثانية. كيف يتوافق هذا مع ميكانيك الكوانتم واللاحتم الذي يعيشه وضياع الدقة فيه؟

الحقيقة هي إنه وعلى الرغم من أن اللاحتم هو قانون عام ينطبق على جميع الأشياء صغيرها وكبيرها إلا أن أهميته العملية لا تظهر إلا في العوالم الذرية وتحت الذرية، تلك العوالم التي نسميها مجهرية Microscopic. وفي العالم الكبيرة عوالم الحياة اليومية حيث السيارات وكرات البليارド مثلاً والكواكب السيارة لا يظهر اللاحتم لأن قيمته ضئيلة جداً وتصبح مهملة من الناحية العملية. إذن ما أهمية اللاحتم في حياتنا اليومية؟ ما أهمية اللاحتم في بنية الكون وفي تصرف الأشياء؟ وكيف سيكون العالم الطبيعي لو كان حتمياً؟

الحتم الطبيعي يعني الخيار الواحد أو بكلمة أخرى اللاختيار.. بمعنى إنه لو كان نظام العالم محكماً بالحتم لم نتمكن من رؤية كل هذا التنوع وهذا الطيف العريض من المخلوقات والأشكال والألوان وهذا التباين الواسع في مكونات العالم الحية وغير الحية. ذلك أن اللاحتم المجهرى هو الذي يضع أمام الأشياء قدرأً من الحرية الطبيعية التي تجعله قادرأً على تحقيق التنوع وبالتالي

تحقيق الازدهار وإنما لكان العالم كله لوناً واحداً، رمادياً أو أسود أو أبيض. فالتفاعلات النووية التي أدت إلى تكوين نوى الذرات المختلفة بل وتكوين نظائر مختلفة للعنصر الواحد هي ليست إلا نتاج اللاحتم الكوانتي. والتفاعلات الكيميائية بين الذرات والجزئيات هي الأخرى محاومة أيضاً باللاحتم الكوانتي مما يؤدي إلى تخلق جزيئات متعددة. وعلى المستوى الأعقد فإن التكوين الجيني الحي والتتنوع الحيوي هو ليس إلا نتاج لهيمنة اللاحتم الكوانتي وفي الواقع فإن الطفرات الجينية التي أدت إلى كل هذا التنوع الحيatic الهائل الذي نراه على الأرض متعدداً من الخلايا البدائية عديمة النواة وحتى مستوى التعقيد الحيوي الهائل للكائنات الراقية ومنها الإنسان إنما هو نتاج اللاحتم الكوانتي على المستوى الجزيئي. إذن فاللاحتم نعمة كبيرة وقانون أساس في بنية العالم ليكون بهذه الصورة ولو لم يكن لكان عالمنا هذا مختلفاً جداً وبالجملة لن تكون فيه حياة متطرفة أبداً.

نظريّة الفعل الإلهي الكموي على المستوى المجهري

تم خلال السنوات العشرين التي خلت اقتراح نظريات للفعل الإلهي على المستوى المجهري. وقد بحث هذه النظريات والأفكار بشيء من التفصيل كرستوفر لاميتش في رسالته التي تقدم بها لنيل شهادة الدكتوراه من معهد فولر اللاهوتي بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 و طبعت هذه الرسالة في كتاب¹. وقد ركز هذا العمل الاهتمام على التأثير الكموي في العالم المجهري واتخذ من اللاحتم وواقع الاحتمال الذي يتصف به هذا العالم سبيلاً للفعل الإلهي في العالم المجهري العياني. وربما يكون من المفيد الاشارة إلى أن التوجّه الغربي المعاصر لتبرير سبل التدخل الإلهي في العالم يتم عبر القول بالفعل اللاتدخلي حيث يفعل الله في العالم ما يشاء دون تدخل Non-interventionistic action

(1) C. Lameter, Divine Action in the Framework of scientific Thinking, 2006.

مباشر. وبهذا الصدد كان جون بولكنجهورن قد اقترح في التسعينيات من القرن الماضي فكرة التأثير الإلهي في العالم عبر الأمر order على أساس أن "الابستمولوجيا هي التي تصوغ الأصلوجيا" epistemology models ontology كما يردد بولكنجهورن. وعلى الرغم من أن بولكنجهورن لم يقدم مقتراحاً نظرياً كاملاً لتجسيد فكرته إلا أنه يرى أن نوعاً من (المعلومات الفعالة) هو الذي يحمل مضمون الأمر الإلهي إلى العالم دون أن يحوي الأمر نفسه أي نوع من الطاقة الفيزيائية، بل الأمر نفسه أو تلك المعلومات الفعالة هي التي توظف ما في العالم من طاقة للتصرف وفق السنة الإلهية وتفعل المراد. وربما يعني هذا أن الله قيوم على العالم ويدبره مما يدفعنا إلى تصور أن بولكنجهورن يؤمن بالإله الذي نؤمن به إلا أننا نجد أنه ليس متاكداً تماماً من أن الله يعرف المستقبل مثلاً⁽¹⁾.

قدم روبرت رسل مدير معهد دراسات العلم والدين في بيركلي بكاليفورنا بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع نانسي ميرفي تصوراً لا تدخلية للفعل الإلهي في العالم عبر خاصية اللاحتم الكوانطي على حين كان آرثر بيوك (ت 2006) الإنكليزي، وهو من رواد البحث المعاصر في التوفيق بين العلم والدين، تصوراً آخر ينطلق من أعلى إلى أسفل وهذا صار أمامنا نهجان للغرب في التعامل مع الفعل الإلهي في العالم واحدة تقول بالفعل المتحقق من أسفل إلى أعلى Bottom-Up والأخرى تقول بتحقق الفعل من أعلى إلى أسفل Top-Down. ولكل النهجين ما تحتاج به. وفي كتاب لاميتر الوارد ذكره في الهاشم تفصيل كثير. ومن الجدير بالذكر هنا هو أن العالم الغربي لم يزل غير مستوعب تماماً لقيومية الله على العالم على الرغم من توفر بعض الطرورات بهذا الصدد وهذا أمر ينبغي الانتباه إليه.

(1) جون بولكنجهورن، محاضرة في مؤتمر آينشتاين والله والزمن، مركز إيان رامзи، جامعة أكسفورد، أيلول .2005

إن الرؤية الإسلامية بشأن الفعل الإلهي في العالم هي مما يقع في (جليل الكلام) وهذه مسائل أتحاشى الدخول إليها في الوقت الحاضر. فهي أولاً تخرج عن إهتمام هذا الكتاب وهي ثانياً بحاجة إلى بحث عميق ربما لا أجد أن أدواته قد استكملت بالقدر اللازم للدخول إلى هذه المسألة الجليلة. على أنني أجد أن العقل المسلم قادر على تقديم رؤية عميقة ونظيرية متكاملة للفعل الإلهي تتفق مع معطيات العلم المعاصر وفي أرقى حلقاته فضلاً عن هذه الرؤية يمكن أن تفتح أفقاً كبيرة لمسائل أخرى في الأمور الطبيعية وفي الأمور الثيولوجية. أما الجهد الغربي الحالي فلا أرى أنه قادر على تقديم نظرية متكاملة لأسباب تتعلق ببنية العقل الثيولوجي والعقل العلمي الغربي نفسه. وأهم هذه الأسباب البنوية منطلقات المنهج الغربي المنطلق من العالم إلى الله ومنطلقات العقل الوثني الغربي المتصل دوماً بالقيم المادية الصرف والمفتقر إلى الجانب الروحي. وما لم يمتلك الغرب أداة النقد العلمي التي تحول هذه التوجهات إلى إغفاء العقل بالقيم السماوية المتعالية Transcendental فإنه لن يتمكن من استيعاب العلاقة بين الله والعالم وبالتالي لن يتمكن من تقديم إطار نظري متكامل لفعل الله في الخلق.

كيف تفهم القول بالتجويز والإمكان في إطار الكلام الجديد؟

يتخذ القول بمبدأ التجويز والإمكان وجهين: الأول وجه يخدم السبيل إلى غاية القول بوجود فاعل مرید مختار يدبر هذا العالم ويتعلق به أمره في كل صغيرة وكبيرة. وهذا الوجه تخدم الطبيعة فيه مسلمات العقيدة وتحققها. والوجه الثاني وجه يمكن أن يخدم فهمنا للعالم في أنه قائم على مبدأ الإحتمال والتجويز وغياب الحتم. وبالتالي ينبغي أن نتعامل مع العالم على هذا الأساس ونستثمر ما نتمكن عليه من منافع هذه الصفة الجوهرية في أشيائنا. وهنا تكون العقيدة في خدمة الطبيعة.

إن معرفتنا أن الطبع ليس صفة فاعلة بذاتها يجعلنا نفهم أن وقوع الحوادث غير واجب وبالتالي يحفزنا إلى فهم أسباب ذلك وكيفياته. وهذا ما

يدفعنا أيضاً إلى البحث في ترابط الحوادث بعضها بالبعض الآخر، وبالتالي استكشاف علائق الظواهر ببعضها واستتهاضف الفهم الأعمق لحقائق العالم الطبيعي على الوجه الأصح. إذ أن وقوع الحوادث لا على سبيل الوجوب يدفعنا إلى استثناء اشتراطاتها الطبيعية من كل جوانبها بما فيها الإنسان الفاعل. وهذا ما يجعلنا نفك مثلًا بعملية القياس ودور القائم بالقياس سواء كان الله أو كان إنساناً، وتفاعله مع المقياس. وهذا الذي أقول هو مبحث واسع وأساسي من مباحث فيزياء الكموم ومعضلة كبرى من معارض فلسفة العلم المعاصرة وسيكون لنا فيه قول في ثاليا الباب الثالث من هذا الكتاب.

أما على الصعيد المعرفي (الابستمولوجي) فإن إدراكنا أن حقيقة قيام العالم بطبيائع موجودة في تكوين الأشياء إختصاصاً وقائمة بها على سبيل العرض الآتي لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الإمكان والتجويز، يُمكّنا من فهم حقيقة القانون الطبيعي ويضعه في موضعه المناسب دون أن يطغى ما نكتشفه بالعقل على ما هو قائم بالفعل في الوجود. وبالتالي ربما أغنى هذا الفهم قيمنا الحضارية وحدّ من طغيان العلم بجبروته على العالم ليمعن بذلك إنسحاق الإنسان وسقوطه تحت عجلة العلم. بل لعل أن في هذا المسار الجديد ما يحيي القلوب ويرتع النفوس لتتألف العالم بسيادة الإنسان وليس بسيادة الآلة أو المنفعة التي خلقها الإنسان. إذ فالكلام الجديد يحترم الخلق لأنّه قوام الوجود ويُجلّي الحال لأنّ خلقه بالحق وهذا الحق مشهود محقق باللحاظة وبالتجربة في سعي دائم محوره هذا الكائن الكوني المدلل الذي إسمه الإنسان.

ولقد عالج أبو حامد الغزالى مسألة الفعل بالطبع والطبائع في كتاب تهافت الفلسفة مستعملاً منطلقات الباقلاني نفسها. لكنه طور موقف الباقلاني إلى تقرير أن فعل القانون الطبيعي جوازى وغير حتمى، فيقول: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيء غيره هذا ذاك ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ولا فيه متضمن لنفي الآخر، فليس من الضرورة

وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر؛ مثل الري والشرب، والشبع والأكل، والاحتراق ولقاء النار، والنور وطلع الشمس، والموت وحز الرقبة...⁽¹⁾ ثم يقول "بل تقول أن فاعل الاحتراق بخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه وجعله حراقةً ورماداً هو الله تعالى: إما بواسطة الملائكة أو بغير واسطة. فاما النار وهي جماد، فلا فعل لها"⁽²⁾. فالغزالى إذن يُعطّل فعل الجمادات، لأن الفعل يقتضي الإرادة والاختيار. كما أن الغزالى يرى أن تكرار حصول ظاهرة الاحتراق عند اقتراب القطن من النار غير موجب للقول بفعل النار المطلق في القطن لأن هذه ظاهرة يميزها بقوله أن "ليس لهم دليل إلا مشاهدة حصول الاحتراق عند ملائمة النار. والمشاهدة تدل على الحصول عنده، ولا تدل على الحصول به وأنه لا علة سواه...". لكن الغزالى يستدرك أن ترك هذا الكلام على عاته "يفضي إلى حالات شبيهة" ويسبّب هنا في عرض أمثلة من تلك الحالات الشبيهة التي تتقدّر بموجب النفي المطلق للعلاقة السببية. وللخلاص من هذه التشنیعات يقول: "وهو أن نسلّم أن النار خلقت خلقة إذا لاقتها قطنان متسائلاً أحرقتهما ولم تفرق بينهما إذا تماطلنا من كل وجه". ولكنه مع هذا يقول أيضاً "ولكنا مع هذا نجوز أن يُلْقى نبي في النار فلا يحترق، إما بتغيير صفة النار أو بتغيير صفة النبي"⁽³⁾.

إذن فإن نفي السببية الذي أُشيع عن الغزالى ومن سبقه من المتكلمين غير صحيح لأن ذلك النفي لا يُراد به النفي المطلق للسببية بل هو النفي للحتم السببي الطبيعي الذي قال به الفلاسفة. فضلاً عن ذلك فإن مرتكز الكلام في نفي السببية المطلقة يقوم على ركيزتين: الأولى نفي الطبع والطبع، أي نفي وجود

(1) الغزالى، تهافت ص 166.

(2) الغزالى، تهافت ص 167.

(3) المصدر السابق، ص 171.

فعل طبيعي مستقل عن أمر الله، وهي التي تكلم فيها الباقلاني وأوضحتها في هذا البحث. والثاني نفي حتمية القانون الطبيعي، وهي التي تكلم فيها الغزالي وغيره. وبدلاً عن ذلك يقول المتكلمون بأن علاقة السبب بالسبب علاقة افتراض، تحصل على سبيل الجواز، لا على سبيل الحتم (الوجوب) لأن الفاعل الحقيقي والغائي هو الله والحتم على الله الفاعل المطلق المريد المختار باطل وما نراه من تكرار حصول الظاهرة هو ليس إلا مستقر العادة فيها. في هذا الإطار يتحرك مفهوم "القانون الطبيعي" عند المتكلمين، وهو مفهوم يتفق تماماً مع فلسفة القانون الطبيعي في الفيزياء المعاصرة، فيزياء الكم. إذ نعلم منها أن قوانين الفيزياء جوازية احتمالية بنتائجها وأنها تعمل، بوجه من وجوهها، كفعل لمؤثرات أو إجراءات Operators يتمثل حضورها عند عملية القياس وفق تفسير مدرسة كوبنهاجن. لكن الفيزياء المعاصرة تskt طبعاً عن من يحرك تلك المؤثرات ولا تسميه، وهو عند المتكلمين الله سبحانه.

إنما تبقى المشكلة التي تعضل غير المؤمنين بالغيب هي وجود الفاعل الغائب نفسه وعلاقته بالعالم وهو المطلق الكامل الذي في لا زمان الذي هو الأول والآخر ليس معه قبل ولا بعد فيما هو العالم كيان زمني محدود ونسبة متكامل ومتطور تفصل حوادث برهات زمنية تدل على وجود التحول وديمومة التغير. والمعضلة الأخرى هي كيفية تحقق الاتصال بين النسبي والمطلق بين المحدود واللأنهائي وبين المحدث والقديم كيف تكون؟ مسألة ليس من السهل الإجابة عليها. وتبقى هذه التساؤلات قضية مشروعة ومشرعة بذات الوقت.

الفصل الخامس: تداخل الزمان والمكان

كان مبحث المكان والزمان من المباحث التي عالجها المتكلمون مبكراً في سعيهم الفكري لترجمة تصورهم العقائدي للعالم. ويتمثل ذلك في التصورات التي قدمها إبراهيم النظّام في الحركة وأبو الهذيل العلاف بعد ذلك. وفي خضم بحث هؤلاء المتكلمين الأوائل ومن ثم الجبائيان نجد آراءً طريفة ذات قيمة فكرية نفيسة. فقد قال النظام بمفهوم الحركة بالطفر وهذا ما سأرجعه لاحقاً. لكن البحث في هذه المسألة وبالأخص علاقة المكان والزمان والحركة قفز قفزات نوعية على يد اثنين هما: أبو محمد بن حزم وأبو حامد الغزالى. ولست هنا أريد بحث الرؤية الكلامية للزمان والمكان من منطلق تاريخي⁽¹⁾ بل سأعرض للتصورات الأساسية التي أجد لها صدىً معاصرًا.

يقول الجرجاني في كتاب التعريفات في تعريف الزمن إنه "عبارة عن متجدد معلوم يُقدر به آخر موهوم، كما يقال: آتاك طلوع الشمس، فإن طلوع الشمس معلوم، ومجيئه موهوم فإذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الإيهام"⁽²⁾. هنا نلحظ عبارة متجدد معلوم فيها مصدر ضمني للقول بتجدد الخلق. وفي اللغة العربية يأخذ الزمن معناه من خلال توالي الأفعال. يقول الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو "ال فعل على الحقيقة ضربان كما قلنا، ماضٍ ومستقبل، فالمستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضى واتى عليه زمان لا أقل: زمان وجد فيه وزمان خبر فيه عنه، فاما فعل الحال فهو الم تكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المعنى

(1) لمثل هذا الغرض يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور حسام الآلوسي، الزمان في الفكر الديني والفلسفية والفلسفية العلم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2005.

(2) الجرجاني، التعريفات، مادة (زمن).

والانقطاع ولا هو في حيز المنظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في آخر الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أولاً فكل جزء منه خرج إلى الوجود صار في حيز الماضي⁽¹⁾.

تبرز في التعريف الذي قدمه الجرجاني خاصتين للزمان، أولها: ذاتية لمعنى فيه كونه متجدداً، وثانيها: وظيفية كونه يفيد تقدير الحوادث بعضها ببعض. فهو عداد إذن يعد الحوادث ويفيد ترتيبها واقترانها. ولا وجود له إلا من خلال الحوادث نفسها؛ وإلا فإن الزمن لا معنى له على ما أرى.

مفهوم المكان: هو في العربية (موضع لكونه الشيء فيه)، وعند المتكلمين هو (الفراغ الموهم الذي يشغل الجسم ويغدو فيه أبعاده)⁽²⁾، أي أن المكان هو تقدير وهو لوجود شيء إذ لا ينفصل وجود الشيء نفسه عن المكان، يقول الجويني (والحيز إنما هو ثابت غير متوقع بل معناه أنه مكان لجوهر مقدر وأحسن ما يقال في الحيز انه التحيز نفسه)، أمّا في ما يخص الفضاء الخالي أو الخلاء كما يسمونه فهو (الفضاء الذي يثبت الوهم ويدركه من الجسم الخيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء أو الماء في داخل الكوز، فهذا الفراغ الموهم هو الذي من شأنه أن يحصل فيه الجسم وإن يكون طرفاً له عندهم، وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزاً للجسم، وباعتبار فراغه عن شغل الجسم إياه يجعلونه خلاء، فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ مع قيد أن لا يشغله شاغل من الأجسام، فيكون لا شيءً محسناً لأن الفراغ الموهم ليس موجود في الخارج بل هو أمر موهم عندهم)⁽³⁾.

(1) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 86-87.

(2) الجرجاني، التعريفات، مادة (مكان).

(3) الجرجاني، التعريفات مادة (خلاء).

عالج ابن حزم مفهومي الزمان والمكان في كتاب الفصل في الملل والنحل على نحو مستفيض. وأهم ما ذكره أن الزمان له مبدأ أي بداية وإنه غير مطلق وإنه والمكان والجسم يؤلفون وحدة متكاملة. يقول ابن حزم "والزمان هو مدة بقاء الجرم ساكناً أو متاحراً ولو فارقه لم يكن الجرم موجوداً ولا كان الزمان أيضاً موجوداً والجرم والزمان موجودان فكلاهما لم يفارق صاحبه"¹. ويقول في تجزئة الزمان وذريته "وتناهي الزمان موجود باستثناف ما يأتي منه بعد الماضي وفناء كل وقت بعد وجوده واستثناف آخر يأتي بعده إذ كل زمان فنائه الآن، وهو حد الزمانين فهو نهاية الماضي وما بعده ابتداء للمستقبل وهكذا أبداً ينفي زمان وينتهي آخر وكل جملة من جمل الزمان فهي مركبة من أزمنة متناهية ذات أوائل كما قدمنا". ويؤكد ابن حزم أنه يرى الزمان والمكان نسبيين غير مطلقيين بقوله "والزمان المعهود عندنا هو مدة وجود الجرم ساكناً أو متاحراً أو مدة وجود العرض في الجسم. وبعده أن يقول هو مدة وجود الفلك وما فيه من العوامل والمحولات. وهم يقولون أن الزمان المطلق والمكان المطلق هما غير ما حددناه آنفاً من الزمان والمكان ويقولون أنهما شيء متغيران". وفي إشارته (هم) يقصد الفلسفه كما يتضح عنده من العبارات التي تسبق. ومن الجدير بالذكر أن ابن حزم أشار صراحة أن الله ليس في زمان.

أما أبو حامد الغزالى فقد عالج الزمان والمكان في كتاب (تهاافت الفلسفه) على نحو أكثر عمقاً إذ فهمه على نحو متساوق مع فهمه للمكان مستفيضاً استفاده كبيرة من ما قدمه ابن حزم من قبل، بل مكرراً بعض حججه ومركزاً جهده على إثبات نسبة الزمن من حيث القبل والبعد كما هو المكان نسبي في الفوق والتحت والأمام والخلف مؤكداً أن الوهم هو الذي يمنع الإنسان من أن يتصور قبل لا قبله وفوقاً لا فوقه مستخدماً تعبيراً معاصرأ هو

(1) ابن حزم، الفصل، ص 59.

(البعد الزماني) معرفاً إياه كما نعرف بعد المكاني تماماً. يقول أبو حامد "الزمان حادث وخلق وليس قبله زمان أصلاً وعني بقولنا إن الله متقدم على العالم والزمان إنه كان ولا عالم ثم كان ومعه عالم⁽¹⁾". وفي تأكيده على نسبة القبل والبعد يقول أبو حامد "وهذا كله لعجز الوهم عن فهم وجود مبدأ إلا مع تقدير قبل له وذلك "القبل" الذي لا ينفك الوهم عنه يظن أنه شيء متحقق موجود هو الزمان. وهو كعجز الوهم عن أن يقدر تناهي الجسم في جانب الرأس مثلاً إلا على سطح له فوق ففيوهم أن وراء العالم مكاناً إما ملائة وإما خلاء. وإذا قيل: ليس فوق سطح العالم فوق ولا بعد أبعد منه كاع الوهم عن الإذعان لقبوله كما إذا قيل: ليس قبل وجود العالم "قبل" هو وجود حقيقة فقر عن قبوله⁽²⁾. وفي إشارته البلاغية المقصودة إلى بعد الزماني والتي تؤكد عمق رؤيته يقول أبو حامد "وكما جاز أن يكذب الوهم في تقديره فوق العالم خلاء هو بعد لا نهاية له بأن يقال له: الخلاء ليس مفهوماً في نفسه وأما بعد فهو تابع للجسم الذي تبتعد أقطاره فإذا كان الجسم متناهياً كان بعد الذي هو تابع له متناهياً وانقطاع الملاء والخلاء غير مفهوم فثبتت أنه ليس وراء العالم لا خلاء ولا ملائة وإن كان الوهم لا يذعن لقبوله. فكذلك يقال: كما أن بعد المكاني تابع للجسم فالبعد الزماني تابع للحركة فإنه امتداد الحركة كما أن ذلك امتداد أقطار الجسم وكما أن قيام الدليل على تناهي أقطار الجسم منع من إثبات بعد مكاني وراءه. فقيام الدليل على تناهي الحركة من طرفه يمنع من تقدير بعد زماني وراءه وإن كان الوهم متشبثاً بخياله وتقديره ولا يرعى عنه. ولا فرق بين بعد الزماني الذي تتقسم العبارة عنه عند الإضافة إلى "قبل" و "بعد" وبين بعد المكاني الذي تتقسم العبارة عنه عند الإضافة إلى فوق وتحت. فإن جاز إثبات

(1) الغزالى، تهافت ص 31.

(2) المصدر السابق، ص 33.

فوق "لا" فوق "فوقه جاز إثبات" قبل "ليس قبله" قبل "حق إلا خيال وهمي كما في الفوق". وهذا لازم فليتأمل فإنهم اتفقوا على أنه ليس وراء العالم لا خلأ ولا ملأ". أي أننا هنا أمام فهم جديد للزمان والمكان تجسده عبارات أبي حامد هذه لم نعهد مثلها قبل عصره إلا عند ابن حزم كما ذكرنا وربما تداولها المتكلمون المسلمين الآخر. فليس من وثيقة معروفة تبين أن غير المسلمين قد توفر فكرهم على هذا النوع من الفهم وليس من شك في أن هذا الفهم يقترب كثيراً من الفهم المعاصر لحيثية الزمان والمكان والحركة متجاوزاً الفهم الغاليلي بل هي أقرب إلى مفاهيم المكان والزمان في نظرية النسبية التي وضعها آينشتاين عام 1905. وإذا كانت نظرية النسبية العامة التي جاءت توسيعاً للنسبية الخاصة قد نظرت إلى العالم نظرة شمولية واستنتجت أن العالم كيان محدود حاوٍ لذاته زماناً ومكاناً وأن ما قبل خلق العالم لم يكن مكان ولا زمان فإن الفكر الكلامي الإسلامي ممثلاً بطروحات ابن حزم والغزالى قد أكد هذه المسألة بوضوح. فضلاً عن ذلك فإن الرجلين أكدا أن وراء العالم لا خلأ ولا ملأ فليس وراء العالم معنى لوجود بل إن العالم حاوٍ لذاته بذاته وليس من امتداد بعده لأنه ليس بعده بعد. ربما يصعب علينا استيعاب مثل هذه الأفكار حتى ونحن في القرن الواحد والعشرين لكن هذه الأفكار والتصورات هي ما تقدمه أدق النظريات العلمية المعاصرة.

خلاصة القول في الزمان والمكان وقيمة العلمية المعاصرة

يتضح من خلال الدراسة السابقة أن المتكلمين المسلمين معتزلة وأشاعرة قالوا بأراء جديدة فيما يخص الزمان والمكان. وقد بان من النصوص المنقولة من أقوالهم الموثقة أنهم يمتلكون تصورات تختلف عن تلك التي كانت لليونان فضلاً عن أنهم يمتلكون منهجية نظرية أصلية مختلفة عن ما كان اليونان يرونها. وسبب ذلك، في تقديرى، يعود إلى حقيقة أن المنهج الكلامي والرؤى الكلامية يختلفان جزرياً عم ما كان لدى اليونان لإختلاف المنطلقات الأساسية

واختلاف السبل من أجل الوصول إلى الحقيقة. ويمكن إجمال رؤية المتكلمين بما يلي:

إن أهم مرتكزين للتصور الكلامي للزمان لديهم أنهم

1. تصورو الزمان مؤلفاً من أجزاء صغيرة منفصلة متعاقبة لا تقبل القسمة فهو يقوم على الانفصال لا على الاتصال.

2. أنهم قالوا بنسبية الزمان ونسبة القبل والبعد واعتمادها على الراصد.

3. أنهم نظروا إلى الزمان من حيث وظيفته أي كونه من حيث هو تقدير الحوادث بعضها ببعض.

4. أنهم رفضوا القول بوجود زمان مطلق أو مكان مطلق وربطوا بين الزمن والمترمن فيه، مثلما ربطوا المكان والمتمكن فيه، فهم لا يتصورون المكان ولا الزمان مستقلين عن محتوياتهما، بل يربطون بين الشيء ومكانه وزمانه ويجعلون من ذلك وحدة واحدة. بمعنى أنهم يتفهمون الزمان والمكان بوجه من وجوه النسبة ولا يرونهما مطابقين.

أنهم رفضوا وجود الزمان والمكان قبل خلق العالم بل اعتبروا وجودها حاصل مع وجود العالم.

من ناحية القيمة المعاصرة للرؤية الكلامية الزمان والمكان فإنها تقع في ناحيتين: الأولى: قولهم بذرية الزمان. وهذه مسألة حيوية من مسائل الفيزياء المعاصرة. ذلك أن توحيد القوة الجاذبية مع القوى الفيزيائية الأخرى يحتاج فيما يبدو إلى تركيب جديد يصبح الزمان بموجبه ذرياً بدلاً من صفة الاتصالية الحالية. وهنالك أبحاث علمية جديدة تؤكد أن ذرية الزمان مطلب مهم لتحقيق وصف دقيق للعالم الذري. ومن المؤكد أن التحول عن القول باستمرارية الزمن والعمل على ذريته سيفتح دون شك أفقاً جديداً واسعة أمام الفيزياء النظرية والتطبيقية. فهاهنا فكرة أصيلة ينبغي العمل عليها من ذوي العقول النيرة

لإستبطاط مفاهيم جديدة وأوصاف جديدة لظواهر العالم ومن ثم تطبيق ما تتمخض عنه مثل هذه الأبحاث للحصول على تقنيات جديدة. فها هنا فتح كبير.

الثانية: وهي مسألة ذات قيمة نظرية. وتلك هي قولهم ببنسبة الزمن ورفضهم لوجود مطلق الزمان ومطلق المكان. وهذه قضية لم تتضح علمياً إلا على يد ألبرت آينشتاين بعد أن نشر نظرية النسبية الخاصة عام 1905. ولست أدعى هنا أن المتكلمين سبقو آينشتاين فتصورهم لا علاقة له مع أعمال هذا الرجل، لكنني أريد تأكيد حقيقة أن السمات الرئيسية لفهمهم الزمان والمكان تأتي متفقة مع التصور الفلسفـي للزمان والمكان من المنظور المعاصر ما خلا قضية الذرية فإن ذرية الزمان لم تزل غير مقررة على نطاق واسع في علم الفيزياء.

الباب الثالث: مسائل تطبيقية

أعرض في فصول هذا الباب لبضعة مسائل مهمة كان المتكلمون عالجوها ضمن إطار دقيق الكلام. والمراد من هذا العرض غايتين: الأولى: استبيان تصورات المتكلمين لبعض مسائل الفلسفة الطبيعية الأساسية في فهم العالم والتعرف على أفكارهم بصدقها ومفاهيمهم لها وحلولهم التي افتروها. والثانية: إتخاذ هذه المسائل أمثلة للتوظيف المعاصر لمفاهيم دقيق الكلام وأفكاره بعد إعادة صياغتها بلباس عصري .

ويرى القارئ الدارس لهذه المسائل أن تحقيق الغاية الثانية منوط أحياناً باستثمار تصورات معاصرة أو مفاهيم علمية معاصرة في سبيل عصرنة تلك المفاهيم وجعلها ذات فاعلية نشارك بها لحل إشكالات معاصرة. إن هذه المزاوجة بين التراث والمعاصرة ليست عملاً تلفيقياً بل هي عمل أصيل طالما أن أسس الرؤية في المسألة قيد البحث متطابقة. وقد أسلفت نتائج العمل في البابين الأول والثاني من هذا الكتاب أن المزاوجة بين التراث والمعاصرة في هذه المسائل قائمة على أسس الاشتراك في الرؤية بإطارها الواسع وليس بتتفاقفاتها الجزئية كما رأينا.

إن السير على هذه المنهجية في أمثلة أخرى سيوسع من نطاق التطبيقات العملية لنظرية الكلام الجديد ويوفر الأرضية الخصبة لقيام نهضة فكرية جديدة تستنهض روح الأمة الأصيلة محققة التوافق بين العقيدة والطبيعة ومحقة على المدى الأبعد دورة جديدة من المساهمة الحضارية في التراث الإنساني. وهذا الذي نطمح إليه ليس مستحيلاً على الرغم مما قد يبدو من كونه بعيد المنال في الوقت الحاضر. لكننا إذا ما تذكروا عصر كوبيرنيكوس وتايكو براهي وغاليليو وكبلر في أوربا وما كان يحصل في مجتمعاتهم وما يكون من حكامهم وسلطاتهم الدينية والمدنية أدركنا أن الهدف الذي نحلم به ليس مستحيلاً. المهم والمهم جداً أن نمتلك المنهج الصحيح ونبشر بالرؤية الصحيحة.

الفصل الأول : مسألة الحركة

يمتاز مفهوم الحركة عند المتكلمين بخصوصية تجعل البحث فيه أمراً دقيقاً يحتاج إلى بذل عناء خاصة. ذلك لأن المفاهيم التي تدخلت في قضية الحركة متعددة. ففي الحركة مفهوم المكان ومفهوم الزمان ومفهوم السرعة. وضمن هذا الإطار أيضاً يأتي مفهوم التغيير بمعناه العام إذ هو عند البعض حركة أيضاً. وقد عالج هذه المسألة فلاسفة مسلمون كإبن سينا والكندي وإبن رشد وعالجها علماء الطبيعة أيضاً من أمثال ابن الهيثم وهبة الله بن ملكا وأبو الريحان البيروني. ولست هنا بصدّ دراسة الحركة عند هذين الفريقين الآخرين بل سأركز الإهتمام على أقوال المتكلمين في الحركة وفهمهم لها. ومن أراد الاطلاع على آراء الفلسفه وعلماء الطبيعة المسلمين فليراجعها في أصولها.

مفهوم الحركة

يوضح الجرجاني في التعريفات مفهوم الحركة وأنواعها. ويعرفها بأنها "الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج... . وقيل: هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر، وقيل: الحركة: كونان في آئين في مكابين، كما أن السكون: كونان في آئين في مكان واحد⁽¹⁾ . والقول الأخير هو لأبي الهذيل العلاف بحسب ما أورده الأشعري في المقالات. ويشمل مصطلح الحركة التغيير في الكيف كالتكائف والتخلخل، والتغيير في الكم كالنمو والذبول. لكن الجرجاني أكد على أن المتكلمين يُطلقون مصطلح حركة على الحركة في "الآن وهو النقلة التي يسميهَا المتكلم: حركة، وباقى المقولات لا تقع فيها حركة". وقد أكد هذا الإيجي في كتاب المواقف وهذا المفهوم الأخير هو ما تعنيه علوم

(1) الجرجاني، التعريفات، مادة (الحركة).

الفيزياء بمصطلح الحركة. ويعرف أبو الهذيل العالف الحركة والسكن بقوله "الحركة كونان في آئن في مكاني، والسكن كونان في آئن في مكان واحد"⁽¹⁾. ومعنى الكونين حالان وتفسير القول أن الجسم إذ يمضي عليه وقتان وهو في نفس الموضع فهو ساكن أما إذا كان في وقتين متلاقيين في موضعين مختلفين فهو متحرك. وفي نفس المعنى يقول القلانسي "إن السكون كونان متوايان في مكان واحد، والحركة كونان متوايان في مكاني"⁽²⁾.

أما ابراهيم النظام فقد اعتبر الحركة دائمة ويدرك الأشعري عنه "قال النظام: الأجسام كلها متحركة"⁽³⁾. ويؤكد هذا مفهومه للسكن إذ نجده يقول "لا أدرى ما السكون إلا أن يكون يعني كان الشيء في المكان وقتين أي تحرّك فيه وقتين"⁽⁴⁾. وإذا كان الجسم بحسب هذا القول قد "تحرّك" في المكان وقتين فإنه لكي لا ييرجع مكانه لابد أن يكون قد تحرّك في اتجاهين متلاقيين. وهذه فكرة جوهرية على مستوى المفهوم، وإن لم يكن النظام أو غيره قد وظفها توظيفاً يحقق بها غايات أخرى.

القائلون بحدودية التجزئة هم المؤمنون بوجود جزء لا ينقسم، وهم أغلب المتكلمين المسلمين، وجدوا أن الحركة لا بد أن تكون مكممة. يقول الرازبي "فالحركة والزمان كل منها مركب من أجزاء متلاقيات كل منها لا يقبل القسمة"⁽⁵⁾. ولكي يتم تصور ذلك قالوا بوجود سكتات خلال حركة الجسم. ويعرف الامدي البطء

(1) الأشعري، مقالات ص 325.

(2) الطوسي، تلخيص المحصل ص 66.

(3) الأشعري، مقالات ص 324.

(4) المصدر السابق نفسه ص 425.

(5) الرازبي، معالم أصول الدين ص 35.

عند المتكلمين بأنه "عبارة عن كثرة تخل السكّات، والسرعة عبارة عن تقلّلها"⁽¹⁾. وأحد أهم الأسباب في هذا القول هو أن الحركة عند المتكلمين عَرَضُ والأعراض لا تبقى زمانين أي آتین. من هذا نفهم أن الحركة ليست متصلة بل متواصلة فهي حركات متعددة متعاقبة. وقد حاول الإيجي في كتاب (الموافق في علم الكلام) إبطال قول المتكلمين بتخل السكّات الحركة البطيئة بكلام مضطرب غير مفهوم المقاصد رغم الشروح المرفقة به⁽²⁾.

فرضية الطفرة عند ابراهيم النظام

من المعروف أن ابراهيم النظام قال بتجزئة الأجسام إلى ما لانهاية له من الأجزاء وعلى ذلك فهو ينفي تجزئة المسافة إلى أجزاء منتهية. ويورد الأشعري عنه قوله "الجسم هو الطويل العريض العميق وليس لأجزائه عدد يوقف عليه وأنه لا نصف إلا له نصف ولا جزء إلا له جزء"⁽³⁾. وهذا يعني أن المسافة المنتهية تتجزأ إلى ما لانهاية له من الأجزاء. لقد أثار نفي النظام للجزء وقوله بالتجزئة إلى ما لانهاية له من الأجزاء مشكلة تفسير الحركة ووضعه أمام معضلة مماثلة تماماً لمعضلة زينو الاغريقي Zeno paradox والتي تقول: كيف يمكن للسهم المنطلق عن قوس أن يصل غايته ويكون عليه أن يقطع ما لانهاية له من الأجزاء التي تنقسم إليها المسافة وكل ذلك في زمن منته؟ لكن النظام بفطنته حاول حل هذه المعضلة بفرضية تقول إن الجسم وهو يتحرك لا يستوجب أن يحاذى (يلامس) جميع الأجزاء بل يمكنه أن يقطع بعضها ويطفر عن الأخرى فلا يكون له وجود

(1) الآمدي، المبين ص 95-96.

(2) الإيجي، الموافق ج 2 ص 272-280.

(3) الأشعري، مقالات ص 304.

عندما أتي خالل الطفرة. وقد دعيت هذه الفرضية القول بالطفرة. وقد نفتها أغلب المتكلمين أشاعرة ومتزللة على السواء. وأورد وصف هذه الفرضية الأشعري في المقالات حيث يقول "واختلف الناس في الطفرة فزعم النظام انه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ثم يصير الى المكان الثالث ولم ير بالثاني على جهة الطفرة"⁽¹⁾. وهذا معناه أن الحركة وفق مفهوم النظام لها ينبغي أن تكون متقطعة وفي اصطلاحنا المعاصر نسميها حركة مكتملة quantized، فلا تكون الحركة متصلة بل متواصلة يمر أثناءها الجسم بموضع معين خالل المسافة التي يتحرك عليها فيحاذى بعضها ولا يمر بالأخرى بل يطفر عنها طفراً.

وقد علق على هذا المذهب الفيزيائي الألماني المعاصر ماكس بير Max Jammer يعتبراً النظام مفكراً كومومياً رائداً⁽²⁾. لكن النظام على ما يبدو في طرحة لفرضية الطفرة هذه إنما كان مهموماً على ما يبدو بحل المعضلة التي واجهها قوله بلانهائية التجزئة.

حجج النظام للقول بالطفرة

كان النظام على ما يبدو مؤمناً بأن الأجسام كلها متحركة ولا وجود للسكون فقد ذكر الأشعري في المقالات عنه كما أسلفنا قوله "الأجسام كلها متحركة" و قوله "لا أدرى ما السكون إلا أن يكون يعني كان الشيء في المكان وقين أي تحرّك فيه وقين" في قوله تحرك فيه وقين دلالة على أن النظام لم يكن يؤمن بوجود سكون أبداً. وكان هذا الاعتقاد جزءاً من فلسفته على أننا لا نعلم الأسباب التي دفعته إلى القول بذلك. ولكي يبقى الجسم في مكانه ظاهرياً فإن من المنطقي عندئذ أن تكون حركة الجسم إلى اليمين في أحد الوقتين وإلى اليسار في الوقت الآخر

(1) الأشعري، المصدر السابق ص 321.

(2) M. Jammer, Philosophy, p.259.

وهكذا دواليك. وهذا القول بالحركة يمنة ويسرة لما يبدو ساكناً هو واحد من التوصلات المعاصرة التي يفيينا بها ميكانيك الكم. فلا شيء في العالم يمكن أن يكون ساكناً سكوناً مطلقاً. ربما تضاءلت الحركة حتى لا تكاد تراها لكن لا بد من حركة.

لم يقبل أغلب المتكلمين القول بالطفرة. وقد اعتبرها الأشاعرة أمراً غير معقول أما المعتزلة فقد رفض أغلبهم على ما يبدو القول بالطفرة ويقول عنهم البغدادي "وأكثر المعتزلة متفقون على تكثير النظام... وقد قال بتکفیره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو المذيل فإنه قال بتکفیره في كتابه المعروف بالرد على النظام وفي كتابه عليه في الأعراض والإنسان والجزء الذي لا يتجزأ"⁽¹⁾.

ويناقش ابن متويه فكرة الطفرة عند النظام بتوسيع في كتابه (التنكرة) ويورد اعترافاته عليها. ومن الطريق أنه يبدأ اعترافاته بتبييه إلى أن الإيمان بالطفر يقتضي حصول الانتقال من موضع إلى آخر دون المرور في المواقع بينهما ولو صح الطفر "لصح في أحدها أن يصير في الوقت الأول بالبصرة وفي الثاني بالصين من دون قطع هذه الأمانك"⁽²⁾ وهذا ما يسمى في عصرنا هذا Teleportation وهي ظاهرة تتباين بحصولها نظرية الكم ولم يجر تحقيقها عملياً على صعيد الجسيمات حتى الآن. وكذلك لو صح الطفر لامكنا برأي ابن متويه "أن يرى أحدها ما وراء الجدار لطفر الشعاع إليه وكذلك يجب في المحبس في سجن أو غيره أن لا يمنعه من التصرف بأن يطفر" وهو ما يسمى اليوم في ميكانيك الكم بظاهرة التتفيق Tunneling وهي ظاهرة تحصل في العالم الذري وبسببها يحصل النشاط الشعاعي لنوی الذرات. ويرد ابن متويه على الشبهات التي يحتاج بها على صحة القول بالطفر ومثالها دوران

(1) عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق ص 114.

(2) ابن متويه، التنكرة ص 198.

حجر الرحى الذي يَظُن من يقول بالطفر أن قطبها أسرع من محيطها بعشرة أضعاف مثلاً لأنه يقطع المسافة طفراً. ويستثمر ابن متويه فكرة السكנות لتقسيير ذلك فيقول "إن العلة في ذلك هي تحرك القطر في تسعه أوقات وسكنه في وقت واحد". أما عند قطب الرحى فإنه يكون "تحريك القطب في وقت واحد وسكنه في تسعه أوقات"⁽¹⁾. ثم يورد ابن متويه أمثلة كثيرة لحجج القائلين بالطفر محاولاً تفنيدها وردها. وجميع هذه الأمثلة تتعلق بإختلاف السرع بين جسمين. وخلاصة القول في هذا أن ابن متويه وهو تلميذ القاضي عبد الجبار المعترلي يرفض القول بالطفر ويعتمد فكرة تخل السكנות لمسار الحركة في تقسيير اختلاف السرع وهو المفهوم الذي تبنته الأشاعرة والمعترلة على السواء.

الرؤية الفيزيائية المعاصرة للحركة

وفق تقاليد الميكانيك الكلاسيكي تعرف الحركة الخطية بأنها انتقال الجسم من موضع إلى آخر. أي هي قطع مسافة معلومة خلال زمن معلوم. وتدعى نسبة المسافة المقطوعة إلى الزمن المستغرق "السرعة". وقد وجد ألبرت آينشتاين أن أعلى سرعة يمكن أن يبلغها شيء في هذا العالم هي سرعة الضوء. ومقدارها 300000 كيلومتر في الثانية الواحدة أي أن الضوء يقطع محيط الأرض كلها أكثر من سبع مرات في الثانية الواحدة. وأقل حدود الحركة هو السكون وعنه تكون سرعة الجسم صفرأً. وهو الحالة التي يبقى فيها الجسم ماكثاً في الموضع نفسه دون أن ييرحه. وفي إطار الفهم الكلاسيكي يعتبر zaman سارياً فيما يبقى الجسم ماكثاً مكانه. وفي الإطار الرياضي تعرف السرعة كلاسيكياً بأنها نفاذ المسافة بالنسبة للزمن أي هي المعدل الزمني لتغير المسافة.

(1) المصدر نفسه، ص 199.

لكن وبعد اكتشاف الذرات ومعرفتها بالأحوال الغريبة لتصريف الكينونات الذرية وشبّه حركتها بالحركة الموجية وتماثلها معها، مما أعطى البنية الذرية صورة مشوّشة تجعلها لا تقف على قرار، وجد الفيزيائيون أن الحركة تقاد تكون صفةً أصلية في المادة. فلا نكاد نجد في العالم جسماً ساكناً سكوناً تماماً مطلقاً. كما وجد الفيزيائيون أن من المستحيل تعين موضع الجسم وسرعته بدقة لا نهائية بل إن مضروب عدم الدقة في تحديد موقع الجسم مع عدم الدقة في سرعته يكون مقداراً ثابتاً معروفاً. مما جعل زيادة الدقة في تعين مكان الجسم تعوض بقلة دقة تحديد سرعته والعكس بالعكس. وهذا ما يُعرف في الفيزياء الحديثة بمبدأ هايزنبرغ في الایقين Heisenberg Uncertainty Principle. وبموجب ذلك أصبح التعبير الرياضي عن السرعة لا يتنقّل مع التعريف الذي أوردناه آنفاً لأن المسافة لا تقبل التفاضل مع الزمن. لذلك يمكن القول أن مفهوم السرعة في ميكانيك الكموم هو مفهوم مبهم كما يشير إلى ذلك كبار علماء الفيزياء، والمفهوم الأوضح هو مفهوم الزخم.

ومن المعروف أن الحركة الكمومية في العالم المجهرى، عالم الذرات والجزئيات تتخذ صيغة الطفر Jump. وهذا ما يحصل للألكترون في الذرة فليست كل المواقع المكانية في الذرة مسموحة لتواجد الألكترونات، بل هناك موقع معلومة مخصوصة يمكن أن تتوارد فيه الألكترونات وموقع ممنوعة عليها. وهذا ما يجعل الحركة في الذرة مكممة وهو ما يجعل الحركة الفعلية للجسيمات المجهرية تتخذ شكل الطفرة أو القفز فوق الأماكن الممنوعة. فينتقل الألكترون من الموضع إلى آخر دون المرور بالمواقع بينهما لأنها ممنوعة فيكون الحال أن يختفي الألكترون في موضع ويظهر في آخر. وهذا ما دعى الفيزيائي الألماني وفيلسوف الفيزياء المعاصرة ماكس بيمير إلى القول بأن إبراهيم النظام أول المفكرين الكموميين كما أسلفنا.

تفسير معاصر لمفهوم السرعة عند المتكلمين

في هذا البحث سأحاول صياغة مفهوم الحركة الكلامي بمنطق رياضي مستخدما الفترة المتناهية الصغر في الزمان والمكان معتمداً المفهوم الكلامي للحركة على أنها مؤلفة من سمات تكون على مسار الحركة تفصلها آنات زمانية ومكانية.

يمكن تمثيل معدل السرعة average velocity لحركة جسم بين نقطتين

المسافة بينهما Δx بالصيغة الرياضية التالية

$$v_{av} = \frac{\Delta x}{\Delta t}$$

حيث أن Δt هي الفترة الزمنية التي استغرقها الجسم في حركته. ويجب التأكيد على أن هذه الصيغة تعطينا معدل السرعة إذ قد تكون السرعة عند آية نقطة على مسار الجسم المتحرك مختلفة عن هذه القيمة قليلاً أو كثيراً. لكننا إذا أردنا أن نعرف سرعة الجسم عند آية نقطة على مساره خلال حركته فإننا ينبغي أن نتعامل مع مفهوم السرعة الآنية. وتمثل السرعة الآنية رياضياً بالعلاقة التالية

$$v = \frac{dx}{dt}$$

وهذا التمثيل الرياضي للسرعة يفترض ضمنياً تجزئة المسافة والزمن كليهما إلى ما لا نهاية له من الأجزاء. وهو ناتج أصلاً عن الصيغة التالية

$$v = \lim_{\Delta t \rightarrow 0} \frac{\Delta x}{\Delta t}$$

أي أننا هنا لكي نحصل على الصيغة التفاضلية للسرعة فإننا ينبغي أن نجعل من الفترة الزمنية مقداراً لا متناهياً في الصغر Infinitesimal. وكذا بالتبعية ستصبح المسافة مقداراً لا متناهياً في الصغر. لذلك تصبح السرعة الآنية للجسم هي

$$v = \lim_{\Delta t \rightarrow 0} \frac{\Delta x}{\Delta t} = \frac{dx}{dt}$$

تدعى الكمية dx فضلة المسافة اللامتناهية في الصغر Infinitesimal increment of distance. وكذلك تدعى dt فضلة الزمن اللامتناهية في الصغر Infinitesimal increment of time.

وفق هذا التصور يعتبر كلاً من المسافة والزمن كماً متصلةً قابلاً للتجزئة إلى ما لا نهاية له من الأجزاء. ونلاحظ إنه على الرغم من أن التجزئة إلى ما لانهاية له من الأجزاء قد تمت في الزمن على افتراض أن $\Delta t \rightarrow 0$ فإن Δx هي الأخرى قد افترضت ضمناً لتكون لا متناهية في الصغر وذلك من خلال تحويلها إلى dx . ورغم أن كلاً من Δx و Δt كميتان محدودتان (منتهيات) ونسبتهما محدودة (منتهية) فإن dx/dt قد صارت محدودة هي الأخرى. وهذه هي براءة وعقبالية حسبان التقاضل والتكامل.

لهذا السبب يقول الرياضيون أن حساب التقاضل والتكامل هو صياغة منطقية ومقبولة للعالم. لكننا نؤشر أن هذه المنطقية قائمة على فرض الاتصالية في بنية العالم. فنحن إن نظرنا إلى المسافة Δx بمجرد ذي قوة تكبير عالية جداً لوجدنا أن المسافة غير متصلة بل هي مؤلفة ذرات بينها فراغات وعندئذ لا يمكننا القول أن الجسم وهو يتحرك على المسافة Δx سوف يحاذى (يلمس) كافة النقاط المتناهية في الصغر. هذا يعني أن وجود الفترة اللامتناهية في الصغر Infinitesimal increment هو حقيقة استمولوجية وليس حقيقة أنطولوجية.

يمكننا تكوين فهم معاصر لتصور المتكلمين المسلمين للحركة اذا ما تذكرنا أنهم يقسمون المسافة إلى عدد من الأجزاء المتناهية في الصغر ولتكن Δx_0 و يجعلون هذه الأجزاء معدودة بعدد صحيح ونفرض أنه m حتى تكون المسافة الكلية التي يقطعها الجسم هي $m\Delta x_0$. كما إنهم يقسمون الزمن إلى آنات متناهية في الصغر ولتكن Δt_0 ويجعلون هذه الآنات معدودة بعدد صحيحوليكن هذا العدد هو n حتى تكون الفترة الزمنية الكلية التي يستغرقها الجسم في حركته

هي $n\Delta t_0$. والآن إذا ما استخدمنا التمثيل الرياضي لمعدل السرعة الوارد ذكره آنفا تكون لدينا سرعة الجسم هي

$$v = \frac{\Delta x}{\Delta t} = \frac{m\Delta x_0}{n\Delta t_0}$$

ولكن ماذا يمكن أن تكون قيمة Δx_0 ؟ وماذا يمكن أن تكون قيمة Δt_0 ؟ لابد أنهما كميتان صغيرتان جداً . ولا يمكننا تعين أقيامهما دون مرجع قياسي أو مصدر للحساب إنما ينبغيأخذهما بمرجع علمي طبيعي . ولحسن الحظ فإن الفيزياء الكمية قد تمكنت من تعريف مثل هاتين الكميتين، ذلك لأننا نعلم أن Δx_0 هي أصغر مسافة يمكن أن تتعامل معها الفيزياء وهي التي تسمى مسافة بلانك Planck length ومقدارها 1.6×10^{-35} متر . كما تمكنت الفيزياء الكمية من تعريف حد أدنى للزمن الذي يمكن التعامل معه وهو المسمى زمن بلانك Planck time ومقداره 5.3×10^{-44} ثانية . إن النسبة بين مسافة بلانك إلى زمن بلانك هي سرعة الضوء في الفراغ وهي ثابت كوني مقداره 300000 كيلومتر في الثانية الواحدة . وهي أعلى سرعة يمكن أن تبلغها إشارة فيزيائية في عالمنا . والآن لو عوضنا عن Δx_0 بمسافة بلانك وعوضنا عن Δt_0 بزمن بلانك لوجدنا أن المعادلة السابقة تصير إلى الصورة التالية

$$v = \frac{m}{n} c$$

يمكننا اعتبار العدد n هو عدد السكّنات التي قصدها المتكلمون وقيمة الواحدة منها زمن بلانك على حين نسمي m عدد الأجزاء التي لا تتجاوز في المسافة وقيمة الواحدة منها مسافة بلانك . وفي إطار هذا الفهم المعاصر للحركة يمكننا أن نتصور معنى قول المتكلمين في الجسم البطيء أن حركته تتخللها سكّنات كثيرة وأن الجسم السريع حركته تتخللها سكّنات قليلة ، فههنا في المعادلة الرياضية التي استتبعناها للتوصّد أن سرعة الجسم تتتناسب عكسياً مع عدد السكّنات بثبوت قيمة m وهي تمثل عدد الأجزاء في المسافة الإجمالية . وهذا

معناه أن هنالك على الحقيقة سرعة كونية واحدة هي معيار السرع جميعاً وإنما هي السكנות تفعل فعلها في أن تصير حركة بطيئة وحركة سريعة.

يمكننا أن نسمى النسبة $\frac{m}{n}$ دليلاً للسرعة Velocity Index. وهذه النسبة

قيمتها تتغير بين الصفر والواحد $1 \leq \frac{m}{n} < 0$. وهكذا نجد أن السكون يعني أن

تكون قيمة n كبيرة جداً، أي عدد السكנות كبير جداً ولا أقول لانهائي بالضرورة لأن المتكلمين لم يكونوا ليقبلوا بوجود مقدار لا نهائي القيمة في العالم. ولذلك وبموجب نفس الحجة المتسقة مع مبادئهم يصبح السكون المطلق لا وجود له. ويكون تعريف ابراهيم النظام للسكون أكثر دقة وأقرب للصحة في قوله إنه حركة في وقتين (وفي اتجاهين متعاكسيين بالضرورة). وعلى الحقيقة فإن الفيزياء الكمية لا تسمح بحصول سكون مطلق تماماً؛ فإن التأثيرات الكمومية تتطلب وجود حد أدنى للسرعة، بمعنى أن فيزياء الكموم تتفى تحقيق السكون المطلق. وهذا ما يفضي إليه تصور المتكلمين نفسه. أما حينما تبلغ سرعة الشيء سرعة الضوء في الفراغ فعندما تكون قيمة دليل السرعة الوحدة بالضبط وهذا ما يحصل مع الأشعة الكهرومغناطيسية مثلاً.

القوة والتسارع

لم يقدم المتكلمون رأيهم في التسارع على نحو واضح وإن كانوا قد تدارسو مسألة قذف الأجسام في الهواء وصعودها بفعل الاعتمادات المجنبة (وهي القوة التي دفعت بها) وتتناقص سرعتها بفعل الاعتمادات اللازمة (وهي قوة الجاذبية) حتى توقف في الهواء عند تساوي الاعتمادات ثم تعود ساقطة نحو الأرض بفعل الاعتمادات اللازمة المتغلبة. لكننا هنا ربما نستطيع من خلال توظيف مبادئ تصورهم للحركة والسرعة أن نقدم تصوراً للتسارع.

وفق تصور المتكلمين فإن تسارع الجسم يعني زيادة سرعته أي تناقص عدد السكّنات (n) على مساره وإن تباطؤ الجسم يعني زيادة عدد السكّنات على مساره. أي أن التسارع يتاسب عكسياً مع عدد السكّنات على المسار. والآن لو تذكّرنا أن عدد السكّنات هو في الحقيقة عدد مرات إعادة الخلق وفق نظرية الخلق المتتجدد عندهم فإن الجسم ذي الكتلة الأكبر ستكون سكّناته أكثر والجسم ذي الكتلة الأقل تكون سكّناته أقل، فإن هذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الجسم ذي الكتلة الأعظم سيكون تسارعه أقل من الجسم ذي الكتلة القليلة تحت تأثير القوة نفسها. وهذه النتيجة تتفق تماماً مع قانون نيوتن الثاني في الحركة، وصيغته

$$F = Ma$$

حيث أن M هي كتلة الجسم و a تسارعه و F هي القوة المؤثرة. ويمكن الوصول إلى النتيجة المنطقية نفسها إذا أخذنا التسارع على أنه المعدل الزمني لتغيير السرعة بهذا التصور يمكن أن نكتب التسارع كما يلي

$$a = \frac{v}{t} = \frac{m}{n^2} \frac{l_p}{t_p^2} = \frac{m}{n^2} a_p$$

حيث أن a_p هو ما يمكن أن أسميه (تسارع بلايك) وقيمة $a_p = 1.875 \times 10^{43}$ متر/ثا². ومن هذا يتبيّن أن التسارع يتاسب عكسياً مع مربع عدد السكّنات على مسار الحركة.

إن ما قدمناه هنا هو مقترب رياضي تكميمي للتعبير عن رأي المتكلمين وتصورهم للحركة وربما أمكن توظيف مثل هذا الفهم في فiziائنا المعاصرة لفسير ظواهر أو استبطاط معرفة جديدة.

مفهوم الاعتماد: القوة والثقل والممانعة

هذا مفهوم دقيق ليس من السهل كشف الحق فيه فلم يرد بحث الاعتماد إلا في عدد قليل من كتب المتكلمين، كذلك لم يرد عنه شيء صحيح في كتاب (مقالات

الإسلاميين) ولا في كتب الفرق والملل كالفصل لإبن حزم ولا في (نهاية الاقدام) للشهرستاني. وإنما ورد الحديث عنه في كتاب الجويني (الشامل في أصول الدين) وورد في آخر كتاب (الذكرة) لإبن متويه وفيه تفصيل مختلط غير واضح المعاني. وكذلك ورد الحديث عن الاعتماد على نحو أقل تفصيلاً في كتاب (المواقف) لعبد الدين الإيجي. وحتى أن الجرجاني في كتاب (التعريفات) لم يقدم هذا المصطلح معرفاً بل جاء عليه في تعريفه للميل فقال: "هو كيفية بها يكون الجسم موافقاً لما يمنعه. وحالة تعرض للجسم مغایرة للحركة تتضمنه الطبيعة بواسطتها لم يقع عائق، وتعلم مغاييرته لها بوجوده بدونها كالمحجر المدفع باليد، والزق المنفوخ فيه المسكن تحت الماء، وهو عند المتكلمين: الاعتماد"⁽¹⁾. وعلى هذا يكون الاعتماد هو القوة.

ناقشت الجويني ما إذا كان الثقل خاصية للجوهر نفسه أم هو معنى زائد أي طارئ عليه. فإذا كان الثقل طارئاً كان عرضاً. وإذا كان خاصية ذاتية في نفسه كان صفة له. ويقول أن المتكلمين اختلفوا فيه فمنهم من قال بأن الجوهر ثقيل لذاته ومنهم من قال بأنه معنى زائد وهو لاء ينقوصون ثانية إلى من يقول بأن الثقل عبارة عن اعتماد الشيء في جهة السفل (مثل القاضي أبو بكر الباقلاني) ومن يقول أن الثقل هو الاعتماد نفسه⁽²⁾. وبين هذين الموقفين فروق دقيقة. ومن قال بأن الجوهر ثقيل لنفسه فسر تفاوت ثقل الأجسام المؤلفة من جواهر كثيرة بإختلاف عدد الجواهر في كل الجسمين. وهنا يعرض الجويني لمناقشة ما نسميه اليوم "الكتافة" وفق المفهومين آنفي الذكر لثقل الجواهer. ويورد أمثلة عملية للمقارنة بين أحوال مختلفة. وما عضل تفكير الأشاعرة في مسألة الاعتماد موقفهم من تضاد الاعتمادات وما إذا كانت تؤدي إلى حركة أم لا؛

(1) الجرجاني، التعريفات، مادة (الميل).

(2) الجويني، الشامل ص 493-490.

فإنهم نفوا تضاد الاعتمادات ونفوا أن تكون فاعلة للحركة. ويدرك الجويني أن المعتزلة اختلفوا في الاعتمادات مع اتفاقهم على ثباتها وأنهم صنفوها إلى اعتمادات ملزمة واعتمادات مجتوبة. وأرى أن منطلق قول الأشاعرة بنفي فعل الاعتمادات للحركة ونفيهم لتصادها قد صدر عن موقف عقدي وأستدل على ذلك من قول الجويني "إِنَّا إِذَا أَبْثَنَا الاعتمادات لَا نَقْصُلُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِ فِي الْلَّزَومِ وَالْجَتَابِ، بَلْ نَحْكُمُ بِأَنَّ جَمِيعَهَا يَسْتَحْمِلُ البقاء عَلَيْهَا، وَهِيَ مَتَعَاقِبَةٌ حَالًا عَلَى حَالٍ، كَجُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ"⁽¹⁾. وإنَّما تُخوَفُ الأشاعرة من أن يُفهم الاعتماد فاعلاً بذاته دفعهم إلى القول بتجدد الاعتماد وبالتالي صيرورته عرضاً وبالتالي فلا تجتمع أعراض متضادة على جوهر. وهذا ما قيد استبطاطهم العقلي واعتقله. أما بما يخص بقاء الاعتمادات بحسب المعتزلة فإنَّ الجويني يذكر أنَّ أبو علي الجبائي قال بأن الاعتماد غير باقية. أما أبو هاشم فقال بأنَّ الاعتماد اللازم (الطبيعي) باق والمجتوب غير باق. أما الإيجي فقد توسع في شرح الاعتماد وأفاض فيه فقال "الاعتماد ما يوجب للجسم المدافعة لما يمنعه الحركة إلى جهة ما وقيل هو نفس المدافعة ..."⁽²⁾.

ويقول الإيجي أيضاً "إِنَّا نَجْدُ فِي الْحَجَرِ الْمَسْكُنِ فِي الْمَوَاءِ قَسْرَاً مَدَافِعَةً نَازِلَةً وَفِي الزَّقْ الْمُنْفَوِخِ فِيهِ الْمَسْكُنُ فِي الْمَاءِ قَسْرَاً مَدَافِعَةً صَاعِدَةً". وهذا ما يوضح القصد من الاعتماد. فهو وإن غاب الوضوح في حواشي الكلام إلا أنه يعني قوة، يمكن أن تكون صاعدة كالاعتماد الذي في النار على خلاف في هذه المسالة بين المعتزلة أنفسهم، ويمكن أن تكون نازلة كالاعتماد الذي في الماء أو الحجر⁽³⁾. ويمكن أن تكون

(1) المصدر نفسه، ص 497.

(2) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ج 1 ص 125.

(3) ابن متويه، التذكرة ص 538-539.

قوة طبيعية فتسمى "الازمة" كقوة الجاذبية الأرضية ويمكن أن تكون قوة قسر فتسمى "مجتبة" كالقوة التي تدفع بها الحجر إلى أعلى.
والاعتماد يمكن أن يكون تقدلاً وقد لا يكون. وقد جادل المتكلمون وبالأخص المعتزلة في أنواع القوى وفي فعلها وأسباب ذلك على نحو تفصيلي تداخل فيه المفاهيم ويبرز فيه تشوش الرؤية، وهو أمر لابد منه في مراحل الاكتشاف الأولى.

إن ما يثير الانتباه أن حجج المتكلمين في هذه المسائل لم تورد شيئاً مما كان فلاسفة اليونان وحكمائهم قد توصلوا إليه. ويبدو واضحاً أن أبو الهذيل العلاف والنظام والجبائيان على سبيل المثال كانوا يجهلون كثيراً من هندسة اليونان وفلسفتهم وفيزيائهما. فالجبائيان ناقشا مسألة الأجسام الطافية على نحو يدل بوضوح على أنهم لم يسمعوا بقاعدة أرخميدس. ومن ذلك أن تفسير أبو علي الجبائي للطفو قد إعتمد على القول بتخل الهواء لأجزاء الجسم، وعنه أن الهواء إنما يسحب الجسم لأعلى. ويناقش ابن متويه هذا القول ويرده بقوله "كيف يمكننا الحكم بخلل الهواء لهذا الجسم، ولو تخالله لكان الصحيح أنه لاعتماد فيه صعداً، فكيف يجب ارتفاعه ومنعه من الغوص. ثم يلزم في المجر لو جعلت فيه ثقب كثيرة فيحصل الخلل العظيم أن يتخلله الهواء، فيقف على الماء ويصير كالخشب في الوقوف وذلك باطل⁽¹⁾". ويبدو أن أبو هاشم الجبائي قد أدرك الحق في المسألة على نحو أكثر دقة عندما جعل علة الطفو أن اعتماد الطافي دون اعتماد الماء وفي هذا القول اقتراح بأن وزن الجسم الطافي أقل من دفع الماء له. وهذا كلام صحيح. والجبائي وغيره يناقش حركة السقوط الحر على نحو يبدو منه أنه يجهل فيه قول أرسطو

(1) ابن متويه، التذكرة ص604. وبهذا الصدد يجدر الانتباه إلى ما يحصل من تشوش الفكر واختلاط المفاهيم مما يصعب معه الوصول إلى الحق في المطلب. كذلك تجدر الإشارة إلى أن ابن متويه يناقش مسألة كان البيروني قد حسمها بتعريفه للوزن النوعي للمواد.

بمركزية الأرض وحركة الأجسام سقوطاً إليها لكونها مركز العالم. بل إن كلام أبو هاشم مقارب لما كان غاليليو يناقشه في مسألة السقوط الحر للأجسام. فهو يقرر أن الحجر المقذوف إلى الأعلى لابد أن يسكن قبل نزوله. من جانب آخر فإنهم لم يكونوا متأكدين تماماً ما إذا كانت الأرض ساكنة أم متحركة رغم ميلهم إلى القول بسكونها. وفي هذا كله ما يؤكّد استقلال المتكلمين بفيزيائهم ويبطل القول بأخذهم من مصادر يونانية.

مفهوم التوليد

يعرف الجرجاني التوليد بأنه "أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر، كحركة المفتاح في حركة اليد"⁽¹⁾. ومن قال بالتوليد هم المعتزلة على وجه الخصوص. ولهذا المفهوم صلة بالموقف من السببية ذلك أن منطق قولهم رؤيتهم أحداث العالم تحصل لأسباب تبدو طبيعية إذ يحصل الأثر في المسببات عن طريق الأسباب. ولما كان الله، عقائدياً، هو الفاعل الأساس فلا بد من أسباب تتوسط الأفعال. هذه الأسباب (الوسائل) قال المعتزلة بتوليدها عن الأفعال الأولى عن طريق الصفات (وسماها بعضهم الطبائع).

يقول الإيجي "أعلم أن المعتزلة لما أسندوا أفعال العباد إليهم ورأوا فيها ترتباً قالوا بالتوليد، وهو أن يوجب فعل لفاعله فعلاً آخر نحو حركة اليد والمفتاح والمعتمد في إبطاله ما بينا من استناد جميع المكبات إلى الله تعالى ابتداء"⁽²⁾. ومن الأمثلة الواضحة توليد الألم عند الضرب. وقد اتخذ المعتزلة هذا مثلاً جلياً. والإيجي مناهض للمعتزلة لذلك يقول بإبطال التوليد، كما أوضح عن ذلك، ويستدل بأدلة واهية. والمسألة تتخذ أهميتها أيضاً من خلال صلتها بأفعال العباد فهنا قضية جوهرية اختلف فيها المعتزلة والأشاعرة اختلافاً أساسياً. على أن اختلاط المفاهيم والمقاصد عند استخدام الأمثلة الخاطئة وسحب المفهوم إلى موقع غير المختصة به يؤدي ولا شك إلى تناقضات وتدخلات يعافها المنطق السليم. لكن يبقى المفهوم الأساسي للتوليد صحيحاً ومناسباً لتوضيح الأسباب بتوسطها للأحداث بين الأسباب والمسببات. وهو وبالتالي ضروري لبناء منظومة فكرية إسلامية متكاملة. إذ لا بد من توسط

(1) الجرجاني، التعريفات، مادة (التوليد).

(2) الإيجي، المواقف ج 3 ص 227.

الأسباب في الحوادث التي نرى أن بعضها يتولد عن بعض. وهذا الترابط السببي لا سبيل إلى إنكاره وجوده لا ينفي وجود الخالق الفاعل المريد ولا ينفي قيومية الله على العالم لأن الأسباب لا تجعل ذاتها على أي نحو فضلاً عن أن الخصائص المختصة بموجود ما لا تعني أن ذلك الموجود مستقل بفعله عن الله وقدر على الفعل بذلك الطبع القائم فيه. لذلك ليس من المقبول الاحتجاج بأن التوليد ربما أدى إلى نفي فعل الله في العالم فليس هذا الفعل قائماً بالضرورة على التدخل المباشر ولو كان ذلك كذلك ل كانت الأحداث في العالم تقع على سبيل العشوائية والإعجاز.

وبديلاً عن التوليد قال الأشاعرة بنظرية الكسب في أفعال العباد بعد أن أحرجوا في نسبة الأفعال السيئة إلى الله تعالى. وذهبوا هذا المذهب منطلقين من قوله تعالى (*لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسُعْهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتْ*). وعلى الرغم من انتقاد بعض المعاصرين لهذه النظرية واستخفافهم بها إلا أنني أجد أنها هي الأخرى مساعدة جيدة يمكن تطويرها لتكون من عناصر نظرية الفعل الإلهي في العالم وعلاقته بأفعال الإنسان. فالنظرية الاعتزالية بهذا الصدد غير كاملة وتعاني من ثغرات تحتاج هي الأخرى إلى معالجة.

الفصل الثاني السببية

تعد مسألة السببية، Causality، من المسائل المهمة التي شغلت فكر كثير من الفلاسفة والعلماء منذ أقدم العصور، فلا يخلو مذهب فلوفي أو نظرية علمية من اتخاذ موقف منها. ويعُد مبحث السببية من المباحث المهمة التي اشغلت بها الفلسفه بشكل عام، وفلسفه العلم بشكل خاص. وما ذلك إلا لأن هذا المبحث متصل إتصالاً وثيقاً بمسألة وجود مدبر للكون يقوم به. وهذا يعني أن السببية ما زالت تثير كثيراً من الإشكاليات سواء على الصعيد الأنطولوجي (الوجودي) أو على الصعيد الإبستمولوجي (المعرفي)، مما أدى إلى ظهور مفارقات أشارت ضجة بين العلماء وال فلاسفة وخصوصاً في بدايات القرن العشرين. وبوجه عام تعد مشكلة السببية وما رافقها من قضايا كالاحتمالية واللاحتمالية العمود الفقري والمسألة الأم للعلم والفلسفه معاً على حد تعبير الدكتورة يمنى طريف الخولي.

إن الدراسات المتوفرة في الأدب العربي الحديث والمعاصرة التي تتناولت مسألة السببية سواء عند الفلسفه أو عند المتكلمين كثيرة ومتعددة ومتفاوتة في المحتوى الدقيق للمسألة كما أن تلك الدراسات تختلف في أساليب ومناهج معالجتها للمسألة فمنها ما يعالج المسألة في الإطار التاريخي، ومنها ما يعالج في الإطار الديني العقائدي، ومنها ما يعالجها في الإطار الفلسفى التقليدي القائم على فلسفة اليونان وبالأخص فلسفة أرسطو. ومن الجدير بالذكر ابتداءً أن معظم الباحثين والمؤلفين يصنفون فلاسفة اليونان ومن شاعرهم من فلاسفة المسلمين أنهم من قال بالسببية الطبيعية، ويصنفون المتكلمين والأشاعرة بوجه خاص أنهم رفضوا السببية وقالوا ببطلانها. والحق أن هذا حكم غير دقيق فيما سيتبين في هذه الدراسة.

تعريف السبب: يقول الجرجاني هو "في اللغة: اسم لما يتوصل به إلى المقصود، وفي الشريعة: عبارة عما يكن طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه. والسبب التام: هو الذي يوجد المسبب

بوجوده فقط . . . والسبب الغير التام: هو الذي يتوقف وجود المسبب عليه، لكن لا يوجد المسبب بوجوده فقط". يعني هذا أن السببية هي علاقة بين أمرين أحدهما (**المُسَبِّب**) موقوف على الآخر (**السبب**) ومتصل به. وهذا ربما يعني أيضاً أن السبب يؤدي إلى وقوع المسبب. وقد كان الاعتقاد الأعم أن العلاقة بين **السبب والمسبب** علاقة ضرورة فكلما حضرت الأسباب وقعت مسبباتها.

إن الموقف من الطبع والطباخ دورها في صنع العالم وتركيبه وتدبره هو أساس الموقف من مسألة السببية عند المتكلمين وال فلاسفة. وفي حيئات هذه المناقشة جاءت أفكار وموافق كلامية على جانب كبير من الأهمية كان قد أغفلها الدارسون من المستشرقين أمثال هاري ولفسون الذي خص مسألة السببية بأكثر من ثمانين صفحة في كتابه **فلسفة الكلام**⁽¹⁾ The Philosophy of the Kalam. وفي الوقت الذي جعل ولفسون محور مناقشته لمسألة السببية مُرتكزاً على مبدأ الخلق المتجدد (تجدد الأعراض)، وهو مبدأ متصل بتشكيل الموقف من مسألة السببية دون شك، نجد أن الأشاعرة قد جعلوا من القول بوجود الطبع أو نفيه محدوداً لأساس الموقف من مفهوم السببية. وعلى حين شاع القول بين دارسي الفكر الإسلامي بأن المتكلمين يُنكرون العلاقة السببية⁽²⁾، فإن الدارس الممحض لأقوالهم ليجد أنهم لم ينكروا الأسباب بإطلاق بل أنكروا السببية الذاتية فقط. بمعنى أنهم نفوا الحتمية السببية، أي حتمية فعل القانون الطبيعي. فمن المعلوم أن القرآن والحديث النبوى لم ينفي العلائق السببية، إنما نفيا الحتمية السببية. يقول الله تعالى (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)⁽³⁾ أي أن وكزة موسى للمصري

(1) انظر كتاب ولفسون ص 518-600.

(2) انظر مثلاً جبار جهامي، مفهوم السببية بين المتكلمين وال فلاسفة، وكذلك الفصل السابع من كتاب ولفسون المشار إليه في المصدر سبق.

(3) القصص: من الآية 15.

كانت سبباً في قتله. ويقول تعالى (وَلَوْأَنْزَلْنَا مَلَكًا لِقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ)⁽¹⁾ ويقول (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذَا اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَابَ الْحَجَرِ فَابْجَسْتُ مِنْهُ أَنْتَ عَشْرَةً عَيْنًا)⁽²⁾ ويقول (فَأَكَلَ مِنْهَا فَبَدَأْتُ لَهُمَا سَوَّاْهُمَا)⁽³⁾. ففي هذه الآيات علاقة واضحة و مباشرة بين السبب والنتيجة، وحرف الفاء هو للتعبير السببي وليس للتعاقب حسب وذلك لوجود الفعل المرتبط بالنتيجة. وقد أورد ولفسون⁽⁴⁾ في مقدمة مناقشه لمسألة السببية بعضاً من آيات القرآن المنثقة التي تسوق الفكر إلى القول بأن الخالق سبحانه هو وحده مسبب الأسباب ومآلها وغايتها، توطة للقول بأن العقل المسلم الذي تشكل في إطار القرآن لا بد من أن ينفي السببية. وهذا سياق غير صحيح ومنظور أحادي الجانب. فإن المسألة ينبغي أن تطرح في سياقها الصحيح الذي يتخذ وجهين: معرفي عقائدي وعملي أنطولوجي.

السببية عند القاضي عبد الجبار

يعد القاضي عبد الجبار الهمданى من كبار شيوخ المعتزلة وعلم من أعلامهم ومنظريهم. وكان هذا الرجل معاصرًا للفترة التي نضج فيها الفكر الأشعري في نهاية القرن الثالث الهجري وكانت له مدرسته الفكرية الرصينة. وللقاضي وتلاميذه جهود كبيرة في التنظير والتاريخ لأفكار المعتزلة وتعتبر آراؤه أنسجم الآراء وأرصنها تمثيلاً لأفكار المعتزلة.

لقد أتضح لنا سابقاً في مناقشة مسألة الطبع والطبيعة أن القاضي عبد الجبار ينفي وجود الطبع الذاتي الفاعل في الأشياء وإنه يعلق فعل الطبع على الله سبحانه

(1) الأنعام: من الآية 8.

(2) الأعراف: من الآية 160.

(3) طه: من الآية 121.

(4) ولفسون، مصدر سابق ص 518-520

وتعالى. وبالتالي فإن فهمه للسببية يقوم على نفس هذه الأسس. فهو قد أعلن صراحة أن العلاقات السببية الظاهرة في العالم لا تعني أن هذه الأسباب تعني بالضرورة تعلق المسبب بالسبب تعلق العلة بالمعلول. بل ذهب القاضي إلى القول بالعادة، مثلاً قالت به الأشاعرة. لكنه أضاف إلى قولهم نوعين آخرين من التعلق السببي وهما الاعتماد والتوليد. وقد وضح ذلك في كتابه (المحيط بالتكليف) إذ نجده يقول: "ومتى أرادوا بالطبع ما يحصل من إحراق النار، فكذلك هو الذي شبهه من الاعتمادات التي تولد التفريقي. فكأنهم سموا ما فيه (طبعاً) وسميناه (عتماداً). وكذلك فيما في الماء من الشكل الذي يجب النزول، إلى ما شاكل ذلك، بعد أن يجعل هذه الأمور معلقة على فاعل مختار يصح منه أن يمنعها من التوليد والإيجاب"⁽¹⁾.

أما بشأن العادة فهو يقول: " فإذا إن كانوا يدخلون في هذه الجملة ما يحدث من السكر عند الشرب، فذلك مما طريقه طريق العادة والله. عزوجل . يفعله من دون أن يكون هناك أمر يجب؛ لأن الشرب لو أوجب السكر، لأوجبه وإن شرب الماء . وكان يجب أن يكون القدر الأخير هو الموجب للسكر (في الأصل: للشرب) والجرعة الأخيرة موجبة لذلك . وهذا يوجب أنه لو اقرد لأسكري وكل ذلك باطل . فثبت أن ذلك خارج عن باب الأسباب والطبع، وأن طريقه طريق العادة . هذا كله إذا كانوا يشيرون بالطبع إلى ما يجب إيجاب الأسباب ". نلاحظ هنا أنه يردد تماماً ما ي قوله أبو

بكر الباقلاني الأشعري في الفقرة التالية بالكلمات والأمثلة نفسها.

وبشأن التوليد يرى القاضي عبدالجبار أن تعلق الفعل السببي يظهر متولاً في بعض الأحيان عن أفعال أو صفات أخرى في الحوادث . والتوليد السببي هو ما يحصل على الغالب في أفعال الجوارح والأمثلة التي يسوقها القاضي وغيره من

(1) القاضي عبدالجبار، المحيط بالتكليف ص120.

المعتزلة تشير إلى أن سببية التوليد تتعلق بأفعال العباد ونحوه وليس بأفعال الجوامد التي يعلقونها على الإعتماد. وفي هذا السياق يرد القاضي عبد الجبار على المحافظ في قوله فيقول "فاما القائلون في ذلك بالطبع، فهم على فرقين: منهم من يقول إن هذه المولدات تقع من العبد طباعاً على ما قاله أبو عثمان (المحافظ) في أفعال الجوارح وفي المعرف، لأنه يقول: إذا دعاه الداعي إلى فعل من الأفعال وأراد ذلك الفعل، وقع منه طباعاً ذلك الفعل، ولا يجعل ما يتعلق باختياره إلا نفس الارادة دونما عدتها من الحركات وغيرها، وهذا باطل. لأنه لا فرق بين أن تحمل الارادة واقعة بالطبع وبين أن تحمل المراد واقعاً بالطبع. إذ حال أحدهما حال الآخر، ألا ترى أن الذي أداه إلى ذلك أن عند حصول الارادة لا بد من وقوع ذلك، ومعلوم أن حصول الداعي لا بد من وجود الارادة"⁽¹⁾.

أما في الإعتماد فإنه يرد على معمر والنظام بقوله "والفرقة الثانية: هم الذين يقولون بأن هذه الأعراض التي توجد في الجمادات وغيرها من الحال توجد بطبيع لها نحو الحركات الموجودة في الحجر وما شاكلها من الأعراض ويقولون ليس يتعلق بالله تعالى منها إلا أنه أوجد محالها، وهي توجيه بطبعها. وأخرجوا ما ليس بنفس المخل من أن يتعلق بالفاعل على وجه الاختيار وهذا قول معمر والنظام، فأخرجوا المولدات من أن تكون فعلاً للعبد، وأنبتوها من فعله تعالى بایجاب الحلقة، أو أثبتوها من فعل نفس المخل بالطبع"⁽²⁾.

وللحضن حجتهم يقول القاضي عبد الجبار "والكلام عليهم: أنه يلزم على هذه القاعدة أن لا يكون الله تعالى فاعلاً لشيء من الأعراض أصلاً، أو على وجه يتعلق به الاختيار ويستحق المدح

(1) المصدر نفسه ص 305.

(2) القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف ص 386.

عليه. وهذا يخرجه عن أن يكون متعماً بالحياة والشهوة وغيرهما من أصول النعم، ويؤدي إلى تعذر التعلق بالمعجزات من القرآن وغيره، لأنه إذا لم تكن هناك أعراض أو كان الجسم يوجهاً بالطبع فمن أين أن إحياء الميت دلالة التصديق، وما يلزم على ذلك عظيم. ويلزم النظام أن يكون الله تعالى فاعلاً للظلم وغيره على نحو ما أزمنا الجبارة، ويلزم أن لا تقف هذه الأفعال على أحوالنا وعلى قدرنا وعلومنا والآتنا، لأنه تعالى غير مفتر فيما يفعله إلى ذلك، وهذا ظاهر". والكلام هنا واضح وقد تعمدت اقتباس النصوص بطولها من أصولها لتبیان أن ما يشاع من أن المعتزلة قالوا بالسببية الطبيعية غير صحيح، بل وحتى أراء من تطرف منهم كالنظام ومعرم إنما كانت إجتهادات تقع في دائرة المنهج نفسه، وإن اختلفت الرؤية، وإلا لما كان القاضي ليحتاج عليهم بمثل الذي أوردناه هنا من نصوصه.

السببية عند الباقلاني

ذكرت قبل موقف الباقلاني من مسألة الطبع والقول بالطبيعة وما قام به وعرضه من أفكار وحجج لتفنيد القول بالطبع والطبع. وعلى ذلك الموقف يبني موقفه من السببية أيضاً. إن موقف الباقلاني الذي سأبینه هنا نجد صداقه مع أبو حامد الغزالى فكلاهما تقوم حججه على منطق معتمد مشترك بينما يشتراكون به مع سائر الأشاعرة.

في حيثيات نفيه للطبع يقول الباقلاني "وما يدل أيضاً على إبطال قولهم ب فعل الطبائع علمنا بوجوب وجود كل معلوم بعلة، كما وجدت (أي العلة) وتكررت كلما وجد منها، ووجوب كثرة المسبيات عند كثرة أسبابها على قول من ثبت السبب والمسبب"⁽¹⁾. من المهم جداً أن نلاحظ هنا أن الباقلاني يقر بوجود السببية بقوله "بوجوب وجود كل معلوم بعلة"

(1) الباقلاني، تمہید ص 61.

في هذا القول إقرار بوجود السببية ولكن أية سببية؟ إنها ما أسميه (السببية الوضعية) لا (السببية المطلقة) فالسببية الوضعية هي التي يكون فيها تعلق النتيجة بالسبب تعلقاً ظاهرياً حسب. ولا يتشرط هذا النوع من السببية حصول الظاهره بالحتم ولا التعلق الحقيقى الموقوف على السبب المباشر. فيما تتطلب السببية المطلقة الحتم والتعلق الحقيقى الموقوف على وقوع النتيجة بعد السبب وارتباطها بها. وتتضح هذه المعاني من كلام الباقلانى نفسه، إذ نرى أنه يعلق النتيجة على السبب تعليقاً إطرادياً بقوله "وتكررت كلما وجد منها ووجوب كثرة المسبيات عند كثرة أسبابها" وهذا هو مقتضى السببية المطلقة عنده. ولشرح مقصدته يقول الباقلانى "فكان يجب أن يزيد الزرع وينمو، وإن بلغ حد النهاية في مستقر العادة، إذا أديم سقيه وأكثر تسميده وإظهاره للشمس، حتى يزيد أبداً وينمو. وأن توجب له هذه الأمور الزيادة في غير إبان الزرع وحياته كما توجب ذلك في وقت عادة خروجه. وفي علمنا أن السقى والتسميد يعود بتلته إذا بلغ مقداراً ما، وأنه لا يوجب له في ذلك غير حين غائه دليل على سقوط ما قالوه. وكذلك فلو أن الإنسان أكل وشرب فوق شبعه لم يحدث له أبداً من الشبع والري ما يحدث عند الحاجة إلى تناول الطعام والشراب، بل يصير ذلك ضرراً وألمًا". وإذا كان هذا هكذا وجب بطalan ما قالوه، وفسد أن تكون الطياع التي في هذه الأشياء بزعمهم موجبة لهذه الأمور، لا على حد إيجاب العلة للحكم ولا على سبيل ما تولد عن سبب يوجهه على مذهب أصحاب التولد⁽¹⁾. وأصحاب مذهب التولد الذين يقصدهم الباقلانى هنا هم المعتزلة. والحجة التي يستخدمها الباقلانى هنا قائمة على فرض اطراد حصول الظاهرة إذا ما توفرت عواملها الداخلة فيها؛ فهو يفترض زيادة نمو النبات بالتسميد والري على الدوام دون توقف. وهذا الكلام متأتٍ من افتراض يستبطنه المنهج الكلامي الذي يقرر ضرورة وجود

(1) المصدر السابق ص 61

العقل والإرادة لتحقيق التنسيق في النمو والحد من استمرار النماء عشوائياً أو حصوله في غير أوانه؛ فبدون وجود العقل والإرادة فإن الفعل (الطبيعي) يمكن أن يستمر إلى غير نهاية.

ولغرض تشخيص الفاعل في الظواهر الحاصلة، كظاهرة الاحتراق يقول الباقلانى: "فاما ما يهدون به كثيرا من أنهم يعلمون حسأً واختصاراً أن الإحرق والإسكار الحادثين واقعان عن حرارة النار وشدة الشراب فإنه جهل عظيم. وذلك أن الذي نشاهد ونخُسْه إنما هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب ومحاورة النار وكونه سكراناً ومحترقاً ومتحمراً عما كان عليه فقط. فأما العلم بأن هذه الحالة الحادثة المتتجدة مِنْ فعلِ مَنْ هي فإنه غير مشاهد بل مدرك بدقيق الفحص والبحث، فمن قاتل إله من قديم مخزع قادر وهو الحق الذي نذهب إليه"⁽¹⁾. أي أن الباقلانى لا يرى ضرورة للسببية بكونها فاعلاً مباشراً في تحقق التغير الطارئ على أحوال الأشياء، بل إن ما يحصل من تغير هو ظاهرة ربما تكون جديرة بالبحث والدرس لتشخيص فاعلها. فهو ينفي أن تكون النار فاعلة للاحتراق، بل الاحتراق ظاهرة تحصل أماماً بوجود النار مقتربة بها وليس نتيجة حتمية لها، لأن النار جماد والجماد لا يفعل. فالفعل عنده (و عند بقية المتكلمين) لا يحصل إلا عن قادر مرید. وقد رأينا قبل أن موقف القاضي عبدالجبار المعترلي من هذه المسألة مشابه تماماً لموقف الباقلانى.

السببية عند الغزالى

قدم أبو حامد الغزالى في كتاب (تهاافت الفلسفه) عرضاً لمفهوم العلاقة السببية من منطلق كلامي أشعري. وفي العرض إسهاب ربما أسهبه في تحصيل سوء فهم عن رأي الغزالى في مسألة السببية. هذا الفهم الذي شاع بين دارسي الفكر

(1) المصدر السابق ص 62

الإسلامي من المستشرقين، فأشاعوه بين من تلمنذ على أيديهم من الباحثين والدارسين العرب والمسلمين. وخلاصة الرأي المتخذ عن موقف أبي حامد من السببية إنه ينفي وجود علائق سببية وبالتالي يؤمن أن العالم يمضي في حركته وتحولاته بإرادة الله وحسب⁽¹⁾.

يرى الغزالى بان من أهم المسائل التي لا يتفق فيها مع الفلاسفة قولهم بأن "هذا الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب والمسبيّات اقتران تلازم بالضرورة، فليس في المقدور ولا في الإمكان إيجاد السبب دون المسبيّ، ولا وجود المسبيّ دون السبب"⁽²⁾.

ويتبّعه الغزالى إلى خطورة هذا المفهوم للسببية إذا ما طُبق في نطاق ديني، لهذا نجده يتوجه نحو التراث الأشعري ليستمد منه مادة يصوغها، صياغة كاملة في إنكار الضرورة في العلاقة بين السبب والمسبيّ. إن إنكار هذه العلاقة عند الغزالى يستند إلى أننا نشاهد حادثتين تتلو إحداهما الأخرى، فنطلق على الحادثة السابقة سبباً والأخرى نتیجة (مسبيّاً) دون وجود رابطة عقلية ضرورية بين الحادثتين. يقول الغزالى في التهافت: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبيّاً ليس ضرورياً عندنا بل كل شيء غيره هذا ذاك ولا ذلك هذا ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر ولا نفيه متضمن لنفي الآخر، وليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر مثل الري والشرب والشبع والأكل والاحتراق ولقاء النار والنور وطلع الشمس والموت وجح الرقبة والشفاء وشرب الدواء وإسهال البطن واستعمال المسهل وهلم

(1) يقول مهدي غلشاني، وهو باحث إيراني في شؤون التوفيق بين العلم والدين، في مقال له بعنوان (السببية في المنظور الإسلامي والفيزياء الحديثة) ملخصاً رأي الغزالى بقوله: it is not fire which causes the cotton to burn, rather, it is God who makes the cotton to burn and if God does not want, the fire will not burn the cotton (Al-Ghazālī 1997).

ومن الواضح أن هذا كلام فيه تسطيح كبير لمقصود الغزالى.

(2) الغزالى، تهافت ص 163.

جرا إلى كل المشاهدات من المفترضات في الطب والنجوم والصناعات والحرف وان اقتراحها لما سبق من تقدير الله سبحانه يخللها على التساوق لا لكونه ضروريًا في نفسه غير قابل للفرق بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل وخلق الموت دون جز الرقبة وإدامه الحياة مع جز الرقبة وهلم جرا إلى جميع المفترضات وأنكر الفلسفه إمكانه وادعوا استحالة⁽¹⁾. ويصف الغزالى تكرار الظواهر، وتساوق العلاقات واقتراحها بالعادة. ويشير إلى ان حدوث الاحتراق عند ملاقة الجسم النار، والموت عند جز الرقبة لا يعُد دليلاً على من الفاعل، فان الوجود عند الشيء لا يعني الوجود به. وكل هذه العلاقات المطردة هي بالنسبة من فعل الله تعالى، وهو يفعل بإرادة مختاره، والقدرة الإلهية قد تفرق بين تلك المفترضات، فيجوز بقدرته خلق الشبع دون الأكل، وخلق الموت دون جز الرقبة.

ويضرب الغزالى لنا مثلاً يثبت فكرته وهو "الاحتراق في القطن مثلاً مع ملاقة النار فانا نجوز وقوع الملاقة بينما دون الاحتراق ونجوز حدوث اقلاب القطن رماداً محترقاً دون ملاقة النار وهم ينکرون جوازه". ويؤكد الغزالى بان النار ليست هي فاعلة الاحتراق على الإطلاق، وأنها لا تفعل شيئاً، وفاعل الاحتراق ليس هي النار بل الله "ولما الله تعالى يخلق الإحرق عدد وقوع اللقاء بين القطن والنار مثلاً، بحكم إجراء الله تعالى العادة"⁽²⁾.

ويرد الغزالى على الفلسفه بأنه لا دليل لهم ولا برهان على أن إحدى الحادتين هي سبب للأخرى، والأخرى هي مسبب لها سوى مجرد المشاهدة، والمشاهدة تدل على الحصول عنده ولا تدل على الحصول به يقول الغزالى "وهذا يكون بالحصول عنده لا بالحصول به فما الدليل على أنها الفاعل وليس له دليل إلا مشاهدة

(1) المصدر نفسه ص 166.

(2) الغزالى معيار العلم ص.

حصول الاحتراق عند ملقاء النار والمشاهدة تدل على الحصول عنده ولا تدل على الحصول به". وينكر الغزالى أن يكون الإحراق من فعل النار ذاتها، لأنها جماد والجماد لا فعل له، فكيف يفعل من لا يستطيع الفعل؟. يقول الغزالى "فاعل الاحتراق بخلق السواد في القطن والتفرق في أجزائه وجعله حراقةً أو رماداً هو الله إما بواسطة الملائكة أو بغير واسطة فاما النار وهي جماد فلا فعل لها"⁽¹⁾.

بشكل عام إن مفهوم الفعل لدى المتكلمين عموماً، لا ينسحب على الأشياء الطبيعية التي لا تمتلك إرادة، فال فعل لا بد أن يكون صادراً منْ فاعل مرید قادر مختار حي عالم". ولا بد أن يكون الفاعل حيّاً، لأن "ما سوى الحي فهو جماد وميت، والميت لا يَصُدُّ عنه فعل.

إذا استثنينا من المقتربات تلك الالزمة لزوماً عقلياً منطقياً، كلزوم أن الأكبر والأصغر لا يتساويان، فان باقي المقتربات يجوز أن تنفك عن الاقتران بما هو لازم لها بحكم جريان العادة. يقول الغزالى "فاما الالزمات التي ليست شرطاً فعدنا يجوز أن تنفك عن الاقتران بما هو لازم لها، بل لزومه بحكم طرد العادة كاحتراق القطن عند مجاورة النار وحصول البرودة في اليدين عند ماسة الثلج، فان كل ذلك مستمر بجريان سنة الله تعالى، والا فالقدرة من حيث ذاتها غير قاصرة عن خلق البرودة في الثلج والماسة في اليدين مع خلق الحرارة في اليدين بدلاً عن البرودة"⁽²⁾.

إن نظرية "الاقتران والعادة" هذه بما تتضمنه من أقوال: بالجواز والعادة، ورفض الضرورة في العلاقات السببية، ورد كل حادثة إلى إرادة مخترعها دون أن يكون لهذه الإرادة منهج مخصوص معين، قد تلقي لدى

(1) الغزالى، تهافت ص167.

(2) الغزالى، الاقتصاد في الاعتقاد ص38

البعض اعترافات كثيرة، فقد يعترض البعض ويعتقد أن مثل هذه الآراء قد تؤدي إلى هدم أساس المعقولات في العالم، وإنكار حقيقة مدركاتنا الحسية، وقد تؤدي إلى هدم نتائج العلوم التي يعتقد أنها تقوم كلها على قانون السبيبية. وقد تجر هذه إلى حالات وشناعات كثيرة.

ويبدو أن الغزالى قد تتبه مسبقاً إلى كل هذا، لذلك نجده يسهب في عرض أمثلة من تلك الحالات الشنيعة التي قد يقال أنها يمكن أن تحدث بموجب النفي المطلق للارتباطات السبيبية يقول: "إذا ثبت أن الفاعل يخلق الاحتراق بإرادته عند ملقاءقطنة النار أمكن في العقل ان لا يخلق مع وجود الملاقة. قوله: أفلأرى بين يدي سباعاً ضارية فان قيل: فهذا يجر إلى ارتكاب حالات شنيعة فإنه إذا أنكرت لزوم المُسَبِّبات عن أسبابها وأضيف إلى إرادة مخترعها ولم يكن للإرادة أيضاً منها مخصوص معين بل أمكن تفنته وتتنوعه فليجوز كل واحد منا أن يكون بين يديه سباع ضارية وينزان مشتعلة وجبار راسية وأعداء مستعدة بالأسلحة وهو لا يراها لأن الله تعالى ليس يخلق الرؤية له. إذا وضعت كتاباً في بيتي أفلأعلم انه اقلب غلاماً ومن وضع كتاباً في بيته فليجوز أن يكون قد اقلب عند رجوعه إلى بيته غلاماً أمرد عاقلاً متصرفاً أو اقلب حيواناً أو ترك غلاماً في بيته فليجوز اقلابه كتاباً أو ترك الرماد فليجوز اقلابه مسكاً واقلاب الحجر ذهباً والذهب حجراً".

ولكي يتخلص الغزالى من حدوث مثل هذه الحالات الشنيعة، يقول: بان مثل هذه الحالات التي قد نتتج عن إنكار الترابط الضروري بين الأسباب والمُسَبِّبات، لم تحدث، وهي ليست واجبة الحدوث، ولكن ما من شك بأنها ممكنة، ويجوز أن تقع وأن لا تقع " واستمرار العادة بها مرة بعد أخرى يرسخ في أذهاننا جريانها على وفق العادة الماضية ترسخاً لا تنفك عنه" ويقول: علينا "أن نسلم أن النار خلقت خلقة إذا لاقتها قطنتان متسائلتان أحقرتهما ولم تفرق بينهما إذا تماطلتا من كل وجه". ولكنه مع هذا

يقول: "ولكنا مع هذا نحوز أن يلقي نبي في النار فلا يحرق، إما بتغيير صفة النار أو بتغيير صفة النبي".

إذن نحن هنا أمام موقف من فعل ما يسمى (القانون الطبيعي). إذ يؤكّد المتكلمون بموقف الباقلاني وموقف القاضي عبدالجبار آنف الذكر وموقف الغزالى أن (القانون الطبيعي) تعبير عن الظاهرة وليس سبباً حقيقةً لها، وأن الفعل الحقيقى هو ليس للقانون الطبيعي بل لفاعل آخر هو القديم المخترع قادر. ولكن كيف يمكن لنظرية العادة أن تفسر اطراد الاقتران المشاهد بالفعل في انتظام الحدوث في الظواهر الكونية؟ لقد تتبّه الغزالى مسبقاً إلى أن القول بنظرية العادة قد يوحي بمثل هذا السؤال، لهذا نجد الفقرة التي قدم فيها الغزالى نظرية العادة، اشتملت على عبارتين تحاولان بيان كيف يمكن أن تكون نظرية العادة سبيلاً إلى تفسير اطراد الاقتران المشاهد بالفعل في انتظام الحدوث. وهاتان العبارتان هما:

الأولى قوله: "ونحن لا نشك في هذه الصور -أي الممكّنات من الأمور المستثنية كاقتراح الكتاب غلاماً أو فرساً- التي أوردتموها فإن الله خلق لنا علماً بـان هذه الممكّنات لم يفعّلها"

الثانية قوله: "ولم ندع أن هذه الأمور واجبة، بل هي ممكّنة يحوز أن تقع ويحوز أن لا تقع؛ واستمرار العادة بها مرة بعد أخرى يرسخ في أذهاننا جريانها على وفق العادة الماضية ترسخاً لا تفك عنه".

وحتى لا تتسرّع باتخاذ حكم على آراء الغزالى هذه، فارن ذلك بالأقوال التالية للفيزيائي الكبير وفيلسوف العلم الشهير هانز ريشنباخ وهو ينفي إمكانية استبعاد الحوادث نادرة الحدوث استبعاداً مطلقاً إذ يقول: "فمثلاً نحن لا نستطيع استبعاد إمكان بحث يوم تصل فيه جزيئات الهواء في غرفتنا، بالصدفة الحضبة إلى حالة منتظمة تتجمع فيها جزيئات الأوكسجين في جانب من الغرفة، وجزيئات النتروجين في الجانب الآخر، إن إمكان وقوع مثل

هذه الحادث لا يمكن أن يستبعد استبعاداً مطلقاً . وبالمثل لا يستطيع الفيزيائي استبعاد أن يحيي وقت يغلي فيه الماء عندما نضع مكعباً ثلجياً في كوب من الماء ، ويصبح مكعب الثلج من البرودة مثل غرفة التجميد . ولكن من الجدير بنا أن نعرف أن هذا الاحتمال أضعف كثيراً من احتمال شوب حريق في كل بيت من بيوت مدينة وأسباب مستقلة⁽¹⁾ .

ويذهب الغزالى في أفكاره الأصلية أبعد مما ذهب إليه رودلف كارناب وهانز ريشنباخ ، إذ يخبرنا بـان هذه العوالم الممكنة والحوادث النادرة الحدوث ، والتي هي في نفس الوقت غير مستبعدة استبعاداً مطلقاً لأنها ممكنة عقلياً ، لأنها تخلو من أي تناقضات منطقية ، أو على حد تعبير الغزالى بأنها مسـتنـية " من المقتنـات تلك الـلازمـة لـزومـاً عـقـليـاً مـنـطـيقـياً ، كـلـزـومـ أـنـ الـأـكـبـرـ وـالـأـصـغـرـ لـاـيـسـاـوـيـانـ " . يرى الغزالى بـان هذه المـمـكـنـات من الأمـورـ المـسـتـبـعـدةـ فيـ حـوـثـهـاـ كـاـنـقـلـابـ الـكتـابـ غـلامـاًـ ، أو فـرـساًـ أو مـثـلـ هـذـهـ الـأـمـورـ ، وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ كـوـنـهـاـ مـمـكـنـةـ فـيـ ذـوـاتـهـاـ ، إـلـاـ أـنـ الشـكـ لـاـ يـتـطـرـقـ بـأـنـهـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـحـدـثـ أـبـداًـ ، لـاـنـ اللهـ يـخـلـقـ لـلـإـنـسـانـ عـلـمـاًـ بـانـ هـذـهـ الـمـمـكـنـاتـ لـمـ يـفـعـلـهـاـ ، وـقـدـ أـجـرـىـ الـاسـتـمـرـارـ بـهـذـاـ الإـدـرـاكـ مـرـةـ بـعـدـ مـرـةـ ، مـاـ يـرـسـخـ فـيـ إـعـقـادـنـاـ أـنـ الـمـسـبـبـاتـ تـتـسـاـوـقـ وـتـتـرـدـ فـيـ وـجـوـهـهـاـ . وـهـذـاـ مـاـ يـؤـكـدـ وـاقـعـيـةـ الغـزالـىـ وـتـعـالـمـهـ الدـقـيقـ مـعـ الـمـفـاهـيمـ بـالـوـقـوفـ عـنـ حـدـودـهـاـ .

التسوية بين الأشاعرة والمعزلة

من خلال دراستنا للموقف من السببية لدى المعتزلة المعتذلين أبو الهذيل العلاف والجبائين أبو علي وأبو هاشم ثم متواصلاً معهم القاضي عبدالجبار الهمданى وتلامذته أبو رشيد النيسابوري وأحمد بن متويه فضلاً عن موقف أبي القاسم

(1) ريشنباخ، ص 150.

الخياط كما طرحته في كتاب الإنتصار، نجد أنهم على توافق مع الأشاعرة الباقلاني والجويني ومن بعدهم أبي حامد الغزالى بخصوص الموقف من السببية، ذلك الذي ينحصر بنفي الطبع الفاعل بذاته مع إقرار خصائص للأشياء ورد الفعل الحقيقى إلى الله سبحانه، القيوم الذى يقوم على العالم资料 الطبيعى ويهيمن على ما يحصل فيه. على أننا نجد أن موقف المعتزلة أكثر تفصيلاً وأكثر دقة من موقف الأشاعرة. فعلى حين قالت الأشاعرة بمفهوم العادة ومستقر العادة قال المعتزلة بوجهين آخرين للعلاقة السببية هما: التوليد والإعتماد. فالتلuid هو "أن

يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر، كحركة المفتاح في حركة اليد"⁽¹⁾. أما الاعتماد فهو كيفية بها يكون الجسم موافقاً لما يintend. وحالة تعرض الجسم مغایرة للحركة تقضيه الطبيعة بواسطتها لو لم يقع عائق، وتعلم مغايرته لها بوجوده بدونها في الحجر المدفوع باليد، والزق المنفوخ فيه المسكن تحت الماء"⁽²⁾. وإختلاف المعتزلة مع الأشاعرة في مسألة السببية إنما حصل في الفعل الإنساني وحسب. فإنهم اختلفوا في نسبة الأفعال إلى القائم بها وهو الإنسان أم إلى الله. فقالت الأشاعرة أنها تنسب إلى الله على الدوام لأنه هو الذي خلق الأفعال متعللين بقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) على حين قالت المعتزلة أن الإنسان خالق لأفعاله وهو المسؤول عنها، إلا أن يكون معتوهَا أو نائماً غير واع. وهنا لابد من التتبیه على شعار طالما رفعه بعض الدارسين المعاصرین يقول أن المعتزلة هم أهل العقل وهم أهل الحرية القائلون بحرية الإنسان وقدرته على أن يفعل أي شيء دون جبر. والحق إنهم إنما قالوا ذلك في السياق الذي نذكره ألا وهو مسؤولية الإنسان عن أفعاله وليس كما يصور لنا

(1) الجرجاني التعريفات، مادة (التوليد).

(2) المصدر السابق، مادة (الإعتماد).

بعض الكتاب الذي لم يتحققوا من المقاصد على الوجه الصحيح فاغتروا بجزء من العبارة ونسوا منها حظاً كبيراً.

وهذا الذي نذهب إليه هنا سبق أن أشار إليه بينس من وجه آخر يؤكد ملاحظتنا هذه حيث يقول "ذهب متأخروا الأشاعرة إلى رأي في العلة والمعلول أنكروا به كل اطراد في قوانين الطبيعة... وقد فسروا ما يلاحظ من اطراد في حوادث الطبيعة واقتران بينها بأنه (اجراء العادة)؛ وهذه العادة يجوز أن تخرق بين حين وآخر. وبني هؤلاء المتأخرة ما ذهبا إليه من أن الأعراض لا تبقى زمانين وما تفرع عنه من القول بالخلق في كل وقت⁽¹⁾، وعرض بينس آراء لأبي الهذيل العلaf والجibai وكثيرا من أهل الكلام كان قد أوردها الأشعري في مقالاته- سبق أن أشرنا إلى بعضها- نلمس من خلالها "مذهب التجويز الأشعري في أتم قوته" على حد تعبير بينس. بالإضافة إلى تكرار مستمر للفظ "جَوَّزَ" ، "ليس بمستحيل عندهم إلا اجتماع الصدرين؛ فهم يحاولون ان يفترضوا حالات مستحيلة الوقع ليبيتوا عدم وجود قوانين في الطبيعة⁽²⁾. وفي هذا التعبير الأخير تجن عليهم.

أما الباحث الدكتور علي سامي النشار فقد ذكر إن المعتزلة قبلوا بالسببية بمعناها العام، ولكنهم أنكروا السببية بمعناها الأرسطي وتصورها في مجال العلم الطبيعي، التي ترى ضرورة تلازم العلة والمعلول، وبأن المعلول يدور في فلك علته وجوباً. وفي هذا أصاب النشار كبد الحقيقة لكنه إذ يقول إنهم "نادوا بجريدة الإرادة وإن الإنسان هو الفاعل على الحقيقة، فلم يستطيعوا أن يسيروا بتصور السببية الجديد حتى

(1) بينس، مذهب الذرة ص 27.

(2) بينس، مذهب الذرة ص 29.

نهاية، فجاءت تابع مذهبهم في تفسير القدرة الإلهية والعالم الطبيعي مشوشاً مضطربة⁽¹⁾. فهو في هذا قد جانب الحقيقة لأنَّه لم يعلم أنَّ الأمرين على مستويين مختلفين: الأول يختص بالطبيعة الجامدة التي لا عقل لها بذاتها ولا إرادة ولا اختيار والآخر يخص بالإنسان حسراً ذلك الكائن العاقل المريد المختار، وليس الأمر سيان. وقد ذهب عامة الدارسين المعاصرین إلى ترويج القول بأن المتكلمين رفضوا الأسباب والسببية والحق أنهم لم يرفضوا السببية Causality بل رفضوا الحتمية Determinism منطلاقين من مبدأ لا فاعل على وجه الحقيقة إلا الله. فهو الفاعل المريد المطلق المختار، وكل ما عداه من أفعال هي تعلقات واقترانات وملحوظات جرت مجرى العادة

لم ينكر الغزالى أبداً السببية بمعناها العام، ولم ينكر أبداً الارتباطات السببية أو خواص الأشياء التي فطرها الله عليها وأعطها لها. ما أنكره الغزالى هو الضرورة في العلاقات السببية، يقول صبحي ريان في بحث جديد لمفهوم الضرورة والسببية: "الغزالى لم ينكر وجود السبب والنتيجة وارتباطهما في الطواهر الطبيعية، إنما نفى أن يكون هذا الاقتران ضرورياً"⁽²⁾.

ومن الجدير بالكشف أن كبار المعتزلة قالوا بمبدأ التجويز كما أسلفنا و منهم الصالحي وأبو الهذيل العلاف وأبو علي الجبائي وفي مسألة احتراق القطن على وجه الخصوص أورد الأشعري في المقالات نصوصاً صريحة أن الصالحي والعلاف والجبائي كلهم قالوا بأن الله قادر على أن "يجمع بين القطن والنار ولا يقع احرق

(1) علي سامي النشار، نشأة الفكر الإسلامي،

(2) S. Rayan, Al-Ghazali's Use of the Terms "Necessity" and "Habit" in his Theory of Natural Causality, Theology and Science, Vol 2, No. 2, pp. 255-268, 2004.

وبين الحجر على نقله والجرو على رقته ولا ينعل هبوطاً⁽¹⁾. كما أن القاضي عبد الجبار نفى وجود الطبع صراحة وقال بمبدأ التجويز أيضاً. إذ نجده يقول "ومتى أرادوا بالطبع ما يحصل من إحراق النار، فكذلك هو الذي شبهه من الاعتمادات التي تولد التفريق. فكأنهم سموا ما فيه طبعاً وسمياه اعتماداً". وكذلك فيما في الماء من التقل الذي يوجب النزول، إلى ما شاكل ذلك، بعد أن يجعل هذه الأمور معلقة على فاعل مختار يصح منه أن يعنها من التوليد والإيجاب⁽²⁾. ويتبين من هذا القول أن القاضي عبد الجبار يحيل الفعل كله إلى الله تعالى سواء سمي طبعاً أو اعتماداً.

رأينا في السبيبة والطبع

ابتداءً أود أن أشير إلى أن مسألة السبيبة والقول بوجود الطبع أو نفيه قضية تقع في دائرة المسائل ولا تقع في دائرة المبادئ لذلك فإن الاختلاف فيها وارد. والقول بالأسباب أو نفيها والقول بالطبع أو نفيه مما اختلف فيه المتكلمون أنفسهم وما اختلفوا فيه مع الفلاسفة هو ليس مما يؤدي إلى خلل في منهج النظر أو أسس الرؤية. لأن الاختلاف المُخل هو اختلاف المبادئ.

في إطار فهمنا المعاصر يتحدد الموقف من السبيبة بناءً على الموقف من ثلاثة مفاهيم هي: القانون الطبيعي والتحمية والعلاقات السبيبية. فهذه المفاهيم الثلاث متراقبة بعضها البعض الآخر وهي بمثابة الركائز لمسألة السبيبة وسأبحث فيها هنا بحثاً مستفيضاً يوافي معنى المفهوم من كل جوانبه.

(1) الأشعري، المقالات، ص 310 و ص 569 - 570.

(2) القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف ص 102.

القانون الطبيعي: ويتخذ معنيين ويقصد بهما وجهان من وجوه المفهوم وهما: الظاهرة الحاصلة في العالم و فهمنا وصياغتنا لمتغيرات الظاهرة واشتراطاتها. فالعلم يأتي عن طريق الملاحظة ثم التجربة ومنها نتوصل إلى تفهم الظاهرة عند فهم متغيراتها وتحديد علاقتها بهذه المتغيرات ببعضها في صيغة رياضية نسميها القانون. وهذه العلاقة قائمة عادة على التلازم المباشر وغير المباشر.

مثال السقوط الحر للأجسام: نلاحظ أن الأجسام تسقط نحو الأرض متى ما تركت حرة دون سند تستند إليه يمنعها من السقوط. ونلاحظ أيضاً أن سرعتها وهي تسقط نحو الأرض تتزايد. وللوجهة الأولى نلاحظ أن الأجسام الثقيلة تسقط نحو الأرض أسرع من الأجسام الخفيفة. وهذه الملاحظات تسوقنا إلى الاستنتاج الفطري الذي يقول:

الأرض تجذب الأشياء نحوها والأشياء تحب أن تستقر على الأرض ويمكن أن نسمي هذا قانوناً طبيعياً، وهو هنا بمعنى الظاهرة كما هي في العالم. لكن لماذا يحصل هذا وما هي الأسباب التي تقف وراء حصوله؟ هنا نحتاج إلى تفسير شمولي أكبر.

حين ننظر في السماء ونرى الشمس تظهر بادية للعيان عند موقع نسميه الشرق وتغيب في موقع نسميه الغرب نستنتج أن الشمس تدور يومياً حول الأرض. وهكذا نلاحظ القمر يؤدي الحركة نفسها. ثم نجد أن الكواكب والنجوم في سماء الليل تفعل الفعل نفسه فنستنتج أن جميع الأشياء في العالم تدور حول الأرض. وهذا يسوقنا إلى الاعتقاد بأن: الأرض هي مركز العالم!

هذا ما كان أرسطوطاليس وغيره من فلاسفة اليونان فهموه، وهذا هو التبرير الذي أعطوه للسقوط الحر للأجسام نحو الأرض. وهو تبرير نفسي أكثر منه عقلي. فنفهم أن سقوط الأشياء نحو الأرض إنما يحصل لأن الأرض هي مركز العالم وأن الأشياء تحب أن تستقر في هذا المركز. ولكن لماذا لا تسقط الأجرام السماوية كالشمس والقمر على الأرض؟ قال أصحاب تلك النظرية لأنها، ولابد، ممسوكة بشيء ما. ولكن كيف يمسكها شيء ما ولا يسقط هو نفسه

على الأرض؟ فالأرض تجذب كل شيء ذي نقل إليها، أليس كذلك؟ وهنا قالوا: إذن لابد أن ما يمسك تلك الأجرام السماوية شيء خفيف جداً مؤلف من مادة أخرى غير العناصر الأساسية التي نعرفها، الماء والتربة والنار والهواء بل هو عنصر خامس اسموه (الأثير). وهكذا فهموا السماء مؤلفة من كرات أثيرية مشففة بعضها داخل بعضها الآخر تتمركز جميعاً حول الأرض من جميع جهاتها وقد كانوا عرروا كروية الأرض من طرق أخرى.

وإذن فكل شيء يسقط نحو الأرض لأن الأرض مركز العالم والأجرام السماوية لا تسقط على الأرض لأنها ممسوكة بكرات أثيرية تمنعها من السقوط. وهذه هي الكرات التي تحدث عنها فلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطوطاليس ومن جاء بعده حتى تحولت هذه النظرية إلى علم (الفلك والهيئة) المعروف. وهذا هو جزء مهم من العلم (البرهاني) الذي كان ابن رشد وغيره من فلاسفة المسلمين يحتاج به لمناقشة أفكار المتكلمين وردتها.

والليوم نعلم أن نيكولاوس كوبيرنيكوس (1472-1543) كشف أن الشمس لا تدور حول الأرض بل أن الأرض هي التي تدور حقاً حول الشمس وحول نفسها وكذلك تفعل بقية الأجرام التي تتبع إلى النظام الشمسي. ونعلم أن سقوط الأجسام نحو الأرض إنما سببه القوة المتبادلة بين الأرض وتلك الأجسام ونعلم أن غاليليو غاليلي (1564-1642) كشف أن تسارع الجسم وهو يسقط نحو الأرض لا يتاسب مع ثقله فلا التقليل يهوي أسرع ولا الخفيف يهوي أبطأ. بل إن التسارع الجنبي على الأرض مقدار ثابت لجميع الأجسام خفيفها وثقيلها. وإن فإن تفسير أرسطوطاليس قد أصبح باطلًا وفهمه للعالم قد أصبح عاطلاً وأحكامه التي كانت تقوم على هذا الفهم خاطئة على الرغم مما كان يعزى إليه من كون عمله برهانياً يقينياً فإن من تبع برهانه وأقام تأويل القرآن عليه كان مُضلاً.

إذن فإن الحقيقة العلمية ليست بذلك القدر من اليقين الذي يجعلها حقيقة مطلقة بل هي تصور ما قد يكون على قدر كبير من المصداقية وقد لا يكون.

وهنا لابد من التمييز بين الظاهرة في صفات حصولها ومظاهرها وبين النظرية التي تشرح تلك الظاهرة وتفسرها.

ويعتبر مؤرخو العلم أن العلم الحديث والصحيح بدأ مع غاليليو غاليلي كونه قد انتهج نهجاً جديداً يقرر صحة النظرية على أساس منطقية وعلمية وتجريبية حتى لا تكون الأفهام الطبيعية خاضعة لرأي كيفي أو معتقد غير برهاني. فغاليليو أقام العلم على البرهان الرياضي الرصين وأقام التحقيق على التجربة والأرصاد. فتهاوت على يديه براهين أرسطو التي تبين أنها خطابية في جوهرها رغم ما كان يدعيه ابن رشد من برهانيتها.

ثم قام أسحق نيوتن (1642-1727) ببناء نظرية الحركة واكتشاف قانون الجاذبية العام وطرح تفسيره لقوة الجاذبية الأرضية وفسر سقوط الأجسام نحو الأرض بقوانينه الرياضية تلك. وكان أن كشف عن خاصة جديدة للعلم الصحيح القائم على الأسس الرياضية، تلك هي قدرته على التنبؤ وكشف مستقبل الحركات. وبالتالي أمكن باستخدام قوانين نيوتن حساب أوقات كسوف الشمس وخسوف القمر بدقة كبيرة لسنين كثيرة مقدماً قبل حصولها. وأمكن التنبؤ بظهور المذنبات الدورية كمذنب هالي قبل ظهوره بسنين عديدة. وأمكن حساب موقع الشمس والقمر والكواكب السيارة في السماء لمئات بلآلاف من السنين بدقة كبيرة بمجرد معرفتنا موقعها وسرعتها معاً لحظة ما. وهذا ما كان أشبه بمعرفة الغيب قبل. وهنا تجلّت قوة القانون العلمي وزهى مجده. وصار مفهوماً أن قوة الجاذبية هي قوة كونية لا تقتصر على الأرض بل تشمل جميع أجرام السماء. قوة تتبادلها الأجسام بشكل مجال يفيض فينتشر بسرعة لانهائية، وهذا ما عُرف أنه التأثير عن بعد Action-at-a-distance. وهكذا رسى العلم الطبيعي على قوائم ثابتة تغرس العالم بجملة من الأفعال السببية الحتمية المتلازمة المترابطة بعضها بالبعض الآخر وفق قوانين رياضية دقيقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فكتب بيير لابلاس (1749-1827) كتابه العتيد عن

(الميكانيك السماوي) فسر الأرض والسماء دون حاجة إلى إقحام إله في المسألة⁽¹⁾.

ثم جاء مطلع القرن العشرين وتوالت كشفوف جديدة في الطبيعية وظهرت نظرية الكم التي كشفت عن أن الحتمية الابلاسية لا وجود لها حقيقة بل هي سراب ظاهر. ففي عالم الذرات والجزيئات تخفي الحتمية وما كان لابلاس قادراً على فعله في العالم الكبير، عالم الأرض والكون والسماء، لم يعد ممكنا في عالم الذرات. بل إن ما يفعله لابلاس في حسابات العالم الكبير ليس إلا تقريب ظاهر وليس هو يقين مكين.

هنا أختزلت هيبة القانون الطبيعي من كونه علاقة حتمية إلى علاقة تجويز وإحتمال تعبّر عن ما يمكن أن يحصل دون أن تؤكّد حتمية الحصول. لكن العلاقة السببية لم تخزل ضمن هذا الإطار تماماً إذ بقي حصول المُسبّب معلقاً على وجود السبب ولكن ليس العكس. ما اخْتَفَى هو حتمية حصول المُسبّب حال وجود السبب. فالإطلاقة التي تصوب إلى باب خشبي قد تنقبه إذا مرت من خلاله لكنها أيضاً، وضمن توقعات ميكانيك الكم، قد ترتد عنه فلا تنقبه برغم سرعتها الكبيرة وبرغم هشاشته. فال فعل السببي لا زال قائماً حين يقع لكن ما تغيّر في إطار نظرية الكم هو حتمية وقوعه.

من جانب آخر جاءت نظرية النسبة لآينشتاين بأفكار جديد وصياغات جديدة نأت بعلم الحركة والجاذبية عن الإطار الذي تصوره فيه نيوتن وغاليليو من قبل؛ إذ تكشف أن الزمان والمكان ليسا بمطلقين ولا هما مستقلين عن بعضها بل هما كينونة متداخلة. وفوق هذا فإن الزمان والمكان نسبيان وبالتالي

(1) وقتها قال لابلاس لنابليون بونابرت: الله فرضية لم أجد لها حاجة في علني هذا. انظر: W. W. Rouse Ball, A Short Account of the History of Mathematics. Stereotyped Edition (London : MacMillan & Co, 1912; reprint, New York: Sterling Publications, 2001), 417–419.

فإن حصول حدث في الزمان والمكان ليس واحداً بالنسبة إلى جميع المشاهدين بل هو نسبي. فما يحسبه مشاهد ما حدثاً مترافقاً لحدثين يقعان في آن واحدة بالنسبة له يجد مشاهد آخر أن الحدثين ليسا مترافقين. بل يجد مشاهد آخر أن الأول يقع قبل الثاني فيما يجد مشاهد رابع أن الثاني يقع قبل الأول. وهكذا إختزلت نظرية النسبية مفهوم الآنية Simultaneity إلى موقف نسبي يعتمد على الحالة الحركية للمشاهد.

والى جانب هذا قلبت نظرية النسبية العامة مفهوم الجاذبية النيوتنية رأساً على عقب. فبدلاً من أن تكون الجاذبية خاصة ذاتية للأجسام صارت الأجسام نفسها صفة للزمان. واحتوى مفهوم التأثير عن بعد. والجاذبية ليس الا تحب للزمكان. بل حاول آينشتاين التوصل إلى وصف رياضي شامل للمادة بدلالة الزمakan.. لكنه لم يفلح فاكتفى بالتعبير عن قوة الجاذبية بوصفه هندسياً بدلالة شبكة الزمakan. وكشفت نظرية النسبية لنا عن عوالم شبه زمانية عالمنا منها وعوالم شبه مكانية تتتوفر في بواطن التقوب السود فيما وراء أفق الحدث الذي يلف التقب الأسود في بحر من المجهول ينكف على نفسه فلا يتمظهر للعالم الذي نعيش فيه إلا من خلال وميض الأشياء التي يبتلعها.

كان إنهايار الحتمية ضربة قاسمة لفلسفة الفيزياء الكلاسيكية. فعلى عهد غاليليو وكيلر ونيوتون و لا بلاس ولاكرانج كان القانون الطبيعي يعني الحتم. وبالتالي فإن غياب الحتم يعني غياب القانون الطبيعي. لذلك كان الناس في الغرب وما زالوا غير مقنعين تماماً بنظرية الكم رغم كل التجارب العملية التي أيدتها ورغم كل النجاحات الباهرة التي حققتها. والغرب اليوم يعيش حالة اغتراب مع نظرية النسبية والكم فيما أجد. وكثير من الناس المتعلمين غير مقنعين بكليهما. وهذا ما يفسر تشتت البعض منهم بنظريات المتغيرات الخفية مدعياً أنهم يكتفيون بـ Hidden Variables Theories بشكل أو باخر.

يعني هذا أن الفيزياء المعاصرة قد كشفت عن إنقسام جذري بين النسبية والاحتمالية وكشفت عن لاحتمالية الظاهرة الطبيعية. إلى جانب ذلك فإن

القانون الطبيعي لم يعد وبالتالي قائماً بذلك الصرامة التقليدية. وحيث أن القوانين التي نسميها (علمية) هي نتاج تفكيرنا وفهمنا للعالم وليس بالضرورة تعبر يقيني عن مفردات وعلاقة وأوصاف الظاهرة فعلاً، فإن حقيقة القانون الطبيعي لم تعد تمتلك قيمتها إلا بقدر انطباقها على الواقع وبقدر تصديق التجربة لها. وهكذا تغدو العلاقة السببية محض "تعليمات ارشادية أو علامات على الطريق تساعدنا على ايجاد طريقنا وسط المأهولة الخيرة للحوادث ويرشدنا إلى الاتجاه الصحيح الذي ينبغي أن يقدم فيه البحث لكي يتحقق تابع مشارة⁽¹⁾".

نحن إذن أمام جملة من الحقائق المعرفية القائمة على براهين أكثر رصانة بكثير مما كان لدى اليونان وأرسطو تقرر أن مفهوم السببية بحق حاجة إلى تلبيين وإن هذه الحقائق تعطي بعض الحق لمن قال بنفي السببية الطبيعية. لكن يبقى أنها لا تعطي لهم كل الحق تماماً كما زعموا. والأمر حاجة إلى تفسير أكبر مما قدمه أبو بكر الباقلاني وأبو حامد الغزالى. ولكن أين نجد هذا التفسير؟ إننا نجد في مبدأ الخلق المتجدد، ذلك أن وقوع الحوادث في وجهها الطبيعي الظاهري إنما يكون وفقاً لهذا المبدأ إحتمالياً جوازياً وليس حتمياً. لكن العلاقة السببية من بعد وقوع الحدث وليس قبله تبقى قائمة. من جانب آخر فإن مبدأ الخلق المتجدد يضمن بوجه من الوجوه (وليس على الإطلاق ضرورة) وجود الفعل الإلهي بكونه الفعل القائم وراء ديمومة التجدد وصلاحية الاختيار بين ما هو ممكن لحالة الصفة المتتجدة . لذلك فليس من مانع عقائدي يمنع القول بأن الله قادر على أن يخلق في الأشياء خصائص مثل الحرارة الكامنة في القطن والتي هي أواصر كيميائية تتطلق حين تتفاكجزيئات القطن وتتأكسد. فإن الله تعالى خلق الأشياء وفيها خصائص معرفة وهو يعيد خلق هذه الخصائص كل آن فإن أراد استبدالها في خلقة أخرى في أي آن من آنات تجدد الخلق فعل.

(1) Max Planck, Philosophy of Science, translated by W.H. Allen, (London:1936), p.76.

من ناحية أخرى فإن خلق الأشياء على خصائص معينة ضروري لثبات العالم على سنة. ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً. ولو لا هذه السنة الثابتة في خلق الأشياء ما كان العالم مفهوماً.

إن استيعاب المفهوم المعاصر للإحتمال، الظاهر في قياسات العالم المجهرية، وأمر اللايقين الذي كشف عن لاحتمالية العالم عموماً متجلياً في صورة لا حتمية القياس في العالم المجهرى هو في الحقيقة نتيجة مباشرة لمبدأ الخلق المتجدد كما أوضحت آنفاً.

إذن يمكننا القول بوجود الطبائع مع القول بأن هذه الطبائع لا تفعل بذاتها. بمعنى أن أفعال الطبع نفسه لا تقع منه بل تقع به. ولذا يمكن أن تقع أيضاً بغيره.

إن الله لم يخلق العالم عبثاً وهذه من أركان العقائد الدينية التوحيدية، لذلك وجب وجود القانون في العالم لكي يقوم العالم على سنن قابلة للكشف والتقنين وبالتالي سيكون العالم مفهوماً من خلال هذه السنن والقوانين وبغير ذلك يصعب تصور إمكانية الاستدلال وجود خالق ومدير لهذا العالم. ولقد صدق آينشتاين مع نفسه حين قال "إن أصعب ما يمكن تصوره أن يكون هذا العالم مدركاً" فهو لم يستوعب أن يكون العالم مخلوقاً من قبل الله. بل إن فكرة آينشتاين عن الله شبيهة بفكرة اسبيروز التي تقول أن الله هو جملة النظام الكوني الشامل. وبالتالي يمكن القول إن آينشتاين لا يجد أن من السهل فهم حقيقة أن الله تعالى خلق العالم بالحق أي على سنن مقننة قائمة بل يجدها حالة معجزة على ما يبدو له. وبالتالي ولو كان خلق السموات والأرض عبثياً لا يستند إلى قانون لكان جملة الكون لا تخضع لنظام وبالتالي فهي عشوائية أبداً وهذا ما سيجعل دور الإله يقتصر على اللحظة الأولى للخلق Prime Mover. وعلى هذه الحجة يقوم دليل الصنع الذي قال به المتكلمون.

الفصل الثالث: مسائل فلكية وكونية

أعرض في هذا الفصل لبعض المسائل الفلكية والكونية التي ناقشها متكلمون في حياثات درسهم للأمور الطبيعية. والغرض من هذا العرض الكشف عن حقيقة أن للمتكلمين آراء وتصورات علمية دقيقة في مسائل طبيعية هي جزء من الإهتمام المعاصر لعلوم الطبيعة. ولعل في هذا ما يؤكد حيوية أفكار المتكلمين في دقيق الكلام.

مسألة حجم العالم بين الغزالى وابن رشد

هذه مسألة وجدها في كتاب (تهاافت الفلسفه) لأبي حامد الغزالى يباهر فيها الغزالى الفلسفه في ما هو ممكн أن يوجد خارج العالم إن كان من شيء. وينطلق معهم بالحجـة على أن حجم العالم غير ثابت لضرورة وجـبـتـ إذ يمكن أن يكون أصغر مما هو عليه أو أكبر. وهذه مسألـةـ أجـدـهاـ مهمـةـ تـُظـهـرـ سـعـةـ أـفـقـ أبي حامد وحرـيتـهـ فيـ التـفـكـيرـ. وقد رد ابن رشد في (تهاافت التهاافت) على ما ذهب إليه أبو حامد بردود لم أجـدـ فيهاـ حـجـةـ قـوـيـةـ بلـ يـسـتـنـدـ فيهاـ إـلـىـ رـأـيـ أـرـسـطـوـ فيـ المسـأـلةـ دونـ أـنـ يـأـتـيـ هوـ بـجـدـيدـ.

مفهوم العالم والسماء عند العرب

سمى العرب الـقـدـماءـ الـأـرـضـ وـالـسـمـاءـ، بما تحتويه من شمس وقمر وكواكب ونجوم ثابتة، "الـعـالـمـ". يقول الشـرـيفـ الجـرجـانـيـ فيـ التـعرـيـفـاتـ: "الـعـالـمـ لـغـةـ: ما يـعـلـمـ بهـ الشـيـءـ، وـاصـطـلاـحـاـ: عـبـارـةـ عـنـ كـلـ شـيـءـ ما سـوىـ اللهـ مـنـ الـمـوـجـودـاتـ لـأـنـ يـعـلـمـ بـهـ اللهـ مـنـ حـيـثـ".

أسماوه وصفاته⁽¹⁾. وذكر أبو حامد الغزالى مثل هذا فقال: "ونعني بالعالم كل موجود سوى الله تعالى ونعني بكل موجود سوى الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها"⁽²⁾ وفي لسان العرب: "العالم هو الخلق كله، وقيل هو ما احتواه بطن الفلك"⁽³⁾. وهذا الاصطلاح مرادف لما نسميه اليوم "الكون" Universe. على أن مصطلح "الكون" كان يعني عند الفلاسفة والمتكلمين شيء آخر. يقول الجرجاني: "الكون اسم لما حدث دفعه كاشف الماء هواء، فإن الصورة الهوائية كانت ماء بالقوة فخرجت منها إلى الفعل دفعه فإذا كان على التدرج فهو الحركة. وقيل الكون حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها"⁽⁴⁾ أما فيما يتعلق بالأجرام السماوية فإن القدماء جعلوا لها صفات معنوية ومادية مختلفة⁽⁵⁾. وكانت الكواكب والنجوم تُعبد في مرحلة من مراحل تطور الوعي الإنساني. هذا ما تثبته المخلفات الموروثة من معتقدات ومن أعمال أدبية أو فنية كثيرة.

يمكن القول إن التصور الأصح عند القدماء ولد في بلاد الرافدين. فقد كشفت التنقيبات الأثرية وترجم الألواح الطينية البابلية عن تراث ضخم في مجال الأرصاد الفلكية الدقيقة، واتضح بما لا يقبل الشك أن البابليين، وخاصة في العصر السلوقي المتأخر (310 ق.م - 75 م) Seleucid era، قد اعتنوا بعلم الفلك عنابة فائقة وكانت لديهم مؤسسة حكومية ضخمة تمولها الدولة تعمل على

(1) الجرجاني، التعريفات مادة: (العالم).

(2) أبو حامد الغزالى، الاقتصاد في الاعتقاد، ص 57.

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، مادة (علم).

(4) التعريفات، مصدر سابق، مادة (كان).

(5) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، ص 33-35.

تسجيل الأرصاد الفلكية يومياً لموقع الكواكب والشمس والقمر والنجوم وبافي الأجرام السماوية التي تراها العين⁽¹⁾.

وقد ترجم لنا جزءاً كبيراً من هذا التراث العلمي الذي حفظته تلك الألواح مؤرخ علم الفلك القديم الأستاذ أوتو نيجي باور Otto Neugebauer في ثلاثة مجلدات كبيرة بعنوان *Astronomical Cuneiform Texts*⁽²⁾ كما أرّخ هذا العالم الجليل لأعمال البابليين وغيرهم من الأمم في علم الفلك في كتبه الأخرى، وأهمها *A History of Ancient Mathematical Astronomy* الذي يقع في ثلاثة مجلدات أخرى⁽³⁾.

ومن المعروف أن اليونان وضعوا الأسس النظرية لتكوين العالم. إذ إنهم، من خلال المعرفة التي انتقلت إليهم من بابل ومصر، تمكنا من تصور العالم وفق منظور جعلوا فيه الأرض مركزاً للعالم. ولقد أقرَّ أرسطوطاليس (384—322 ق.م.) النظرية الكوكبية البدائية المعتمدة على فكرة مركزية الأرض، فقال إن الأرض تقع في مركز العالم، على حين أن الشمس والقمر والكواكب الخمسة المعروفة على عهده (وهي عطارد والزهرة والمريخ والمشتري وزحل) تكون متخيزة في كرات أثيرية شفافة متمركزة بعضها فوق البعض الآخر كمثل البصلة⁽⁴⁾. وقد احتاج أرسطو إلى وجود الكرات لثبت الأجرام السماوية فيها ومنعها من السقوط نحو الأرض. كما وجَد ضرورة أن تكون تلك الكرات التي افترضها شفافة لتفسيير رؤية الأجرام متفرقة أو مجتمعة في قبة السماء. ولقد

(1) Neugebauer, O., *The Exact Science in Antiquities*, (Dover Publication, 2nd Ed., 1969).

(2) Neugebauer, O., *Astronomical Cuneiform Texts*, (Lund Humphrey's, 3 Volumes, London, 1955).

(3) Neugebauer, O., *A History of Ancient Mathematical Astronomy*, (Springer-Verlag, Berlin, 1975).

(4) إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، الرسالة الثالثة من القسم الرياضي، ص.32.

أضاف أرسطو إلى نموذجه هذا كرة ثامنة هي كرة النجوم الثابتة. وتصور لهذه الكرات محركاً هو الفلك المحيط الذي يحركها جميعاً. وعلى الحقيقة فإن النماذج اللاحقة احتوت عدداً من الكرات أكبر بكثير من هذا.

استطاعت هذه النظرية تفسير الحركة الظاهرية للشمس والقمر والكواكب في فلك البروج من الغرب إلى الشرق والتي تسمى الحركة المستقيمة وكما فسرت الحركة اليومية لنجوم القبة السماوية من الناحية المبدئية العامة، لكنها لم تستوعب تفاصيل حركة الكواكب السيارة التي وجدها رُصّاد السماء تترافق أحياناً في خط سيرها فتصير إلى حركة تراجعية من الشرق إلى الغرب فيما أصلح على تسميته بالحركة التراجعية⁽¹⁾. Retrograde Motion. ولم يستطع القدماء قبل بطليموس تفسير هذه الحركات التراجعية.

وقد بلغ علم الفلك عند اليونان أوجه وقمة تطوره على يد الفلكي والرياضي الشهير كلاوديوس بطليموس (85 – 165 م). وهو عالم مصرى من أصل يوناني ولد في صعيد مصر نهاية القرن الأول الميلادى. تمكن هذا الرجل من أن يرقى بعلم الفلك إلى مستوى جديد من خلال نظرياته الفلكية الهندسية التي استطاع التحقق من الكثير من معطياتها من خلال الرصد. ولعل أشهر أعماله هو كتاب المسطي Almagest، أو الأعظم، الذي اشتمل على الموضوعات الهندسية والفلكية. وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية واعتمده الفلكيون العرب المسلمين. واستطاع بطليموس تفسير الحركة التراجعية للكواكب السيارة وفق نموذج جعل من الأرض مركزاً؛ فيما يدور الكوكب في فلك يسمى "فلك التدوير" يقع مركزه في نقطة تقع على محيط الفلك الذي تكون الأرض مركزه، وهو المسمى الفلك الحامل.

(1) لمزيد من التفصيل بشأن حركات الكواكب وشرح الحركة التراجعية انظر: محمد باسل الطائي، علم الفلك والتقاويم، دار النفائس، بيروت 2003، ص 47-50.

وكان العرب بحاجة إلى معرفة بعلم الفلك ومواقع ظهور الكواكب السيارة والكواكب النجمية Constellations لعلاقتها بالأنواع الفصلية، من أمطار ورياح وبرد وحر. وهي ضرورية لحياتهم أيضاً، إذ اعتمدوا عليها في هديهم سبلهم في الصحاري الخالية من أية معالم أو مثابات يستدلون بها. فكانت النجوم هي مثاباتهم (وَعَلَامَاتٍ وَبَالْجُمْهُورِ هُمْ يَهْدُونَ)⁽¹⁾. لذلك نجد اهتماماً مبكراً لدى العرب بعلوم الفلك والنجوم مرتبطة بعلم الأنواء. وقد أرخت لهذه العلوم كتب الأنواء والأزمنة المعروفة ومن أشهرها كتاب (الأنواء في مواسم العرب) لابن قتيبة و (الأزمنة والأمكنة) للمرزوقي وكتاب (الأنواء والأزمنة) لابن عاصم التقفي. ويمكن القول أن مصدر معظم المعرف الفلكية لعرب الجزيرة هو ما كانوا قد اكتسبوه من تراث البابليين وما انقل إليهم من معارف اليونان. وربما لم يضف عرب الجزيرة قبل الإسلام شيئاً كثيراً إلى هذه المعرف ولكنهم رددوا هذه المعرف فوتقوها بذلك سجعاً وشعراً لتناقلها الألسن ثم كتب الأدب والموسوعات العربية جيلاً بعد جيل. أما بعد الإسلام فإن حركة الترجمة التي نشطت على عهد العباسيين نقلت كثيراً من معارف اليونان إلى العرب المسلمين. ويمكن القول إن النظرية التي بقىت سائدة ومهيمنة في علم الفلك العربي الإسلامي هي نظرية بطليموس وتعديلاتها على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه إليها عدد من الفلكيين المسلمين. ومن أبرز المؤلفات التي أنتجتها الحضارة العربية الإسلامية في علم الفلك قبل عهد الغزالى كتاب (صور الكواكب الثمانية والأربعين) لأبي عبد الرحمن الصوفي (ت 375هـ/986م) وكتاب (القانون المسعودي) للبيروني (ت 440هـ/1048م).

(1) سورة النحل: 16

لقد وجدنا هذه المقدمة الطويلة ضرورية لكي يكون القارئ على بينة من التصور العام الدارج على عهد أبي حامد الغزالى، ومن بعده الوليد بن رشد. وقد يستغرب القارئ قيام الرجلين بمناقشة مسألة غاية في الدقة وأقرب إلى أن تكون مسألة معاصرة منها قضية ذات أهمية على عصرهم؛ وتلك هي امكانية توسيع الكون أو انكماسه. فها قد تبين لنا أن صورة العالم الفلكية على عصرهم، وجانباً عن التفسيرات النظرية لهذه الصورة، تقدم لنا عالماً واسعاً جداً. فالنجوم الثوابت بعيدة جداً، والشمس كبيرة جداً وبعيدة (على الأقل هي أبعد من القمر وطارد والزهرة). هذه الصورة الشاملة التي توافرت لديهم عن الكون كانت، على محدوديتها، كافية تماماً لإثارة السؤال الذي أثاره أبو حامد الغزالى حول إمكانية أن يكون الكون أكبر مما هو عليه أو أصغر.

تهاافت الفلسفه وتهاافت التهاافت

كتب أبو حامد كتابه (تهاافت الفلسفه) مستهدفاً تفنيداً وأقواب الفلسفه في المسائل الإلهيه وبعض المسائل الطبيعية. وما جاء في مقدمة الكتاب يُستنبط أن أبو حامد وجد أن بعض الناس "قد رفضوا وظائف الإسلام من العبادات واستحرروا شعائر الدين من وظائف الصلوات، والتوكى عن المحظورات، واستهانوا بتعبدات الشرع وحدوده..."¹ ووجد أبو حامد أن مصدر كفرهم "سماعهم أسماء هائلة كسفراط وقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس وأمثالهم، وإطناب طوائف من متبعيهم وضلالهم في وصف عقولهم وحسن أصولهم ودقة علومهم الهندسية والمنطقية والطبيعية والإلهية...". ولكي يُتبه الغزالى إلى ما في عقائد هؤلاء الفلسفه من الزلل والخلل، عمد إلى نقادهم وبيان بطلان ما ذهبوا إليه.

(1) الغزالى، تهاافت ص 2.

والغزالى في كتابه (تهاافت الفلسفه) يعبر عن وجهة نظر المتكلمين ويتكلم بلسانهم. وسنجد أنه عَبَرَ في مناقشته لطروحات الفلسفه عن موقف علمي دقيق يشهد له الحاضر فيه بأفضل مما شهد له به الماضي. وصفحاً عن ترّهات بعض من يحاولون أن يمسخوا تراثنا وفكروا العربي الإسلامي تحت عناوين متنوعة مستظلين بمظلات لامعة كمظلة الدفاع عن ابن رشد والموقف العقلي وغير ذلك، فإننا سنعالج في هذا البحث الخلاف بين ابن رشد وأبي حامد الغزالى في قضية محددة هي قضية توسيع العالم. وكما ذكرت سابقاً فإن "العالم" في مصطلحهم يقابل "الكون" في مصطلحنا المعاصر. وقد يبدو غريباً أن نعلم بأن هذين العمالقين قد عالجوا مثل هذه القضية على ذلك العهد. فالمعارف الفلكية على عصرهم كانت قليلة بل غير دقيقة إلى القدر الذي يمكنهم من مناقشة هذه المسألة؛ لكن هذا ما كان من الحال التي توثقت في كتابي (تهاافت الفلسفه) و(تهاافت التهاافت). هذا ونحن بدورنا نظن أن هنالك من المعارف والعلوم التي أدركها مما لم يصلنا لضياع أصوله.

حجم العالم بين الغزالى وابن رشد

اعتمد الغزالى مبدأ الحدوث الذي قال به المتكلمون ومعناه أن العالم قد خُلق من عدم وأن له بداية في الزمان وبداية في المكان، خلافاً لل فلاسفه الذين يقولون بقدم العالم؛ أي أنه لا بداية له في الزمان رغم التزامهم ضرورة أن يكون العالم محدوداً في المكان على قول أرسطو الذي يقرر أن الترايد في العِزم إلى غير نهاية مستحيل.

وينطلق الغزالى من فهم المتكلمين للزمان والمكان بكونهما هويتين متكاملتين لا اختلاف بينهما من الناحية الفلسفية أو التصورية وهما يجتمعان دوماً في الحدث. فالزمان والمكان عند المتكلمين جنس واحد وهذا ما كان بيئه ابن حزم من قبل؛ ماهيتان لا معنى لأحدهما دون الآخر وُجِداً مع خلق العالم وليس قبله ولا معنى

لوجودهما بعده⁽¹⁾. لذلك يستخدم الغزالى في أحيان كثيرة أثناء حواراته عن خلق العالم مصطلحى البعد الزمانى والبعد المكانى. وهذه بحد ذاتها اليوم إضافة مفاهيمية نوعية تعكس استيعاباً علمياً رافقاً للمسألة.

(1) انظر: ابن حزم، الفصل ج 1 ص 57-59

سؤال الغزالى الفلسفية سؤالاً فقال:

"هل كان في قدرة الله تعالى أن يخلق الفلك الأعلى في سمكة أكبر مما خلقه بذراع؟ فلأن قالوا: لا، فهو تعجيز. وإن قالوا: نعم، فبذراعين وثلاثة أذرع، وكذلك يرتفع إلى غير نهاية". ثم يقول: "فنقول في إثبات بعد وراء العالم له مقدار وكمية، إذ الأكبر بذراعين أو ثلاثة يشغل مكاناً أكبر مما كان يشغل الآخر بذراعين أو ثلاثة، فوراء العالم بحكم هذا كمية تستدعي ذاك، وهو الجسم أو الخلاء، فوراء العالم خلاء أو ملأء. فما الجواب عنه؟"⁽¹⁾.

في هذين الخيارين اللذين يضعهما الغزالى لنتيجة القول إن العالم يمكن أن يكون أكبر مما هو عليه معضلتان. الأولى: أننا إذا قلنا إن خلف العالم خلاء فإن هذا يعني وجود العالم في حيز أكبر منه. لكن هذا الحيز هو خلاء مطلق وهو ما لا معنى له عند المتكلمين. والثانية: أننا إذا قلنا بوجود ملأء وراء العالم فلیم لا يكون هذا الملأء جزءاً من العالم نفسه؟

تتصح أهمية هذه القضية عند الغزالى إذا عدنا إلى تصوره للمسألة من خلال مناقشته لموضوعة القبل والبعد عند مناقشة أبي حامد لمسألة القدر والحدث (المسألة الأولى من الإلهيات)؛ إذ نجد يقول: "وذلك القبل الذي لا ينفك الوهم عنه يُظْنُ أنه شيءٌ محقٌ موجودٌ هو الزمان. وهو لعجز الوهم عن أن يُقدِّر تناهي الجسم في جانب الرأس، مثلاً، إلا على سطحٍ له فوق، فيتوجهُ أن وراء العالم مكاناً، إما ملأء وإما خلاء. وإذا قيل ليس فوق سطح العالم فوق ولا بعدَ أبعد منه، استبعن الوهم من الإذعان لقوله، كما إذا قيل: ليس قبل وجود العالم قبل هو وجودٌ محقٌ، ففر عن قبوله. وكما جاز أن يُكذَّبَ الوهم في تقديره فوق العالم خلاء هو بعد لا نهاية له بأن يقال له: الخلاء ليس مفهوماً في نفسه، وأما بعد فهو تابع للجسم الذي تتبعه أقطاره،

(1) الغزالى، تهافت ص 37-38

فإذا كان الجسم متناهياً كان البعد الذي هو ثابع له متناهياً واقتطاع الملاء والخلاء غير مفهوم. فثبت أن ليس وراء العالم لا خلاء ولا ملاء⁽¹⁾. يعني هذا أن الغزالى يفهم وجود المكان والزمان بوجود المادة ولا معنى عنده لوجود الزمان المطلق والخلاء المطلق⁽²⁾. وإن الضرورة الظاهرية في تصور (توهم) وجود الملاء والخلاء هو أمر يفرضه الوهم وليس العقل.

واستكمالاً للفقرة السابقة التي أشرنا إليها يسأل أبو حامد: "وكذلك هل كان الله قادرًا أن يخلق كرة العالم أصغر مما خلقتها بذراع أو بذراعين؟ وهل بين التقديرتين تفاوت فيما ينتهي من الملاء ويتبقى من شغل للأحياء، إذ الملاء المنقى عن نقصان ذراعين أكثر مما ينتهي عنه نقصان ذراع فيكون الخلاء مقدراً والخلاء ليس بشيء فكيف يكون مقدراً؟".

وعن هذا السؤال يجيب أبو حامد بقوله: "وجوابنا في تخيل الوهم (أي التصور الذهني) تقدير الإمكانيات الزمنية قبل وجود العالم، كجوابكم في تخيل الوهم تقدير الإمكانيات المكانية وراء وجود العالم ولا فرق".

هنا يجب أن نتوقف قليلاً عند هذه العبارة لنفهم معناها ومبغى الغزالى منها. ذلك أن الفلاسفة يتصورون وجود زمان قبل وجود العالم ومن هنا كان العالم عندهم قديماً (أو أزلياً) لا بداية له في الزمان. إلا أن العالم عندهم محدود مكانياً وهو غير قابل للزيادة ولا النقصان، هذا ما قاله أرسسطو. وعلى حين أن المتكلمين ينفون أزلية العالم لكنهم يجوزون أن يصير أكبر منه أو أصغر، أي يجوزون أن يكون له إمكان الامتداد إلى حجم أكبر أو الانكماس إلى حجم

(1) المصدر السابق، ص32-33

(2) الحق أن ابن حزم الظاهري كان قد أشار قبل الغزالى إلى ترابط المكان والزمان معاً بوجود الجرم (الجسم)؛ فهو لا يرى وجوداً للزمان المطلق أو المكان المطلق. انظر: الفصل، مصدر سابق، ص 61-62.

أصغر. لذلك يوازن هنا أبو حامد بين جوابه (وهو أيضاً جواب المتكلمين الذين ينطق باسمهم في تهافت الفلسفة) في مسألة الإمكان المكاني وجواب الفلسفه في الإمكان الزماني. وأرى إن هذه الموازنة غير ضرورية وليس يحتاج إليها أبو حامد. فالزمان غير متعلق بالمكان عند الفلسفه، بل لكل منها هويته ووجوده المستقل. وليس الحال كذلك عند المتكلمين الذين يجعلون الزمان والمكان كينونة مشتركة يجمعها الحدث، لكنه دون شك أصاب التشخيص.

يجب ابن رشد عن الفلسفه فيقول: "هذا الإلزام صحيح إذا جُوَزَ تَزِيدُ مقدار جسم العالم إلى غير نهاية (أي اتساعه إلى غير نهاية) وذلك أنه يلزم على هذا التزيد أن يوجد عن الباري سبحانه شيءٌ متناهٍ يقده إمكانات كثيرة لا نهاية لها، وإذا جاز هذا في إمكان العظيم جاز في إمكان الزمان فيوجد زمان متناهٍ من طرفه وإن كان قبله إمكانات أزمنة لا نهاية لها"⁽¹⁾.

ثم يقول ابن رشد "والجواب عن هذا أن توهم كون العالم أكبر أو أصغر ليس ب صحيح، بل هو ممتنع. وليس يلزم من كون هذا ممتنعاً أن يكون توهم إمكان عالم قبل هذا العالم ممتنعاً، إلا لو كانت طبيعة الممكن قد حدثت. ولم يكن قبل وجود العالم هناك إلا طبيعتان: طبيعة الضروري والممتنع. وهو بينَ أن حكم العقل على وجود الطبائع الثلاثة لم تزل ولا تزال، كحكمه على وجود الضروري والممتنع".

أي أن يكون العالم أكبر مما هو عليه أو أصغر قضية لا تقع في حيز الممكن، بل هي عنده بين الضروري والممتنع فقط. وكما سيبين ابن رشد في الفقرة

(1) هذه الفقرة وما يليها من اقتباسات لابن رشد هي من كتاب تهافت التهافت بتحقيق سليمان دنيا، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص 170 وما بعدها.

التالية فإن كون العالم أكبر مما هو عليه أو أصغر ليس ضرورياً بل هو ممتنع.
يقول ابن رشد:

"وهذا العناد لا يلزم الفلسفه لأنهم يعتقدون أن العالم ليس يمكن أن يكون أصغر مما هو ولا أكبر، ولو
جاز أن يكون عظماً أكبر من عظيم وغير ذلك إلى غير نهاية لجاز أن يوجد عظماً لا آخر له، ولو جاز أن
يوجد عظماً لا آخر له يوجد عظماً بالفعل لا نهاية له، وذلك مستحيل. وهذا شيء قد صرح به
أرسطو، يعني أن التزييد في العظمة إلى غير نهاية مستحيل".

يتضح من هذا القول أن الفلسفه لا يقبلون أن يكون العالم أكبر مما هو عليه
لأنه لو جاز ذلك لأمكن أن يكون غير متناه في العظيم، وهو عندهم محال. وકأن
السماح بزيادة حجم العالم تفضي إلى توسيعه إلى ما لا نهاية له! وهذا محال
عندهم.

ثم يعالج الغزالي المسألة الثانية، وكأنه يرد على ما قاله ابن رشد للتو من حيث
الممكن والمقدور؛ فيقول: "فإن قيل: ونحن نقول إن ما ليس بمحتمل غير مقدور وكون العالم أكبر
ما هو عليه وأصغر ليس بمحتمل فلا يكون مقدوراً".

وذلك لأن الفلسفه يربطون بين المقدور (على الله) والممكن؛ فقدرة الله عندهم
مرتبطة بالخلق المتحقق لا أكثر منها ولا أقل. وهذا يعني ضمناً محدودية قدرة
الله (تعالى عما يصفون) بحكم أن المتحقق من الخلق محدود.

فيرد ابن رشد هنا متهرباً، على ما يبدو، بقوله:

"هذا جواب لما شنعت به الأشعرية (يعني على الفلسفه): من أن وضع العالم لا يمكن للباري أن
يتصير أكبر ولا أصغر، هو تعجيز للباري سبحانه، لأن العجز إنما هو عجز عن المقدور لا عن
المستحيل".

يعني أن الادعاء بهذا القول على الفلسفه من أنهم يقولون بعدم قدرة الله على أن
يتصير العالم أكبر منه ولا أصغر هو تعجيز لله. ولذلك ينفي ابن رشد هنا هذا

الادعاء بقوله إن العجز عند الفلاسفة هو عجز عن الممکن وليس عن المستحيل. لكن من الواضح أن في هذا القول تضميناً لفرضية أن المستحيل عقلاً (في منهج أرسطو) هو مستحيل على الله أيضاً.

لكن الغزالی يکمل شوطه في محاکمة هذه المسألة فيقول: "وهذا العذر باطل من ثلاثة أوجه: أحدها أن هذا مکابرة العقل، فإن العقل في تقدير العالم أكبر أو أصغر ما هو عليه بذراع ليس كتقدير الجمع بين السواد والبياض والوجود والعدم. والممتنع هو الجمع بين النفي والإثبات وإليه ترجع الحالات كلها، فهو تحکم بارد فاسد".

يظهر من هذا أن الغزالی يُقر وجود الحالات (المستحيلات) لكنه لا يرى أن اتساع العالم أو تصاغره هو من الحالات. فالحالات عند الغزالی (والمتكلمين عامّة) هي جمع الناقص إلى بعضها ووجودها معاً في آن. وعلى هذا الاحتجاج يرد ابن رشد بقوله: "القول بهذا - أي ما قاله الغزالی في حجته - هو كما قال، مکابرة للعقل الذي هو في بادئ الرأي. وأما عند العقل الحقيقي فليس هو مکابرة فإن القول بإمكان هذا أو بعدم إمكانه مما يحتاج إلى برهان". أي أن ابن رشد هنا لا يوافق الغزالی في اعتماد توسيع الكون أو انكماسه أمراً ممكناً دون برهان؛ فهو عنده ليس أمراً معروفاً بنفسه. لذلك يقول ابن رشد: "ولذلك صدق (يعني الغزالی) في قوله إنه ليس امتناع هذا (أي اتساع العالم أو انكماسه) كتقدير الجمع بين السواد والبياض لأن هذا معروف بنفسه استحاته، وأما كون العالم لا يمكن فيه أن يكون أصغر أو أكبر مما هو عليه، فليس معروفاً بنفسه. وال الحالات، وإن كانت ترجع إلى الحالات المعروفة بأنفسها، فهي ترجع بتحوين: أحدهما أن يكون ذلك معروفاً بنفسه أنه محال. والثاني أن يكون يلزم عن وضعه لزوماً، قريباً أو بعيداً، محال من الحالات المعروفة بأنفسها أنها محال".

ههنا نرى أن ابن رشد يوافق الغزالى في أن مسألة توسيع أو انكماش العالم هي ليست من الحالات الواضحة البينة بنفسها بل هي مما يحتاج إلى برهان. ويسلك ابن رشد البرهان الجلى فيما يلي ذلك من قوله مستخدماً حجة القول بأن إقرار إمكان التوسيع والانكماش يفضي إلى محال من الحالات. وفي هذه الحالة فإن أحد الحالات هو أن يوجد خارج العالم فضاء فارغ لكي يتسع العالم إليه وهو الخلاء. ومبعد هذه الفرضية يمكن في أن الفلسفة لا يرون التوسيع المكاني إلا أن يكون في خلاء موجود مسبقاً، وذلك لأن وجود المكان عندهم مستقل عن وجود المتمكن فيه خلافاً للمتكلمين الذين لا يرون انتصاراً بين المكان والمتمكن فيه أي المادة. والخلاء عند الفلسفه مرفوض لأنه كما سيقول ابن رشد "بعد مفارق" أي فراغ لا حركة فيه، وهذا غير مقبول. فالحركة أساس للوجود وبدونها لا معنى للوجود عند الفلسفه. أما المحال الثاني فهو وجود الملائكة، لأن هذا سيعني وجود جسم وجود الجسم يعني وجود الحركة، والحركة يمكن أن تكون إلى فوق أو إلى أسفل أو دورانية. وفي كل هذه الأحوال سيعني أن يكون عالمنا جزءاً من عالم آخر، وهذا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية أيضاً، وهو أمر مرفوض بناءً على أن وجود عظيم لا نهاية له محال. حيث يوجد مكان فوق أو أسفل أو حول عالمنا. وعلى المنوال نفسه ربما يمكن القول بوجود عالم آخر فوق العالم الثاني وهكذا. لذلك نجده يقول: "مثال ذلك أن فرض العالم يمكن أن يكون أكبر أو أصغر يلزم عنه أن يكون خارجه ملائكة أو خلاء. ووضع خارجه ملائكة أو خلاء يلزم عنه محال من الحالات: أما الخلاء فوجود بعده مفارق، وأما الجسم فكونه متحركاً: إما إلى فوق أو إلى أسفل وإما مستديراً. فإن كان كذلك كذلك وجب أن يكون جزءاً من عالم آخر، وقد يبرهن أن وجود عالم آخر مع هذا العالم محال في العلم الطبيعي وأقل ما يلزم عنه الخلاء لأن كل عالم لا بد له من اسطقطاسات أربعة وجسم مستدير يدور حولها".

وأما الوجه الثاني الذي يُنكر به أبو حامد على الفلسفه قولهم في مسألة استحالة أن يكون العالم أكبر أو أصغر مما هو عليه فيبني على كشف التناقض عند الفلسفه بين القول بكون العالم ثابتاً على قدر معين، والقول بكون العالم معلولاً. يقول أبو حامد:

"إنه إن كان العالم على ما هو عليه لا يمكن أن يكون أكبر منه ولا أصغر فوجوهه على ما هو عليه واجب لامكنا، والواجب مُستغنٍ عن العلة، فقلوا بما قاله الدهريون من نقى الصانع ونقى سببٍ هو مُسبّب الأسباب . وليس هذا مذهبكم"⁽¹⁾.

بهذه الحجة البالغة أوقع الغزالى خصومه الفلسفه في الفخ فعلاً؛ ذلك لأن استحالة أن يكون العالم أكبر مما هو عليه أو أصغر يعني أنه مطلق، أي واجب، والواجب (أو المطلق) مستغن عن العلة. فكيف يكون العالم معلولاً إذن؟ هذه النتيجة، برأى أبي حامد، تلزم الفلسفه أن يقولوا بما قاله الدهريون إن العالم ليس له خالق.

ورداً على حجة الغزالى هذه يحتمل ابن رشد إلى قياس مغلوط وجحة باهتة لا أدرى كيف ساعدها لنفسه فهو يقول: "الجواب عن هذا، أما بحسب مذهب ابن سينا فقريب، وذلك أن واجب الوجود عنده ضریان: واجب الوجود بذاته وواجب الوجود بغيره". أي ربما كان العالم عند ابن سينا واجب الوجود بغيره من حيث كونه ضروريًا. ثم يقول ابن رشد: "والجواب في هذا عندي أقرب: وذلك أنه يجب في الأشياء الضرورية على هذا القول أن لا يكون لها فاعل ولا صانع، مثال ذلك أن الآلة التي ينشر بها الخشب هي آلة مقدرة في الكومية والكيفية والمادة، أعني أنها لا يمكن أن تكون من غير حديد، ولا يمكن أن تكون بغير شكل

(1) الغزالى، تهافت ص38

المنشار، ولا يمكن أن يكون المشار بأي قدر اتفق. وليس أحد يقول إن المشار هو واجب الوجود، فانظر ما أخس هذه المغالطة (يعني ما قاله أبو حامد) أقول: قياس ابن رشد هذا خاطئ لأن الآلة التي ينشر بها الخشب يمكن بالفعل أن تكون أكبر مما هي عليه بقليل أو أصغر، فالمشار يمكن أن يكون كبيراً كما يمكن أن يكون صغيراً فليس منشار قطع الأشجار كمنشار تحرير الخشب ونقشه، وهذا ليس مُحلاً؛ لذلك فهي ليست واجبة الوجود، بل ممكنة. من هنا نرى أن الحجة المقابلة التي جاء بها ابن رشد في قضية كون العالم المطلق واجباً هي حجة ضعيفة، وقياسه على المشار قياس خاطئ.

الملاحظ أن ابن رشد يغضب حينما يواجهه الخصم بحجة قوية تضعه في موقف حرج أمام سلامة العقيدة. ولعله كان يخاف مثل هذه الاتهامات ويفيقي بها ذرعاً لخطورتها؛ لذلك يعتبرها شيئاً من الخسأة، والسقوط، وغير ذلك من الألفاظ التي استعملها أحياناً بحق الغزالي؛ على حين أننا نرى بوضوح هنا أن قياسه هو الذي فيه المغالطة ولا نقول إنها خسيسة.

أما الوجه الثالث لبطلان عذر الفلسفه فيقول فيه أبو حامد: "الثالث هو أن هذا (المذهب) الفاسد لا يعجز الخصم عن مقابلته بمثله، ويقول: إنه لم يكن وجود العالم قبل وجوده ممكناً، بل وافق الوجود الإمكان من غير زيادة ولا نقصان". ثم يختتم الغزالي بقوله: "والتحقيق في الجواب أن ما ذكره من تعدد الإمكانات لا معنى له، وإنما المسلم أن الله تعالى قديم قادر لا يمتنع عليه الفعل أبداً لو أراده. وليس في هذا القدر ما يوجب إثبات زمان ممتد إلا أن يضيق الوهم إليه بتلبيسه إليه شيء آخر"⁽¹⁾.

(1) الغزالي، تهافت ص 39

أي أن كون كون العالم أكبر مما هو عليه أو أصغر ممكناً ولا يوجب هذا أن يكون هنالك زمن ممتد قبله ولا بعده، وذلك لأن المتكلمين ومعهم أبو حامد لا يرون وجوداً للزمان إلا مع العالم، لا قبله ولا بعده، لأن وجود الزمان نسبي مرتبط عندهم بالمكان ووجود المادة. فلا وجود لزمان مطلق ولا لمكان مطلق.

تقويم المسألة عند الرجلين بموقف العلم المعاصر

والآن بعد أن بسطنا مقالة الرجلين الغزالى وابن رشد، وهما ونحن أمام حقائق العلم النظري والعملي عن العالم في زماننا الحاضر، فما عسانا أن نقول؟ وأي الرجلين كان على صواب؟

بالرغم من تطور علوم الفلك خلال القرون التسعة التي خلت منذ وفاة أبي حامد الغزالى فإن العلوم الكونية على الخصوص لم تشهد التطور الكبير إلا خلال القرن العشرين بعد وضع نظرية النسبية العامة لآينشتاين واكتشاف حقيقة توسيع الكون. فمن المعروف أن الناس (وعلماء الطبيعة منهم) كانوا يعتقدون أن الكون (العالم) قديم (أزلية) ليس له بداية في الزمان، وهو أبدي ليس له نهاية في الزمان، لم يوجد عن شيء ولا بشيء، ولا صدر عن عدم. وهذا في الأصل هو اعتقاد فلاسفة اليونان ومن شاعرهم من فلاسفة المسلمين، ومنهم ابن رشد وابن سينا والفارابي. وقد ظل هذا الاعتقاد قائماً حتى اكتشف إدويين هابل في العقد الثاني من القرن العشرين توسيع الكون وتبعاد أجزائه بعضها عن بعض بعد دراسته ظاهرة انحصار خطوط الطيف إلى الأحمر⁽¹⁾. وقد ترسخ هذا الاكتشاف بعد ذلك بما سمي نظرية الانفجار العظيم Big Bang التي فرضت أن يكون للعالم بالضرورة بداية في الزمان وأنه مخلوق من عدم كما أكدت هذه الرؤية

(1) لعرض مبسط عن هذا الموضوع أنظر: محمد باسل الطائي، خلق الكون بين العلم والإيمان، دار النفائس، بيروت 1998. ولعرض تفصيلي ومتخصص دقيق يمكن النظر في كتاب Coles, P. and Lucchin, F., "Cosmology", Wiley, 2002.

مرة أخرى إثر اكتشاف تم عام 1965 بين أن الكون كله يفيض بأشعة كهرومغناطيسية تقع في نطاق الترددات المايكروية فسميت الخلفية الكونية الإشعاعية المايكروية Cosmic Microwave Background. فالعالم يمكن أن يكون أكبر مما هو عليه الآن وسيصير إليه، وكان قبل أصغر مما هو عليه الآن. وهذه هي النظرية العلمية السائدة الآن لا يختلف عليها اثنان من علماء الفيزياء، مع أنهم لم يكونوا ليقبلوها لو لا أن أجبرتهم عليها نتائج الأرصاد الفلكية^(١). لكنهم يختلفون في كثير من التفاصيل ومن ذلك سرعة تمدد الكون ومستقبل هذا التمدد: فهل سيستمر أم سيتوقف عند حد ينطوي الكون بعده على نفسه؟ وفي هذا الصدد توجد ثلاثة نماذج كونية أساسية:

الأول هو نموذج "الكون المفتوح" Open Universe الذي يتمدد بتسارع ويستمر على هذا التمدد المتتسارع إلى غير نهاية حتى يتبدل محتوى الكون هباءً. والثاني هو الكون المنبسط مكانيًا Spatially Flat الذي يتمدد بتسارع أول خلقه، ثم يصير إلى حالة من التمدد بسرعة ثابتة دون تسارع.

أما النموذج الثالث، وهو النموذج المسمى "الكون المغلق" Closed Universe، ففيه يبدأ الكون بالتمدد أول خلقه بتسارع، يتباطأً بعده رويداً حتى يصير إلى السكون، بالغاً حجمه الأكبر. ثم يبدأ مرحلة الانكماش لينطوي على نفسه ويعود كما بدأ.

(١) يقول كولز ولوشين في مقدمة كتابهما Cosmology المشار إليه في الهاشم السابق ما يلي: The cosmological principle, according to which the universe is homogeneous and isotropic on large scales, is sufficient to insure that a Newtonian universe cannot be static, but must be either expanding or contracting. A philosophical predisposition in western societies towards an unchanging, regular cosmos apparently prevented scientists from drawing this conclusion until it was forced upon them by 20th century observations.

يتضح من هذه العبارة إقرار المؤلفين بأن الاعتقاد الفلسفى المسبق في الغرب في كون لا متغير ومنتظم قد أدى إلى إعاقة قبول فكرة توسيع الكون أو انكماسه، حتى أجبروا على ذلك.

من الناحية النظرية يمكن القول إن هذه النماذج الثلاثة ممكنة. لكن أي منها هو الذي ينطبق على واقع الكون الحالي، فهذا أمر ليس معروفاً بالقطع حتى الآن. وسبب ذلك أن تقرير أي من "الإمكانات" الثلاثة واقع بالفعل يتطلب قياس جملة من الخواص والمقدار الكونية التي تعتمد بعضها على بعض نظرياً. لكن علماء الكونييات في آخر أرصادهم يرجحون أن يكون الكون مفتوحاً ومنبسطاً في المكان. وهم مختلفون أيضاً في حياثات نشأة الكون في باب سبق الزمان على وجوده، وفي كونه ممتدًا في زمان لا نهائي يتحول خلاله من حال التمدد إلى حال الانكماش ثم التمدد وهذا فيما لا نهاية له من الأدوار. لكن كل هذه تخمينات حسب ما يسميها علماء الكونييات أنفسهم. أما الحقيقة الدامغة المقررة علمياً اليوم على نحو قطعي فهي توسيع الكون لا محالة.

على هذا يكون ترجيح أبي حامد الغزالى إمكانية أن يكون العالم أكبر مما هو عليه أو أصغر هو الرأى الأصوب في ضوء معرفتنا العلمية المعاصرة. فهذا الترجح يسمح دون شك أن يتسع الكون أو أن ينكشم. والرجل قال بهذا من منطلق فكري محض، يستند إلى العقيدة الإسلامية، والإبداع الفكري الاسلامي منذ ألف سنة. علماً أن مثل هذا المنطق كان ثورياً على حينه فلم يكن ليقبل به الفلاسفة والعلماء آنئذ.

أهمية المسألة في الإطار الفلسفى المعاصر

تجري في الغرب (أعني الولايات المتحدة وأوروبا) ومنذ عقدين من الزمن حوارات ساخنة وتصدر كتب كثيرة¹ وتُجرى أبحاث فلسفية جادة⁽¹⁾ وتعقد

(1) انظر مثلاً الكتب التالية:

Davies, P., *God and the New Physics*, Penguin, 1984.

Davies, P., *The Mind of God*, Simon & Schuster, London 1992.

Drees, W. B., *Religion, Science and Naturalism*, Cambridge University Press, Cambridge, 1996.

Polkinghorne, J., *Reason and Reality*, SPCK, London, 1991.

مؤتمرات علمية دورية لمعالجة المضامين الفلسفية لاكتشاف توسيع الكون (اكتشاف هابل). فعلى حين يرى فريق من الباحثين أن توسيع الكون لا يفضي إلى أي دليل على وجود خالق للكون، يرى آخرون أن توسيع الكون هو دلالة قاطعة على ضرورة وجود خالق. دليلاً لهم في هذا أن توسيع الكون يعني أن هذا الكون كان حيزاً صغيراً جداً فيما مضى من الزمن. ويستدلون على موضوعة الخلق والحدث بالنظرية السائدة حالياً، وهي نظرية الانفجار العظيم كما أسلفنا. ليس في هذا أي شيء غريب. لكن الغريب حقاً أن نجد الحوارات الساخنة الآن تتخذ أحياناً الأساليب نفسها وتشتخدم الحجج الفلسفية والمنطقية نفسها التي اتخذتها مناقشات الفلسفه والمتكلمين المسلمين قبل ألف سنة. والأغرب من هذا أن الذين يعالجون هذه المسائل نادراً ما يشيرون إلى الأصول التاريخية لهذه الحوارات، كهذه المحاوررة الرائعة التي جرت بين الغزالى وابن رشد. لهذا السبب على الأقل أصبح من الضروري تقديم النتاج الفكري لحضارتنا السابقة وما احتواه تراثنا الحضاري من فكر وفلسفة لتكون نقطة البدء في البحث مدعيين بعلوم العصر وآلات العصر. وبذلك نعطي للماضي قدره ونستشرف المستقبل بعقل منفتح أصيل.

Worthing, M. W., *God, Creation and Contemporary Physics*, Augsburg, Minneapolis, 1996.

Drees, W. B., *Beyond the Big Bang: Quantum Cosmologies and God*, La Salle, IL: Open Court, 1990.

: (1) انظر مثلاً

Craig, W. L., Prof. Grünbaum on the Normalcy of Nothingness in the Leibnizian and Kalam Cosmological Arguments, *Brit. J. Phil. Sci.* 52, 371-386, 2001.

Smith, Q., *Stephen Hawking's Cosmology and Theism*, *Analysis* 54, 236-243, 1994.

رأي الغزالي في الشمس ومناقضته للفلاسفة⁽¹⁾

الشمس، أكبر جرم منظور بالعين المجردة في السماء. هذا الجرم المعتقد يظهر وكأنه يدور حول الأرض في حركة يومية سردية لا بداية لها ولا نهاية. وتدور الشمس ظاهرياً على بروج السماء كل عام دورة كاملة، فتلون فصول الأرض وتزيين مرابعها بما ينبت فيها من جميل النبات. فيما يكون ذلك في حقيقته نتيجة لدوران الأرض حول الشمس.

والشمس جرم غازي كروي الشكل كبير، يبلغ قطرها بحدود 1400000 كيلومتر. ولما كان قطر الأرض يبلغ 12800 كيلومتراً فإن الشمس أكبر في حجمها من الأرض بأكثر من 1300000 (مليون وثلاثمائة ألف مرّة).

لقد عَدَ أرسطو الشمس والأجرام السماوية كائنات ذات طبيعة خامسة سميت الطبيعة الأنثيرية. وقد منحت هذه الأجرام قدسيّة خاصة وشريفاً (فينوس إلهة الجمال، وجوبيرت كنفوس إله الحرب وساتورن المعلم الصارم) لأنها بحسب التصور الأرسطي تختلف اختلافاً كلياً مع طبيعة الأرض وما عليها⁽²⁾. ولعل هذا التصور هو امتداد وتطور للمعتقد القديم في الوهية الأجرام السماوية، وهو معتقد ذو أصول بابلية، ربما أخذه فلاسفة اليونان من البابليين عبر حرّان فأيونيا (جهة آسيا الصغرى اليوم). لذلك اعتقد أرسطو وكثير من فلاسفة اليونان ومنهم جالينوس أن الشمس وبقية الأجرام السماوية لا يعتريها الفساد أبداً.

ناقش أبو حامد الغزالي في كتابه (تهاافت الفلسفه) أدلة الفلسفه على قدم العالم، فجاء في حديث المسألة الثانية من الكتاب بدللين على إبطال قولهم في أبديّة

(1) محمد باسل الطائي، دراسات، المجلد 33، العدد 2، ص 248-253، 2006.

(2) أخوان الصفا، رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا ص 35.

العالم والزمان والمكان. وقد ناقش أبو حامد الدليل الأول لهم وهو قول جالينوس أن الشمس جرم لا يعتريه التغير والتلاشي. كتب أبو حامد:

"الأول: ما تمسك به جالينوس إذ قال: لو كانت الشمس مثلاً قبل الانعدام، لظهر فيها ذبول في مدة مديدة، والأرصاد الدالة على مقدارها منذ آلاف السنين لا تدل إلا على هذا المدار (أي الذي هي عليه)، فلما لم تذبل في هذه الآماد الطويلة، دل [ذلك] على أنها لا تفسد"⁽¹⁾.

ويعرض أبو حامد على رأي جالينوس هذا من وجوه. في الوجه الأول يناقش أبو حامد سياق الدليل الذي قال به جالينوس من باب علاقة المقدمات بالنتائج وكفاية شروط البرهان (القياس)، بما في ذلك كفاية لزوم العائق والارتباطات الشرطية في المقدمات والنتائج على سواء. فيقول:

"الأول: إن شكل هذا الدليل أن يقال: إذا كانت الشمس تفسد، فلا بد أن يلحقها ذبول، لكن التالي حال، فالقدم محال، وهذا قياس يسمى عندهم "الشرطي المتصل"، وهذه النتيجة غير لازمة، لأن القدم غير صحيح، ما لم يضف إليه شرط آخر وهو قوله: إن كانت تفسد فلا بد أن تذبل، فهذا التالي لا يلزم هذا القدر إلا بزيادة شرط وهو أن تقول: إن كانت تفسد فساداً ذبولاً فلا بد أن تذبل في طول المدة، أو أن يبين أنه لا فساد إلا بطريق الذبول حتى يلزم التالي للقدم، ولا نسلم له أنه لا يفسد شيء إلا بالذبول، بل الذبول أحد وجوه الفساد، ولا يبعد أن يفسد الشيء بغية وهو على حال كماله"⁽²⁾.

أما في الوجه الثاني من مناقشته لموضوعة جالينوس، فإن أبو حامد يعالج المسألة من باب وقائع الرصد الفلكي على وقته. يقول:

(1) أبو حامد الغزالى، تهافت الفلاسفة، ص 48.

(2) الغزالى، المصدر السابق، 49.

"الثاني: لو سلم هذا، وأنه لا فساد إلا بالذبول، فمن أين عرف أنه لا يعتريها الذبول؟ أما القاتمة إلى الأرصاد فمحال، لأنها لا تعرف مقاديرها إلا بالتقريب، والشمس التي يقال: أنها كالأرض مائة وسبعين مرة، أو ما يقرب منه ولو نقص مقدار جبال مثلاً، لكان لا يتین للحس، فعلتها في الذبول والآن قد نقص مقدار جبال فأكثُر، والحس لا يقدر على أن يدرك ذلك"⁽¹⁾.

يقصد أبو حامد، هنا، أننا لو سلمنا لجالينيوس أن فساد الشمس لا يتم إلا بذبولها، فمن أين عرف جالينيوس أن الشمس لا يعتريها الذبول وإنها على حالها باقية؟ ويطرح أبو حامد، بحسبه الفذ، إمكانية الأخذ بالأرصاد المتحققة على وقته، لأنَّه يعلم من خلال إمامته بعلم الفلك أنَّ الشمس جرم كبير جداً مقارنة بالأرض، وقد كانت المعلومات عند كثير من معاصريه من المشتغلين بعلم الهيئة أنها أكبر من جرم الأرض مائة وسبعين مرة⁽²⁾، وبالتالي فإنَّ النقص الحاصل فيها يمكن أن يكون غير ملحوظ، خاصة وأنَّ الأرصاد الفلكية عندهم معروفة بالتقريب. وذلك التقدير لم يكن يصل إلى حدود الدقة الازمة لتقدير ذبول الشمس، لذلك يرى الغزالي أنه ربما هي في ذبول ولكن الحس لا يقدر أن يدرك ذلك، وسبب ذلك على ما ي قوله أبو حامد: "لأنَّ تقديره في علم المناظر لا يعرف إلا بالتقريب". أي أنَّ تقدير ذبول الشمس الذي يتم في علم المناظر (علم البصريات والضوء) لا يعرف في عصر الغزالي إلا بالتقريب. ويضرب لذلك مثلاً فيقول "وهذا كما أنَّ الياقوت والذهب مرتكبان من العناصر عندهم وهي قابلة للفساد، ثم لو وضعت (أي تركت) ياقوته مائة سنة لم يكن نقصها محسوساً، فعل نسبة ما ينقص من الشمس في مدة تاريخ الأرصاد كسبة ما ينقص من الياقوته

(1) المصدر السابق، ص 127.

(2) ذكر البيروني في كتابه القانون المسعودي أنَّ الشمس أكبر من الأرض 167 مرة، وهذا هو التقدير

لنسبة قطر جرم الشمس إلى قطر جرم الأرض بحسب القياس الفلكي على عصرهم.

في مائة سنة، وذلك لا يظهر للحس⁽¹⁾. لذلك يخلص الغزالى إلى أن دليل جالينوس في هذه المسألة هو "في غاية الفساد".

د الواقع الغزالى في قوله بذبول الشمس

يبدو الغزالى في (تهاافت الفلسفه) متكلماً فذاً و خصماً كفاءً للفلاسفة اليونان وخاصة. وهو على أي حال يعبر عن منهج المتكلمين ومرجعيتهم في جميع الحوارات والمسائل التي عرض لها في هذا الكتاب⁽²⁾.

ومن المبادئ الأساسية عند المتكلمين أن العالم، وكل شيء فيه، هو في حالة تغير دائم فلا شيء "يبقى على حاله زمانين أو آنين" على حد تعبيرهم. هذا المبدأ الذي أسميناه في دراسة سابقة "مبدأ التجدد المستمر"⁽³⁾. ومبعدت هذا المبدأ عندهم هو قيومية الله على العالم بما فيه. فضلاً عن هذا فإن المتكلمين قرروا أن الأجرام السماوية بما فيها من شمس وقمر ونجوم وأجرام أخرى هي من طبيعة الأرض وال موجودات المادية الأخرى في هذا العالم.

ولعل الغزالى ذهب إلى إمكان فساد الشمس بالذبول والنقض، برغم أن الأرصاد الفلكية لا تتم عن شيء من ذلك، من جهة اعتقاده الدينى فالقرآن الكريم يقرر أن (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)⁽⁴⁾. ففي هذه الآية موقف عقائدي جوهري وأساسي من مسألة الأبدية، إذ بحسب هذا الموقف لاشيء يكون أبداً بل لكل شيء نهاية.

(1) الغزالى، تهاافت، ص 127.

(2) يؤكد هذا ما قاله الغزالى في كتاب مقاصد الفلسفه.

(3) انظر بحثنا:

M.B. Altaie, "The Scientific Value of Dakik al-Kalam", Journal of Islamic Thought and Scientific Creativity, No.4, 1994. p.7-18.

(4) سورة القصص: من الآية 88.

دفاع ابن رشد عن جالينوس

من المعروف أن الفيلسوف أبا الوليد بن رشد هو فيلسوف حذا حذو أرسطو في المنهج وشرح أهم أعماله وصحح بعض مواقفه. وكان قصد ابن رشد التوفيق بين الحكمة والشريعة، ولقد انبى ابن رشد للدفاع عن آراء الفلسفه اليونان وأرسطو على وجه الخصوص. وفي هذه المسألة نجده يدافع عما ذهب إليه جالينوس في مسألة ذبول الشمس فيذكر ابتداءً أن قول جالينوس كان "افناعياً" ولم يكن "برهانياً"، في محاولة للرد على أبي حامد. كان ابن رشد يرى رأي جالينوس، على ما يبدو، لأنـه يرى "أن السماء لو كانت تقـسـد لفسـدت"⁽¹⁾، والفساد على رأي الفلسفـة يعني التحلـل. والتحـلل، على رأـيـهمـ، رد الشـيءـ المـتـحلـ إلى العـناـصـرـ الأـسـاسـيةـ الأـرـبـعـةـ: التـرـابـ وـالـمـاءـ وـالـهـوـاءـ وـالـنـارـ؛ لـذـلـكـ نـجـدهـ يـقـولـ: "إـمـاـ إـلـىـ اـسـطـقـسـاتـ الـأـرـبـعـةـ الـيـ تـرـكـتـ مـنـهـ إـلـىـ صـورـةـ أـخـرـيـ". لـكـنـهـ يـذـهـبـ إـلـىـ أـنـ الـفـسـادـ يـنـبـغـيـ دـوـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ إـلـىـ اـسـطـقـسـاتـ الـأـرـبـعـةـ وـلـيـسـ إـلـىـ صـورـةـ أـخـرـيـ، لـأـنـهـ بـحـسـبـ اـعـتـقـادـهـ "لـوـ خـلـعـتـ صـورـتـهاـ وـقـبـلـتـ صـورـةـ أـخـرـيـ لـكـانـ هـنـاـ جـسـمـ سـادـسـ مـضـادـ لـهـ، لـيـسـ هـوـ سـمـاءـ وـلـأـرـضاـ وـلـمـاءـ وـلـأـهـوـاءـ وـلـأـنـارـاـ"⁽²⁾، ثـمـ نـجـدهـ يـقـولـ: "وـذـلـكـ كـلـهـ مـسـتـحـيلـ".

أـمـاـ عـنـ اـحـتـاجـاجـ أـبـيـ حـامـدـ بـضـعـفـ دـلـيلـ الـأـرـصـادـ مـنـ بـابـ كـوـنـهـاـ تـقـرـيبـيـةـ، فـيـحـاـوـلـ اـبـنـ رـشـدـ أـنـ يـسـتـدـلـ عـلـىـ دـمـ ذـبـولـ الشـمـسـ عـنـ طـرـيقـ النـظـرـ فـيـ تـأـثـيرـ ذـلـكـ الذـبـولـ عـلـىـ الـكـواـكـبـ وـالـعـالـمـ بـأـسـرـهـ فـيـقـوـلـ: "وـذـلـكـ أـنـ ذـبـولـ كـلـ ذـاـبـلـ أـنـ يـكـوـنـ بـفـسـادـ أـجـزـاءـ مـنـهـ تـحـلـلـ وـلـاـ بـدـ فـيـ تـلـكـ الـأـجـسـامـ الـمـتـحـلـلـةـ مـنـ الذـاـبـلـ أـنـ تـبـقـىـ بـأـسـرـهـاـ فـيـ الـعـالـمـ أـوـ تـحـلـلـ إـلـىـ أـجـزـاءـ أـخـرـ. وـأـيـ ذـلـكـ كـانـ، يـوـجـبـ فـيـ الـعـالـمـ تـغـيـراـ بـيـنـاـ: إـمـاـ فـيـ عـدـدـ أـجـزـائـهـ وـلـاـ مـاـ فـيـ كـيـفـيـاتـهـ. وـلـوـ

(1) ابن رشد، تهافت التهافت، ص 226.

(2) المصدر السابق، ص 227.

تغير كميات الأجرام لغيرت أفعالها وانفعالاتها⁽¹⁾. ولما كانت أفعال الأجرام وانفعالاتها لم تتغير بحسب ما هو معروف عنها لذلك فإن الذبول لا يعترى الشمس حسب رأي ابن رشد.

من خلال هذا الدفاع عن جالينوس نرى أن ابن رشد يدافع عن أصل المسألة في عدم قبول الفلسفة لفكرة فساد الأجرام السماوية جميعاً كونها نظاماً إلهياً لأنها كائنات أثيرية كالملائكة. لذلك يستدل ابن رشد على بقاء الشمس على ما هي عليه بعدم ملاحظة تأثيرات هذا الفساد في بنية سائر الأجرام الأخرى وأفعالها وانفعالاتها.

تقويم المسألة علمياً في وقتنا الحاضر

بعد التقدم الكبير الذي شهدته علم الفلك، وما شهدته دراسات فيزياء النجوم Astrophysics تبين أن الشمس هي جرم غازي هائل معظمه مؤلف من غاز الهيدروجين والهليوم وتحتوي على آثار قليلة لعناصر أخرى لذلك فإنها ليست من طبيعة أثيرية خاصة كما ظن الفلسفة بل أن مكوناتها هي من مكونات الأرض نفسها ولكن بنسب مختلفة.

وقد تبين في العصر الحديث من خلال أبحاث ودراسات علوم الفيزياء الفلكية والتي استهل ريايتها الفيزيائيان هانز بيته و فون فايتساكر عام 1938 أن الطاقة المنبعثة من الشمس ناتجة عن الإن amatations الهيدروجينية؛ إذ تندمج نوى ذرات الهيدروجين بعضها مع البعض الآخر، ويؤلف كل زوجين منها نواة جديدة لما يسمى نظير الهيدروجين (الديوتيريوم). ثم تندمج إثنان من هذه النوى الجديدة لتؤلف نواة ذرة الهليوم. وفي كل عملية اندماج تتطلق من النوى المندمجة طاقة كبيرة. أي بالحصليلة تندمج في كل عملية أربعة نوى للهيدروجين

(1) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

منتجة نوأة واحدة. وتحصل مليارات المليارات من هذه الاندماجات النووية في الثانية الواحدة. فالشمس هي أشبه بفرن ذري هائل، وقوده نوى ذرات الهيدروجين التي تندمج لكي تعطي الحرارة والضوء والإشعاعات الأخرى التي لا نراها كالأشعة فوق البنفسجية وأشعة - X وأشعة جاما. ففي باطن الشمس تحدث كل ثانية انفجارات تعادل آلاف القنابل الهيدروجينية تبعث بطاقة مقدارها 10^{26} واط أي 400 مليون مليون مليون واط⁽¹⁾. ونتيجة لهذه الاندماجات النووية وتحرر الطاقة، التي هي بالأصل ناتجة على حساب كتلة الشمس نفسها؛ إذ تبين الحسابات أن الشمس تفقد من كتلتها حوالي 3600 مليون طن في الثانية الواحدة. وهذه الكمومية من المادة المتحولة إلى طاقة تنتشر في الفضاء على شكل حرارة وضوء، لذا فإن كتلة الشمس تتناقص تدريجياً وتتضاءل فاعليتها في إنتاج الحرارة والضوء. ويقدر الفلكيون أن ما مضى من عمر الشمس حتى الآن هو حوالي خمسة مليارات من السنين. وتشير الحسابات إلى أن كمية الهيدروجين المتوفرة في الشمس قادرة على إدامه هذا العطاء من الحرارة والضياء لمدة تزيد على خمسة مليارات سنة أخرى من الآن إن شاء الله. ويعتمد عمر الشمس (وكافة النجوم التي تولد طاقتها عن طريق الاندماجات الهيدروجينية) على كتلتها فقط.

وعلى الرغم من أننا نراها كما هي لا يعتريها الوهن والذبول فهي على الحقيقة تذبل تدريجياً، لكن هذا الذبول لا يظهر للعيان، ولن يظهر حتى بالقياسات الفلكية البصرية على مدى زمني قصير. لكنها على المدى الزمني الطويل الذي يعد بمليارات السنين، ستشهد آخر حياتها ذبولاً واضحاً وسريعاً أيضاً. فقد ظهر من خلال الأرصاد الفلكية لنجوم أخرى كثيرة، مماثلة للشمس في كتلتها، نوات أعمار مختلفة، أن هذه النجوم (الشموس) تمر بمراحل تطورية

(1) محمد باسل الطائي، علم الفلك والقاوم، ص 181.

عديدة حتى تبلغ أجلها النهائي المحتمم. فهي كالكائن الحي تتلاشى نشيطة، وتتموسراعاً، حتى تبلغ سن النضج الذي تقضي فيه بضع مليارات من السنين ثم تتجه إلى مصيرها النهائي، ومستقرها الأخير. ولقد جرت دراسات كثيرة، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لمعرفة مصائر النجوم المماطلة للشمس ومراحل تطورها. فتبين أن الشمس وبعد استفاذ وفودها الهيدروجيني ستختضع لعملية انكمash سريعة تؤدي إلى تصاعد الضغط داخلها وبالتالي سترتفع درجة حرارة باطنها حتى تبلغ قدرًا تندمج فيه نوى ذرات الهليوم هذه المرة مع بعضها البعض، فتندمج ثلات نوى من الهليوم لتحول إلى نواة عنصر الكاربون (الفحm). ولضروف فيزيائية معقدة يحصل هذا التحول بصورة انفجارية غير مسيطر عليها فيولد ضغطاً كبيراً في داخل الشمس يتسبب في انتفاخها انتفاخاً هائلاً حتى تصير جسماً كبيراً جداً، وسيبلغ حجمها من العظم حتى تبتلع كوكبي عطارد والزهرة وتصير قريباً من مدار الأرض. أي أن قطرها سيتضاعف أكثر من 175 مرة. وبالتالي فإن الشمس ستملأ السماء وتصبح السماء كلها شمس حمراء؛ إذ تهبط درجة حرارتها نتيجة لتمددها، فتصير حمراء (أو وردية) اللون وتسمى عندئذ عملاق أحمر Red Giant. وتذكرنا حالة الشمس هذه بقوله تعالى ﴿فَإِذَا أُشْقِتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾⁽¹⁾. إذ أن امتلاء السماء بجسم الشمس الوردية اللون يجعل السماء تبدو وكأنها انشقت لتظهر كوردة زيتية وردية اللون.

ثم تمر الشمس (بحسب التقديرات العلمية التي استتبطها العلماء من خلال دراسات النجوم المماطلة للشمس) بمراحل عديدة من التغير وعدم الاستقرار وتتكرر فيها عمليات الانكمash (التوكيير)⁽²⁾ والانتفاخ حتى يحصل لها

(1) سورة الرحمن: 37.

(2) تستخدم مصطلح (التوكيير) بديلاً عن مصطلح "الانهيار الجاذبي Gravitational Collapse" للتعبير عن عملية الانكمash السريع التي تحصل للنجوم في آخر حياتها وهي في حالة دوران.

التكوير الأخير، فتكتمش على نفسها انكمashaً سريعاً لتحول إلى جرم هامد خافت حجمه أصغر من جرم الأرض يسمى القزم الأبيض White Dwarf. لكنها حين ت تكون التكوير الأخير ستؤول إلى قزم أبيض هامد مستقر⁽¹⁾. وهذه الأوصاف لمراحل حياة النجوم المائلة نجدها في كتب علوم فيزياء النجوم ونجد تتحققها في السماء إذ نكتشف المئات منها بمراحل عمرية مختلفة. والحق أن القرآن الكريم أشار إلى مصير الشمس في قوله تعالى **﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِرَتْ﴾**⁽²⁾ فالتكوير لغة هو ضم الشيء بعضه إلى بعض، ويكون في حركة⁽³⁾. والشمس في تكويرها تتضمن إلى بعضها فيما تدور حول نفسها وتتزايد سرعة دورانها هذه بدرجة كبيرة كلما تصاغر حجمها. وبذات الوقت يخفت ضوءها ويتضاعل سطوعها عند تحولها إلى قزم أبيض. وقد أشار القرآن أيضاً إلى مصائر النجوم في موضع آخر في قوله تعالى **﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾**⁽⁴⁾ وقوله تعالى **﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾**⁽⁵⁾.

إذن فالشمس تقبل كل يوم، لكننا لا نرى هذا الذبول بالمدى الزمني القصير الذي يُعدُّ بآلاف أو حتى بملايين السنين. ولقد استدل الفلكيون على هذا المساق في تطور الشمس من خلال نظرهم في نجوم السماء الأخرى المائلة للشمس، فالشمس هي نجم كبيرة نجوم السماء. والنجوم التي نراها في السماء هي شموس منها ما هو مثل شمسنا ومنها ما هو أصغر ومنها ما هو أعظم بكثير، لكنها جميعاً تمر بمراحل تطورية على مدى أعمارها التي تبلغ مليارات السنين حتى تصير إلى آجالها المحتملة.

(1) محمد باسل الطائي، خلق الكون ص46؛ كذلك للمؤلف نفسه، لم الفلك والتقويم، ص196. ولمزيد من التفصيل في الحوائب التي تخص مراحل تطور النجوم أنظر أيضاً:

E. Chaisson and S. McMillan, *Astronomy*, 3rd edition, Prentice Hall 2001, p301-310.

(2) سورة التكوير: 1.

(3) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، مادة (ك و ر).

(4) سورة المرسلات: 8.

(5) سورة التكوير: 2.

من هذا العرض العلمي الموجز لمصير الشمس وبحسب ما كشفه لنا العلم الحديث يتضح أن ما ذهب إليه أبو حامد الغزالى في تجويزه ذبول الشمس كان هو الصحيح، وأن ما ذهب إليه فلاسفة اليونان في قولهم أن الأجرام السماوية لا يعتريها الفساد هو مذهب باطل.

ليس غريباً أن يذهب اليونان إلى ما ذهبوا إليه فقد كانوا لا يعرفون على وجه التحقيق الأرصادي هذه الحقيقة فهم معذرون في ذلك. لكن الغريب فعلاً أن نجد بعضاً من الداعين المعاصرين إلى إعادة النظر بتراثنا العربي الإسلامي والذين ملؤوا الدنيا ضجيجاً في نقدم العقل العربي وأمعنوا في تبخيسه وإهانته والذين يصمون فكر المتكلمين المسلمين بالخلاف ويصمون أبا حامد في نقه لآراء الفلسفه بأنه "شوش على العلم وأضر بالحكمة"⁽¹⁾ نجد أحدهم يدافع ضمنياً، حتى في هذا العصر، عمّا ذهب إليه جالينوس ويرر ذلك بأن "العالم من المنظور الفلسفى اليوناني كل مترابط، كله ترتيب ونظام... وكل تغير يطرأ على جزء منه لابد أن يعكس على الكل"⁽²⁾ وكأن المتكلمين ومنهم أبو حامد، كما عرض لنفسه في كتاب (تهاافت الفلسفه)، لا يعرف مثل هذه البديهيات. ليردف هذا الكاتب بقوله، "أما افتراضات الغزالى فهي افتراضات ذهنية تقوم على التجويز وهو المبدأ الأشعري المعروف". والحق أن هذا الكاتب يستغفل القارئ، الذي هو على الأغلب ليس محظياً بثقافة علمية بل هو عادة منمن تتقدوا بالفلسفة والعلوم الإنسانية ولا يعرف شيئاً كثيراً عن حقائق العلوم الفلكية، فلم يذكر له أي شيء عن الواقع العلمي لهذه المسألة متجاهلاً

(1) أنظر المدخل والمقدمة التحليلية لمحمد عابد الجابري في كتاب "تهاافت التهاافت" لأبي الوليد ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998 ، ص 83.

(2) المصدر نفسه: الهوامش في ص 204 وما بعدها.

حقائق العلم المعاصر، وكأننا لا زلنا نقف عند حدود العلوم التي كانت على عهد أبي الوليد محمد ابن رشد. وهذا تدليس للعلم.

إن رسالة المفكر العلمي الأصيل تستهدف على الدوام كشف الحقيقة وعرضها حيثما أمكن عرضاً محايداً لا عرضاً مؤدجاً يسوق النصوص وينتفيها انتقاءً فقط لتأييد ما يذهب إليه. وهذا مبدأ يتفق عليه كل متقي الأرض الأحرار. وإذا كنا حتى الآن لنقف مدافعين عن الفكر اليوناني بدعوى أنه يمثل "الفكر العلمي الحر" فعلينا أولاً أن نحيط بما هو حاصل حقيقة من علمية ذلك الفكر. فالعلم المعاصر قد بيّن أن الرؤية الأرسطية للعالم هي اليوم رؤية باطلة. وإذا كان القصد من علمية الفكر اليوناني أنه استند إلى المنطق العقلي فالكل يعلم الآن أن المنطق الأرسطي قد أصبح متخلفاً بالنسبة للمنطق الرمزي الرياضي الحديث. فلماذا إذن هذا الإصرار على اعتماد المنطلقات الفكرية الأرسطية ولماذا الدفاع عنها حقاً وباطلاً؟ فهو الشعور بالنقض تجاه التمدن الغربي المعاصر أم هو الشعور بالخيبة والمرارة من واقعنا العربي والإسلامي المزري؟ ولكن هل يبرر لنا شعورنا بالخيبة والمرارة الهجوم على تراثنا وحرق الأخضر واليابس منه في كل ما يتصل برؤية أو منهج يخالف أرسطو والعقل اليوناني؟

ما لا شك فيه أن الفكر اليوناني والفلسفة اليونانية قد خدمت الإنسانية خدمة جليلة، وخاصة في التأسيس للمنطق الصوري والتفكير الذهني المنطقي. وما لا شك فيه أن الفكر الإسلامي قد خدم الإنسانية خدمة جليلة في نقده للفكر اليوناني عبر تنفيذه مبدأ الشك وتعديقه أصلاً، فضلاً عن إدخال التجريب وسيلة لفحص النظريات. وذلك مما كان له أثر أساسى في التحول النوعي الذي شهدته المعرفة العلمية على عهد غاليليو غاليلي ومن جاء من بعده. فلو لا منهج علماء المسلمين مثل ابن الهيثم والبيروني والبطروجي والطوسى والزهراوي وغيرهم

في التعامل مع العالم، نظرياً وعملياً، ولو لا العطاء النظري والعملي للحضارة العربية الإسلامية لم تكن أعمال بيكون وديكارت و غاليليو لتصبح ممكناً⁽¹⁾.

وإذا ما أردنا إعادة النظر في تراثنا فالمطلوب هو النظر إليه بعين الحقيقة المجردة من الغايات الآيديولوجية المسبقة، فإن وجدنا قولهاً صحيحاً لابن رشد أكبرناه وأخذنا به وإن وجدنا قولهاً صحيحاً للغزالى فعلنا مثل ما فعلنا مع ابن رشد. وإن وجدنا ما هو غير صحيح عند أي منهما ربناه وأبنا للناس الصحيح. هذه هي القاعدة البسيطة التي تجعلنا حياديين نتعامل بموضوعية علمية مع التراث وبهذا يمكننا أن ننصف الماضي ونخدم الحاضر والمستقبل.

(1) بي هف، فجر العلم الحديث، ترجمة محمد عصفور، موسوعة عالم المعرفة 2008.

خاتمة الكتاب

وبعد، فقد عرضنا في هذا الكتاب مشروعنا للرؤية العربية الإسلامية لفهم العالم وأفصحنا عن أسس المنهج الجديد الذي نجد أنه يؤسس لعطاء عربي إسلامي أصيل ويفتح آفاقاً واسعة أمام الدارسين على المستويات المختلفة. هذا العطاء الذي نتمناه ليس مقتصرًا على الجانب الفكري والفلسفى بل مقصود به أيضاً أن يكون عطاءً في الجانب العلمي. وكما رأينا في ثنايا مناقشة المبادئ والتطبيقات فإن هنالك فسحة رحبة لتطوير بعض الأفكار وتأليفها مع إمتدادها المعاصر من جانب، وتوظيفها من جانب آخر في علم الطبيعة المعاصر.

لكن الهدف لن يقتصر على هذا، ففي العالم اليوم حركة دائمة نحو آفاق فلسفية حضارية معاصرة تستوعب كل امتدادات الزمن وتتقذد الإنسان من وهم النظرة المادية أحادية الجانب فضلاً عن انقاده من تسلط المسلمات اللاعقلية الموجلة في التسليم الغيبي السلبي أو تلك التي تضعه تحت سلطة النص الذي لا يجد تحقيقه إلا من خلال سلسلة السند حسب. فوهنها لكلامنا الجديد دور مهم في استتهاضفهم متقدم للدين والعلم على السواء واستيعاب أفضل لدورهما في حياة الإنسان وتآلفه مع العالم. وليس ضروريًا أن يكون ذلك الفهم المتقدم ليقوم على جهد توفيقي بين العلم والدين بالضرورة، بل ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا فلكل ساحته وكل هدفه. بل المراد أن يتحقق في نفس هذا الإنسان العاقل الذي شهد كل ما مضى من قرون عبر التدوين الثمين الذي بين أيدينا، شيء جديد على صعيد فهمه لنفسه وللعالم ولربه الذي يدبر العالم. وه هنا يكون من الضوري مغادرة الأفكار السلبية التي كان المتكلمون الأوائل عالجوها في إطار جليل الكلام. ومغادرة الأساليب السقئية في الحجاج الخطابي اللاعلمي المختلف الذي يتمترس وراء نهج طائفي أو دأب مذهبى والذي يكون أغلب همه تسفيه آراء الغير وتبخيس أعمالهم. بل على العكس من ذلك مطلوب منا اليوم الانفتاح على العالم كله على الأفكار والأراء والاجتهادات كلها والمناهج كلها دون خوف ولا

وحل لمحاورة الغير دون ضرورة القبول بآرائه إلا بالحجة، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها. وهذا كله سُيُّحي فينا سعيًا حضارياً متقدماً، سعياً ينظر إلى الأمام متصلًا بما يتبقى من أصالة التراث. وهذه الأصالة هي الضمانة فيها ثوابت العقيدة ورمانة العقل.

إن ما يجعلنا واثقين من خطواتنا ذلك الخزین الفكري الكبير وتلك المبادئ والمنطلقات التي أوحى بها هَدِي السماء إلينا، ونحن هنا إذ نسلك مسلك العقل فليس ذلك مُنفأناً على غير هُدِي، بل تَعْقُل الرؤى في النهج ثوابت العقيدة دون أن تكون هي الأخرى سلطة قاهرة، وإنما تكون مسلك هداية وسبل تصحيح لمسارنا كلما زلت بنا الاجتهدات وتأهت بنا الأفكار. فلا شطط ولا تعصّب لا هوى ولا تحزب، بل جهد عقلي ودأب فكري يهدي بنور الإيمان. وبالتالي فإن هذا المنهج الجديد المنفتح يمتلك صمامات أمانه في داخله متألفة مع الآلة ومتّوافقة مع الوسيلة ومتّسجمة مع الهدف، وكلها مستندة إلى أرضية متينة هي ثوابت العقيدة السمحنة عقيدة القرآن.

تعريف موجز بالمصطلحات الواردة في الكتاب

التعاريف المدرجة فيما يلي مبسطة قدر المستطاع دون إضاعة المعنى العلمي الدقيق المقصود من المصطلح. والهدف تقديم فكرة دقيقة لقارئ عن معاني المصطلحات الرئيسية التي ذكرت في الكتاب. ومن الضروري الانتباه إلى أن شرح المصطلحات الكلامية قد جاء بلغة معاصرة وليس بالصيغة المعجمية المتداولة في كتب التراث وذلك من أجل عصرنة المفهوم دون الخروج عن المقصود الأساس الذي تداوله المتكلمون في الأصل. ولكن في كل الأحوال يمكن القول أن هذه التعريفات تعكس فهم المؤلف.

الجوهر (مرادفات: الجوهر الفرد، الجزء الذي لا يتجزأ)

عند المتكلمين هو ماهية تجريدية هي الوحدة البنائية الأصغر للأشياء يتحقق وجودها الفيزيائي بحملها للأعراض إذ تتصف بها، وتكون محلًا لها فيما لا يفتقر الجوهر نفسه إلى محل بل صفة التحييز. وكان المتكلمون قد عرفوه بأنه: ما له حيز عند الوجود، والتحيز هو المختص بحال لكونه عليها يتعاظم بانظام غيره، فأفراد ما هذا حاله تسمى جواهرا. (ابن متويه ص 47).

التحيز

تحقق الشيء في الوجود بحياته الفضاء (الزمكان) ممتدًا فيه كالجسم أو غير ممتد كالجوهر. وبموجب هذا التعريف تكون الأشياء المعدومة غير متحizzaة. وكذا ما نسميه الجسيمات المجازية.

السكون

تقليدياً هو وجود الجسم في مكان واحد آنين متابعين. وقال النّظام ما أدرى ما السكون الا أن يكون يعني كان الشيء في المكان وقتين أى تحرك فيه وقتين (مقالات الإسلاميين). وهذا هو الأصح عندنا.

العدم (مرادف: الخلاء، الفراغ)

حالة تكون فيها الطاقة على أقل ما يكون ولا يشترط أن يكون هذا القدر موجباً بل هو بحسب نظرية ديراك بحر من الطاقة السالبة (أنظر: بحر ديراك). والخلاء له طاقة بحسب ما وجد هنريك كازمير ظهر أنها سالبة في حالة المجال المحصور بين لوحين موصلين (انظر: طاقة كازمير). والعدم بحسب مبدأ هايزنبرغ في الایقين حالة مجازية توجد فيها الجسيمات (المادة أو الطاقة) لفترة قصيرة جداً دون أن تتحيز وتناسب هذه الفترة طردياً مع ثابت بلانك مسوماً على مقدار الطاقة المزعومة. وقد تم استخدام هذا التصور على نطاق واسع في الألكتروديناميک الكمومي وفي تفسير القوى النووية حيث يزعم وجود جسيمات مجازية تنقل القوة التي تتبادلها الجسيمات النووية. والعدم في الفيزياء المعاصرة شيء.

العرض

صفة طارئة متعددة يتصف بها الجوهر محمولة عليه ولا وجود مستقل لها ولا يوجد جوهر بغيابها.

الأگوان

أحوال خمسة قيل أنها ليست بأعراض بل هيئات أو ما شكل وهي التجميع والتفرق والمماسة والمحاذاة

الاعتماد

قوة خارجية تؤثر في الصيرورة الحركية لأجسام أو لهيئاتها. وهي على نوعين: إعتمادات لازمة وهي الاعتمادات الفاعلة بأثر طبيعي هو شيء من تكوين العالم وصنعته مثل قوة الجاذبية الأرضية التي تلزم الحجر الصاعد بالنزول، وإعتمادات مجتبأة وهي الاعتمادات الناشئة عن فعل قصدي كدف الحجر باليدي.

القديم

ما ليس له مبتدأ. وفي مفاتيح العلوم للخوارزمي، هو الموجود ولم يزل.

المحدث

في مفاتيح العلوم: هو الكائن بعد أن لم يكن. وهذا تعريف دقيق.

التوليد

أثر يحصل في شيء من أشياء العالم بفعل مؤثر خارجي فيتولد عنه آخر آخر كالألم يتولد عن الضرب. والتوليد هو واحد من العلائق التي تفسر بها المعتزلة السببية.

الطبع

صفة أو مجموعة من الصفات يكون الشيء مطبوعاً عليها وهي واجبة له. كطبع الحرارة في النار.

السببية

مبداً يقرر أن حوادث العالم متعلقة بما يسبقها ويؤدي إليها تعلق وجوب.

الختمية (مرادف: الوجوب)

وجوب حصول المُسبّب Effect حال توفر السبب Cause.

الطبائع الأربعة

صفات يرى فلاسفة اليونان أنها تؤسس لجملة التغيرات في عالم ما تحت فلك القمر (عالم الفساد). وهي الحرارة والبرودة والبيوسنة والرطوبة.

العناصر الأربعة

هي جواهر الطبائع الأربعة بالمفهوم الأرسطي وهي النار والهواء والتراب والماء.

المخصوص أو المرجح

علة دعت إلى خروج العالم من العدم إلى الوجود. نفاهما أبو حامد الغزالى ولم ير ضرورة لها على حين يرى الفلسفه ضرورة وجودها لتبرير خلق العالم من قبل القائلين بالحدث.

الحججة الكوئية الكلامية

حججة قال بها أبو حامد الغزالى وأعاد صياغتها في عصرنا هذا الفيلسوف وليام كريج تقول إن كل ما له بداية فله سبب في الوجود والعالم له بداية (بحسب نظرية الانفجار العظيم) فللعالم سبب في الوجود.

الطفرة

انتقال الجسم من موضع إلى آخر دون المرور بالمواقع التي بينهما. وهذا ما يحصل عند انتقال الألكترونات في الذرة من مستوى إلى آخر. قال بها إبراهيم النظام وأنكرها عليه أغلب المتكلمين معتزلة وأشاعرة ومعهم ابن حزم الظاهري، وجعلها له ماكس بيمير مؤرخ العلم المعاصر امتيازاً وسبقاً فوضعه في صف السباقين إلى القول بالنكيم.

الآن

أصغر وحدة زمانية وهي اللحظة التي تفصل الماضي عن المستقبل.

زمن بلانك

أصغر مدة زمنية تتعامل معها الفيزياء المعاصرة وقدرها 5.3×10^{-44} ثانية.

مسافة بلانك

أصغر مسافة تتعامل بها الفيزياء المعاصرة وقدرها 1.6×10^{-35} مترًا.

العام (مرادف: الكون)

في العموم: هو كل ما سوى الله. وعلى التخصيص هو البنيان الذي خارج الأرض من شمس وقمر والكواكب السيارة والنجوم والجراثيم والتجمعات النجمية فيما يؤلف بمجموعه جملة ما نسميه الكون.

نظريّة الإنفجار العظيم

نظريّة صاغها جورج جامو في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي تقول بانبعاث جملة الكون من العدم متوسعاً بسرعة كبيرة ثم ما لبث أن تباطئ وبرد

فتخلفت أجزاؤه تباعاً. توقعت هذه النظرية بقدر صحيح نسبة العناصر الطبيعية في العالم وتوقعت أن تكون حرارة الكون حالياً في حدود 5 درجات مطلقة (268 درجة تحت الصفر المئوي) تكون على هيئة موجات مایکروویہ.

الخلفية الكونية المایکروویہ Cosmic Microwave Background

فيض من الطاقة الحرارية يملأ الفضاء بشكل متجانس ومتناقض إلى حد كبير يكون على شكل موجات كهرومغناطيسية يقع أشدّها في نطاق الترددات المایکروویہ عند حرارة مكافئة بحدود 3 درجات مطلقة (270 تحت الصفر المطلق). تم اكتشافها عام 1965م وتم احتسابها من بقايا الانفجار الكوني العظيم لأن النظرية تتباين بوجودها قبل اكتشافها مما جعل ذلك مناسبة تدعم نظرية الانفجار الكوني العظيم. حصل مكتشفها على جائزة نوبل عام 1978م.

الثابت الكوني Cosmological Constant

هو حد رياضي أضافه ألبرت أينشتاين إلى معادلات المجال النسبي العام التي تصف المجال الجاذبي بهدف تسكين الكون بعد أن وجد أن المعادلات الأصلية تقضي إلى إنهياره. وهذا الثابت يعبر عن قوة تناقض بين أجزاء الكون تمسك وقوع أجزائه على بعضها بفعل التجاذب الكتلي. وكانت قيمة الثابت الكوني بحسب أينشتاين تساوي تعدل بالضبط مقدار التجاذب الكتلي لمادة الكون برمتها. لكن اكتشاف توسيع الكون في نهاية العشرينات من القرن الماضي جعل أينشتاين يعدل عن استعمال هذا الثابت ويصرح أنه أكبر خطأ ارتكبه في حياته. إلا أن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت عودة الثابت الكوني إلى النماذج الكونية لتبرير توسيع الكون على نحو متسارع.

الجسيمات المجازية Virtual Particles

جسيمات افتراضية غير متحيزه ببيع وجودها نظرياً مبدأ الایقين لهايزنبرغ طاقتها الكلية مضروبة في زمن وجودها أقل من نصف ثابت بلانك.

بحر ديراك Dirac Sea

عندما صاغ بول ديراك معادلة الحركة النسبية للألكترون وجد أن الألكترون يمكن أن يفقد طاقته الكلية بالهبوط إلى مستويات دون الصفر، إذ وجد أن معادلته تبيح وجود الطاقة السالبة. ولكي يمنع الألكترونات نظرياً من أن تسقط إلى حالة الطاقة السالبة كان عليه أن يفترض وجود بحر من الطاقة السالبة مقاعده كلها مملوقة بالألكترونات خيالية وهذا يمنع من وقوع الألكترون في عالمنا الموجب إلى بحر الطاقات السالبة. لكن ديراك استدرك أن خلو أي مستوى للطاقة السالبة سيعني ظهور جسيم مماثل للألكترون في عالمنا لكنه موجب الشحنة.. وسرعان ما تم الكشف عملياً عن هذا الجسيم وسمّي هذا الجسيم الجديد البوزيترون وحصل ديراك على جائزة نوبل لصدق نبوئته العلمية.

الجسيمات الأولية Elementary Particles

هي الجسيمات التي تؤلف المكونات الأساسية للذرات. في مقدمتها يأتي الألكترون والبروتون والنيوترون. لكن تقدم العلوم الذرية كشف عن وجود المئات من الجسيمات الأولية. بل لقد كشف تقدم العلم أن البروتون والنيوترون وجسيمات أخرى كانت تعد أولية ليست بالأولية تماماً لأحتواها فيما يبدو من نتائج تجارب التشتت على تركيب داخلي.

الناظر Symmetry

صفة تعبر عن التمايز المكاني أو الزماني أو الكهربائي أو المغناطيسي أو أية صفة لها قرين مقابل. الكرة متاظرة تتاظراً تماماً. والمثلث ذي الأضلاع المتساوية متاظر حول المحاور المارة برؤوسه متعمدة على الأضلاع المقابلة له. والمثلث متساوي الساقين متاظر مكانياً حول محور يمر برأسه متعمداً مع الصلع المقابل لذلك الرأس.

المجال الكمي Quantum Field

هو تعبير إتصالي عن الوسط الحامل للقوة المكممة. يوصف عادة بدلالة اللاگرانجي أو الهايامليوني.

اللاگرانجي Lagrangian

فضل الطاقة الحركية عن الطاقة الكامنة في النظام.

الهايامليوني Hamiltonian

الطاقة الكلية للنظام وهي مجموع طاقته الحركية والطاقة الكامنة فيه.

الميكانيك الكلاسيكي Classical Mechanics

هو جملة قوانين نيوتن في الحركة وقانونه في الجاذبية والصياغات المتوردة التي وضعـت لهـذه القـوانـين من قـبـل لاـکـرانـج وهـامـلـتنـ وما يـلـحقـ بهـا من شـروـط رـياـضـيـة ومـعـادـلـات تـؤـلـفـ نـسـقاـ مـتـكـامـلاـ لـحلـ مـعـادـلـاتـ الـحـرـكـةـ.

الطاقة السالبة Negative Energy

هي طاقة نظرية مناظرة للطاقة الموجبة يفترض وجودها في الخلاء (الفراغ).

الزمر المحدودة Finite Groups

هي مجموعة من عناصر محدودة العدد تشتـركـ فيـ جـمـلةـ منـ الصـفـاتـ ويـولـدـ بعضـهاـ البـعـضـ الآـخـرـ وـفقـ قـوـاعـدـ حـاسـابـيـةـ أوـ رـياـضـيـةـ مـعـرـفـةـ تـؤـلـفـ نـسـقاـ مـصـفـوـفـيـاـ مـتـكـامـلاـ.

نظريـةـ الزـمـرـ Group Theory

نظـريـةـ رـياـضـيـةـ يـتمـ بـمـوجـبـهاـ التـعـامـلـ معـ عـنـاصـرـ مـحـدـودـةـ العـدـدـ أوـ لـانـهـائـيـةـ تـشـتـركـ فيـ جـمـلةـ منـ الصـفـاتـ ويـولـدـ بعضـهاـ البـعـضـ الآـخـرـ وـفقـ قـوـاعـدـ حـاسـابـيـةـ أوـ رـياـضـيـةـ مـعـرـفـةـ تـؤـلـفـ نـسـقاـ مـصـفـوـفـيـاـ مـتـكـامـلاـ.

القوة الكهروضعية Electroweak Force

قوة ترابط نووية بين الألكترون والبروتون تؤدي إلى تكوين النيوترون وتظهر عند انحلال المسمى انحلال بيتا. كشفها محمد عبدالسلام و واينبرغ و غالاشو و نالوا عليها جائزة نobel عام 1979م.

القوة النووية الشديدة Strong Nuclear Force

قوة ترابط نووية بين البروتونات والنيوترونات بعضها مع البعض الآخر داخل نواة الذرة. مداها قصير جداً. وتسمى أيضاً القوة الملونة Color Force.

المجال الكهرومغناطيسي Electromagnetic Field

نطاق واسع من ترددات يتتألف من مجالات مغناطيسية وكهربية متبادلة يولد أحدها الآخر منتشرأً عبر الفضاء بسرعة كبيرة هي سرعة الضوء وهو صفة للزمكان. يؤلف الضوء المرئي نطاقاً صغيراً من المجال الكهرومغناطيسي يحتل حيزاً صغيراً من الترددات.

مشكلة الانهيايات The Problem of Divergences

مشكلة نظرية ظهرت مع نظرية المجال الكمي مؤداها افتراض اتصالية المجال (إذ كيف يحتوي ما ينتهي على ما لا ينتهي) فانقلب الفرض الاتصالي وظهر بوجه يجعل الكميات الفيزيائية التي تستخرجها من النظرية تصير لانهائية القيمة في الحساب وتقويمها يتطلب إعادة التقويم.

إعادة التقويم Renormalization

خطوة ضرورية لتحصيل معنى فيزيائي للمجالات الكمية لتلافي عيوب الفرض الاتصالي للمجال، يتم من خلاله التخلص من الانهيايات التي تظهر عند حساب القيم المتوقعة لمتغيرات المجالات.

حركة التصميم الذكي Intelligent Design Movement

حركة فكرية أمريكية تحاول فهم العالم بكونه قائماً على أساس التصميم المبدع الذي يتطلب ذكاءً مميزاً. ولدت هذه الحركة في أعقاب الصراع المجتمعي والقانوني الذي حصل بين العلمانيين الأمريكيين والمؤمنين الكنسيين خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

الانكماش (مرادف: الانهيار الجاذبي) Gravitational Collapse

إنكمash الكتلة على نفسها بفعل قوى الجذب الكتلي حتى تصير إلى حالة يتوازن فيها الجسم محتفظاً ببنيته الذرية في حدها الأصغر أو يستمر حتى تندمج الأكتروناته مع نوى ذراته فيصير كتلة نيوترونية أو يستمر في الانكماش حتى يصير نظرياً إلى فردنة.

الفردنة (مرادف: التفردية) Singularity

نقطة رياضية ذات أثر فيزيائي، ربما كانت كتلة عظيمة إنكمشت (تكورت) بفعل قوى جذبها الكتلي الذاتي.

أشعة جاما Gamma Ray

أشعة كهرومغناطيسية ذات طول موجي قصير جداً مصدرها نووي ناتج عن تحولات الجسيمات النووية في مستويات الطاقة الممكنة لها داخل النواة.

أشعة إكس X-ray

أشعة كهرومغناطيسية قصيرة جداً مما يلي فوق النفسجية في نطاق الترددات تتبعث إثر التباطؤ للأكترونات أو الجسيمات المشحونة المتحركة تحت تأثير قوة كبيرة تؤدي إلى اكتسابها تسارعاً هائلاً.

الأشعة فوق البنفسجية Ultraviolet Radiation

أشعة كهرومغناطيسية قصيرة تقع فوق المنطقة البنفسجية في نطاق الترددات.

الأثير Ether

وسط افتراضي تخيله الفيزيائيون لنقل الأمواج الكهرومغناطيسية ثم هجروه بعدما تبين لهم أن هذه الأمواج لا تحتاج إلى وسط ينقلها لأنها هي بنفسها وسط مادي.

تأثير زينو الكمومي Quantum Zeno Effect

كان زينو اليوناني قد أنكر أن يتمكن السهم المرمي من القوس الشديدة بقدر على أن يصل إلى هدفه أبداً إذا قلنا بالتقسيم اللانهائي لإجزاء المسافة بين الرامي والهدف. لأن السهم يحتاج أن يقطع ما لا يتناهي من المسافات (النقاط). وبموجب تفسير مدرسة كوبنهagen فإن قيامنا بقياس أي كم في الزمن يقتضي أن يكون زمن القياس أطول من لحظة النقلة التي يقضيها الجسم (الألكترون) في حركته وإلا فإنه لن يبرح مكانه وهذا ما يسمى تأثير زينو الكمومي أو تأثير زينو الكمومي العكسي.

التشاكي الكمومي Quantum Coherence

حالة تتناغم فيها منظومتان كموميتان أو أكثر على نحو يجعل المجموع يتصرف كفرد، ولهذا الوضع تأثيرات نوعية عظيمة.

التلازم الكمومي Quantum Entanglement

حالة من الترابط بين صفات كمومية معينة تجعل منظومة كمومية تتغير آنياً بفعل تغير أخرى مترابطة معها كمومياً.

نظريّة العوالم المتعددة *Multiverse Theory*

تفسير طرحة هيوجو أفريلت الأمريكي في الخمسينيات من القرن الماضي لتقسيم اللاحتم في ميكانيك الكم والتوزيع الاحتمالي لقيم الكميات الفيزيائية يقضي أن العالم على حقيقته هو مجموعة عوالم متداخلة مع بعضها لايفتاً ظهور أحددها حتى يختفي ليظهر آخر. وبهذا يعتقد أفريلت أنه يمكن تفسير اللاحتم الفيزيائي الظاهر في العوالم الذرية.

مبدأ الالاقين هايزنبرغ Heisenberg Uncertainty Principle

مبدأ اكتشافه هايزنبرغ الألماني يقرر أن من المستحيل قياس زخم الجسيم أو موقعه معاً وفي آن واحد بدقة لامتناهية وكذا ينطبق على الطاقة والزمن أيضاً. وهو الالاقين الذي نجده في ميكانيك الكم.

دالة الموجة Wavefunction

تعبير رياضي يمثل المنظومة الفيزيائية ضمن ظروفها وتحتوي على كافة المعلومات الفيزيائية الخاصة بتلك المنظومة التي تمثلها.

تضليلات الخلاء Vacuum Fluctuations

أحوال فرضية للخلاء نشأت عن فرضية أن الخلاء جواهر غير متحيز، إذ نفهم التحيز التحقق في الوجود. وهذه مماثلة لما جاء به المعتزلة من قبل في فهمهم أن العدم شيء. فهذه الجواهر غير المتحيز قد صارت جسيمات مجازية يحكم وجودها مبدأ الالاقين لهايزنبرغ.

تضخم الكون Cosmic Inflation

نظريّة وضع أول صياغة لها الفيزيائي الأمريكي آلن كوث في بداية ثمانينيات القرن العشرين، تقول أن الكون مر بمرحلة توسيع سريع جداً في باكورة تكوينه حتى تضاعف حجمه آلاف الملايين من المرات خلال زمن قصير جداً مما أدى

إلى تضخيم الفروقات البسيطة في الكثافة وأدى إلى خلق النوى المجرية التي تراكمت حولها المادة وألفت المجرات. ويعتقد بعض علماء الكونيات أن فكرة التضخم ضرورة لتفسير كيفية نشأة المجرات عن مادة متجانسة أصلاً.

أفلاك التدوير Epicycles

أفلاك افترضها كلوديوس بطليموس لتفسير الحركة التراجعية للكواكب يدور فيها الكوكب حول مركز يدور هو الآخر حول الأرض. وقد قضى الفلكيون المسلمين رحرا طويلاً من الزمن في محاولات فاشلة لتركيب أفلاك تدوير تناسب الأرصاد وتنتفق معها دون جدوى حتى جاء كوبرنيكوس بنظرية مركزية الشمس وحل الاشكال من جذوره. وقد صار هذا المصطلح مضرب الأمثل لكل نظرية تجري عليها تحويراً كثيرة لترقيعها.

التبجيم

جملة مسلمات اعتقادية تقرر وجود تأثيرات للكواكب والشمس والقمر والبروج الكوكبية على الكائنات التي على الأرض. يتصل بعلم الفلك شكلياً وحسب من حيث إنه يتعامل مع المفردات الكوكبية وموقع الأجرام السماوية دون أن تكون لل المسلمات الاعتقادية التي يحتويها سند علمي صحيح.

أبحاث المؤلف المنشورة في دقيق الكلام (باللغة العربية)

ذبول الشمس بين جالينوس والغزالى و موقف ابن رشد، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، حزيران 2006.

توسيع الكون بين الغزالى و ابن رشد، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ، العدد 1، 2006.

الطبع والسببية عند الباقلاني، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، حزيران 2006 .

مذهب الذريّة عند المسلمين، مجلة دراسات شرقية، باريس: نيسان 2006.

التحقيق العلمي لتراث المتكلمين المسلمين، وقائع مؤتمر تحقيق التراث، جامعة آل البيت الأردن ،المجلد الثالث ص 951-968 ، 2006 .

أبحاث المؤلف في دقيق الكلام (باللغة الانكليزية)

"*Daqīq al-Kalām: the Islamic approach to Naurnal philosophy*", a lecture delivered at the Institute of Arabic and Islamic Studies, University of Exeter, UK, January 2005.

"*Time in Islamic Kalām*", talk given at the conference on Einstein, God and Time, Oxford University, September 12-15, 2005.

"Creation and the need for a personal creator in Islamic Kalām", ECST XI, April 2006.

"*On the Divine action and the Human action in Islamic Kalam*", Muslim-Christian meeting on science and religion, June 28-29, 2006, Oxford University, UK.

"Creation, development and fate of the universe according to the Qur'an and in Modern Cosmology", SRF 11-13 Sep. 2006, Manchester, UK.

"Evolution and the Qur'an", SRF 8-10 Sep. 2007, Christ University, Canterbury, UK.

"Some Aspects of the Islamic View of the Cosmos", The Institute of Oriental Studies, Bucharest, Romania. Dec.2007.

Islamic Kalam: A possible role in S&R Dialogue", Annals of the Sergiu Al-George Institute, XII-XVI, 95-109, 2007.

"Quantum Indeterminism", a paper submitted to the conference on Matter in the Early Universe, Liverpool Hope University, Sept. 4-7 Liverpool, U.K. 2008.

Matter in the Early Universe, in response to Ruth Gregory, Liverpool Hope University, Sept. 4-7 Liverpool, U.K. 2008.

أبحاث المؤلف التخصصية في العلوم الكونية

“Spinor Fields in an Einstein Universe: Vacuum Energy ”, Phys. Rev.D17, 417, (1978).

“Spinor Fields in an Einstein Universe: Finite Temperature Corrections”, Phys. Rev.D18, 3557, (1978).

“Bose-Einstein Condensation in an Einstein Universe”, J. Phys.A11, 1603, (1978).

“Relativistic BEC in an Einstein Universe”, J. Edu. & Sci. 18, 422, (1982).

“Photon Condensation in an Einstein Universe”, J.Edu. & Sci. 20, 611, (1994).

- “The Scientific Value of Daqīq Al-Kalām ”, J. Islamic Thought & Scientific Creativity, 4, (1994).
- “Condensation of Scalar Particles”, J. Edu. & Sci. 22, 804, (1996)
- “CTH-Structure for Non-Rotating Black Hole”, J.Edu. & Sci. 24, 235, (1998).
- “A Simple Model for the Early Universe”, J.Edu.&Sci. 40,100, (2000)
- “Bose-Einstein Condensation of Spin-1 in an Einstein Universe”, J. Phys.A: Math.Gen.33, 7093, (2000).
- “Back-reaction of Quantum Fields in an Einstein universe”, Phys. Rev. D 65, 044028, (2002).
- “A Scenario for Neutrino Oscillation in a Non-universal Gauge interaction Model”, Hadronic Journal 25, 91 (2002).
- “Condensation Model for the very early universe”, Abhath al-Yarmouk, 11, 275, (2002).
- “Back reaction of the Neutrino Field in an Einstein universe”, Class. Quantum. Grav. 20, 331-340 (2003).
- “Finite-temperature scalar field and the cosmological constant in an Einstein universe”, Phys. Rev. D67 (04018): 1-6, (2003).
- “An upper limit on the region of particle creation by black holes”, Hadronic Journal 26, 779-794, (2003).
- “Casimir energy for a spherical shell in Schwarzschild black hole background”, Gen. Rel. Grav. 36, 331-341, 2004.

“The Cardy-Verlinde formula and entropy of topological Kerr-Newman black holes in de Sitter spaces”, The European Physical Journal C 30, 273-277, 2003.

“Solar Eclipse in History”, accepted for publication in Abhath Al-Yarmouk, 2005.

The Harvest of the Twentieth Century Physics, Harvest of the Century Encyclopedia, vol. III, Abdul Hameed Shooman Foundation, 2007.

"Quantum Black Hole Inflation", Hadronic Journal, 2008.

"The concept of Heaven and Heavens in the Qur'an and Modern Astronomy", JJIS, vol. 4, No.3, 223-249, 2008.

Quantum Indeterminism, a paper submitted to the conference on Matter in the Early Universe, Liverpool Hope University, Sept. 4-7 Liverpool, U.K. 2008.

كتب للمؤلف (باللغة العربية)

- مدخل إلى النسبية الخاصة وال العامة، جامعة الموصل 1974.
- الجسيمات الأولية، جامعة الموصل 1974.
- الألكترونيات المبسطة، جامعة الموصل 1989.
- خلق الكون بين العلم والأيمان، دار النفائس، بيروت 1998.
- علم الفلك والتقويم، دار النفائس، بيروت 2003.
- صيغورة الكون، عالم الكتب الحديث، 2009.

المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم

ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة: د.ت.

ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر،
بيروت: 1979.

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الأولى: بيروت.

ابن رشد، تهافت التهافت، المدخل العام لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت: 1998.

ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت: 1998.

أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلامية واختلاف المسلمين، تحقيق: هلموت
ريتر، دار النشر فرانزشتايز بفسنبدن: 1980.

أبو الحسين الخياط، الانتصار والرد على ابن الرومي الملحى، تقديم ومراجعة
محمد حجازي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 1988.

أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، بيروت،
دار النفائس، بيروت: 1982.

أبو المعالي عبد الملك الجوني، الشامل في أصول الدين، تحقيق: علي سامي
النشار، فيصل بدير عون وسهير محمد مختار، نشر منشأة المعارف،
الاسكندرية: 1969.

أبو بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد
حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت: 1987.

أبو حامد الغزالى، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت: 1983.
أبو حامد الغزالى، المنقد من الضلال، تحقيق: عبدالحليم محمود، دار المعارف،
القاهرة: 1998.

- أبو حامد الغزالى، *تهاافت الفلسفه*، تحقيق: مايكل مارمورا، مطبعة جامعة برجهام يونج، يوتا: 2000.
- أبو حامد الغزالى، *معيار العلم في فن المنطق*، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة: 1969.
- أبو رشيد النيسابوري، *المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين*، تحقيق: معن زيادة و رضوان السيد، معهد الإنماء العربي، بيروت: 1979.
- أبو سعيد عبدالرحمن بن محمد السيرافي، *الغنية في أصول الدين*، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الخدمات الثقافية، بيروت: 1987.
- أبوالحسين الملطي، *التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع*، مكتبة المثنى بغداد ومكتبة المعارف، بيروت: 1968.
- إخوان الصفا، *رسائل اخوان الصفا*، دار صادر، بيروت: 1984.
- أدولف أرمان، *ديانة مصر القديمة*، ترجمة عبد المنعم أبو بكر و محمد أنور شكري، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة: 1995.
- الآمدي، *أبكار الأفكار في أصول الدين*، دار الكتب، القاهرة: 2002.
- الإيجي، *المواقف*، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت: 1977.
- بينس، *مذهب الذرة عند المسلمين*، تحقيق: محمد عبدالهادي أبوريدة، مكتبة النهضة، القاهرة: 1946.
- جهامي جرار، *مفهوم السببية بين المتكلمين والفلسفه*، دار المشرق، بيروت: 1986.
- حسام الدين الآلوسي، *حوار بين الفلسفه والمتكلمين*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت: 1980.
- حسام الدين الآلوسي، *دراسات في الفكر العربي الإسلامي*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.
- حسام الدين الآلوسي، *الزمان في الفكر الدينى والفلسفى وفلسفه العلم*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 2005.

- الحسن بن متويه النجراني المعتزلي، **الذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**، تحقيق: سامي نصر لطف وفيصل بدير عون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة: 1975.
- حسن نعمة، **موسوعة ميثولوجيا وأساطير الشعوب القديمة**، دار الفكر، بيروت: 1994.
- الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، دار الكتاب العربي، بيروت: 1989.
- الرازي، **معالم أصول الدين**، مركز الكتاب، القاهرة: 2000.
- الرازي، **مختر الصاحب**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت: 1995.
- الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، الأنجلو المصرية، القاهرة: 1970.
- ريشنباخ، هانز، **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء، الإسكندرية: 2004.
- الشهرستاني، **نهاية الاقدام في علم الكلام**، تحقيق: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت: 2004.
- عبد القاهر البغدادي، **الفرق بين الفرق**، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت 1977
- علي بن محمد بن علي الجرجاني، **التعريفات**، تحقيق: ابراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت: 1405هـ
- الفارابي، **رسالة في الخلاء**، تحقيق: جعفر آل ياسين، دار المناهل، بيروت: 1987.
- القاضي عبد الجبار، **المحيط بالتكليف**، تحقيق: عمر السيد عزمي، مراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة: د.ت.
- القاضي عبد الجبار، **شرح الأصول الخمسة**، مكتبة وهبة، القاهرة: 1986.
- الماتريدي، **كتاب التوحيد**، دار صادر، بيروت: 2007.

محمد باسل الطائي، **خلق الكون بين العلم والإيمان**، دار النفائس، بيروت: 1998.

محمد باسل الطائي، **صيورة الكون**، عالم الكتب الحديث، عمان: 2009.

محمد باسل الطائي، **علم الفلك والتقاويم**، دار النفائس، بيروت: 2003.

محمد باسل الطائي، **طبع وسببية عند الباقلاني**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 33، العدد 2، 247-239، 2006.

محمد باسل الطائي، **ذبول الشمس بين جالينوس والغزالى وموقف ابن رشد**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 33، العدد 2، 248-253، 2006.

محمد باسل الطائي، **توسيع الكون بين الغزالى وابن رشد**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ، العدد1، 2006 .

محمد باسل الطائي، **مذهب الذرية عند المسلمين**، مجلة دراسات شرقية/باريس، العدد 23/24، ص49-90، نisan 2006 .

محمد باسل الطائي، **التحقيق العلمي لتراث المتكلمين المسلمين**، وقائع مؤتمر تحقيق التراث، جامعة آل البيت الأردن ،المجلد الثالث ص 951-968، 2006.

محمد عاطف العراقي، **تجديد في المذاهب الكلامية والفلسفية**، دار المعارف، القاهرة 1973.

مراد وهبه، **حوار حول ابن رشد**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1995.
منى أحمد أبو زيد، **التصور الذري في الفكر الفلسفى الإسلامى**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1994.

نصير الدين الطوسي، **تلخيص المحصل على هامش المحصل للرازي**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1900.

النسابوري، **في التوحيد من تراث المعتزلة**، تحقيق: محمد عبدالهادي أبو ريدة، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1965.

يمنى الخلوي، **الطبيعيات في علم الكلام**، دار الثقافة، القاهرة 1997.

يمنى الخلوي، **فلسفة العلم من الحتمية إلى اللاحتمية**، دارقباء، القاهرة 2000.

المصادر والمراجع الأجنبية

Al-Ghazālī، M.، *The Incoherence of the Philosophers*، Edited by Michel Marmura، Brigham-Young University Press، Utah (2000).

Altaie، M.B.، *Creation and the need for a personal creator in Islamic Kalām*، in *Studies in Science and Theology*، vol. 11، Edited by W. Drees، H. Meisinger، and T. Smedes، Lund University، Sweden 2007، p.149-166.

Altaie، M.B.، The Qur'anic Account of Creation: A Response to David Wilkinson، in *Creation and the Abrahamic Faith*، Edited by N. Spurway، Cambridge Scholar Publishing UK: 2008، p. 13-21.

Altaie، M.B.، *The Understanding of Creation in Islamic Thought*، in *Creation and the Abrahamic Faith*، Edited by N. Spurway، Cambridge Scholar Publishing UK 2008، p.81-89.

Altaie، M.B.، *The Scientific Value of Daqiq al-Kalam*، Journal of Islamic Thought and Scientific Creativity، No.4، 1994. p.7-18.

Altaie، M.B.، *Islamic Kalam: A possible role in S&R Dialogue*، Annals of the Sergiu Al-George Institute، XII-XVI، 95-109، 2007.

Altaie, M.B. ‘Re-creation: a possible interpretation of quantum indeterminism’ Pre-print 2009.

Bjorken D. and Drell J. ‘*Relativistic Quantum Fields*’ Vol. II, John Wiley & Sons Ltd, 1964.

Chaisson, E. and McMillan S. ‘*Astronomy*’ 3rd edition, Prentice Hall 2001 .

Coles, P., and Lucchin, F., *Cosmology*, Wiley, 2002.

Craig, W. ‘*The Kalam Cosmological Argument*’ The Macmillan Press Ltd. London and Basingstoke 1979.

Davies P.C.W. ‘*The Mind of God*’ Simon & Schuster, London 1992.

Davies, P. C.W. ‘*God and the New Physics*’ Penguin, 1984.

Davies, P.C.W. ‘*The Accidental Universe*’ Cambridge University Press, Cambridge: 1982.

Davies, P.C.W. ‘*The Mind of God*’ Simon & Schuster, London: 1992. **Davies, P.C.W.** ‘*Space and Time in the Modern Universe*’

De Bernardis, P. et al, *Nature*, 404, pp.955-959, 2000.

Dhanani, A. ‘*The Physical Theory of Kalām*’ Brill: Leiden, 1994.

Drees, W. B. ‘*Beyond the Big Bang: Quantum Cosmologies and God*’ La Salle, IL: Open Court, 1990.

Drees, W. B. ‘*Religion, Science and Naturalism*’ Cambridge University Press, Cambridge, 1996.

Einstein, A., Physics and Reality, Journal of the Franklin Institute 221, (1936); M. Born, W. Heisenberg and P. Jordan, 'Zur Quantenmechanik II', Z. Phys. 35, 557 (1926).

Everett III, Relative State Formulation of Quantum Mechanics, Rev. Mod. Phys. 29, 454 (1957).

Lameter, C., Divine Action in the Framework of Scientific Thinking: From Quantum Theory to Divine Action, Christianity in the 21st Century, 2006.

Max Jammer, The Philosophy of Quantum Mechanics: The Interpretations of Quantum Mechanics in Historical Perspective, (New York: John Wiley & Sons, 1974).

Misner, C., Wheeler J., and Thorn, K., *Gravitation*, Freeman & Co., 1972.

Misra, B. and Sudarshan, E. C. G., J. Math. Phys. 18, 756, (1977).

Namiki, M. and Pascazio, S., Quantum Theory of Measurement Based on the Many-Hilbert-Space Approach, Physics Report 232, 301 (1993).

Neugebauer, O., *A History of Ancient Mathematical Astronomy*, (Springer-Verlag, Berlin, 1975).

Neugebauer, O., *Astronomical Cuneiform Texts*, (Lund Humphrey's, 3 Volumes, London, 1955).

Neugebauer, O., *The Exact Science in Antiquities*, (Dover Publication, 2nd Ed., 1969).

Polkinghorne, J., *Reason and Reality*, SPCK, London, 1991.

Rayan, S., Al-Ghazali's Use of the Terms "Necessity" and "Habit" in his Theory of Natural Causality, Theology and Science, Vol 2, No. 2, pp. 255-268, 2004.

Smirnov, A., *Causality and Islamic Thought*, published in "A Companion to World Philosophies", ed. E. Deutch and R. Bontekoe, Blackwell publishers, p.493-503, 1997

Smith, Q., Reply to Craig: The Possible Infinitude of the Past, International Philosophical Quarterly 33(1): 109-115, 1993.

Smith, Q., *The Uncaused Beginning of the Universe*, Philosophy of Science 55: 39-57, 1988; "Can Everything Come to Be Without a Cause?" Dialogue 33: 313-323, 1994.

von Neumann, J., *Mathematical Foundations of Quantum Mechanics*, trans. Robert T. Beyer (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1955).

Walzer, R., 'Early Islamic Philosophers', in *The Cambridge History of Late Greek and Early Medieval Philosophy*, ed. A. H. Armstrong Cambridge University Press, 1970.

Ward, K., *God, Chance and Necessity*, SKP, 1998.

Wheeler, J.A., Assessment of Everett's 'relative state' formulation of quantum theory, Rev. Mod. Phys. 29, 463 (1957).

Wolfson, H.A., *The Philosophy of the Kalām*, Harvard University Press, Massechussets: 1976.

Worthing, M. W., *God, Creation and Contemporary Physics*, Augsburg, Minneapolis, 1996.

شكراً وتقدير

أُتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الرفيع إلى الأخ الأكرم المهندس والشاعر (رضا الصخني) على الجهد الكبير الذي بذله في تصحيح الأخطاء اللغوية والطبعية التي وقعت في مسودة الكتاب.

موقع المؤلف على الانترنت: www.cosmokalam.net

البريد الإلكتروني: basel_tai@yahoo.com